



٢٠١٠٢٠٠٠٠٠٠٠١٥٦

دراسة تحليلية حول البسمة في ضوء الكتاب والسنة

٤٨٢٤

رسالة مقدمة

إلى قسم الدراسات العليا الشرعية
فرع الكتاب والسنة
لنيل درجة الماجستير



إعداد: الطالب عبد حسن شفاء السلولي

إشراف: فضيلة الدكتور محمد بن محمد أبو زهر

١٣٩٧ هـ ١٣٩٨

١٩٧٧ م ١٩٧٨

كلمة شكر وتقدير

أحمدك اللهم وأشرك ، لا أحصى ثنا عليك ، أنت كما أشنيت على نفسك .

ومعد : فأقدم جزيل شكرى ، وعظيم امتناني ، وعميق تقديري واحترامى لاستاذى وشيخى ، وشيخ الكثير ممن تبوا المراكز القيادية فى العالم الاسلامى فضيلة الأستاذ الدكتور محمد أبو زهو ، المشرف على هذه الرسالة ، الذى بذل جهدا كبيرا فى سبيل افادتى بعلمه الفزير ، ورأيه السديد ، وتوجيهاته القيمة وملاحظاته الصائبة طيلة مراحل الرسالة ، ولم يأل جهدا فى أن تكون رسالة علمية خالية عن الحشو والدغل ، تظهر فى أجلى مظهر وأبهى حلل ، فألفيته معلما ربانيا ، ومربيا أمينا ، وأبا عطوفنا ، ولمست منه أثناء صحبتى له أخلاق العلماء ، من تواضع ، وزهد ، واعتراف بالفضل لأهله ، ونقد بنا .

كما أشكر أستاذتى الكرام فى القسم وغيره ، الذين أفدت منهم علما ، وتوجيها ، ونصحا ، بغية أن أكون خادما للعلم وأهله ، فأستل الله الكريم أن يجزيهم عنى وعن طلاب العلم خير الجزاء ، وأن يجعلهم مثلا أعلى ، وقدوة حسنة لتلاميذهم .

ان أنسى لا أنسى أن أقدم خالص شكرى لكل من مد الى يد العون والمساعدة ماديا ومعنويا فى سبيل انجاز هذا العمل المتواضع ، وأخص بالذكر رابطة العالم الاسلامى ، التى ساعدتني بمنحة دراسية أقيم بها أودى ، كما أخص بالذكر زميلى وخليلى الشيخ ابراهيم محمد نور سيف ، الذى فتح لى باب مكتبته ومكتبته والده العالم العامل ، العامر ، بكتب نادره ، كما قام باحضار بعض المراجع المهمة من خارج المملكة بالمراسلة ، والحق أقول : ان هذه الرسالة حسنة من حسناته ، وصاحبها مدين بصلاته . وكذلك زميلى الأستاذان محمد عبدالله ولد كريم الشنقيطى الذى ساعدنى بتصوير بعض المخطوطات ، واحضار بعض المراجع من الخارج ، فجزاهم الله عنى وعن العلم خيرا .

وفى الختام أتوجه بالشكر الجزيل ، والثناء الجميل للمسئولين عن قسم الدراسات العليا ، الذين ما برحوا جاهدين فى تطوير هذا الصرح الشامخ ، والبصنع العظيم لانتاج رجال المستقبل ، قادة الفكر الاسلامى ، والدعاة السلي الله . وفق الله الجميع لما فيه رضاه .

الرموز المستعملة في الرسائل

- (٣/١) : الرقم الأول : للجزء ، والثاني : للصفحة من المطبوع .
(ل ٣ / أ، أو ب) : رمز للوحة الثالثة ، من الجهة الأولى ، أو الثانية من المخطوط .
(ن) : الناشر .
(ط) : المطبعة ، أو طبع .
(ت) : المتوفى .
الانصاف : الانصاف فيما بين العلماء من الاختلاف .
الايضاح : ايضاح ابداع حكمة الحكيم في بيان بسم الله الرحمن الرحيم رسالة زيني دحلان : رسالة جلييلة في مباحث البسطة .
رسالة الصبان : الرسالة الكبرى في البسطة ، دون الصفري .
الرحمة : الرحمة المرسله في شأن حديث البسطة .
الفتح : فتح البارى بشرح صحيح البخارى .
التقريب : تقريب تهذيب التهذيب .
اللسان : لسان الميزان .
المغنى : المغنى في الضعفاء .
المصراط : المصراط المستقيم الى معانى بسم الله الرحمن الرحيم
المقاصد : المقاصد الوفية بشرح المقدمة الآجرومية .
المصباح : المصباح المنير في غريب الشرح الكبير .
الميزان : ميزان الاعتدال في نقد الرجال .
النيل : نيل الأوطار بشرح منتقى الأخبار .
المهذب : ان كان الموضوع تخريج الحديث : فهو المهذب في اختصار السنن الكبرى . وان كان القراءة : فهو المهذب في القراءات - العشر .

محتويات الرسائل

الصفحة	الموضوع
٢٠٠-١	المقدمة
٢	أهمية الموضوع
٣	خطة البحث
٤	سبب اختيار هذا الموضوع
٥	مقالة ابن العربي المالكي حول قرآنية البسملة
٦	العامل الثاني لاختيار هذا الموضوع
٧	منهج الرسالة
٨	الفرض من دراسة هذا الموضوع
٩	بعض الكتب والرسائل المؤلفة في البسملة
٩	القسم الأول من الكتب المؤلفة في البسملة
١١	القسم الثاني ، ، ، ، ، ،
١٥	القسم الثالث ، ، ، ، ، ،
١٧	مقالة الشوكاني في شأن البسملة
١٨	معنى كلمة : " بسملة " وصياغتها
١٩	الكلمات المنحوتة المسموعة عن العرب كثيرة جدا . منها : بسمل ..
٢٠	رد أهل السنة على الزمخشري في انكاره الرؤية
١٤٦-٢١	الباب الأول
٢٢	اجماع الأمة على عدم كفر من أثبت البسملة ، ولا من نفاها
٢٣	الاجماع على أن ما بين دفتي المصحف العثماني كلام الله تعالى ..
٢٤	تواتر القراءات السبع وعدمه
٢٦	أقوال العلماء في البسملة أوائل السور
٢٧	المشهور من الأقوال
٢٨	خطأ نسبة عدم قرآنية البسملة الى بعض القراء
٢٩	القول : بأن البسملة آية من كل سورة صدرت بها
٣٠	القول : بأن البسملة قرآن ، وليست من السورة
٣٢	دليل من نفي قرآنية البسملة أوائل السور
٣٣	المسلك الثاني ، والثالث : في استدلال نفاة البسملة
٣٩	المسلك الرابع في استدلالهم

الموضوع	الصفحة
حجة من قال : ان البسملة آية من كل سورة	٤٠
مقالة ابن فورك في كتابة البسملة في المصاحف العثمانية	==
المسلك الثاني في احتجاج مثبتى البسملة	٤١
قول ابن خزيمة في قرآنية البسملة
قول الزهري : أول من قرأ البسملة سرا بالمدينة عمرو بن سعيد .	٤٧
الجواب عن أدلة نفاة البسملة	٤٨
شبهة وردها	٤٩
ماقاله القاضي تاج الدين ، والقطب الرازي	٥١
تصحیح الحافظ رواية انكار ابن مسعود قرآنية المعوذتين والفاثحة .	٥٢
المسلك الثاني : الطعن في أدلة نفاة البسملة	٥٣
المسلك الثالث : التأويل	٥٧
حجة من قال : البسملة من القرآن ، وليست من السور	٦١
الرد على المعترضين	٦٤
محاولة التوفيق بين الأقوال المشهورة في البسملة	٦٦
الملاحظات على كلام الشيخ ابن تيمية ، وابن حزم وأبى شامة ، والسيوطي	٦٩
توقف بعض العلماء في مسألة البسملة	٧٣
القول الفصل في مسألة البسملة	٧٥
قصارى القول وحماذاه في قرآنية البسملة	٧٩
ثمرة الخلاف في البسملة	٨٢
المبحث الثاني : في سبب سقوط البسملة عن أول براءة	٨٣-٩٣
حكم قراءة البسملة في سورة براءة	٩١
حكم البسملة وسط براءة	٩٢
أوجه القراءة بين الأنفال وبراءة	٩٣
المبحث الثالث : قراءة البسملة في الصلاة ، والجهر ، أو الاسرار بها .	٩٤-١٤٥
المشهور من مذهب مالك كراهة قراءة البسملة في الغرض	٩٥
حجة من قال : بکراهة قراءة البسملة في الصلاة المكتوبة	٩٦
القول : بأن قراءة البسملة في الصلاة واجبة وجوب الفاتحة	٩٧
أدلة من قال : بوجوب قراءة البسملة في الصلاة	٩٨
هل تقرأ البسملة في كل ركعة عند الأحناف ؟	٩٩
اختلاف الأحناف أقرأة البسملة في الصلاة واجبة ، أم سنة ؟ ...	١٠٠

الصفحة	الموضوع
١٠١	التوفيق بين الأقوال
١٠٣	الترجيح
١٠٤	مسألة الجهر ، أو الاسرار بالبسمللة في الصلاة
١٠٦	أقوال العلماء في الجهر وعدمه في الصلاة بالبسمللة
١١٠	أدلة القائلين بعدم سننية الجهر بالبسمللة في الصلاة
١١١	ألفاظ حديث أنس رضى الله عنه
١٢١	قول ابن تيمية : ليس في الجهر بالبسمللة في الصلاة حديث صريح
١٢٤	حجة القائلين بسننية الجهر بالبسمللة في الصلاة
١٣٣	الرد على الاعتراض
١٣٦	رواية مسلم لحديث أنس فيها تسع علل
١٣٧	حكاية عجيبة وتهمة غريبة وردها
١٤١	حجة القائلين بأن الجهر والاسرار بالبسمللة سواء
١٤٥	الترجيح
٢٧٧-١٤٦	الباب الثاني
١٤٧	الباء المفردة تأتي لأربعة عشر معنى
١٤٩	باء البسمللة يحتمل فيها ستة معان
١٥٣	الكلام على : " اسم "
١٥٤	لغات الاسم
١٥٦	سبب حذف ألف : " اسم " في الخط
١٥٨	اختلاف العلماء في زيادة اسم وعدمها ومعنى زيادته
١٦١	اختلاف العلماء في الاسم أهوعين المسمى ، أم لا ؟
١٦٥	منشأ الشبهة
١٦٧	الكلام على معنى : (أل)
١٧١	الكلام على الاسم الكريم (الله)
١٧٣	دليل علمية لفظ الجلالة
١٧٤	الفرق بين الاله ، و (الله) .
١٧٦	خواص الاسم الكريم : (الله) .
١٧٨	معنى الرحمن الرحيم ، والفرق بينهما
١٧٩	مناقشة قول من قال : بان معنى الرحمن الرحيم واحد
١٨٤	أى الوضعين أبلغ ؟

الصفحة	الموضوع
١٨٥	استشكال وحل
١٨٧	هل اسم الرحمن مختص بالله تعالى ؟
١٨٨	اشكال وحل
١٨٩	الرحمن : صفة ، أم علم ؟
١٩٠	ألفظ الرحمن عربى ، أم عجمى ؟
١٩٤	الكلام على البسمة من جهة علم الاشتقاق
١٩٥	اضطراب كلامهم فى الاسم
١٩٦	ثمرة الخلاف فى اشتقاق الاسم
١٩٧	اختلاف العلماء فى اشتقاق لفظ الجلالة
٢٠٠	اشتقاق الرحمن الرحيم
٢٠١	الكلام على البسمة من جهة علم الصرف
٢٠٣	الأصل الاعلالي فى لفظ الجلالة (الله)
٢٠٤	الرحمن الرحيم
٢٠٥	الكلام على البسمة من جهة علم النحو
٢٠٩	معنى المستقر واللفو
٢١٠	هل مقدرات القرآن منه ؟
٢١٢	اعراب الرحمن الرحيم
٢١٣	حاصل صور البسمة الاعرابية
٢١٤	الكلام على البسمة من جهة علم المعاني
٢١٧	المطلب الثانى : اسم
٢١٨	المطلب الثالث : الله
٢١٩	المطلب الرابع : وصف الجلالة بالرحمن الرحيم
٢٢٠	المطلب الخامس : جملة البسمة خبرية الصدر انشائية العجز
٢٢١	الكلام على البسمة من جهة علم البيان
٢٢٣	المطلب الثانى : فى حذف متعلق الجار والمجرور
٢٢٤	المطلب الثالث : اسم : حقيقة لفظية
٢٢٥	المطلب الرابع : لفظ الجلالة حقيقة فى معناه
٢٢٧	الكلام على البسمة من جهة علم البديع
٢٢٨	الرحمن الرحيم فيهما أنواع كثيرة من البديع
٢٣٠	جملة البسمة يتعلق بها كثير من الأنواع البديعية

الصفحة	الموضوع
٢٤٢	تفسير صفة الرحمة على طريقة السلف
٢٣٣	قاعدة السلف في جميع صفات الله تعالى
٢٣٤	مانقله الألوسى من كلام الامام الأشعري في كتابه الابانة
٢٣٦	المعنى الاجمالي للبسملة
٢٤١	الحكمة في اختيار هذه الأسماء الثلاثة في البسملة
٢٤٢	من العلماء من فسر البسملة بمقتضى الحروف
٢٤٥	شروط قبول التفسير الاشارى
٢٤٧ - ٢٥٦	المبحث الثانى : فى أحكام البسملة
٢٤٩	استحباب الاتيان بالبسملة عند ابتداء كل أمر ذى بال
٢٥٣	تحريم البسملة للمحرم لذاته ، وكراهتها للمكروه لذاته
٢٥٥	استحباب كتابة البسملة فى أوائل الكتب والرسائل
٢٥٦	عدم مشروعية كتابة البسملة فى غير ذوات الشأن
٢٥٧ - ٢٧٧	المبحث الثالث : فى علاقة البسملة بسائر العلوم المشهورة
٢٥٨	علاقة البسملة بعلم الوضع
٢٦١	علاقة البسملة بعلم الرسم
٢٦٤	علاقة البسملة بعلم القراءة
٢٦٨	علاقة البسملة بعلم أصول الفقه
٢٧٠	علاقة البسملة بعلم المنطق
٢٧٣	قضية الأسماء والصفات فى ضوء البسملة
٢٧٥	ما ذكره العلامة الصبان من احتمالات البسملة
٢٧٧	مانقله الألوسى عن السرمينى من الاحتمالات
٢٧٨ - ٣٠١	الباب الثالث
٢٨١	تباين سند السبكي ، والكتانى فى حديث البسملة
٢٨٢	شاهد لحديث الابتداء بالبسملة
٢٨٣	رواية حديث الابتداء بالبسملة مرسلا
٢٨٤	حال قرّة بن عبدالرحمن روى الحديث
٢٨٥	الجمع بين طرق ، وألغاز حديث الابتداء بالبسملة
٢٨٦	الحديث واحد ، ولفظه متعدد ، وحكم العلماء عليه
٢٨٨	معنى الحديث ، وشرحه
٢٩٢ - ٢٩٥	المبحث الثانى : فى حكمة الابتداء بالبسملة

الصفحة	الموضوع
٢٩٣	الجواب عن تقديم سليمان اسمه عن اسم الله تعالى
٢٩٤	حكمة ابتداء الله تعالى كتابه العزيز بالبسمة
٢٩٦ - ٣٠١	المبحث الثالث : في فضائل البسمة
٣٠٠	تفسير : " وألزمهم كلمة التقوى "
٣٠٢	الخاتمة
٣٠٦	قائمة المراجع

والله الموفق ،،،

أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم

الحمد لله الذى جعل فاتحة كتابه العظيم "بسم الله الرحمن الرحيم" وخص هذه الأمة المحمدية بآيات من الذكر الحكيم ، منها هذه الآية الكريمة ذات الشأن الجسيم ، وأفضل الصلاة وأزكى التسليم ، على رسوله الأمين الرؤوف الرحيم ، الداعى الى الخير والهادى الى الصراط المستقيم ، الأمر بائتمام الأعمال ذوات البال باسم الله الجواد الكريم ، وعلى آله وصحبه الذين شيدوا أركان دينه الحنيف على المنهاج القويم ، والتابعين لهم باحسان الى يوم لا ينفع فيه مال ولا بنون الا من أتى الله بقلب سليم (١)

أما بعد : فان من مهام الدراسات العليا اعداد الخريج للبحث العلمى والمناقشة الهادفة ، والنقد البناء ، والتأليف ، والانتفاع بالمراجع العلمية المتعلقة باختصاصه ، لذا كان لزاما على الطالب بعد نجاحه من السنة المنهجية أن يختار موضوعا فى احدى المواد التى تدخل ضمن نطاق اختصاصه ، يعد فيه بحثا ، ويؤلف فيه رسالة يقدمها الى كليته ، لينال درجة التخصص (الماجستير) .

ولا يؤلف أحد كتابا الا فى أحد أقسام ثمانية ، ولا يمكن التأليف فى غيرها وهى كما يلي :

- ١- اما أن يؤلف فى شىء يخترعه (لم يسبق اليه) .
- ٢- أو شىء ناقص يتمسه .
- ٣- أو شىء مستغلق يشرحه .
- ٤- أو شىء طويل يختصره ، دون أن يخل بشىء من معانيه .
- ٥- أو شىء أخطأ فيه مصنفه يبينه ، ويصلحه .
- ٦- أو شىء مختلط يرتبه .
- ٧- أو شىء متفرق يجمعه .
- ٨- أو شىء مختلف فيه يحققه ، ويرجح بعضه على بعض ان لم يمكن الجمع بين الآراء المختلفة (٢)

(١) اقتباس من الآية : (٨٨ ، ٨٩) من سورة الشعراء . وحديث الابتداء بالبسملة حديث حسن سيأتى تخريجه فى محله .

(٢) ذكره الدكتور محمد عبد الله دراز فى مقدمة كتابه (دستور الأخلاق فى القرآن) ص () ، نقلا عن شمس الدين البابلي المتوفى سنة ١٠٧٧ هـ ، ونقله أيضا الدكتور محمد أبو زهو عن ابن حزم الظاهري فى رسالة كتبها لتلاميذه موجها لهم فى اختيار موضوع رسائلهم ، والنقطة الثامنة من زيادته ، (حفظه الله وأئسسه لباس العافية) .

هذه القاعدة الرشيدة التي قالها علماء أجلاء : تحتفظ دائما بقيمتها وهي تدعو دائما كل كاتب أن يسير على نهجها ، ليتوصل الى الهدف المنشود والغرض المقصود .

وسيلاحظ القارئ الكريم مدى تطبيق هذه الفائدة في هذه الرسالة المتواضعة . فالموضوع الذي اخترته لاعداد الرسالة موضوع هام هادف ، كل مسألة منه من أعقد مسائل الخلاف قديما وحديثا ، سلفا وخلفا ، وأشدّها غموضا ، وكل نقطة منه عويصة ، ومعضلة من معضلات الفقه الاسلامي (كما وصفها بذلك الامام الزيلعي ^(١))

وقضاياه متفرقة في ثنايا الكتب ، ويطون الرسائل ، ومسائله مبعثرة في أبواب شتى ، وأجزاءه متداخلة في مسائل أخرى ، وجوانبه متعددة .

يحتاج الى التروى ، والنظر الى موضع الأقدام ، واعمال الفكر ، وبذل الجهد الجبار قبل اصدار الأحكام يحتاج الى جمع ما تفرق منه في صعيد واحد ، وترتيب ما اختلط منه في نسق متناسب ، يحتاج الى تحييص الآراء المختلفة ، وترجيح بعضها على بعض أو الجمع بينها ان أمكن ، وتحقيق القول في ذلك ، للاستفادة ، والافادة .

ألا وهو موضوع : " بسم الله الرحمن الرحيم "

عنوان الرسالة :

((دراسة تحليلية حول البسملة في ضوء الكتاب والسنة))

(١) راجع نصب الراية لأحاديث الهداية ٣٥٦/١

خطة البحث

=====

رتبت هذا الموضوع على مقدمة ، وثلاثة أبواب ، وخاتمه

المقدمة : وتشتمل على ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : في بيان الداعي لاختيار هذا الموضوع ، ومنهج الرسالة والهدف من تأليفها .

المبحث الثاني : في ذكر بعض الكتب ، والرسائل المؤلفة في البسملة ، ومنهج أصحابها .

المبحث الثالث : في معنى كلمة : " بسملة " وصياغتها .

الباب الأول : ويشتمل على ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : في قرآنية البسملة ، وهل هي آية من الفاتحة ، ومن كل سورة غير " براءة " ؟ وتحقيق الخلاف في ذلك .

المبحث الثاني : في سبب سقوط البسملة عن أول " براءة " .

المبحث الثالث : في ذكر الخلاف حول قراءتها ، والجهر ، أو الاسرار بها في الصلاة ، وتحقيق القول في ذلك .

الباب الثاني : ويشتمل على ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : في تفسير البسملة

المبحث الثاني : في أحكامها .

المبحث الثالث : في علاقتها بسائر العلوم المشهورة .

الباب الثالث : ويشتمل على ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : في حديث الابتداء بالبسملة .

المبحث الثاني : في حكمة الابتداء بها .

المبحث الثالث : في فضائلها .

الخاتمه : في النتائج التي توصل اليها البحث .

هذا الذي سأتناوله بالدراسة ، وأسأل الله التوفيق والسداد ، واليه تفويض أمرى ، والاعتماد .

سبب اختيار هذا الموضوع

عندما أتحت لي فرصة الدراسة في قسم الدراسات العليا الشرعية ؛ فرع الكتاب والسنة " وطلب مني اختيار موضوع لاعداد رسالة فيه : تواردت على ذهني موضوعات أجلت فيها الفكر ، وصعدت فيها البصر وصوته ، فوجدت في نفسي دافعا يدفعني الى اختيار هذا الموضوع ، ويلفت نظري اليه كلما تولى عنه البصر ، وولى وجهه شطرا آخر .

والدافع الى اختياره يرجع الى عوامل كثيرة ، أهمها مايلي :

العامل الأول : ان فكرة الكتابة في هذا الموضوع يرجع عهدا الى أمد بعيد ، الى السنة الأولى من مرحلة دراستي الجامعية .

وذلك : انه كان المقرر على طلاب السنة الأولى من كلية الشريعة بالجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة " الفقه المقارن " ، ويعتمد الطلاب والمحاضر لهم على كتاب : ((بداية المجتهد ، ونهاية المقتصد)) للعلامة النابغة محمد بن أحمد بن رشد - رحمه الله - ، فأثار الاستاذ المحاضر موضوع " البسمة " ، واستعرض أقوال العلماء حول قرآنيتهما ، وقراءتها في الصلاة ، والجهر ، أو الاسرار بها ، وذكر سبب اختلافهم ، وأدلة كل فريق ، فطلب بعض الطلبة من المحاضر أن يذكر لنا الرأي الراجح من الآراء المختلفة ، فامتنع من ذلك ، بل طالبنا أن يختار كل منا ما ترجح عنده على ضوء الأدلة التي استعرضها ، بناء على مبدأ متفق عليه من اعطاء قدر ممكن من الحرية في ابداء الرأي والترجيح للطلاب الجامعيين تمرينا لهم - ونعم ما فعل - .

فرجح بعض الطلبة قولا ، وبعضهم قولا آخر ، وأبدى كل وجهة نظره ، وانا لم يتضح لي القول الراجح في حينه ، وكنت أولا أعتقد بدون برهان أن البسمة قرآن في كل سورة كتبت فيها ، وأنه يجب قراءتها مع الفاتحة في الصلاة . وفي نفس الكتاب المقرر كلام في ذلك غير واضح ، وهو قوله :

" وهذه المسألة قد كثر الاختلاف فيها ، والمسألة محتملة ، ولكن من أعجب ما وقع فيها أنهم يقولون : ومما اختلف فيه هل بسم الله الرحمن الرحيم آية من القرآن في غير سورة النمل ؟ أم انما هي آية من القرآن في سورة النمل فقط ؟ ويحكون على جهة الرد على الشافعي أنها لو كانت من القرآن في غير سورة النمل لبينه النبي صلى الله عليه وسلم لأن القرآن نقل تواترا . هذا الذي قاله القاضي (يعني الباقلاني) في الرد على الشافعي ، وظن أنه قاطع . وأما أبو حامد (يعني الغزالي) ، فانتصر لهذا بأن قال : انه أيضا لو كانت من غير القرآن لوجب على الرسول أن يبين ذلك ، ثم قال :

وهذا كله تخبط ، وشئ غير مفهوم ، فانه كيف يجوز فى الآية الواحدة أن يقال فيها :
انها من القرآن فى موضع ، وانها ليست من القرآن فى موضع آخر ؟ بل يقال : ان بسم
الله الرحمن الرحيم قد ثبت أنها من القرآن حيثما ذكرت ، وأنها آية من سورة النمل ،
وهل هى آية من سورة أم القرآن ، ومن كل سورة يستفتح بها ؟ مختلف فيه ، والمسألة
محتلمة^(١) .

قوله : " هى آية فى سورة النمل " مراده بعض آية لأن الآية تبدأ من قوله تعالى :
" انه من سليمان وانه " ثم راجعت كتبا كثيرة بغية الوصول الى النتيجة ، فاذا
فى كتاب " أحكام القرآن " للإمام الكبير محمد بن عبد الله بن العربي - رحمه الله - ما يزيد
الموضوع غموضا وتعقيدا ، ألا وهو : " وكيفيك أنها ليست بقرآن الاختلاف فيها ، والقرآن
لا يختلف فيه ، فان انكار القرآن كفر " ^(٢) .

فدهشت من هذا الحكم القاطع من هذا العالم البار ، فتساءلت فى نفسى هل مجرد
الاختلاف فى بعض أحرف القرآن يخرج عنه كونه من القرآن ، ويخرج المخالف عن دائرة
الاسلام ؟

وأين اختلاف الصحابة ، والقراء فى بعض الأحرف ؟ وأين الحديث المرخص بقراءة
القرآن بسبعة أحرف^(٤) ؟ وأين الأحاديث الصحيحة الدالة على قرآنية البسطة ووجوب
قراءتها فى الصلاة ؟ وأين أقوال السلف من الصحابة والتابعين وسائر الأئمة من هذا
الحكم الصارم ؟

فاذا هو يبطل هذه الحجج كلها ويردها عن بكرة أبيها ، ويهدمها من أساسها بحجة
مختلف فيها ، وفى حقيقتها ، وهى : " عمل أهل المدينة " حيث يقول : " والفريسي
عندى ما صنع^{في} هذه المسألة الخطيب والدارقطنى وغيرهما ، فانهم كثروا طرقهما ، وساقوا
أحاديثها ، وصححوها الجهر بها ، وما يساوى ما جاءوا به سماعه ، ولا خفا ، فان طريق
مالك فى هذا أهدى ، فإنه ثبت بالنقل المتواتر من أهل المدينة الى زمان مالك أن مسجد
رسول الله صلى الله عليه وسلم عرى عن الجهر بيسم الله الرحمن الرحيم ، فلا يلتفت بعد

(١) راجع بداية المجتهد (١١٩/١ - ١٢٠) .

(٢) سورة النمل . الآية : (٣٠) .

(٣) أنظر أحكام القرآن لابن العربي (٢/١) .

(٤) رواه البخارى فى صحيحه (٢٣/٩) من فتح البارى ، وادعى كثير من العلماء أنه متواتر

(١) التواتر الى أخبار آحاد شذت عن علماء الصحيح المتقدمين ، فجاء هؤلاء وهم المتأخرون .
فعمزت على نفسى من ذلك الحين - ان أتاح الله لى فرصة - أن أدرس هذا الموضوع
دراسة هادفة متجردا عن العاطفة ، وأكتب فيه بحثا مفصلا لعلى أتوصل الى نتيجة
تطمئن اليها نفسى .

والعامل الثانى : ما رأيته بعينى ، وسممته بأذنى ، مما أساءنى وأساء كل ذى ضمير
حى ، من كتابة هذه الآية الكريمة فى أوائل الأمور غير ذوات البال ، وذلك مثل كتابتها
فيما يلى :-

أ - فى أوائل القوانين الوضعيه ، لبعض الدول الاسلاميه ، المستوردة من دول غربية ،
أو شريقيه ، فيحكم بها بغير ما أنزل الله .

ب - وفى أوائل الصحف الخليعة التى تنشر الفساد بين العباد ، وتحارب الاسلام ،
وأهله ، وتبث السموم الفتاكة فى المجتمع الاسلامى .

ج - وفى أوائل الجرائد اليومية التى تبتذل وتهان غاية الاهانة ، فتمضى فى الأزقة ،
والمزابل ، ويمسح بها الأوساخ ، ويلف بها الحوائج ، ويقدم بها الطعام .

د - وفيما يكتبه بعض المشعوزين من التمام والعزائم ، ومن يزعم التبرك بها ويعلقها
فيما يهان ولا يهان .

فأردت من خلال دراستى للموضوع أن أنوه به ، وأهيب بالمسلمين ~~بأن~~ عامة والمسئولين
عن أمور الدين خاصة أن ينزلوا هذه الآية الجليلة منزلتها ، ويرعوها حق رعايتها ،
عسى أن أكون بذلك منتظما فى سلك المناضلين عن كتاب رب العالمين ومنضويا تحت لواء
الأميرين بالمعروف والناهين عن المنكر .

كل ذلك وغيره دفعنى الى اختيار هذا الموضوع ، فعرضت هذه الفكرة على بعض أساتذتى
الأجلاء فى القسم ، فحبذوا الفكرة ، وشجعونى ، فقال لى فضيلة الأستاذ الدكتور
مصطفى أمين التازى : " هذا موضوع عظيم كتبت فيه مذكرة ، وسأحضرها لك تستمعين بها
فى تنظيم رسالتك " ، فوفى بوعده ، وانتفعت بها ، فجزاه الله عنى خيرا .

وقال لى فضيلة الأستاذ الدكتور محمد محمد السماحى - حفظه الله وألبسه لباس
العافية " هذا موضوع واسع كبير ، كتبت فيه أيام شبابى قدر كذا " . (فمد ذراعيه اشارة لكبيره)

(١) راجع عارضة الأخوذى شرح سنن الترمذى ، لابن الصربى (٢/٤٤) .
(٢) لكن مع الأسف الشديد - لم أطلع على هذا البحث القيم من عالم جليل خبير مجرب
لظروف عاقتنى عن ذلك .

ثم قال : تتعب حول ترجيح الأقوال بعضها على بعض . فكان كما قال . فواجهتني صعوبات حول ذلك . لأن أدلة كل فريق تبدو في أول وهلة وكأنها قطعية ، لا تقبل الجدل ، لكن بفضل الله تعالى ، ثم بتوجيه المشرف الرباني ، وملاحظاته الدقيقة ، وتوفير المراجع والمصابرة على قراءتها ، ومحاولة فهم المراد منها تغلبت على هذه الصعوبات .

ثم عرضت الموضوع على موجهي ، والمشرف على الرسالة : فضيلة الأستاذ الدكتور محمد محمد أبو زهو - حفظه الله من كل سوء في الدارين - فقبل مشكورا ، وطلب مني أن أقدم إليه عنوان البحث ، والمخطط الذي أسير عليه ، فقدمت إليه ما تيسر فنظر إليه نظر فحص وتمحيص وتدقيق ، فعدل بعضه ، وقدم ، وآخر ، وزاد ، وحذف وهذبه ونقحه ، ثم قدمته إلى مجلس القسم الموقر ، فتمت الموافقة عليه . - والحمد لله - .

منهج الرسالة

- حيث ان البسمة مسألة خلافية قديما وحدينا ، وحيث ان تناول الموضوع متعدد الجوانب مختلف المسالك ، فان الوسيلة التي اتبعتها في اعداد هذا البحث ما يلي :-
- ١- تحرير محل النزاع والوقاف ، لوضع اطار محدد . لمعرفة النتائج وسلامتها .
 - ٢- التمهيد للمسألة بأمور تكون نبراسا في غضون دراسة الموضوع .
 - ٣- الاستقراء والتتبع . واستلزم هذا الأمر عرض كثير من الكتب والرسائل التي تتعلق بهذا الموضوع بغية الوقوف على أقوال السابقين واللاحقين ، والتقاطها ثم اختيار ما له حظ من النظر منها ، بعد استعراضها .
 - ٤- استعراض أدلة كل فريق ، ومناقشتها ، والمعادلة بينها ، وذكر أجوبة كل عن أدلة الآخرين ، ووجهة نظره فيها .
 - ٥- محاولة الجمع بين الآراء المختلفة مهما أمكن ذلك .
 - ٦- ترجيح القول الذي يؤيده الدليل الصحيح الصريح في نظري أيا كان قائله .
 - ٧- الكلام على الموضوع من جهة العلوم التي له علاقة وطيدة بها . ليكون متكامل الأجزاء ، واضح المعالم قوى البناء .

هذه محاولتي ، وطريقتي ، فأرجو الله ان يوفقني الوفاء بما التزمته من العمل ، ويجنبني عن الخطأ والزلل . انه ولي التوفيق والقادر عليه .

الفرض من هذه الدراسات

قد أشرت عند بيان الداعي لاختيار هذا الموضوع الى بعض الأهداف التي استهدفته هذه الدراسة المتواضعة ، والآن أريد أن أحدد الفرض الذي من أجله تأليف الرسالة ، والفائدة التي تعود على المسلمين منها . وذلك مايلي :-

١- تحقيق الخلاف في الموضوع ، والوقوف بين الأقوال موقف الحاكم العادل ، والمنصف العاقل . بدون تحيز الى فئة . ان المتحيز لا يميز .

٢- ابراز الموضوع في صورة متكاملة ، واطلاع القارئ على جوانبه المتعددة .

وذلك بلم شعثه الميثوث ، وجمع أجزائه من شتى المؤلفات والبحوث ، حيث إن العلماء الذين تعرضوا للتأليف فيه كانت تلوح لهم ناحية من نواحيه ، يولونها اهتمامهم ، ويصرفون اليها أنظارهم ، مجملين الكلام على سائر النواحي ، أو متغافلين عنها ، فكان تناولهم للموضوع ذا شعب ، فمنهم من تعرض لأحكامه ، ومنهم من اقتصر على تفسيره ، وذكر فضائله ومنهم من بحث في أخباره ، ومن حاول الجمع لجوانبه ، تناوله حسب مذهبه ، فلم يقدره حق قدره .

فكانت الغاية من الدراسة هي : جمع ما تفرق ، ولم ما تشتت ، ثم التقسيم والتبويب ، والتنسيق والترتيب ، واخراج الموضوع في ثوب قشيب ، للاستفادة ، والافادة .

هذا ما استهدفت ، وقصدت ، فان وفقت لما أردت ، فوفيت بما التزمت فذلك من فضل الله تعالى على " وما بكم من نعمة فمن الله " (١) .
وان كانت الأخرى ، فمن نفس الأمانة بالسوء ، وأستغفر الله العظيم .

((بعض الكتب والرسائل المؤلفة في البسمة ، ومنهج أصحابها))

ان مسألة البسمة مسألة عظيمة ، ومهمة ، أصبحت من معضلات المسائل الفقهية هل تصح الصلاة بدونها ، أو لاتصح ؟ والصلاة هي أعظم أركان الاسلام بعد التوحيد ، وأصبحت من مشكلات أصول الدين ، هل يكفر من أثبت كونها قرآنا ، أو أنكر قرآنيتهما ؟ لأن من أثبت ما ليس منه ، أو جحد ما هو منه كفر ، وخرج عن دائرة الاسلام .

لذا اعتنى بشأنها العلماء سلفا وخلفا ، فأكثروا التصانيف فيها ، وأفردوها بالتأليف فاجتمع فيها مؤلفات مفردة كثيرة . وأنا اطلعت خلال قراءتى للمراجع الهامه ، وتقليبى للفهارس العامه على أسماء ما يزيد على سبعين مؤلفا مفردا فيها ، ما بين كتب مطولة ، ورسائل مختصرة ، ومعتدلة ، وهى على ثلاثة أقسام :-

١- قسم : مازال معدودا فى عداد المفقود ، وأن أثره غير موجود . حسب تتبعى لفهارس المكتبات العامة فى البلاد الاسلاميه .

٢- وقسم : موجود أثره ، ولكنه لا يزال ثاويا فى زوايا المكتبات الاسلاميه المنتشرة فى أطراف العالم الاسلامى ، ولم تطلع عليه شمس الطباعة بعد .

٣- وقسم : قد طبع فى أواخر القرن المنصرم ، وأوائل القرن الحالى الذى نحن بصدده توديعه ، وغالبه قد نغد ، وصار عزيز الوجود .

فمن القسم الأول : ما يلى :

- ١- كتاب البسمله . للحافظ محمد بن نصر المروزي المتوفى سنة ٢٩٤ هـ .
أشار اليه الامام النووى فى المجموع شرح المهذب (٣ / ٣٤٢) .
- ٢- كتاب : " المسألة فى البسمله " . للحافظ أبى بكر محمد بن اسحاق ابن خزيمة السلمى النيسابورى المتوفى سنة ٣١١ هـ ، وقد أشار اليه المؤلف فى صحيحه حيث قال : " وأملت مسألة قدر جزأين فى الاحتجاج فى هذه المسألة أن بسم الله الرحمن الرحيم آية من كتاب الله فى أوائل السور ^(١) .
وأشار اليه أيضا الامام النووى ، والامام السيوطى ، ^(٢) والشيخ محمد يوسف ^(٣) البنورى .
- ٣- كتاب البسمله
تأليف الامام الحافظ أبى حاتم محمد بن حبان التميمى البستى المتوفى سنة ٣٥٤ هـ .
- ٤- كتاب البسمله
للامام الحافظ أبى بكر أحمد بن الحسين البيهقى المتوفى سنة ٤٥٨ هـ .
أشار الى هذين الكتابين الامام النووى فى المجموع ، ^(٤) والبنورى فى معارف السنن ^(٥)

(١) راجع صحيح ابن خزيمة (١ / ٢٤٨) .

(٢) انظر الدر المنثور (١ / ٨) .

(٣) معارف السنن شرح سنن الترمذى (٢ / ٣٦١) .

(٤) شرح المهذب (٣ / ٣٤٢) .

(٥) معارف السنن (٢ / ٣٦١) .

- ٥- كتاب الجهر بالبسطة .
للحافظ أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني المتوفى سنة ٣٨٥ هـ ، أشار اليه المؤلف في سنة (١) ، وابن الجوزي في التحقيق (٢) ، والنووي في المجموع ، والبنوري في المعارف .
- ٦- كتاب البسطة .
للحافظ أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري المتوفى سنة ٤٠٥ هـ أشار اليه في المستدرك (٣) .
وأشار اليه الامام النووي في المجموع ، والبنوري في معارف السنن .
- ٧- كتاب البسطة .
للامام أبي الفتح سليم بن أيوب بن سليم الرازي المتوفى سنة ٤٤٧ هـ .
أشار اليه الامام النووي في المجموع ، وابن عراق في : " الصراط المستقيم " (٥) .
والأمير الصنعاني في العدة (٦) .
- ٨- كتاب الجهر بالبسطة .
للامام الحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت المعروف بالخطيب البغدادي المتوفى سنة ٤٦٣ هـ .
أشار اليه النووي في المجموع ، والبنوري في معارف السنن ، والسيوطي في الدر (٧) ،
وابن الجوزي في التحقيق (٨) ، وابن عبد الهادي في كتاب التنقيح (٩) .
- ٩- كتاب الرد على كتاب الجهر بالبسطة . للخطيب البغدادي
تأليف الحافظ محمد بن أحمد بن عبد الهادي المقدسي الحنبلي المتوفى سنة ٧٤٤ هـ .
ذكره في كتابه التنقيح على التحقيق حيث قال : " وقد ذكرت الأحاديث الواردة في الجهر بالبسطة وذكرت علمها ، والكلام عليها في كتاب مفرد ، تتبعته فيه ما ذكره الحافظ أبو بكر الخطيب في مصنفه ، وهو كتاب متعوب عليه ، فمن أحب الوقوف عليه فليسارع اليه " (١٠) .

-
- (١) راجع سنن الدارقطني (١/٣١١) . (٢) التحقيق لأحاديث التعليق (ص ٣١٣) .
(٣) انظر المستدرك على الصحيحين (١/٢٣٤) .
(٤) انظر شرح المذهب (٣/٣٥٥) . (٥) راجع (لوحة ٤٣) .
(٦) حاشية الصنعاني على احكام الاحكام شرح عمدة الاحكام (٢/٤١٠) .
(٧) راجع الدر المنثور (١/٧) .
(٨) انظر (ص ٣١٣) .
(٩) انظر (لوحة ١٠٤ / أ) .
(١٠) راجع كتاب التنقيح (لوحة ١٠٨ / أ) .

وذكره أيضا ابن رجب في طبقات الحنابلة^(١) ، والزيلعي في "نصب الراية" ، ولخص

منه مسائل قيمة من : (ج ١ ص ٣٣٥-٣٥٨) .

ويبدو لي أن منهج أصحاب هذه الكتب السابقة - حسب ما اطلعت عليه من الكتب التي اقتبست منها ، وحسب تخصص أربابها - يتركز حول الصداقة الحديثية والكلام على فقه الأحاديث الواردة في الموضوع على غرار المذهب الذي ينتمون إليه . والله أعلم .

١٠ - كتاب البسمله :

تأليف الامام الكبير عبد الرحمن بن اسماعيل بن ابراهيم المقدسي المعروف بأبى شامة المتوفى سنة ٦٦٥ هـ ذكره النووي^(٢) ، وابن عراق^(٣) ، ووصفاه بأنه حوى معظم - المصنفات ، وأنهما لخصا جميع مقاصده في كتابيهما .

وذكره الأمير الصنعاني ، فقال : " وصنف في الخلاف في البسمله أبو شامة المقدسي مجلدا ضخما^(٤) " . والظاهر أن منهجه يتركز حول ذكر الخلاف في البسمله واستعراض الاحاديث المتعلقة بها والكلام عليها ، وترجيح مذهب الشافعي ، والرد لأدلة الآخرين دون التعرض لتفسيرها ، والكلام عليها من جهة سائر العلوم . والله أعلم .

ومن القسم الثاني ما يلي :

١- خير الكلام على البسمله والحمد لله لشيخ الاسلام .

تأليف نور الدين أبى الفرج على بن برهان الدين ابراهيم بن احمد بن على بن عمر الحلبي ثم القاهري الشافعي الأحمدي صاحب السيرة الحلبية ، والمتوفى سنة ١٠٤٤ هـ . ألفه

سنة ٩٩٩ هـ وأعاد النظر فيه سنة ١٠١٨ هـ . يوجد في دار الكتب الظاهرية نسخة

قديمة جيدة بخط معتاد . برقم : (٥١٣٩) .

وفي الخزانة التيمورية برقم : (٤٠٢) .

(١) انظر طبقات الحنابلة (٢/٤٣٦-٤٣٩) .

(٢) راجع المجموع (٣/٣٣٤) .

(٣) انظر الصراط المستقيم (لوحة ٣٩) .

(٤) انظر حاشية الصنعاني على احكام الأحكام (٢/٤١٠) .

(٥) انظر فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية / علوم القرآن (ص ٣٥٦) ، وهداية

المعارفين (١/٧٥٥) .

(٦) انظر فهرس الخزانة التيمورية (١/٩٣) .

وهو شرح وتعليق على رسالة شيخ الاسلام أبي يحيى زكريا بن محمد الأنصاري
في البسملة والحمد له .

٢- رسالة في الكلام على البسملة .

تأليف أبي سعيد محمد بن مصطفى الحنفي . وهي مجالس في فضائلها ، وتفسيرها ،
ومسائل أخرى ، يوجد في المكتبة الظاهرية نسخة بخط فارسي معتاد . برقم
(١)
٠ (٥٧٨٧)

٣- رفع الأستار المسدلة عن مباحث البسملة .

تأليف الشيخ اسماعيل بن الشيخ غنيم الجوهري المتوفى سنة ١١٦٠ هـ .
وهي رسالة في سبعة مباحث مختصرة من رسالة أخرى في الموضوع نفسه للمؤلف - كما
ذكر في أولها .

توجد في المكتبة الظاهرية نسخة برقم (٥٨) ، وفي الخزانة التيمورية برقم
(٢)
(٤)
(٣) ، وفي المكتبة العراقية (٩٨١٧ / ٥) مجاميع .

٤- أحكام البسملة .

تأليف الامام أبي عبدالله محمد بن عمر بن حسين فخر الدين الرازي المتوفى سنة
٦٠٦ هـ يوجد في الخزانة التيمورية نسخة بخط قديم . رقم (١٢٥) .
(٥)

٥- تفسير البسملة . لم يعرف مؤلفه .

فسرها بمائة وأربعة عشر وجها ، وذلك أنه فسر البسملة في كل سورة بما يناسبها
جاريا فيها نهج لطائف الاشارات للقسيري . يوجد في الخزانة التيمورية نسخة مع
(٦)
الوجيز ص (٤٣٦) . رقم (٣٢٦) .

٦- الرسالة المشتملة على أنواع البديع في البسملة .

للعلامة محمد بن عيسى بن محمود الكنانى الصالحى المتوفى سنة ١١٥٣ هـ . يوجد

(١) انظر فهرس مخطوطات الظاهرية (٣٦٥) .

(٢) انظر فهرس مخطوطات الظاهرية (ص ٣٦٦) .

(٣) انظر فهرس الخزانة (٩٨ / ١)

(٤) راجع فهرس المكتبة العراقية رقم : (٤٠٢) ، (ج ١ ص ١٣٣) .

(٥) انظر فهرس الخزانة التيمورية (٧٢ / ١) .

(٦) فهرس الخزانة (٧٦ / ١) .

في الخزانة التيمورية نسخة مخطوطة سنة ١١٣٩ هـ ، رقم : (٣٥٥) ذكرت في التفسير
والبلاغة^(١) .

٧- زهر الربيع شرح مافي البسملة من أنواع البديع .

تأليف العلامة محمد بن أحمد بن محمود بن محمد الشهير بالكنجى . وهو
شرح على الرسالة المشتملة على أنواع البديع في البسملة للشيخ محمد بن عيسى الصالحى
يوجد في الخزانة التيمورية ضمن مجموعة ص (٣٦١) (مجاميع ١٣٤) . ذكر في التفسير
وفي البلاغة^(٢) .

٨- رياض الطالبين في الكلام على التعوذ والبسملة .

تأليف جلال الدين عبدالرحمن بن أبى بكر السيوطى المتوفى سنة ٩١١ هـ . يوجد
في الخزانة التيمورية نسخة مع عقد الدر المنظوم ص (٥٠) رقم : (٤٠٤) . وفى كشف
الظنون : " شرح الاستعاذة والبسملة " لبدر الدين الشيخ حسن بن قاسم المرادى
المتوفى سنة ٧٤٩ هـ ولجلال الدين السيوطى المتوفى سنة ٩١١ هـ ، وهو أول تأليفه
كما قال . وهو فى مجلد مبسوط ألفه سنة ٨٨٦ هـ ، ولشيخه محمد بن سعد محسى
الدين الكافيجى الرومى المتوفى سنة ٨٧٩ هـ^(٤) .

وقال الشيخ عبدالوهاب عبداللطيف : " أول تأليف السيوطى تأليف فى الكلام
على الاستعاذة والبسملة من عدة علوم ، يسمى رياض الطالبين " قرظه له شيخه علم
الدين البلقينى^(٥) .

٩- شرح رسالة البسملة والحمد له . للعلامة الصبان المتوفى سنة ١٢٠٦ هـ .
تأليف العلامة عبده محمد الأمير المتوفى سنة ١٢٣٢ هـ . يوجد فى الخزانة التيمورية
نسخة مخطوطة سنة ١٢٨١ هـ رقم (٢٦٩) وفى المكتبة المركزية لكلية الشريعة
بمكة المكرمة قسم المخطوطات . رقم : (١٧٦١) .

(١) انظر فهرس الخزانة التيمورية (٩٧ / ١) .

(٢) المصدر السابق (٩٨ / ١) .

(٣) انظر فهرس الخزانة التيمورية (٩٨ / ١) .

(٤) راجع كشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون (١٠٣١ / ٢) .

(٥) راجع مقدمة تحقيقه لتدريب الراوى ص (١٢) .

(٦) انظر فهرس الخزانة التيمورية (١٠٠ / ١) .

قال في أولها : " هذه كلمات قليلة لكنها شريفة جليله في ذكر ما يتعلق بجملتي البسمة والحمدلة من الاحتمالات ، ثم ذكر نبذة يتم بها أبحاثهما المستجدات " .

١٠- عقد الدر المنظوم في مناسبة البسمة لما اشتهر من العلوم تأليف العلامة سليمان العزيزي الملقب بالزيات . ألفه سنة ١٠٥٥ هـ . توجد في الخزانة التيمورية نسخة برقم : (٢٦) ، ونسخة أخرى برقم : (٤٠٤) .^(١)

١١- رسالة في البسمة . للحافظ ابن طاهر المقدسي . قال الشيخ محمد بن يوسف البنوري : " اختار فيها ما اختاره أبو حنيفة وأحمد بعهد ماجرى عمله على ما ذهب اليه الشافعية ، وقال : قرأت كتابه بالقاهرة سنة ١٣٥٧ هـ ، وهو عندي مخطوط " .^(٢)

١٢- كشف الستور المسدله عن أوجه البسمة . تأليف العلامة منصور السرميني . يوجد في المكتبة العراقية نسخه برقم : (٧٠٥٥) .^(٣)

١٣- الصراط المستقيم الى معاني بسم الله الرحمن الرحيم . تأليف الشيخ نور الدين علي بن محمد بن علي بن عراق ، المولود سنة ٨٥٣ هـ المتوفى سنة ٩٦٣ هـ .

قال في المقدمة : رتبته على ثمانية أبواب تفاعلاً بالدخول من أبواب الجنات الثمانية . يوجد في المكتبة المركزية لكلية الشريعة بمكة المكرمة قسم المخطوطات نسخة ناقصة من آخرها من (١-١٠٢ ورقة) رقم (١٠١٧) وفي دار الكتب المصرية نسختان . احدهما تقع في : (١١٩) ورقة ، ورقمها : (٢٢٨٣٨ ب) ، والأخرى تقع في : (١٧٣) ورقة ، برقم : (٢٣٢٦٩ ب) .^(٤)

١٤- نزهة الأفهام فيما يعترى البسمة من الأحكام . تأليف الشيخ يوسف بن سعيد بن اسماعيل . توجد نسخة مخطوطة سنة ١١٨٦ هـ في الخزانة التيمورية برقم : (٤٠١) .^(٥)

-
- (١) انظر فهرس الخزانة التيمورية (١٠١ / ١) . (٢) راجع معارف السنن (٣٦١ / ٢)
(٣) راجع فهرس الخزانة العراقية (١٤١ / ١) رقم : (٤٢٧)
(٤) راجع فهرس مخطوطات دار الكتب المصرية (١٠٠ / ٢) ، والأعلام (١٦٥ / ٥) .
(٥) انظر فهرس الخزانة التيمورية (١٠٩ / ١) .

١٥ - السأله فى البسمله

تأليف العلامة ملا على بن سلطان القارى المتوفى سنة ١٠١٤ هـ. أولها : يا كريم
اجعل البسمله لى براءة من عذاب الجحيم..... (١)
من كل سورة ، أولا . توجد نسخة منها فى الخزانة التيمورية ضمن مجموعة (ع / ٨)
(مجاميع ١٣٦) .^(١)

١٦ - ميزان المعدلة فى شأن البسمله .

تأليف الامام جلال الدين السيوطى . توجد نسخة فى الخزانة التيمورية ضمن مجموعة
(٢٩) (مجاميع ١٠٥) ، وفى مكتبة الجامعة الاسلاميه بالمدينة رقم : (٥٦) . وفى
الخزانة العراقية رقم : (٤٩٢) .^(٢)
^(٣)

ومن القسم الثالث مايلى :

١- ابداع حكمة الحكيم فى بيان بسم الله الرحمن الرحيم .

تأليف العلامة أبى سعيد محمد الخادمى ، فرغ من تأليفه سنة ١١٥٦ هـ .
طبع بالمطبعة الحلبيه سنة ١٩٥٤ م . وتوجد نسخة مخطوطة فى الخزانة التيمورية
ضمن مجموعة فى المجاميع ص ٢) . (مجاميع ٢٩٧) .^(٤)
^(٥)
تكلم فيه على البسمله من جهة اثنى عشر فنا ، أو يزيد .

٢- ايضاح ابداع حكمة الحكيم فى بيان بسم الله الرحمن الرحيم

تأليف العلامة المحقق الشيخ محمد بن أحمد بن محمد عليش مفتى السادة المالكية
المتوفى سنة ١٢٩٩ هـ .

طبع بالمطبعة الوهبيه سنة ١٢٩٥ ، ومطبعة مصطفى الحلبي بمصر سنة ١٣٧٣ هـ
وتوجد نسخة خطية فى الخزانة التيمورية برقم : (٢٩) .^(٦)

وهى رسالة مختصرة من : " ابداع حكمة الحكيم فى بيان بسم الله الرحمن الرحيم
لم يلتزم فيها لفظه ، بل الايضاح والتسهيل - كما ذكره فى مقدمتها . وهى رسالة

(١) انظر فهرس الخزانة (١ / ١٠٧) .

(٢) انظر المصدر السابق (١ / ١٠٨) .

(٣) انظر فهرس الخزانة العراقية (١ / ١٦٢) .

(٤) ذكره الدكتور ابراهيم بسيونى فى هامش رسالته فى البسمله (ع ١٠٨) .

(٥) انظر فهرس الخزانة التيمورية (١ / ٧١) .

(٦) راجع فهرس الخزانة التيمورية (١ /) .

ممتازة تكلم فيها على البسملة من جهة ثمانية عشر فنا ، فأجاد ، وأفاد ، بيد أن عبارتها مضغوطة جدا ، وكأنها برقية وتقع من (٨٠) صفحة من القطع الصغيرة .

٣- الانصاف فيما بين العلماء من الاختلاف .

للامام الحافظ أبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر بن عاصم النعمى القرطبي المتوفى سنة ٤٦٣ هـ . طبع بالمطبعة المنيرية سنة ١٣٤٣ هـ ضمن مجموعة الرسائل المنيرية في الجزء الثاني من المجلد الأول من : (ص ١٥٣ - ١٩٤) أى تقع فى نحو (٤١) صفحة من القطع الصغيرة . وقد أحال اليها فى بحث البسملة فى كتابيه : التمهيد والاستذكار . وهى رسالة طابق اسمها مسماها : استعرض فيها أقوال السلف فى البسملة وذكر أدلتهم ، وناقشها مناقشة علمية ، بكل انصاف ودون تحيز الى مذهب المالكى .

٤- الرسالة الكبرى فى البسملة .

تأليف العلامة أبي العرفان محمد بن علي الصبان المتوفى سنة ١٢٠٦ هـ . طبعت بمطبعة وادى النيل سنة ١٣٩٧ هـ وبالمطبعة الميمنية بمصر سنة ١٤٠٨ هـ ، وتوجد نسخة خطية فى الخزانة التيمورية برقم : (٤١١) ، ونسخة أخرى فى المكتبة الظاهرية برقم : (٦٩٧٨) .

وهى رسالة طويلة رتبها المؤلف على مقدمة ، وخمسة مقاصد ، وخاتمة ، وهى جيدة من حيث تناولها الموضوع من الناحية النحوية ، والبلاغية ، والفقهية أما من ناحية الصداقة الحديثية ، والتفسيرية : فمتوسطة ، وأدون ذلك .

٥- رسالة جلييلة فى مباحث البسملة .

للعلمة السيد أحمد زينى دحلان . طبعت بالمطبعة الوهبية سنة ١٢٩٦ هـ فى (٣٨) صفحة تكلم فيها على البسملة من جهة علم النحو ، والبلاغة ، والمنطق والفقه ، والتصوف .

٦- الكهف والرقيم فى شرح بسم الله الرحمن الرحيم

تأليف الشيخ عبد الكريم بن ابراهيم بن عبد الكريم الجيلى ، ابن سبط ولى الله

عبدالقادر الجيلاني المولود سنة ٧٦٧ هـ والمتوفى سنة ٨٢٠ أو ٨٣٢ هـ .
قال الدكتور بسيوني : " توجد منه نسخة خطية بدار الكتب المصرية ضمن مجموعة
(٢٠٢) تصوف ، وتقع في نحو : (١٦) ورقة ، وتوجد منه بدار الكتب أيضا نسختان
مطبوعتان في حيدرآباد (ج ١ أولى سنة ١٣٢١ هـ ، وأخرى سنة ١٣٤٠ هـ . كما
قامت المطبعة المحمودية بمصر بطبعها عن النسخة الهندية السابقة^(١) .

أقول : عندي نسخة مصورة من نسخة خطية من الخزانة الملكية بالرباط رقم : (١٧٢٧ / ١)
والرسالة تناولت الموضوع على طريقة أهل الاشارة ، وهي خطر على العقيدة^(٢)

٧- البسمله بين أهل العبارة وأهل الاشارة .

تأليف الدكتور ابراهيم بسيوني . طبع في دار التأليف والنشر سنة ١٩٧٢ م في نحو
(١٤٠) صفحة من المتوسط ، يتضمن البحث عرضا ، ونقدا لكتاب الكهف والرقيم فسى
شرح بسم الله الرحمن الرحيم .

ولنختم هذا البحث الطويل الذيل بما قاله العلامة الشوكاني في النيل :
" وهذه المسألة (أى مسألة البسمله) طويلة الذيل ، وقد أفردها أكابر العلماء
بتصانيف مستقلة ، ومن آخر ما وقع رسالة جمعتها في أيام الطلب شتملة على نظم
ونشر ، أجبت بها على سؤال ورد ، وأجاب عنه جماعة من علماء العصر^(٣) .
وفوق كل ذي علم عليم . والله أعلم .

(١) انظر رسالته في البسمله (عن ١٠٣ - ١٠٤) .

(٢) توجد في مكتبة الحرم المكي نسخة مطبوعة بالمطبعة المحمودية بمصر .

(٣) راجع نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار (٢ / ٢٢٨ - ٢٢٩) .

معنى كلمة "بسملة" وصياغتها

البسملة : مصدر قياسى لبسمل . كدحرج دحرجة . اذا قال : باسم الله .
- على ما فى الصحاح ، ومفردات الراغب ، واللسان ، وأذا قال : بسم الله الرحمن
الرحيم على ما فى حاشية الشهاب ، والشيخ زاده على البيضاوى ، وأذا كتب باسم
الله . على ما فى التهذيب للأزهري .^(١)

فتلخص من ذلك أن البسملة : قول : باسم الله ، أو قول بسم الله الرحمن الرحيم
أو كتابة باسم الله ، ثم أطلقوها على نفس "بسم الله الرحمن الرحيم" مجازاً من اطلاق -
المصدر على المفعول ، لعلاقة اللزوم أو الجزئية . لأن المصدر جزء من المفعول
ثم صارت حقيقه عرفية ، على "بسم الله الرحمن الرحيم" .^(٢)

ويسمى هذا النوع من الصياغة فى اللغة : "باب النحت" وهو نوع من الاختصار وقد
أفرده أبو على الفارسى بالتأليف ، وعقد له السيوطى فى المزهري "النوع الرابع والثلاثين"^(٣)
وبحثه الشيخ محمد محى الدين عبد الحميد فى كتابه : (دروس التصريف) بحثاً مفصلاً ،
وقسمه ثلاثة أقسام .^(٤)

وتعريفه : أن يختصر من كلمتين ، فأكثر كلمة واحدة . قال فى كتاب : "المنجد
فى اللغة والاعلام" فى مادة (نحت) : "نحت الكلمة : أخذها وركبها من كلمتين ،
أو أكثر . نحو : "البسملة" من بسم الله الرحمن الرحيم" و "الحوقلة" من : "لا حول
ولا قوة الا بالله" .

وفى المزهري : "سأل أبو الفتح عثمان بن عيسى النحوى ، الظهير الفارسى عما وقع
فى ألفاظ العرب ، على مثال شقحطب ، فقال : هذا يسمى فى كلام العرب : "المنحوت"^(٥)
ومعناه : أن الكلمة منحوتة من كلمتين كما ينحت النجار خشبتين ، ويجعلهما واحدة " .^(٦)

-
- (١) انظر الرسالة الكبرى للصبيان (ص ٤٧) ، وحاشية الخضرى على ابن عقيل (٣/١) .
(٢) انظر رسالة جلييلة فى مباحث البسملة لزينى دحلان (ص ١٧) ، وحاشية الخضرى (٣/١) .
(٣) راجع المزهري (١/٤٨٢-٤٨٦) . (٤) انظر دروس التصريف (ص ٢٥-٢٩) .
(٥) وهو الكبش الذى له قرنان أو أربع كل منها كشق حطب ، منحوت من شق حطب
(انظر رسالة الصبيان ص ٣٨) .
(٦) راجع كتاب المزهري فى علوم اللغة وأنواعها للسيوطى (١/٤٨٢) .

ولا يشترط في النحت حفظ الكلمة الأولى بتمامها ، ولا الأخذ من كل الكلمات ، ولا موافقة الحركات والسكنات كما يعلم من شواهد هـ . نعم كلامهم يفهم اعتبار ترتيب الحروف ، ولذا عدما وقع للشهاب الخفاجي في : " شفاء الغليل " من : (طيلق) بتقديم الباء عن اللام - اذا قال : أطال الله بقاءك - سبق قلم ، والقياس : طلبق .^(١)

والنحت :- مع كثرته عن العرب - سماعي يقتصر على ما سمع منه ، وقال ابن فارس في فقه اللغة : انه من مقاييس اللغة .^(٢)

ونقل السيوطي في المزهري عن ابن الفرحان في المستوفى أنه : " ينسب الى الشافعي مع أبي حنيفة (شفعتي) " .^(٣) بوزن سفرجل في الكلمة قبل ياء النسب ، ويستنتج من هذا ، أن ابن الفرحان جعله قياسا . لأنه أتى بكلمة لم يقلها العرب الذين يحتاج بكلامهم .

هذا : والكلمات المنحوتة الواردة عن العرب كثيرة جدا . منها ما يلي :
١- بسمل . وما قيل : من أنها كلمة مولدة لم ترد عن فصحاء العرب - رده الشهاب الخفاجي ، فقال : " المشهور خلافه ، وقد أثبتنا كثير من أهل اللغة ، كإبن السكيت والمطرزي ، ووردت في قول عمر بن أبي ربيعة المخزومي :

لقد بسملت ليلي غداة لقيتها
فيا حبذا ذاك الحديث البسمل^(٤) .

٢- حيعل . اذا قال : حي على الصلاة ، حي على الفلاح . قال الشاعر
ألا رب طيف منك بات معانقي الى أن دعا داعي الصلاة فحيعلا .
٢- حمدل . اذا قال : الحمد لله .
٤- حسبل . اذا قال : حسبى الله ، أو حسبنا الله .
٥- دمعر . اذا قال : أدام الله عزك .
٦- سمعل . اذا قال : السلام عليكم
ومنه في القرآن : " واذ القبور بعثت^(٥) " قال الزمخشري : منحوت من بعث وأثير . أي
بعث موتاها وأثير تراها .^(٦)

-
- (١) انظر رسالة الصبان (ع ٣٧ ، ٣٨) ، وحاشية الخضري (٣/١) ، ورسالة زينسى دحلان (ع ١٧)
(٢) حاشية الشيخ زاده على البيضاوي (٢٤/١) ، ورسالة الصبان (ع ٣٧) ، والمزهري (١/٤٨٢ ، ٤٨٥) . (٣) راجع المزهري (١/٤٨٥) .
(٤) راجع حاشية الشهاب على البيضاوي (١/٢٧-٢٨) ، ورسالة زينسى دحلان - (ع ١٧) ، وحاشية الخضري (٣/١) . ورسالة الصبان (ع ٣٧) ، وتاج العروس . (٥) سورة الانفطار . الآية : (٤) .
(٦) رسالة الصبان (ع ٣٧) ، ورسالة الشيخ دحلان (ع ١٨) ، وحاشية الخضري (٣/١) .

ومن المولد ما يلي :

١- الفذلكة . وهي اجمال عدد قد فصل ، منحوت من قولهم : فذلك كذا . أى جملة ما فصل من أعداد الحساب كذا .^(١)

٢- البلكفة التى أخذها الزمخشري من : " بلا كيف" فى قول أهل السنة : يرى الله فى الآخرة بلا كيف ، ورد عليهم بناء على زعمه الفاسد من انكار الرؤية ، فقال :

لجماعة سموا هواهم سنة لكنهم حمر لعمرى . موكفه*
قد شبهوه بخلقه فتخوفوا شنع الورى فتستروا بالبلكفه*^(٢)

وقد أكثر أهل السنة من الرد عليه بأبيات كثيرة^(٣) . قال ابن المنير: حيث انتقل

للهمجو ، فقد أذن النبى صلى الله عليه وسلم لحسان فيه ، فنقضى به ، ونقول :

وجماعة كفروا برؤية ربهم هذا لوعد الله ما أن يخلفه*
وتلقبوا الناجين كلا انهم ان لم يكونوا فى لظى فعلى شفه*^(٤)

وقد استعمل كثير - لاسيما الأعاجم - النحت فى الخط فقط ، والنطق على-

الاصل . مثل كتابة : (حينئذ) "ح" ، أى "ح" مفردة ، ورحمه الله "رح" و"ممنوع" "م" ،
والى آخره : تارة "الخ" وتارة : "أه" ، وانتهى : تارة : "اه" ، وتارة : "ه" ،
وصلى الله عليه وسلم : "صلعم" ، وعليه السلام : "عم" الى غير ذلك مما هو على غير
قياس الخط ، الا أن نحو الأخيرين ما ينبغى تجنبه وان أكثرت منه الأعاجم^(٥) . والله أعلم .

وهذا أو ان الشروع فى المقصود بعون الملك المعبود

وما توفيقى الا بالله عليه توكلت واليه أنيب - ولا حول ولا قوة الا بالله العلى

العظيم .

(١) انظر رسالة الصبان (ص ٣٨) ، وحاشية الخضرى (٣/١) .

(٢) موكفه : أى شددود عليها الاكاف ، وهو البرذعة . والشنع : - بالضم - جمع شنعة

اسم من الشناعة . (انظر هامش رسالة السيد زينى دحلان (ص ١٨))

(٣) منها أبيات لأبى حيان ، وأبيات لتاج الدين المحلاوى ، وأبيات للتاج السبكي ،

وأبيات لأبى الحسن البكرى . (انظر رسالة السيد زينى دحلان ، وهامشها

(ص ١٨ - ١٩) .

(٤) انظر هامش رسالة السيد زينى دحلان (ص ١٨) .

(٥) رسالة الصبان (ص ٣٨) ، وحاشية الخضرى (٣/١ - ٤) .

بسم الله الرحمن الرحيم

- (الباب الأول : ويشتمل على ثلاثة مباحث) -

المبحث الأول : فى قرآنية البسمة ، وهل هى آية من الفاتحة ومن كل سورة ؟ وتحقيق الخلاف فى ذلك .

اعلم - أيها القارئ الكريم - أن مسألة البسمة مسألة عظيمة ينبى عليها صحة الصلاة التى هى أعظم الأركان بعد التوحيد ، قال ابن العربى المالكى - رحمه الله - " ان القاضى ابن الطيب لا يتكلم من الفقه الا فى هذه المسألة خاصة لأنها متعلقة بالأصول^(١) .

وهذه المسألة من أهم مسائل الخلاف بين القراء والفقهاء والمحدثين سلفا وخلفا من زمن الصحابة الى يومنا هذا ، فالنقاش محترم ، والنزاع غير منقسم ، وهى أشد غموضا وتعقيدا من غيرها .

وقبل أن نخوض فى ذكر الخلاف واستعراض أقوال العلماء فيها لا بد لنا أن نمهد للموضوع بأمور ، لعلها تكون لنا نبراسا يبين لنا الطريق ، ويذل لنا بعض الصعوبات ويحل لنا بعض المشكلات ، ويجلو لنا المعانى العويصات ، فأقول - وبالله التوفيق - :

١- لاخلاف بين العلماء أن كل ما هو من القرآن يجب أن يكون متواترا فى أصله وأجزائه وأما فى محله ووضعه ، وترتيبه فكذلك عند محققى أهل السنة . لأن هذا المعجز العظيم الذى هو أصل الدين القويم مما تتوافر الدواعى على نقله جملة وتفصيلا ، فما نقل آحادا ، ولم يتواتر يقطع بأنه ليس من القرآن ، وذهب كثير من الفقهاء والأصوليين الى أن التواتر شرط فى ثبوت ما هو فى القرآن بحسب أصله ، وليس بشرط فى محله ووضعه وترتيبه ، بل يكثر فيها نقل الآحاد

(١) انظر عارضة الأحوذى شرح الترمذى ج ٢ ص ٤٤ .

وقال القاضي أبو بكر الباقلاني في كتابه " الانتصار " : ذهب قوم من الفقهاء والمتكلمين الى اثبات قرآن حكما لا علما بخبر الواحد دون الاستفاضة ، وكره ذلك أهل الحق وامتنعوا منه " اهـ ، وقد بنى على هذا الأصل من أنكر قرآنية البسطة في أوائل السور .^(١)

٢- أجمعت الأمة على أنه لا يكفر من أثبت البسطة ولا من نفاها . لوجود شبهة قوية في كل طرف ألا وهي اختلاف العلماء سلفا وخلفا فيها . لأن المنكر حينئذ غير مكابره للحق ، ولا قصد انكار ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم ، على أن انكار القطعي إنما يكفر به المنكر إذا كان ذلك القطعي ضروريا من ضروريات الدين . بخلاف ما لو نفي حرفا مجمعا عليه ، أو أثبت ما لم يقل به أحد ، فإنه يكفر اجماعا .^(٢)

٣- أجمع القراء العشرة وغيرهم على اثبات البسطة أول سورة الفاتحة سوا وصلبت بسورة الناس ، أو ابتدئ بها . لأنها وان وصلت لفظا فهي مبتدأ بها حكما ، ولأنه إذا حذفت البسطة بينهما فلا يدري أول القرآن من آخره .^(٣)

٤- لا خلاف بين القراء العشرة في وجوب الاتيان بالبسطة عند الابتداء بأول كل سورة سوا كان الابتداء عن قطع ، أم عن وقف . قال العلامة الصبان نقلا عن الجعفي : ان البسطة في ابتداء السورة غير " براءة " واجبة عند جميع القراء السبعة ، قال : وقول الخادمي : الا قالون ، فمستحبة عند مخالفي للمسطور والمسئوع .

وأما حكم ما بين سورتين ، فاختلف القراء العشرة فيه ، فذهب قالون ، وابن كثير ، وعاصم والكسائي ، وأبو جعفر الى الفصل بالبسطة بين كل سورتين ، وذهب حمزة ، وخلف الى وصل آخر السورة بأول ما بعدها من غير بسطة ، وروى عن كل من ورش ، وأبي عمرو ، وابن عامر ، ويعقوب ثلاثة أوجه : البسطة ، والسكت ، والوصل ، وكل من روى عنه من القراء العشرة حذف البسطة روى عنه أيضا اثباتها ، ولم يرو عنه أحد منهم حذفها رواية واحدة قط .^(٤)

(١) راجع الاتقان ١/٧٧-٧٨ ، والمستصفي ١/١٠٢ ، تفسير الرازي ١/١٩٥ ، حاشية ابن عابدين على الدر المختار ١/٤٩١ ، والصراط المستقيم فسي معاني بسم الله الرحيم (لوحة ٣٩) .

(٢) راجع المجموع ٣/٣٣٤ ، رد المحتار ١/٤٩١ ، نيل الأوطار ٢/٢٢٤ ، التيسير على التحرير في أصول الحنفية ٣/٦٠ . (٣) انظر النشر في القراءة العشر ١/٢٧٠-٢٧١ ، غيث النفع ص ٥٢-٥٣ ، المهذب ١/٣٣ ، شرح بلوغ الأمانة ص ٣٢ .

(٤) البدور الزاهرة ص ١١-١٢ ، سراج القاري شرح الشاطبية ص ٣٠ ، ابراز المعاني ص ٥٤ ، غيث النفع ص ٥٢ ، المهذب ١/٣٣ ، الرسالة الكبرى للصبان ص ٣٦ ، وتعليق أحمد شاكر على سنن الترمذي ٢/٢١٠ .

٥- لاخلاف بين أحد من أهل النقل والمصنفين في أن جميع المصاحف الأمهات التي كتبها عثمان بن عفان وأقرها الصحابة بالاجماع دون ماعداها - كتبت فيها البسملة بخط المصاحف في أول كل سورة سوى "براءة" وأن الصحابة رضوان الله عليهم - ان جمعوا القرآن في المصاحف جردوه من كل شيء غير ، فلم يأذنوا بكتابة أسماء السور ، ولا أعداد الآي ولا "آمين" ، وانما فعلوا ذلك حرصا منهم على حفظ كتاب الله ، خشية أن يشتبه على أحد ممن بعدهم فيظن غير القرآن قرآنا .^(١)
قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه - : " جردوا القرآن ولا تخلطوه بشيء"^(٢) . يعني في كتابته .

٦- انعقد الاجماع على أن ما بين دفتي المصحف العثماني كلام الله سبحانه وتعالى .^(٣)
ففي كتاب المبسوط لشمس الدين السرخسي : " وعن المعلى قال : قلت لمحمد بن الحسن : التسمية آية أم لا ؟ قال : ما بين الدفتين كله قرآن قلت : فلم لم تجهر بها ؟ فلم يجبنى"^(٤) . وروى عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت : " اقرأوا ما في المصحف"^(٥) فهذا يدل على أن ما في المصحف كله قرآن .

٧- أجمع المسلمون على أن الفاتحة سبع آيات ، الا أن منهم من عد البسملة دون :
" صراط الذين أنعمت عليهم " ومنهم من عكس ، ولاعبرة بما نقل عن الحسن البصري في رواية شاذة أنها ثمان آيات ، بعد البسملة آية ، وصراط الذين أنعمت عليهم آية ، وبما نقل عن عمرو بن عبيد الجعفي : أنها ثمان آيات بعد " اياك نعبد " آية ، " واياك نستعين " آية . قال الحافظ في الفتح : " وهذا أغرب الأقوال ، وبما نقل عن حسين بن علي الجعفي : أنها ست آيات ، باسقاط البسملة وعهد " صراط الذين أنعمت عليهم " الى آخر السورة آية . قال ابن عطية : " هذه الأقوال شاذة لا يعول عليها"^(٦) .

-
- (١) أنظر المجموع للإمام النووي ٣/ ٣٣٥-٣٣٦ ، التيسير على التحرير ٦/٣ ، تعليق أحمد شاكر على الترمذي ٢/ ٣١)
(٢) ذكره في شرح التحرير ثم قال : قال شيخنا الحافظ : حديث حسن موقوف أخرجه ابن أبي داود .
(٣) راجع تفسير البيضاوي وحاشية الشهاب عليه ١/ ٣١ ، وتفسير الرازي ١/ ١٩٧ ، والالوسي ١/ ٤١ .
(٤) ج ١ ص ١٦ ، والمعلى : هو ابن منصور الرازي أبو يعلى المتوفى سنة ٢١١ هـ محدث صاحب أبا يوسف ومحمد بن الحسن ا هـ معجم المؤلفين ١٢/ ٣٠٩ .
(٥) ذكره مكي بن أبي طالب في كتابه "الكشف" (١/ ١٥) ولم أقف عليه فيما عدت اليه من كتب الحديث .
(٦) راجع فتح الباري ٨/ ١٥٩ ، والمحرم الوجيز ١/ ٨٨ ، ورسالة الصبان ص ٣٥ .

٨- القراءات السبع متواترة عند الجمهور ، وقيل : بل هي مشهورة ، قال الزركشي :
والتحقيق أنها متواترة عن الأئمة السبعة ، أما تواترها عن النبي صلى الله عليه
وسلم ففيه نظر ، فان اسنادهم بهذه القراءات السبعة موجودة في كتب القراءات
وهي نقل الواحد عن الواحد^(١)

وقال الشوكاني : " وقد ادعى تواتر كل واحدة من القراءات السبع وهي : قراءة
أبي عمرو ، ونافع ، وعاصم وحمزة ، والكسائي ، وابن كثير ، وابن عامر ، ودون غيرها ،
وادعى أيضا تواتر القراءات العشر . وهي هذه مع قراءة يعقوب ، وأبي جعفر ،
وخلف ، وليس على ذلك إثارة من علم ، فان هذه القراءات كل واحدة منها
منقولة نقلا أحاديا كما يعرف ذلك من يعرف أسانيد هؤلاء القراء لقراءتهم ،
وقد نقل جماعة من القراء الاجماع على أن في هذه القراءات ما هو متواتر ، وفيها
ما هو آحاد ولم يقل أحد منهم بتواتر كل واحدة من السبع ، فضلا عن العشرة ،
وانها هو قول قاله بعض أهل الأصول ، وأهل الفن أخبر بغنهم^(٢) .

أقول : قد حقق هذا الموضوع تحقيقا علميا امام القراء في زمانه الحافظ أبو الخير
ابن الجزري حيث قال : " كل قراءة وافقت المربية ولو بوجه ، ووافقت أحد المصاحف
العثمانية ولو احتمالا ، وصح سندها ، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها ،
ولا يحل انكارها ، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ، ووجب على
الناس قبولها سواء كانت عن الأئمة السبعة ، أم عن العشرة ، أم عن غيرهم من الأئمة
المقبولين ، ومتى اختلف ركن من هذه الأركان الثلاثة اطلق عليها : ضعيفة ، أو شاذة
أو باطلة . سواء كانت عن السبعة ، أم عن هو أكبر منهم . هذا هو الصحيح عند أئمة
التحقيق من السلف والخلف صرح بذلك الامام الحافظ أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني ،
ونص عليه في غير موضع الامام أبو محمد مكي بن أبي طالب ، وكذلك الامام أبو العباس
أحمد بن عمار المهدي وحققه الامام الحافظ أبو القاسم عبد الرحمن^{بن} اسماعيل المعروف
بأبي شامة ، وهو مذهب السلف الذي لا يعرف عن أحد منهم خلافة .

(١) انظر الاتقان في علوم القرآن (١/ ٨٠) .

(٢) راجع ارشاد الفحول الي تحقيق الحق من علم الأصول ص (٣٠) .

قال أبو شامة رحمه الله - في كتابه " المرشد الوجيز " : فلا ينبغي أن يختصر بكل قراءة تمزى الى واحد من هؤلاء السبعة ، ويطلق عليها لفظ الصحة ، وأنها هكذا أنزلت الا اذا دخلت في ذلك الضابط ، وحينئذ لا ينفرد بنقلها مصنف عن غيره ، ولا يختص ذلك بنقلها عنهم ، بل ان نقلت عن غيرهم من القراء فذلك لا يخرجها عن الصحة ، فان الاعتماد على استجماع تلك الأوصاف ، لا على من تنسب اليه ، فان القراءات المنسوبة الى كل قارئ من السبعة وغيرهم منقسمة الى المجمع عليه ، والشاذ ، غير أن هؤلاء السبعة لشهرتهم وكثرة الصحيح المجمع عليه في قراءاتهم تركن النفس الى ما نقل عنهم فوق ما ينقل عن غيرهم" . (١)

هذا : ومع هذا التمهيد المفيد - ان شاء الله تعالى - فأنا أستعرض أقوال العلماء في البسمة ، وأميز بين ماله حظ من النظر ، وما ليس له حجة ، ثم أذكر أدلة كل فريق ، وأناقشها على ضوء ما سبق من النقاط الثمانية ، غير متحيز الى فئة . لأن المتحيز لا يميز ، ولا متعصب لمذهب معين ، ومتجردا عن كل ماسوى الحق الذى يؤيده الدليل ، لعل أصل الى نتيجة حاسمة ، وكلمة فاصلة ، وذلك بعد تحرير محل الوفاق والنزاع ، فأقول ، وعلى الله اعتمادي واليه تفويضى واستنادى وهوولى التوفيق :-

(١) راجع كتاب " النشر فى القراءات العشر ١ / ١ - ١٠) .

تحرير محل الوفاق والخلاف

أجمع المسلمون على أن بسم الله الرحمن الرحيم ~~جزء~~ جزء آية في سورة النمل من قوله تعالى : " انه من سليمان وانه بسم الله الرحمن الرحيم " . فمن أنكر قرآنيته فقد كفر قطعاً . لأنه انكار ما هو قطعي الثبوت ، وما هو ضروري من ضروريات الدين . كما أجمعوا على أنها ليست من القرآن في أول " براءة " ، فمن أثبتها ، وقال : انها من القرآن كبراجماعاً . لأنه زيادة في القرآن مما ليس منه ، وإثبات ما لم يقل به أحد في القرآن كبربالاجماع ، هذا محل الوفاق .

واختلفوا في البسمة في أوائل السور ، هل هي من القرآن أم لا ؟ وهل هي جزء من أول السورة ، أو هي آية مستقلة فذة ؟ على أقوال كثيرة ، واليك تفصيلها :

أقوال العلماء في البسمة في أوائل السور:

اختلف العلماء في البسمة أوائل السور على اثني عشر قولاً . الأول : أنها ليست قرآناً ولا آية من السور أصلاً . الثاني : أنها آية من جميعها غير " براءة " . الثالث : أنها آية من الفاتحة دون غيرها . الرابع : أنها بعض آية منها فقط . الخامس : أنها آية فذة أنزلت لبيان رؤوس السورتين ، والفصل بينهما . السادس : أنه يجوز جعلها منها ، وجعلها ليست آية منها ، بناء على أنها نزلت بعضها منها مرة ، ولم تنزل أخرى لتكرر النزول استقلالاً ، أو لمدارسة جبريل له صلى الله عليه وسلم في كل عام . السابع : أنها بعض آية من جميع السور . الثامن : أنها آية من الفاتحة ، وجزء آية من السور . والتاسع : عكسه . والعاشر : أنها آية فذة وان نزلت مراراً .^(٢) الحادي عشر : أنها آية من آخر كل سورة . حكاه صاحب النسمات . الثاني عشر : ان كان الحرف الأخير من السورة قبله يا^٥ ممدودة كآخر البقرة ، فالبسمة آية كاملة ، وان لم يكن يا^٥ كآخر الاخلاص ، فبعض آية . حكاه المتولي من أصحاب الشافعية .^(٣)

(١) سورة النمل : آية (٣٠) .

(٢) راجع حاشية الشهاب على البيضاوي ٢٨/١ ، تفسير الأوسى ٣٧/١ ، تفسير

أبي السعود ، ١٠-٩/١ ، وحاشية السيد الجرجاني ١/٢١) .

(٣) انظر الصراط المستقيم الى معاني بسم الله الرحمن الرحيم (لوحه ٤١) .

والمشهور من هذه الأقوال ، والذي له حظ من النظر : ثلاثة أقوال : طرفان ووسطه .

فالطرف الأول : قول من قال : ان البسمة ليست من القرآن أصلاً ، ولم تنزل الا في سورة النمل . نسب العلماء هذا القول الى عبد الله بن مسعود رضى الله عنه - (١) ، والى الامام مالك وأصحابه ، والأوزاعي ، وابن جرير الطبري ، (٢) وداود بن علي الظاهري ، (٣) وحكاه الطحاوي عن أبي حنيفة وأبي يوسف ، ومحمد ، (٤) وقال أبوالسعود " وهو المشهور عند قدماء الأحناف (٥) غير أن البيضاوي قال : " ولم ينص أبو حنيفة - رحمه الله - فيه بشيء " ، فظن أنها ليست من السورة عنده (٦) . ويؤيده قول الكرخي : " لا أعرف هذه المسئلة بعينها لمقدمي أصحابنا الا أن أمرهم باخفائها يبدل على أنها ليست من السورة (٧) .

وهو رواية عن أحمد ، وقول لبعض أصحابه ، واختاره ابن قدامة في المغنى . غير أن ابن رجب قال في تفسير الفاتحة : " وفي ثبوت هذه الرواية عن أحمد نظر (٨) . ونسب أكثر المفسرين ، والفقهاء وبعض الأصوليين هذا القول الى نصف القراء السبعة (٩) ، قال الأشموني : " قد أثبتنا نصف القراء السبعة ، ونصفهم لم يثبتها ، والمصحح للقسمة أن لنافع راويين أثبتها أحدهما والآخر لم يثبتها " (١٠) .

-
- (١) انظر ارشاد العقل السليم ١/١٠ ، والرسالة الكبرى في البسمة للصبان ص ٣٤
 - (٢) راجع الانصاف لابن عبد البر ص ٣٠ .
 - (٣) راجع المجموع للامام النووي ٣/٣٣٤ ، وتعليق أحمد شاكر على الترمذى ٢/١٩
 - (٤) راجع شرح معاني الآثار ١/٢٠٤ - ٢٠٥ ، والمجموع ٣/٣٣٤ ، ومغنى ابن قدامة (٣٤٧/١) .
 - (٥) راجع تفسير أبي السعود ١/٩ .
 - (٦) انظر تفسير البيضاوي هامش حاشية الشهاب ١/٢٨ .
 - (٧) الأحكام للرازي ١/٨ ، حاشية الشهاب ١/٢٩ ، الانصاف لابن عبد البر ص ٤ .
 - (٨) الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف ٢/٤٨ .
 - (٩) راجع المحرر الوجيز ١/٨٨ ، تفسير الرازي ١/١٩٦ ، والألوسی ١/٣٧ وحاشية الشهاب ١/٢٨ ، وتفسير أبي السعود ١/٩ ، التيسير على التحرير ٣/٧ - ٢٨ .
 - (١٠) انظر منار الهدى في بيان الوقف والابتداء ص ٢٣ .

أقول : فى هذه النسبة نظر . لأن أئمة القراءات أجمعوا على اثبات البسمة وقراءتها فى ابتداء كل سورة سواء الفاتحة أو غيرها ، وإنما اختلفوا فى حال وصل سورة بأخرى فبعضهم ذكر البسمة وبعضهم لم يذكرها كما سبقت الإشارة الى ذلك . قال الشاطبى فى حرز الأمانى :

* ولا بد منها فى ابتداءك سورة * سواها وفى الأجزاء خير من تلا *

قال الشارح أبو شامة : " الضمير فى " منها " للبسمة ، وفى " سواها " لبرائة ، ومعنى البيت :

أن القراء كلهم اتفقوا فى ابتداء السور على البسمة سواء فى ذلك من بسمل منهم بين السورتين ومن لم يبسم^(١) .

وقال ابن الجزرى - رحمه الله - : " وقول السخاوى : ان قالون ومن تابعه من قراء المدينة لا يعتقدونها آية من الفاتحة . فيه نظر . ان قد صح نصا ان اسحاق بن محمد المسيبى أوثق أصحاب نافع ، وأجلهم قال : سألت نافعا عن قراءة بسم الله الرحمن الرحيم ، فأمرنى بها ، وقال : أشهد أنها آية من السبع المثانى ، وأن الله أنزلها . روى ذلك الحافظ أبو عمرو الدانى باسناد صحيح وكذلك رواه أبو بكر بن مجاهد عن شيخه موسى بن اسحاق القاضى عن محمد بن اسحاق المسيبى عن أبيه .

وروينا أيضا عن ابن المسيبى أنه قال : كنا نقرأ بسم الله الرحمن الرحيم أول فاتحة الكتاب وفى أول سورة البقرة ، وبين السورتين فى العرض ، والصلاة . هكذا كان مذهب القراء بالمدينة قال : وفقها المدينة لا يفعلون ذلك . قال ابن الجزرى : وحكى أبو القاسم الهذلى عن مالك أنه سأل نافعا عن البسمة ، فقال : السنة الجهر بها ، فسلم اليه ، وقال : كل علم يسأل عنه أهله^(٢)

أقول : فدعوى نسبة هذا القول الى القراء غير صحيحة ، وان أطبق عليها أكثر المفسرين والفقهاء وبعض الأصوليين ، وهذا تعلم بطلان قول مكى بن أبى طالب القيسى :

(١) ابراز المعانى من حرز الأمانى ص (٥٤) .

(٢) انظر كتاب النشر فى القراءات العشر (١/٢٦٢) .

” وفي اجماع أكثر القراء على حذف البسمة بين كل سورتين ، وقبول قرن بعد قرن لذلك ورواية ذلك عنهم دليل على أنها ليست بآية من كل سورة ” (١)

والطرف الثاني : قول من قال : انها آية من كل سورة صدرت بها . قال الحافظ ابن عبد البر : ” هو قول ابن عباس ، وابن عمرو ، وابن الزبير ، وعطاء ، وطاوس ، ومكحول ، واليه ذهب ابن المبارك ، وطائفة ، وقال : هو محصل مذهب الشافعي ، ووافقه على أنها آية من الفاتحة : أحمد ، واسحق ، وأبو عبيد ، وجماعة أهل الكوفة ، وأهل مكة ، وأكثر أهل العراق ” (٢)

وقال الامام النووي : ” ان مذهب الشافعي أن البسمة آية من أول الفاتحة بلا خلاف ، فكذلك هي آية كاملة من أول كل سورة غير براءة على الصحيح ، وبهذا قال خلائق لا يحصون من السلف فتقل ماتقدم عن ابن عبد البر ، ثم قال : وحكاة الخطابي أيضا عن أبي هريرة ، وسعيد بن جبير ، ورواه البيهقي في كتابه الخلافات باسناد ، عن علي بن أبي طالب رضی الله عنه - ، والزهرى ، وسفيان الثوري وفي السنن الكبرى له عن علي ، وابن عباس ، وأبي هريرة ، ومحمد بن كعب ، رضی الله عنهم ” (٣)

وقال ابن كثير : ” ومن حكى عنه أنها آية من كل سورة الا ” براءة ” : ابن عباس ، وابن عمر ، وابن الزبير ، وأبو هريرة ، وعلي رضی الله عنهم ، ومن التابعين : عطاء ، وطاوس ، وسعيد بن جبير ، ومكحول والزهرى ، وبه يقول عبد الله بن المبارك والشافعي ، وأحمد في رواية عنه ، واسحاق بن راهويه ، وأبو عبيد القاسم بن سلام رحمهم الله ” (٤)

وحكاة القاضي مجلى في رسالته : ” الموضحة للنهج القويم في اثبات بسم الله الرحمن الرحيم عن بعض من ذكر وزاد في صحابه : أبا بكر ، وعمر ، وعثمان ، وفي التابعين مجاهدا ، وفي الفقهاء : أبا ثور ، وابن أبي ليلى ” (٥)

-
- (١) انظر الكشف عن وجوه القراءات السبع . ١٧/١ .
 - (٢) انظر الانصاف فيما بين العلماء من الاختلاف في ٤ .
 - (٣) انظر المجموع للإمام النووي ٣/٣٣٤ .
 - (٤) انظر تفسير ابن كثير ١/١٦٦ .
 - (٥) انظر الصراط المستقيم الى معاني بسم الله الرحمن الرحيم (لوحة ٤١) .

ويه قال ابن وهب المالكي ، وطائفة من أهل النظر ، والأصول^(١) . وهو مذاهب
الامامية^(٢) .

أقول : وبهذا يتبين لك أيها القارىء الكريم - سقوط قول أبي بكر الجصاص
والأشموني : " زعم الشافعي أنها آية من كل سورة ، وما سبقه الى هذا القول أحد
من السلف^(٣) .

وكذلك قول مكى بن أبى طالب ، وابن عطية : " قال ابن المبارك : ان البسمة
آية فى أول كل سورة . وهو قول شان رد عليه الناس^(٤) " .

فادها هوؤلاء العلماء مع جلاله قدرهم ، وسعة اطلاعهم شذوذ هذا القول
مع كثرة من قال به من السلف فى غاية العجب ، وما أدرى السبب ، الا التعصب
للمذهب نسال الله العافيه منه .

والقول الوسط : قول من قال : انها من القرآن حيث كتبت ، وأنها مع
ذلك ليست من السورة ، لا من الفاتحة ، ولا من غيرها ، بل كتبت آية أول كل
سورة ، كسورة قصيرة ، وأنزلت لافتح القراءه بها تيمنا ، وللفضل بين كل سورتين
غير ما بين الأنفال ، وبراءة .

والى هذا القول ذهب أبو بكر الرازى ، وهو المختار عند الحنفية المتأخرين ،
قال محمد بن الحسن : " ما بين دفتى المصحف قرآن^(٥) . لكن نسبة هذا القول
الى الحنفية استنباط فقط . قال أبو بكر الجصاص : " وليس عن أصحابنا رواية

(١) أنظر العلوم والمعاني ورقه ١٥ (نقله محقق كتاب " أسرار التكرار فى القرآن "

عبد القادر أحمد عطا ص ١٩ .

(٢) راجع تفسير الألوسى ١/٧٧ .

(٣) راجع أحكام القرآن ١/٩ ، منار الهدى فى بيان الوقف والابتداء ص ٢٢ .

(٤) راجع الكشف ١/١٥ - ١٦ ، المحرر الوجيز فى تفسير الكتاب العزيز ١/٨٩ .

(٥) انظر المجموع ٣/٣٣٥ ، والانصاف لابن عبد البر ص ٥ ، وتعليق أحمد شاكر

على سنن الترمذى ٢/٢٠ .

منصوصة في أنها آية من الفاتحة الا أن شيخنا أبا الحسن الكرخي حكى مذهبهم في ترك الجهر بها ، وهذا يدل على أنها ليست منها عندهم . لأنها لو كانت آية منها عندهم لجهر بها كما جهر بسائر آي السور^(١) .

وقال السرخسي : " فسكوت محمد بن الحسن عن الجواب عند ما سئل عن عدم الجهر بها : بيان أنها آية أنزلت للفصل بين السور ، لا من أوائل السور ، ولهذا كتبت بخط علي حدة ، وهو اختيار أبي بكر الرازي رحمه الله^(٢) . "

وقال الحافظ ابن عبد البر : " وأما أصحاب أبي حنيفة فلو علموا أنهم لا يحفظون عنه هل هي آية من فاتحة الكتاب أم لا ؟ ومذهبهم أنه يسربها في الجهر والسر^(٣) . "

وحكى هذا القول عن داود وأصحابه أيضاً^(٤) ، ورواية عن أحمد ، قال الشيخ ابن تيمية رحمه الله : - " هذا هو المنصوص عن أحمد في غير موضع ، ولم يوجد عنه نقل صريح بخلاف ذلك ، وهو قول عبد الله بن المبارك ، وغيره ، وهو أوسط الأقوال وأعدلها^(٥) . " اهـ

وقال الزيلعي : " هذا قول المحققين من أهل العلم ، فان في هذا القول الجمع بين الأدلة ، وكتابتها سطرًا منفصلاً عن السورة يؤيد ذلك^(٦) . "

واختاره أبو القاسم السهيلي المالكي ، وقال : هو بين القوة لمن أنصف^(٧) .

(١) أنظر أحكام القرآن (١/٨) .

(٢) أنظر المبسوط للسرخسي (١/١٦٦) .

(٣) أنظر الاستذكار (٢/١٧٦) .

(٤) الانصاف عن ١٥٧/٢ ، والمجموع (٣/٣٣٥) .

(٥) انظر مجموع فتاوى ابن تيمية (٢٢/٤٠٥) .

(٦) انظر نصب الراية (١/٣٢٧) .

(٧) انظر الصراط المستقيم (لوحه ٤١) .

هذا تحرير أقوال العلماء في هذه المسألة فيما علمت ، وفوق كل ذي علم عليم .
وقد استدل كل فريق لقوله بأدلة عقلية ونقلية ، منها الصحيح المقبول ، ومنها
الضعيف المردود ، واليك بيانها :

دليل من نفي قرآنية البسمة في أوائل السور :

أما حجة من ذهب الى نفي قرآنية البسمة في أوائل السور ، فلمهم فيها أربعة
مسالك أحدهما : من طريق النظر ، والثاني : من طريق الاجماع . والثالث : من
طريق الأثر . والرابع : من طريق الذوق العربي .

فأما المسلك الأول : فللسادة المالكية مقالة فائقة للقاضي أبي بكر الباقلاني
في كتابه " الانتصار " ، وتابعه أبو بكر بن العربي في " أحكام القرآن " ، والقاضي
عبد الوهاب ابن علي بن نصر البغدادي في كتابه " الاشراف على مسائل الخلاف " .

قال الباقلاني : " لو كانت البسمة من القرآن لكان طريق اثباتها اما التواتر ،
أو الآحاد ، والأول باطل . لأنه لو ثبت بالتواتر كونها من القرآن لحصل العلم
الضروري بذلك ولا متنع وقوع الخلاف فيه بين الأمة . والثاني أيضا باطل . لأن خبر
الواحد لا يفيد الا الظن ، فلو جعلناه طريقا الى اثبات القرآن لخرج القرآن عن
كونه حجة يقينية ، ولصار ذلك ظنيا ، ولو جاز ذلك لجاز ادعاء الروافض أن القرآن
دخله الزيادة ، والنقصان ، والتخفيف والتحريف " (١) .

وزاد أبو بكر بن العربي ، فقال : " ويكفيك أنها ليست بقرآن الاختلاف فيها ،
والقرآن لا يختلف فيه " (٢) . وزاد عبد الوهاب ، فقال : " ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم بين القرآن بيانا واحدا متساويا ، ولم تكن عاداته في بيانه مختلفة بالظهور
والخفاء حتى يختص به الواحد ، والاثنان ولذلك قطعنا بمنع أن يكون شيء من
القرآن لم ينقل اليه ، وابطلنا قول الرافضة : ان القرآن حمل جمل عند الامام المعصوم
المنتظر ، فلو كانت البسمة من الحمد لبينها رسول الله (ص) بيانا شافيا " (٣) .

(١) انظر تفسير التحرير والتنوير لابن عاشور (١/١٣٩) .

(٢) أحكام القرآن (٢/١) .

(٣) الاشراف على مسائل الخلاف (١/٧٥) ، والتحرير والتيسير (١/١٣٩) .

(١)

قالوا : وقال الله تعالى : " ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا " وقد وجد الاختلاف الكثير في البسمة .

قالوا : وقال الله تعالى : " انا نحن نزلنا الذكر وانا له لحافظون " ، فلو كانت البسمة من القرآن لحفظها الله علينا ، فلم يقع فيها اختلاف ، كما أنها لما كانت قرآنا في سورة النمل لم يختلف فيها " .

(٣)

قالوا : " ولأنها لو كانت قرآنا لكفر جاحداها ، وقد أجمعت الأمة على أنه لا يكفر " .

وأما المسلك الثاني : وهو الاستدلال بالاجماع - فقد قال أبو محمد مكى بن أبي طالب القيسى : " ومن قال انها آية في أول كل سورة ، فقد زاد في القرآن مائة وثلاث عشرة آية ، ولم يقل بذلك أحد من الصحابة ، ولا من التابعين فالاجماع قد حصل على ترك عدها آية من كل سورة ، فما حدث بعد الاجماع من الصحابة والتابعين من قول منفرد محدث ، فقول مرفوض غير مقبول " (٤)

وقال أيضا : " قال بعض العلماء : ان البسمة آية من أول كل سورة الابرائة ، وهو أحد قولى الشافعى وبه قال ابن المبارك ، وهو قول شان ، لأنهم زادوا فى القرآن مائة وثلاث عشرة آية ، والقرآن لا تثبت فيه الزيادة الا بالاجماع ، ولا اجماع فى هذا ، بل الاجماع قد سبق فى الصدر الأول من الصحابة ، وفى الصدر الثانى من التابعين على ترك القول بهذا " (٥) وتبعه على ذلك ابن عطية فى تفسيره . (٦)

قالوا : أجمع أهل العدد على ترك عد البسمة آية من غير الفاتحة ، واختلفوا فى عدها آية من الفاتحة . (٧)

وأما المسلك الثالث : وهو الاستدلال من طريق الأثر ، فهى كثيرة ، نوجزها فيما يلى :-

-
- (١) النساء : آية (٨٢)
 - (٢) الحجر : آية (٩) .
 - (٣) أنظر لهذه الفقرات الثلاث (الصراط المستقيم " لوحة ٤١ - ٤٢) .
 - (٤) راجع الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها (٢٢/١) .
 - (٥) المصدر السابق (١٦-١٥/١) .
 - (٦) راجع المحرر الوجيز فى تفسير القرآن العزيز (١٨٨/١) .
 - (٧) راجع الصراط المستقيم (لوحة ٤٢) .

١- حديث أبي هريرة رضى الله عنه قال : " سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : قال الله تعالى : قسمت الصلاة بينى وبين عبدى نصفين ولعبدى ما سأل ، فاذا قال العبد : الحمد لله رب العالمين ، قال الله تعالى : حمدنى عبدى ، واذا قال : " الرحمن الرحيم " . قال الله تعالى : أثنى على عبدى ، واذا قال : مالك يوم الدين " قال : ~~محمد بن~~ عبدى ، وقال مرة : فوضى الى عبدى ، فاذا قال : اياك نعبد واياك نستسئىن " قال : هذا بينى وبين عبدى ولعبدى ما سأل ، فاذا قال : " اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين " قال : هذا لعبدى ولعبدى ما سأل " (١) .

قال الامام النووى : " قال العلماء : المراد بالصلاة هنا الفاتحة . سميت بذلك لأنها لا تصح الا بها ، كقوله صلى الله عليه وسلم : " الحج عرفه " (٢) . وقال الحافظ ابن عبد البر : " هو أصح حديث روى فى سقوط بسم الله الرحمن الرحيم من أول الفاتحة وأبينه ، وأبعده من احتمال التأويل " (٣) .

ووجه الدلالة من الحديث على ذلك من ثلاثة أوجه . الوجه الأول : أن الحديث بدأ بذكر الحمدلة ولم يذكر البسطة ، فدل على أنها ليست من الفاتحة ، واذا لا تكون من غيرها من باب أولى .

الوجه الثانى : أن الحديث جعل الثلاث الآيات الأول مختصة بالله تعالى ، وجعل الآية الرابعة بين العبد وربّه ، وما بعدها مختصة بالعبد ، فوجب أن يكون ما بعد الآية الرابعة ثلاث آيات ، كما هو مقتضى القسمة بالنصف ، ولما هو متفق عليه من أن الفاتحة سبع آيات .

الوجه الثالث : أن البسطة لو كانت آية من الفاتحة لدخلت فى القسمة ، ولو دخلت لما كانت الفاتحة قسمين ، بل يكون ما لله أكثر مما للعبد ، لأن بسم الله الرحمن الرحيم

(١) رواه مسلم فى صحيحه ١٠١/٤-١٠٢ ، من شرح النووى ، والامام مالك فى الموطأ ١٠٦/١-١٠٧ من تنوير الحوالك ، والامام أحمد فى مسنده ٢٤١/٢-٢٤٢ ، وابن ماجه فى سننه ٥٢ ثواب القرآن ، حديث رقم : (٣٧٨) .
(٢) شرح صحيح مسلم ٢٠٢/٤ . رواه الترمذى فى سننه (٢١٤/٥) ، وقال : حسن صحيح
(٣) الانصاف فيما بين العلماء من الاختلاف ١٦٤/٢ .

ثنا على الله ، فيكون ماله أربع آيات خاصة به وما للعبد آيتين ، فلم تتحقق القسمة على وجهها الصحيح ، فثبت أنها ليست من الفاتحة ، فكذلك في غيرها ، فإذا ثبت أنها ليست من الفاتحة ولا من غيرها ثبت أنها ليست قرآنا .

٢- حديث عائشة رضي الله عنها قالت : " كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يستفتح الصلاة بالتكبير ، والقراءة بالحمد لله رب العالمين .^(١)

وجه دلالة الحديث على ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يبتدىء القراءة بالحمد لله رب العالمين دون أن يذكر البسمة فدل على أنها ليست من الفاتحة فلا تكون من غيرها ، فإذا لم تكن آية من الفاتحة ولا من غيرها ثبت أنها ليست قرآنا .

٣- حديث أنس رضي الله عنه قال : " ان النبي صلى الله عليه وسلم ، وأبا بكر وعمر رضي الله عنهما كانوا يفتحون الصلاة بالحمد لله رب العالمين .^(٢)

وفي رواية لمسلم : " صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأبي بكر ، وعثمان ، وعمر ، فلم أسمع أحدا منهم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم .

وفي رواية له : " صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر ، وعمر ، وعثمان ، فكانوا يستفتحون بالحمد لله رب العالمين ، لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم فبى أول القراءة ، ولا في آخرها .^(٣)

قالوا : هذا الحديث : صريح في أنهم لا يقرأون البسمة ، وما ذلك الا لكونها ليست من الفاتحة لأن قراءة الفاتحة واجبة في الصلاة ، فلو كانت البسمة قرآنا لقرئت معها ، فثبت أنها ليست قرآنا .

(١) رواه مسلم في صحيحه ٢١٣/٤ في شرح النووي ، وأبو داود في سننه حديث رقم : (٧٦٨) ج ٢ ص ٤٨٩-٤٩٠ ، من عون المعبود ، وابن ماجه في سننه حديث رقم : (٨١٢) ، والبيهقي في السنن الكبرى ، انظر المذهب ١/٤٦٧ ، والطحاوي في شرح معاني الآثار ١/٢٠٣ .

(٢) رواه البخاري في صحيحه في ٨٩- باب ما يقوله بعد التكبير حديث رقم (٧٤٣) ٢/٢٢٧ من فتح الباري .

(٣) رواه مسلم في صحيحه ٤/١١٠-١١١ من شرح النووي .

٤- حديث عائشة رضی الله عنها فی بدء الوحي : أن جبریل قال للنبي صلى الله عليه وسلم : " اقرأ باسم ربك الذي خلق ، خلق الانسان من علق ، اقرأ وربك الأكرم الذي علم بالقلم علم الانسان ما لم يعلم " . (١)

قال النووي : " واستدل بهذا الحديث بعض من يقول : ان بسم الله الرحمن الرحيم ليست من القرآن في أوائل السور لكونها لم تذكر هنا . قال : وجواب المثبتين لها أنها لم تنزل أولاً ، بل نزلت البسمة في وقت آخر كما نزلت باقي السور في وقت آخر " (٢)

٥- حديث أبي سعيد بن المعلى رضی الله عنه قال : " قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : ألا أعلمك أعظم سورة في القرآن قبل أن تخرج من المسجد ، فأخذ بيدي ، فلما أردنا أن نخرج قلت : يا رسول الله ، انك قلت : لأعلمنك أعظم سورة في القرآن قال : " الحمد لله رب العالمين " هي السبع الثاني ، والقرآن العظيم الذي أوتيته " . (٣)

قال الحافظ في الفتح : " قال ابن التين : فيه دليل على أن البسمة ليست آية من القرآن " (٤)

وجه دلالة الحديث على ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم أخبر أنها السبع المثاني ، فلو كانت البسمة آية منها لكانت ثمانيا لأنها سبع آيات بدون البسمة ومن جعل البسمة منها اما أن يقول : هي بعض آية ، أو يجعل قوله : صراط الذين أنعمت عليهم . . . إلى آخرها آية واحدة . (٥)

(١) رواه البخاري في صحيحه في (١) كتاب بدء الوحي حديث رقم (٣) ، ومسلم في صحيحه ١٩٢/٢ - ٢٠٠ .

(٢) انظر شرح النووي لصحيح مسلم ٢/٢٠٠ .

(٣) رواه البخاري في صحيحه في ٦٥ كتاب التفسير . ١٥٦/٨ - ١٥٧ ، وفي

٦٦ كتاب فضائل القرآن ٥٤/٩ من فتح الباري .

(٤) راجع فتح الباري ١٥٧/٨ .

(٥) راجع نصب الراية لأحاديث الهداية ١/٣٣٤ .

٦- حديث ابن عبد الله بن مفضل رضى الله عنه قال : " سمعنى أبى وأنا فى الصلاة أقول : " بسم الله الرحمن الرحيم ، فقال لى : أى بنى محدث . اياك والحدث ، قاله ولم أر أحدا من أصحاب رسول الله كان أبغض اليه الحدث فى الاسلام ، - يعنى منه - قال : وقد صليت مع النبى صلى الله عليه وسلم ومع أبى بكر ، ومع عمر ، ومع عثمان ، فلم أسمع أحدا منهم يقولها ، فلا تقلها ، اذا صليت فقل : " الحمد لله رب العالمين ^(١) " .

قال ابن عبد البر : " حديث عبد الله بن مفضل فى اسناده مجهول ، والمجهول لا تقوم به حجة ، وقد ذهب اليه من لا يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم أصلا سرا ، ولا جرا ، وذهب اليه من رأى أنها تقرأ سرا ، وقالوا : معناه أنه لو صح - أنهم كانوا يسرون بهسم الله الرحمن الرحيم ، ويجهرون بالحمد لله رب العالمين ^(٢) " .

وفى نيل الأوطار : " والحديث استدل به القائلون بترك قراءة البسمة فى الصلاة والقائلون بترك الجهر ^(٣) " .

وسياتى الكلام على هذه الأحاديث بمزيد إيضاح - ان شاء الله - فى مبحث الجهر بالبسمة فى الصلاة .

٧- حديث أبى بن كعب رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " انى لأرجو أن لا تخرج من المسجد حتى تعلم سورة ما أنزل الله فى التوراة ، ولا فى الانجيل ، ولا فى القرآن مثلها . قال أبى : فجعلت أبطى * فى المشى رجاء ذلك ،

(١) رواه الترمذى فى سننه ١٢/٢-١٣ ، ثم قال : " حديث حسن ، والنسائى فى سننه ١٣٥/٢ ، وابن ماجه فى سننه ٢٦٧-٢٦٨ ، ورواه الطحاوى فى شرح معانى الآثار ٢٠٢/١ ، ورواه أحمد فى مسنده ٨٥/٤ ، قال : حدثنا اسماعيل ، قال حدثنا سعيد بن أبى اياس الجيرى عن قيس بن عباية عن ابن عبد الله بن مفضل : يزيد بن عبد الله قال : سمعنى أبى . . . الخ " قال الشيخ أحمد شاكرفى تعليقه على الترمذى ، ١٣/٢ : " هذا اسناد صحيح فيه التصريح باسم يزيد بن عبد الله " .

وقال الزيلعى فى نصب الراية (٣٣٢/١) : " قال النووى فى الخلاصة : وقد ضعف الحفاظ هذا الحديث وأنكروا على الترمذى تحسينه ، كابن خزيمة ، وابن عبد البر ، والخطيب ، وقالوا : ان مداره على ابن عبد الله بن مفضل ، وهو مجهول " . ثم نقله من معجم الطبرانى من طريقين فى أحدهما : التصريح باسم يزيد بن عبد الله ، والحق أن الحديث لا ينزل عن درجة الحسن . لانتفاء جهالة يزيد بن عبد الله جهالة عينية ، فيكون مستور الحال ، وحديثه حسن على الصحيح ، وسياتى الايضاح فى محثه .

ثم قلت : يارسول الله ١ السورة التي وعدتني . قال : كيف تقرأ اذا افتتحت الصلاة ؟ قال : فقرأت الحمد لله رب العالمين حتى أتيت على آخرها ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : هي هذه السورة ، وهي السبع المثاني ، والقرآن العظيم الذي أعطيت (١) .

وجه دلالة الحديث على ذلك : أن أبي بن كعب قرأ " الحمد لله رب العالمين " ، ولم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم فأقره النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك ، فدل على أنها ليست من الفاتحة ، فلا تكون من غيرها من باب أولى ، فثبت أنها ليست قرآنا . ان ليس لنا في القرآن الا ما هو سورة ، أو بعض سورة .

٨- حديث أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " ان سورة من القرآن ثلاثون آية شفعت لرجل حتى غفر له ، وهي سورة " تبارك الذى بيده الملك " (٢) .

وجه الحجة من الحديث : أن هذه السورة ثلاثون آية بدون البسمة بلا خلاف بين العادين .

٩- عمل أهل المدينة - وهو الدليل الحاسم عندهم - لأن أهل المدينة نقلوا عن آبائهم التابعين عن الصحابة رضوان الله عليهم - افتتاح الصلاة بالحمد لله رب العالمين ، دون البسمة . قال ابن العربي : " ان مسجد رسول الله بالمدينة انقضت عليه العصور ، ومرت عليه الأزمنة من لدن زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم الى زمان مالك ، ولم يقرأ أحد قط فيه بسم الله الرحمن الرحيم اتباعا للسنة " (٣) .

(١) رواه الامام مالك فى الموطأ فى " ماجاء فى أم القرآن ١ / ١٠٤ - ١٠٥ من تنوير الحوالك من طريق العلاء ابن عبد الرحمن عن أبي سعيد مولى عامر بن كريز قال لسيوطى نقلا عن ابن عبد البر : أبو سعيد تابعى معدود فى أهل المدينة لا يوقف له على اسم . ثم قال : ذكر المذى فى تهذيبه أنه روى عن أبي هريرة والحسن البصرى ولم يذكر لهما ثالثا ، مع أنه سمع هذا الحديث بعينه من أبي بن كعب ، وصله من طريقه عنه الحاكم .

ورواه الترمذى فى سننه ١٥٥ / ٥ فى فضل فاتحة الكتاب من طريق العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة . غير أنه قال : " فقرأ أم القرآن " ببدل " الحمد لله رب العالمين " ، ثم قال : هذا حديث حسن صحيح .

(٢) رواه الترمذى فى جامعه ١٦٤ / ٥ ، وقال : حديث حسن ، ورواه أحمد فى المسند ٢٩٩ / ٥ ، ٣٢١ ، والحاكم فى المستدرک ج ١ ص ٥٦٥ ، ٤٩٧ / ٢ ، وصححه ، قال الزيلعى فى نصب الراية ١ / ٣٣٥ : ورواه ابن حبان فى صحيحه وعباس الجشمى : يقال : انه عباس بن عبد الله ذكره ابن حبان فى الثقات ، ولم يتكلم فيه أحد فيما علمنا .

(٣) راجع أحكام القرآن ١ / ٣ .

وأما المسلك الرابع : - وهو الاستدلال من طريق الذوق العربي -

فيأتي القول فيه على حالتين اثنتين :

الأولى : مراعاة قول القائلين : بأن البسمة آية من الفاتحة فقط . وذلك أنه
يوجب أن يتكرر لفظان ، وهما : " الرحمن الرحيم " في كلام غير طويل ، ليس بينهما
فصل كثير ، وذلك ما لا يحمد في باب البلاغة ، ويخل ببلاغة النظم الجليل .

والحالة الثانية : مراعاة قول القائلين : بأن البسمة آية من كل سورة ، فينشأ
من هذا القول أن تكون فواتح سور القرآن كلها متماثلة ، وهذا ما لا ينبغي في
كلام البلغاء . إذ الشأن أن يقع التفنن في الفواتح ، بل قد عد علماء البلاغة أهم
مواضع التأنيق فاتحة الكلام وخاتمة وذكرها أن فواتح السور ، وخواتمها واردة على
أحسن وجوه البيان وأكملها ، فكيف إذا ادعى أن فواتح سور جملة واحدة ؟ مع
أن عامة البلغاء يتنافسون في تفنن منشآتهم ، ويعميون من يلتزم في كلامه طريقة
واحدة ، فما ظنك ببالغ كلام على الاطلاق ، وأفصح بالاتفاق ؟^(١)

هذا : وقد دافع هذا الفريق عن حججه ، وأجاب عن اعتراضات أورها عليه
المثبتون قرآنية البسمة . قال القرطبي : " فان قيل : انها ثبتت في المصحف ،
وهي مكتوبة بخطه ونقلت نقله ، كما نقلت في النمل ، وذلك متواتر عنهم . قلنا :
ما ذكرتموه صحيح ، ولكن لكونها قرآنا ، أو لكونها فاصلة بين السور ، كما روى عن
الصحابة : كنا لانعرف انقضاء السورة حتى تنزل بسم الله الرحمن الرحيم " ،^(٢) وأتبركا
كما اتفقت الأمة على كتبها في أوائل الكتب والرسائل ، كل ذلك محتمل . (أى أن
الدليل إذا تطرق عليه الاحتمال سقط به الاستدلال) .

فان قيل : فقد روى جماعة قرآنيته ، وقد تولى الدارقطني جمع ذلك في
جزء صححه . قلنا : لسنا ننكر الرواية بذلك وقد أشرنا إليها ، ولنا أخبار
ثابتة في مقابلتها رواها الأئمة الثقات . . .^(٣) ثم ذكر حديث عائشة ، وأنس اللذين
سبق ذكرهما .

(١) انظر التحرير والتنوير لابن عاشور ١/١٤١-١٤٢ ، وروائع البيان للصابوني

٥٠/١ ، وتفسير الرازي ١/٢٠١ .

(٢) رواه الحاكم في المستدرک ١/٢٣٢ عن ابن عباس وصححه ، وعبدالرزاق

في مصنفه ٢/٩٢ .

(٣) راجع الجامع لأحكام القرآن ١/٩٢ ، وأحكام القرآن لابن العربي ١/٣ .

حجة من قال : ان البسمة آية تامة من كل سورة صدرت بها

وأما الذين قالوا بقرآنية البسمة ، وأنها آية كاملة من كل سورة صدرت بها ، فسلكوا في المصالحا جهم على ذلك مسلكين : أحدهما : من طريق الاجماع ، والثاني : من طريق الأثر .

فأما المسلك الأول :- وهو الاستدلال على ذلك من طريق الاجماع : فاحتجوا باجماع الصحابة على كتابتها في المصحف العثماني في أوائل السور ماعدا " براءة " بخط المصحف مع شدة اعتنائهم بتجريد عما ليس منه ، كالأستعانة والتأمين مع أنه صح الأمر بهما ، ولهذا لما حدثت بدعة كتابة الأعراس ، وتراجم السور في زمن التابعين اشتد أنكارهم على من ابتدعها ، هذا مع عدم التباسها بالقرآن ، فان العادة كتابتها بحمرة ونحوها ، فلو لم تكن البسمة قرآنا لما استجازوا اثباتها بخط المصحف دون - تمييز . لأن هذا يحمل على اعتقادها قرآنا ، فيكونون مفررين بالمسلمين ، حاملين لهم على اعتقاد ما ليس بالقرآن قرآنا ، فهذا مما لا يجوز اعتقاده في الصحابة رضي الله عنهم . (١)

قال الاستاذ ابن فورك (٢) : " في قوله تعالى : " فويل للذين يكتبون الكتاب بأيديهم ثم يقولون هذا من عند الله " (٣) : دليل على أن البسمة من كل سورة منزلة معها ، ولولا أنها كذلك كانت الصحابة داخلين في هذا الوعيد . لأنهم كتبوها في المصحف بأيديهم ، وقالوا : الجملة ما كتبوه بأيديهم في المصحف ، وأنه من عند الله ، فلو كان فيه شيء ليس من عنده تعالى لشاركوا اليهود فيما ذمهم الله تعالى به ، وذلك باطل . لما صح من عصمتهم في حال اجماعهم ، وانتفاء الخطأ عن جميعهم " (٤)

(١) انظر المجموع ٣/٣٣٥ ، نصب الراية ١/٣٢٨ ، الصراط المستقيم لوحة ٤٢ ، الاتقان ١/٧٨ .

(٢) هو محمد بن الحسن بن فورك الأنصاري الشافعي المتوفى سنة ٤٠٦ هـ . متكلم فقيه مفسر ، أصولي لغوي ، واعظ ، عارف بالرجال ، له تصانيف كثيرة ، منها : تفسير القرآن ، مشكل الآثار ، وأسماء الرجال . انظر معجم المؤلفين ٩/٢٠٨ الطبقات الكبرى للسبكي ٣/٥٢ ، تاج العروس مادة " فرك " .

(٣) البقرة : آية ٧٩ .

(٤) انظر الصراط المستقيم (لوحة ٤٢ - ٤٣) .

وقال سليم الرازي : " كل ما كتب في المصحف في أيام أبي بكر ، وأقره الصحابة عليه سنة بعد سنة الى انقراضهم محكوم بأنه قرآن منزل ، وجار مجرى ماورد به الخبر المتواتر بالعلم . لأنهم لم يدونوا الا ما وضح لهم أنه قرآن منزل ، فانهم انما كتبوه قاصدين به حفظ التنزيل عن أن يضيع منه شيء " ، أو يختلط به غيره" .^(١)

وقال الامام النووي : " قال أصحابنا : هذا أقوى أدلتنا في اثباتها ، قال الحافظ أبو بكر البيهقي : أحسن ما يحتج به أصحابنا كتابتها في المصاحف التي قصدوا بكتابتها نفي الخلاف عن القرآن ، فكيف يتوهم عليهم أنهم أثبتوا مائة وثلاث عشرة آية ليست من القرآن" .^(٢)

ويقول الزيلعي : " وهذا أقوى الأدلة فيه ، فان الصحابة جردوا القرآن عما ليس منه ، والذين نازعوهم دفعوا هذه الحجة بغير حق" .^(٣)

وصرح الألوסי بأن هذه الحجة أقوى ما يستدل به على كون البسمة من القرآن وأن تعرض نفاة كونها قرآنا للتكلم في هذا الدليل مما لا يرضاه الطبع السليم ، والذهن المستقيم ، والانصاف نصف الدين ، والانقياد للحق من أخلاق المؤمنين" .^(٤)

وأما المسلك الثاني : - وهو الاحتجاج على ذلك من طريق الأثر - فاحتجوا على ذلك بأثار كثيرة ما بين مرفوع ، وموقوف ، ومقطوع ، فقد أورد الفخر الرازي في تفسيره^(٥) سبع عشرة حجة في كون البسمة آية من الفاتحة ، ورد عليه الألوسي^(٦) حجة حجة ، وقد لاح لي عند قرائتي الأدلة والرد عليها أن كلا منهما قد تعصب لمذهبه ، والألوسي أشد تعصبا من الرازي . لأنه استهل رده بقوله : " على المرء نصر مذهبه ، والذب عنه ، وذلك باقامة الحجج على اثباته ، وتوهين أدلة نفاة ، فها أنا بتوفيق الله راده ولا فخر ، وناصر مذهبي بتأييد الله تعالى ومنه التأيد والنصر" .

أقول : هذا مما لا ينبغي أن يكون ، والحق أحق أن يتبع أيا كان مصدره .

-
- (١) انظر الصراط المستقيم (لوحة ٤٣) .
 - (٢) انظر المجموع شرح المذهب ٣/٣٣٦ .
 - (٣) انظر نصب الراية لأحاديث الهداية (١/٣٢٨) ، وانظر للفائدة مجموع فتاوى ابن تيمية (٢٢/٤٣٢) .
 - (٤) انظر روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني (١/٤١) .
 - (٥) راجع التفسير الكبير (١/١٩٦-٢٠٠) .
 - (٦) انظر روح المعاني (١/٣٧-٤٤) .

وقال ابن خزيمة : " أملت مسألة قدر جزأين في الاحتجاج في هذه المسألة أن بسم الله الرحمن الرحيم آية من كتاب الله في أوائل سور القرآن ، وقال أيضا : قد استقصيت ذكر بسم الله الرحمن الرحيم في كتاب " معاني القرآن " وبينت في ذلك الكتاب أنه من القرآن ببيان واضح غير مشكل عند من يفهم صناعة العلم ، ويتدبر ما بينت في ذلك الكتاب ، ويرزقه الله فهمه ، ويوفقه لادراك الصواب والرشاد بمنه (١) وفضله " .

وذكر السيوطي في الدر المنثور اثنين وأربعين حديثا ما بين صحيح وحسن وضعيف استدل بها على قرآنية البسمة ، وأنها آية من الفاتحة ومن كل سورة صدرت بها وأورد أيضا في " الاتقان " خمسة عشر حديثا ، ثم قال : " فهذه الأحاديث تعطى التواتر المعنوي بكون البسمة قرآنا منزلا في أوائل السور (٢) " .

وقال ابن عراق بعد أن أورد آثارا كثيرة تدل على ذلك : " فهذه الأحاديث أو ما في معناها من الأحاديث الصحيحة الآتية في فصل الجهر متعاضدة محصلة للظن القوي بكون البسمة قرآنا ، والمطلوب هنا الظن كما صرح به الفزالي وغيره من أئمتنا على ما قدمناه من أن التواتر في المحل والموضع والترتيب ليس بشرط خلافا للقاضي أبي بكر الباقلاني حيث قال : ان المطلوب هنا القطع ، وشنع على امامنا الشافعي بأنه أثبت القرآن بالظن (٣) " .

وذكر الدارقطني في سننه أربعين حديثا ما بين مرفوع وموقوف ، وصحيح وضعيف ، يدل مجموعها على قرآنية البسمة ، ووجوب قراءتها في الصلاة أول الفاتحة (٤) . هذا : وأنا استعرض الآثار التي استدلووا بها على ذلك مقتصرًا على ما صححه بعض الأئمة مقدما الأحاديث المرفوعة ، ثم الموقوفة ، ثم المقطوعة ، فأقول - وباللهم التوفيق -

١- حديث أنس رضي الله عنه أنه سئل كيف كانت قراءة النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال :

- (١) انظر صحيح ابن خزيمة ج ١ ص ٢٤٨-٢٤٩ .
- (٢) انظر الدر المنثور ٣/١-١١ ، الاتقان ١/٧٨-٧٩ .
- (٣) انظر الصراط المستقيم (لوحه ٤٤) .
- (٤) انظر سنن الدارقطني ج ١ ص ٣٠٢-٣١٣ .

كانت مدا ، ثم قرأ بسم الله الرحمن الرحيم ، يمد بسم الله ، ويمد بالرحمن ،
ويمد بالرحيم^(١) .

٢- حديث أنس أيضا - رضى الله عنه - قال : " بينا رسول الله صلى الله عليه وسلم
ذات يوم بين أظهرنا اذا غفى اغفاه ، ثم رفع رأسه متبسما ، فقلنا : ما أضحكك
يا رسول الله قال : بأنزلت على آتفا سورة فقرأ بسم الله الرحمن الرحيم " انا أعطيناك الكوثر
فصل لربك وانحر ان شانئك هو الأبتى ، ثم قال : أتدرون ما الكوثر ؟ ...^(٢)

بواب الاسماء النووى لهذا الحديث بقوله : " باب حجة من قال : البسمة آية
من أول كل سورة سوى براءة " ، ثم قال : فى هذا الحديث فوائد . منها : أن -
البسمة فى أوائل السور من القرآن وهو مقصود مسلم باذخال الحديث هنا^(٣) . ، وفى
نيل الأوطار : " هذا الحديث من جملة أدلة من أثبت البسمة ، وقد تقدم ذكرهم^(٤) " .
٣- عن أم سلمة رضى الله عنها أنها سئلت عن قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم ،
فقالت : كان يقطع قراءته آية آية : بسم الله الرحمن الرحيم ، الحمد لله رب العالمين
الرحمن الرحيم ، مالك يوم الدين^(٥) .

وفى رواية عنها قالت : " كان النبى صلى الله عليه وسلم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين يقطعها حرفا حرفا " .^(٦)

-
- (١) - ر رواه البخارى فى صحيحه ج ٩ ص ٩١ ، حديث رقم : (٥٠٤٦) ، -
والدارقطنى فى سننه (٣٠٨/١) .
(٢) رواه مسلم فى صحيحه ١١٢/٤ من شرح النووى ، والنسائى فى سننه ١٣٣/٢ -
١٣٤ ، وأبو داود فى سننه ٤٩٣/٢ ، وأحمد فى مسنده ١٠٢/٣ . الاغفاه :
النوم القليل ، وقيل : السنة . والمراد به هنا : الحالة التى تعمى النبى
(ص) فى حالة الوحى اليه من ثقل جسمه وتغير وجهه وغيوبته من الحلال
الانسانى الى الحال الملائكى ، وما الى ذلك .
(٣) انظر شرح صحيح مسلم للنووى ١١٣/٤ .
(٤) انظر نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار ٢/٢٣٣ .
(٥) رواه أحمد فى مسنده ٣٠٢/٦ ، وأبو داود فى سننه ٣٤/١١ من عون المعبود ،
والترمذى فى جامعه ١٨٢-١٨٣/٥ ، وقال : حسن صحيح ، والدارقطنى فى
سننه ٣١٣/١ ، وقال : اسناده صحيح ، وكلهم ثقات .
(٦) رواه الحاكم فى المستدرک ٢٣٢/١ ، وقال : هذا حديث صحيح على
شرط الشيخين ، وأقره الذهبى فى تلخيصه .

وفى رواية عنها قالت : ان النبي صلى الله عليه وسلم قرأ فى الصلاة بسم الله الرحمن الرحيم ، فدعا آية و " الحمد لله رب العالمين ، آمين واياك نستعين ، وجمع خمس أصابع " (١) .

٤- حديث نعيم المجر قال : " كنت وراء أبى هريرة ، فقرأ بسم الله الرحمن الرحيم ، ثم قرأ بأمر القرآن حتى بلغ : ولا الضالين " قال : " آمين " وقال الناس آمين ، ويقول كلما سجد : الله أكبر .
ويقول اذا سلم : والذى نفسى بيده انى لأشبهكم صلاة برسول الله صلى الله عليه وسلم (٢)

٥- حديث أبى هريرة أيضا - رضى الله عنه - قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " اذا قرأت الحمد لله فأقرأوا بسم الله الرحمن الرحيم ، انها أم القرآن ، وأم الكتاب ، والسبع المثاني ، وبسم الله الرحمن الرحيم احدى آياتها " (٣) .

قال الحافظ ابن حجر : " وهذا الاسناد رجاله ثقات ، وصحح غير واحد من الأئمة وفقه " (٤) . أقول : له حكم الرفع . لأن الصحابي لا يقول : ان البسمة احدى آيات الفاتحة الا عن توقيف . لأنه ليس فيه مجال للاجتهاد .

٦- حديث أبى هريرة أيضا - رضى الله عنه - قال : " ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا قرأ وهو يؤم الناس افتتح الصلاة ببسم الله الرحمن الرحيم . قال أبو هريرة : هي آية من كتاب الله ، اقرأوا ان شئتم فاتحة الكتاب ، فانها الآية السابعة " (٥) .

٧- عن أبى هريرة أيضا - رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول : " الحمد لله رب العالمين سبع آيات احدها : بسم الله الرحمن الرحيم ، وهى السبع المثاني ، والقرآن العظيم ، وهى أم القرآن وفاتحة الكتاب " (٦) .

-
- (١) رواه ابن خزيمة فى صحيحه ٢٤٨/١ ، والحاكم فى المستدرک ٢٣٢/١ ، وقال : انما أخرجه شاهدا . وذلك لان فى سنده عمر بن هارون ، وفيه كلام لبعض الحفاظ .
ورواه الطحاوى فى شرح معانى الآثار ٢٠١/١ من طريق حفص بن غياث عن أبيه عن ابن جريج ، ففياك تابع عمر بن هارون فى ابن جريج فى هذه الزيادة .
(٢) رواه الحاكم فى المستدرک ، وقال : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين وأقره الذهبى ١٣٢/١ ، ورواه الدارقطنى فى سننه ٣٠٦/١ ، وقال : هذا صحيح ورجاله كلهم ثقات " . وقال الزيلعى ٣٣٥/١ : ورواه ابن خزيمة فى صحيحه ٢٤٩/١ ، وابن حبان فى صحيحه ، والبيهقى ، وقال : اسناده صحيح " .
(٣) رواه الدارقطنى فى سننه ٣١٢/١ ، (٤) انظر التلخيص الحبير ٢٣٣/١ .
(٥) رواه الدارقطنى فى سننه ٣٠٦/١ ، قال الحافظ فى التلخيص : " رواية الدارقطنى هذه تؤيد الحديث الأول " . وقال النووى فى المجموع ٣/٣٢٧ فى الأول : " قال الدارقطنى : رجال اسناده كلهم ثقات وروى موقفا ، وكذلك فى الصراط (ل ٤٤) . وأنا لم أجده فى سنن الدارقطنى .
(٦) قال الهيثمى فى المجمع ٢/٢٠٩ : رواه الطبرانى فى الأوسط ، ورجاله ثقات " .

٨- حديث ابن عباس رضى الله عنهما قال : " كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يعرف خاتمة السورة حتى تنزل " بسم الله الرحمن الرحيم ، فاذا انزلت بسم الله الرحمن الرحيم عرف أن السورة قد ختمت ، واستقبلت او ابتدئت سورة أخرى (١) "

وروى الحاكم فى المستدرک ثلاثة أحاديث كلها عن عمرو بن دينار عن سعيد بن جبیر عن ابن عباس رضى الله عنهما .

الأول : " أن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا جاءه جبريل فقرأ بسم الله الرحمن الرحيم ، علم أنها سورة " (٢) .

الثانى : " كان النبي (ص) لا يعلم ختم السورة حتى تنزل بسم الله الرحمن الرحيم " (٣) ،
الثالث : كان المسلمون لا يعلمون انقضاء السورة حتى تنزل بسم الله الرحمن الرحيم فاذا نزلت علموا أن السورة قد انقضت " (٤) .

وروى أبو داود هذا الحديث فى سننه بلفظ " كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يعرف فصل السورة حتى تنزل بسم الله الرحمن الرحيم " (٥) ، وقال الشوكانى : " وقد رواه أبو داود فى المراسيل عن سعيد بن جبیر ، وقال : المرسل أصح ، ثم قال : والحديث : استدلل به القائلون بأن البسمة من القرآن ، وبينى على تسليم أن مجرد تنزيل البسمة يستلزم قرآنيته " (٦) .

- (١) قال الهيثمى فى المجمع ٢ / ١٠٨ - ١٠٩ : " اقتصر أبو داود منه على قوله : لا يعرف خاتمة السورة حتى تنزل بسم الله الرحمن الرحيم ، رواه البزار باسنادين رجال أحدهما رجال الصحيح " .
- (٢) رواه الحاكم فى المستدرک ، وقال : هذا حديث صحيح الاسناد ، ولم يقره الذهبى بل قال : " مثنى " قال النسائى : متروك .
- (٣) رواه الحاكم فى المستدرک ١ / ٢٣١ ، وقال : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ، وقال الذهبى : أما هذا فثابت .
- (٤) رواه الحاكم فى المستدرک ١ / ٢٣٢ ، وقال : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ، ووافقه الذهبى فى تلخيصه .
- (٥) انظر عون المعبود ٢ / ٥٠٠ .
- (٦) راجع نيل الأوطار ٢ / ٢٣٤ .

قال أبو شامة : " يحتمل أن يكون ذلك وقت عرضه صلى الله عليه وسلم على جبريل كان لا يزال يقرأ في السورة الى أن يأمره جبريل بالتسمية ، فيعلم أن السورة قد انقضت ، وعبر النبي صلى الله عليه وسلم بلفظ النزول اشعاراً بأنها قرآن ففى جميع أوائل السور ، ويحتمل أن يكون المراد أن جميع آيات كل سورة كانت تنزل قبل نزول البسمة ، فإذا كملت آياتها نزل جبريل بالبسمة ، واستعرض السورة فيعلم النبي صلى الله عليه وسلم أنها قد ختمت ولا يلحق بها شيئاً ^(١) .

٩- حديث علي بن أبي طالب رضى الله عنه قال : " كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم فى صلاته ^(٢) " .

١٠- أثر على رضى الله عنه أنه سئل عن السبع المثاني ، فقال : الحمد لله " فقيل له : انما هى ست آيات ، فقال : بسم الله الرحمن الرحيم آية ^(٣) .

١١- أثر ابن عباس رضى الله عنهما قال : " السبع المثاني : فاتحة الكتاب . قيل : فأين السابعة ؟ قال : بسم الله الرحمن الرحيم ^(٤) " .

وفى رواية عن ابن جريح عن أبيه عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس فى السبع المثاني قال : هى فاتحة الكتاب قرأها ابن عباس بسم الله الرحمن الرحيم ، فقلت لأبى : أخبرك سعيد عن ابن عباس أنه قال : بسم الله الرحمن الرحيم آية من كتاب الله . قال : نعم . ثم قرأها ابن عباس فى الركعتين جميعاً ^(٥) .

(١) راجع الاتقان ١ / ٧٨ - ٧٩ ، والصراط المستقيم (لوحة ٤٣) .

(٢) رواه الدارقطنى فى سننه ١ / ٣١٣ ، وفى المجموع ٤ / ٣٥١ : " وقد احتج

به ابن الجوزى على المالكية فى تركهم البسمة فى الصلاة ، ولم يحتج فى

المسألة بغيره " ، وقال الزيلعى ١ / ٣٢٥ : " قال الدارقطنى : اسناد

علوى لا بأس به ، وقال شيخنا المزى : هذا اسناد لا تقوم به حجة ، وسليمان

هذا لا أعرفه " ، وفى نيل الأوطار : " قال الحافظ : انه بين ضعيف ومجهول

٢ / ٢٢٦) . أى فالحديث حسن لغيره لثبوت شاهد له . .

(٣) رواه الدارقطنى فى سننه ١ / ١١٣ ، وفى الاتقان ١ / ٧٩ : " سنده صحيح " .

وفى النيل ٢ / ٢٢٦ : " واسناده : كلهم ثقات " ورواه البيهقى فى السنن وسكت

عنه الذهبى فى المذهب ٢ / ٢٥) .

(٤) رواه البيهقى فى السنن وسكت عنه الذهبى فى المذهب ٢ / ٢٥ ، وفى الاتقان

١ / ٧٩ : " أخرجه ابن خزيمة والبيهقى) . (٥) رواه البيهقى فى السنن

ووافقه الذهبى فى المذهب ٢ / ٢٧ ، وعبد الرزاق فى مصنفه ٢ / ٩٠) .

وفى رواية عن ابن عباس قال : " استترق الشيطان من أهل القرآن أعظم آية فسى القرآن : بسم الله الرحمن الرحيم " (١)

١٢- أثر ابن عمر رضى الله عنهما قال : " نزلت بسم الله الرحمن الرحيم فى كل سورة " (٢).
وفى رواية عنه أنه كان يقرأ فى الصلاة بسم الله الرحمن الرحيم ، وإذا ختم السورة قرأها ويقول : ما كتبت فى المصحف الا لتقرأ " (٣).

٣- أثر عبد الله بن الزبير رضى الله عنهما " كان يستفتح القراءة فى الصلاة ببسم الله الرحمن الرحيم ، ويقول : ما يمنعهم منها الا الكبر " (٤). يعنى ما يمنع الأمراء عن قراءة البسمة جهرا الا الكبر .

١٤- أثر ابن شهاب الزهري رحمه الله : " كان يستفتح الصلاة ببسم الله الرحمن الرحيم ، ويقول : آية من كتاب الله تعالى تركها الناس " (٥).

وفى رواية عنه قال : " من سنة الصلاة أن يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم ، ثم الفاتحة ، ثم بسم الله الرحمن الرحيم ، ثم السورة فكان ابن شهاب يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم ويقول : أول من قرأها سرا بالمدينة عمرو بن سعيد ابن العاصى ، وكان رجلا حيا " (٦).

وفى رواية عنه : من ترك بسم الله الرحمن الرحيم فقد ترك آية من فاتحة الكتاب أو قال : من السورة " . ذكره الحافظ ابن عبد البر فى الانصاف (١٩١ / ٢) .

١٥- أثر مجاهد رضى الله قال : " نسى الناس بسم الله الرحمن الرحيم ، وهـذا التكبير " (٧).

١٦- أثر عطاء رحمه الله . عن ابن جريج قال : قلت لعطاء : لا أدع أبدا بسم الله الرحمن الرحيم فى مكتوبة ولا تطوع الا ناسيا لأم القرآن ، وللسورة التى أقرؤها بعدها ، قال : هى آية من القرآن . قلت : فانه بلغنى أنها لم تنزل مع القرآن وأن النبى صلى الله عليه وسلم لم يكتبها حتى نزل " انه من سليمان وانه بسم الله الرحمن الرحيم " . فكتبها حينئذ . قال : ما بلغنى ذلك ما هى الا آية من القرآن ، قال : قال يحيى بن جعدة : قد اختلس الشيطان من الأئمة آية بسم الله الرحمن الرحيم " (٨).

-
- (١) رواه البيهقى فى السنن ٥٠ / ٢ ، وأقره الذهبى فى المهدب ٢٩ / ٢ .
(٢) قال السيوطى فى الاتقان ١ / ٧٩ : أخرجه الواحدى ، والبيهقى فى وجه ثابت وقال الذهبى فى المهدب ٢ / ٢٧ : هذا هو الصحيح موقوف " ، ورواه الدارقطنى فى السنن ١ / ٣٠٥ بالمعنى .
(٣) رواه البيهقى فى السنن وسكت عنه الذهبى فى المهدب ٢ / ٢٨ وقال الزيلعى (٣٥٧ / ١) : قال ابن عبد الهادى : اسناده صحيح .
(٤) أخرجه عبد الرزاق فى مصنفه ٢ / ٩٠ حديث رقم ٢٦٠١٢ .
(٥) رواه البيهقى فى السنن ٥٠ / ٢ ، وسكت عنه الذهبى فى المهدب ٢ / ٢٩ .
(٦) أخرجه عبد الرزاق فى مصنفه ٢ / ٩٢ حديث رقم ٢٦١٩ .
(٧) رواه عبد الرزاق فى المصنف ٢ / ٩١ ، حديث رقم ٢٦١٥ .

أقول : يعلم ما تقدم من الآثار الصحيحة ما فى كلام الفيروز بادى : " وباب بسم الله الرحمن الرحيم آية من كل سورة لم يصح فيه حديث ^(١) " من المجازفة وعدم الانصاف اذ كيف يقال : لم يصح فى هذا الباب حديث ، مع أن الحفاظ النقاد كابن خزيمة ، وابن حبان ، والحاكم ، والبيهقى ، والخطيب ، والدارقطنى ، والنووى ، والذهبى ، والحافظ العسقلانى : صححوا أحاديث كثيرة كما سمعت ؟ }

الجواب عن أدلة نفاة البسمة

أجاب المثبتون قرآنية البسمة عن أدلة نفاتها ، فسلخوا فى ذلك ثلاثة مسالك : الأول : من طريق المعارضة ، والمقابلة . والثانى : من طريق الطعن . والثالث : من طريق التأويل .

أما المسلك الأول : فقد عارض الامام الغزالى مقالة القاضى الباقلانى ، وتبعه على ذلك الفخر الرازى فى تفسيره ، والنووى فى شرح المهدب ، وابن عراق فى الصراط المستقيم .

قال الغزالى : " نفى كون البسمة من القرآن ان ثبت بالتواتر لزم أن لا يلقى الخلاف ، وان ثبت بالآحاد ، فحينئذ يصير القرآن ظنيا ، والقاضى معترف بأن البسمة منزلة على رسول الله صلى الله عليه وسلم مع أول كل سورة ، وأنها كتبت مع القرآن بخط القرآن بأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم لحديث ابن عباس : كان النبى صلى الله عليه وسلم لا يعرف ختم السورة ، وابتداءً أخرى حتى تنزل عليه بسم الله الرحمن الرحيم " ولكنه تأوله على أنها كانت تنزل ، ولم تكن قرآنا ، ولا يستحيل أن ينزل عليه ما ليس بقرآن . قال : ما من منصف الا ويستبرد هذا التأويل ، ويضعفه . قال : وأنكر القاضى قول من نسب عثمان رضى الله عنه الى البدعة فى كتبه البسمة فى أول كل سورة ، فقال : لو أبدع لاستحال فى العادة سكوت أهل الدين عنه مع تصلبهم فى الدين .

قال الغزالى : لو لم تكن من القرآن لوجب على الرسول صلى الله عليه وسلم التصريح بأنها ليست من القرآن ، وإشاعة ذلك على وجه يقطع الشك ، فان قيل : ما ليس من القرآن لا حصر له حتى ينفى ، انما الذى يجب التنصيص عليه ما هو من القرآن . قلنا : هذا صحيح لو لم تكتب البسمة بأمر النبى صلى الله عليه وسلم بخط القرآن ، ولو لم تكن منزلة عليه ~~صحيح~~ أول كل سورة ، وذلك موهم كل أحد أنها من القرآن ، ولا يظن

(١) أنظر سفر السعادة ص (١٤٩) .

برسول الله أنه لم يعرف كونه موهما ، فلا وجه للسكوت عن نفيه ، فان قيل : لو كانت من القرآن لقطع الشك بنص متواتر تقوم الحجة به . فالجواب : لو لم تكن من القرآن لوجب على الرسول التصريح بأنها ليست من القرآن ، واشاعته ، ولنفاها بنص متواتر بعد أن أمر بكتبتها بخط القرآن . ان لا عذر في السكوت عن قطع هذا التوهم ، فأما عدم التصريح بأنها من القرآن ، فانه كان اعتمادا على قرائن الأحوال . ان كان يملى على الكاتب مع القرآن ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم لا يكرر مع كل كلمة ، وآية أنها من القرآن ، بل كان جلوسه له ، وقرائن أحواله تدل عليه ، وكان يعرف كل ذلك قطعاً^(١) .

شبهة وردها :

قال الفزالي : ثم لما كانت البسملة أمر بها في أول كل أمر ذي بال ، ووجد ذلك في أوائل السور ظن قوم أنها كتبت على سبيل التبريك ، وهذا الظن خطأ ، ولذلك قال ابن عباس : سرق الشيطان من الناس آية من القرآن . لما ترك بعضهم قراءة البسملة في أول السورة ، فقطع بأنها آية ولم ينكر عليه كما ينكر على من ألحق التعمون والتشهد والقنوت بالقرآن ، فدل على أن ذلك كان مقطوعا به ، وحدث الوهم بعده .

قال : فان قيل : بعد حدوث الوهم والظن صارت البسملة ظنية اجتهادية ، وخرجت عن مظنة القطع ، فكيف يثبت القرآن بالاجتهاد ؟ قلنا : جوز القاضي - رحمه الله - الخلاف في عدد الآيات ومقاديرها ، وأقرباً أن ذلك منوط باجتهاد القراء ، وأنه لم يبين بيانا شافيا قاطعا للشك . والبسملة من القرآن في سورة النمل ، فهي مقطوع بكونها من القرآن ، وانما الخلاف في أنها من القرآن مرة واحدة ، أو مرات كما كتبت ، فهذا يجوز أن يقع الشك فيه ، ويعلم بالاجتهاد . لأنه نظر في تعيين موضع الآية بعد كونها مكتوبة بخط القرآن ، فهذا جائز وقوعه ، والدليل على امكان الوقوع ، وأن الاجتهاد قد تطرق اليه : أن النافي لم يكفر الملحق ، والملحق لم يكفر النافي . بخلاف القنوت والتشهد ، فصارت البسملة نظرية ، وكتبتها بخط المصحف مع القرآن مع صلابة الصحابة وتشددهم في حفظ القرآن عن الزيادة : قاطع ، أو كالقاطع في أنها من القرآن^(٢) .

وزاد الفخر الرازي ، فقال : " والذي عندي أن النقل المتواتر ثابت بأن بسم الله الرحمن الرحيم كلام أنزله الله على محمد صلى الله عليه وسلم ، وبأنه مثبت في المصحف

(١) راجع المستصفي ج ١ ص ١٠٢ - ١٠٤ ، ملخصا والاحكام في أصول الأحكام ١/١٢٣

- ١٢٤ ، المجموع ٣/٣٣٨ .

(٢) راجع المستصفي ١/١٠٣ .

بخط القرآن ، وعند هذا أنه لم يبق القولنا : انها من القرآن ، أو ليست من القرآن فائدة الا أنه حصل فيها أحكام شرعية هي من خواص القرآن مثل أنه هل يجب قراءتها في الصلاة أم لا ؟ وهل يجوز للجنب قراءتها أم لا ؟ ، ومعلوم أن هذه الأحكام اجتهادية ، فلما رجع حاصل قولنا : ان البسمة هل هي من القرآن؟ الى ثبوت هذه الاحكام وعدمها ، وثبت أن ثبوت هذه الاحكام وعدمها أمور اجتهادية ظهر أن البحث اجتهادي لا قطعي ، وسقط تهويل القاضى (١) .

وزاد النووى ، فقال في كتاب الخلاصة : " ان حجة القاضى الباقلانى حجة مقابلة بمثلها ، فيقال لهم : بل يقطع بكونها من القرآن حيث كتبت ، كما قطعتم بنفى كونها مند ، ومثل هذا النقل المتواتر عن الصحابة بأن ما بين اللوحين قرآن ، فان التفريق بين آية وآية يرفع الثقة بكون القرآن المكتوب بين لوحى المصحف كلام الله ، ونحن نعلم بالضرورة أن الصحابة الذين كتبوا المصاحف نقلوا اليها أن ما كتبه بين لوحى المصحف كلام الله الذى أنزله الى نبيه صلى الله عليه وسلم ، لم يكتبوا فيه ما ليس من كلام الله ، قال : فان قال المنازع : ان قطعتم بأن البسمة من القرآن حيث كتبت فكفروا النافى . قيل له : هذا معارض بمثله ، اذا قطعتم بنفى كونها من القرآن فكفروا منازعكم ، وقد اتفقت الأمة على نفي التكفير فى هذا الباب مع دعوى كثير من الطائفتين القطع بمذهبه . ذلك لأنه ليس كل ما كان قطعيا عند شخص يجب أن يكون قطعيا عند غيره ، وليس كل ما ادعت طائفة أنه قطعى عندها يجب أن يكون قطعيا فى نفس الأمر ، بل يقع الغلط فى دعوى القطع فى غير محل القطع ، كما يغلط فى سمعه ، وفهمه ، ونقله ، وغير ذلك من أحواله ، بل كما يغلط الحس الظاهر فى مواضع (٢) .

وقال أيضا : " فان قيل : قوله : " لا يعرف فصل السورة . . . " دليل على أنها للفصل . قلنا : موضع الدلالة قوله : حتى تنزل " فأخبر بنزولها ، وهذه صفة كل القرآن ، وكونها للفصل حكمة لنزولها فى أوائل السور ونحن لانكر أن كل آية نزلت فهى لحكمة ، ومصلحة ، فكون الراوى اطلع على تلك الحكمة وأخبر بها لا يقدح فيما ذهبنا اليه (٣) .

-
- (١) انظر تفسير الرازى (١/١٩٥) .
(٢) نقله الزيلعى فى نصب الراية عن الخلاصة ١/٣٢٨-٣٢٩ ، وانظر مجموع فتاوى ابن تيمية ٢٢/٤٣٢-٤٣٣) .
(٣) انظر المجموع ٣/٣٣٨ ، والصرائط المستقيم (لوحه ٤٤) .

قال : ولو كتبت للفصل لكتبتين براءة والأنفال ، ولما حسن كتابتها في أول الفاتحة ، وأن الفصل كان ممكنا بتراجم السور كما حصل بين براءة والأنفال . قال : فان قيل : لعلها كتبت للتبرك بذكر الله .

فالجواب : أنها لو كانت للتبرك لاكتفى بها في أول المصحف ، أو لكتبت في أول براءة" ولما كتبت في أوائل السور التي فيها ذكر الله ، كالفاتحة ، والأنعام ، وسبحان ، والكهف ، والفرقان ، والحديد ، ونحوها ، فلم يكن حاجة الى البسمة ، ولأنه صلى الله عليه وسلم لما تلا الآيات النازلة في براءة عائشة لم يبسم ، ولما تلا سورة الكوثر حين نزولها بسم ، فلو كانت للتبرك لكانت الآيات في براءة عائشة أولى ما يتبرك فيه لما دخل على النبي صلى الله عليه وسلم وأهله وأصحابه من السرور " (١) .

ونقل ابن عراق عن القطب الرازي قوله : " والحق القطع بأنها في أوائل السور قرآن . لأنها نقلت من العهد النبوي الى عصرنا هذا في أوائل السور في المصحف والتلاوات كما نقل غيرها من الآيات ، ولا معنى لتواتر القرآن الا ذلك ، وانما الشك في أنها آيات من السور أم لا ؟ " (٢) .

ونقل أيضا عن القاضي تاج الدين قوله : " وذهب القاضي أبي بكر الباقلاني في هذه المسألة الى أنها قطعية ضعيف ، والاصناف أنها ظنية ، ولا يستراب في أن حكمنا بأن البسمة في أوائل القرآن دون حكمنا على آية الكرسي ونحوها ، وأما أن الحق فيها ما هو ؟ فمن وظائف الفقيه ، والذي ندين به رب العالمين أن الحق في جانب الشافعي ، ثم قال : ونحن ندعو القاضي أبا بكر الى المباهلة ، هل قطعه بأن البسمة ليست من القرآن كقطعه بأن التعمود ليس من القرآن ؟ ونحن نجعل مقداره عن أن يدعى ذلك ، وان فاه بالحق وهو الظن به ، وقال : بل القطع فيها متفاوت . قلنا : فأنت ممن لا يرى التفاوت بين العلوم - يعني القطعيات - ، والتفاوت دليل الظن ، فما عندك غير ظن غالب ، ولا يجوز القضاء به ، فلم حكمت به ؟ ، لا يقال : فنحن ندعوكم أيضا الى المباهلة هل قطعكم بأنها من القرآن كقطعكم بأن آية الكرسي من القرآن . . . الى آخر ما ذكرتموه . لأننا نقول : نحن عند الانصاف لاندعى القطع فيها كما عرفت " (٣) .

(١) انظر المجموع ٣/٣٣٦ ، والسنن الكبرى للبيهقي ٢/٤٣ .

(٢) (٣، ٢) راجع الصراط المستقيم (لوحه ٤٥) .

ولا يخفى على القارئ الكريم - ماتضمنه هذا الكلام من التعصب البغيض ، والمسألة أهون من ذلك لو أنصف الجانبان .

وقال ابن عابدين : " والحق أنها من القرآن لتواترها في المصحف ، وهو دليل كونها قرآنا ، ولا نسلم توقف ثبوت القرآنية على تواتر الأخبار بكونها قرآنا . إذ الشرط فيما هو قرآن تواتره في أصله فقط ، وإن لم يتواتر كونه في محله من القرآن . وقد صرح عضد الدين أن الرسم دليل علمي ^(١) .

قالوا : وأما استدلالهم بآية : " ولو كان من عند غير الله . . . الخ " فمنقوض عليهم بأن المعنى في هذه الآية : أن القرآن كله حق ، لا يوجد فيه حق وباطل ، وما عداه من كلام الناس : فيه الحق والباطل ، والدليل على صحة ذلك وجود الاختلاف فيه عند الجميع في القراءات ، وفي الأحكام ، وفي النسخ والمنسوخ وفي التفسير ، والاعراب ، والمعاني ، وهذا لا مدفع فيه ^(٢) .

ومنقوض عليهم أيضا بالمعزوتين والفاثحة ، وبالحروف المختلف فيها بين القراء ^(٣) . قال الرازي : نقل عن ابن مسعود حذف المعزوتين ، وحذف الفاثحة عن القرآن ^(٤) .

وقال : والأغلب على الظن أن نقل هذا المذهب عن ابن مسعود نقل كاذب باطل . وقال النووي : وما نقل عن ابن مسعود باطل ليس بصحيح وقال ابن حزم في المحلى : ما نقل عن ابن مسعود من انكار قرآنية المعزوتين فهو كذب باطل .

وتعقبهم الحافظ ابن حجر حيث قال : " والطعن في الروايات الصحيحة بغير مستند لا يقبل ، بل الرواية صحيحة ، والتأويل محتمل ، ثم قال : وقد استشكل هذا الموضع الفخر الرازي ، فقال : ان قلنا : ان كونهما من القرآن كان متواترا ففى عصر ابن مسعود لزم تكفير من أنكرهما وإن قلنا : ان كونهما من القرآن كان لم يتواتر فى عصر ابن مسعود لزم أن بعض القرآن لم يتواتر . قال : وهذه عقدة صعبة . وأجيب : باحتمال أنه كان متواترا فى عصر ابن مسعود لكن لم يتواتر عند ابن مسعود ، فانحلت العقدة بعون الله تعالى ^(٥) .

(١) رد المحتار على الدر المختار ١/٤٩١ ، ونيل الأوطار ٢/٢٣٤ .

(٢) راجع الاستذكار لابن عبد البر ٢/١٨٢ .

(٣) راجع الصراط المستقيم (لوحة ٤٩) . (٤) انظر تفسير الرازي ١/٢١٢ .

(٥) انظر فتح الباري ٨/٧٤٢-٧٤٣ ، وتفسير الرازي ١/٢١٨ ، والاتقان فى علوم

أقول : يستنتج من جواب الحافظ هذا أن التواتر يكون عند قوم دون آخرين ، ويؤيده ما ذكر السيوطي في معرض الرد على من قال : ان البسمة في أوائل السور ليست قرآنا . لعدم تواترها . حيث قال : " يمنع كونها لم تتواتر ، فرب متواتر عند قوم دون آخرين ، وفي وقت دون آخر ^(١) .

قالوا : وأما استدلالهم بآية : " انا نحن نزلنا الذكر . . . الخ " فهي حجة لنا . ان لو لم تكن البسمة من الذكر لما حفظها الله بتدوينها في مصاحفنا ، ولحفظ الله الذكر عنها ، فلم تضاف اليه كما لم يضاف اليه غيرها ^(٢) .

وأيا لا حجة لكم فيها . لأن المعنى : وانا له لحافظون من أن يزيد فيه ابليس أو غيره أو ينقص منه ، وقيل : ان الضمير في قوله : له " كناية عن الرسول صلى الله عليه وسلم . أي لحافظون له من كل من أراد به بسو^(٣) من أعدائه .

قالوا : أحاديثنا الدالة على قرآنية البسمة كثيرة وصحيحة وصرحة ، وتعارض أحاديثكم ، وأحاديثكم وان كانت صحيحة - قليلة ، ومجملة ، ليس فيها التصريح في نفي قرآنية البسمة أوائل السور ، بل يمكن حملها على أحاديثنا ، وتأويلها .

وأما المسلك الثاني :- وهو الطعن لأدلة النفاة - فقالوا : دعواهم الاجماع على ترك عد البسمة آية من كل سورة باطلية ، بل حصل الخلاف في الصدر الأول من الصحابة وفي الصدر الثاني من التابعين ، كما سبق ذكر أسماءهم ، فدعوى الاجماع مع وجود الخلاف ممنوعة .

قالوا : أما قولهم : أجمع أهل العدد على أنها لاتعد آية من غير الفاتحة : فجوابه : أن أهل العدد ليسوا كل الأمة حتى يكون اجماعهم حجة ، بل هم طائفة من الناس عدوا كذلك . اما لأن مذهبهم نفي البسمة ، أو لاعتقادهم أنها قرآن مستقل كما يقول الفريق الوسط ، أو لاعتقادهم أنها بعض آية ، وأيضا فهو معارض بما روى عن ابن عباس وغيره : " من تركها فقد ترك مائة وثلاث عشرة آية من كتاب الله " ^(٤) .

(١) راجع الاتقان (٧٨/١) .

(٢) انظر الصراط المستقيم (لوحة ٤٩)

(٣) راجع الاستذكار (١٨٢/٢) .

(٤) راجع الصراط المستقيم (لوحة ٤٨) .

قالوا : أما دعواهم نقل أهل المدينة اجماعهم على عدم قراءة البسملة في الصلاة : فممنوعة فقد اختلف أهل المدينة الصحابة فمن بعدهم - كما سبق ، وستأتى قصة معاوية - رضى الله عنه - حين ترك قراءة البسملة في الصلاة فأنكر عليه المهاجرون والأنصار من أهل المدينة ، فأى اجماع مع هذا ؟ قال الحافظ ابن عبد البر : "الخلافة في المسألة موجود قديما وحديثا ، ولم يختلف أهل مكة في أنها آية من الفاتحة ، ولو ثبت اجماع أهل المدينة لم يكن حجة لوجود الخلافة لغيرهم .^(١)

قالوا : وأما حديث أبى بن كعب رضى الله عنه - فغير ثابت ، وإنما لفظه فى سنن الترمذى : " كيف تقرأ في الصلاة ؟ فقرأ أم القرآن " ، وهذا لا دليل فيه ، وفى سنن الدارقطنى عكس ما ذكره ، وهو أن النبى صلى الله عليه وسلم قال لبريدة : " بأى شىء تستفتح الصلاة ؟ قال : قلت : بيسم الله الرحمن الرحيم^(٢) وعن عيسى ، وجابر^(٣) رضى الله عنهما عن النبى صلى الله عليه وسلم معناه .^(٤)

قال ابن عبد البر : " وأما قول النبى صلى الله عليه وسلم لأبى بن كعب : كيف تقرأ اذا افتتحت الصلاة ؟ قال : فقرأت عليه : " الحمد لله رب العالمين " فقد استدل به بعض أصحابنا على سقوط بسم الله الرحمن الرحيم من أول فاتحة الكتاب ، وعلى سقوط التوجيه ، وهذا لا حجة فيه لأن التوجيه قد ثبت عن النبى صلى الله عليه وسلم ولا حجة فيه فى سقوط بسم الله الرحمن الرحيم ، وإنما فيه دليل واضح على أنه تفتح القراءة بها فى الصلاة ، دون غيرها من سور القرآن ، لأن " الحمد لله رب العالمين " اسم لها ، كما يقال : قرأت " يس والقرآن الحكيم " ، وقرأت : " ن والقلم " ، وقرأت : " ق والقرآن المجيد " ، وهذه كلها أسماء للسور وليس فى ذلك ما يسقط " بسم الله الرحمن الرحيم " اذا قام الدليل بأنها آية من فاتحة الكتاب^(٥) .

(١) انظر المجموع ٣/٣٣٩ - ٣٤٠ ، والصراف المستقيم (لوحة ٤٨) .

(٢) انظر سنن الدارقطنى ١/٣٣٠ ، وفى سننه ضعيفان .

(٣) رواه الدارقطنى فى سننه ١/٣٠٨ ، وفى سننه الجهم بن عثمان متكلم فيه .

(٤) راجع المجموع للنووى ٣/٣٤٠ .

(٥) انظر الاستذكار ٢/١٦٢ - ١٦٣ .

قالوا : أما حديث ابن عبد الله بن مفضل : فقال الحافظ : هو حديث ضعيف . لأن راويه قيس بن عباية ، وقد حكى الخطيب أن بعض الحافظ قال : قيس : غير ثابت الرواية^(١) . ولأن ابن عبد الله بن مفضل مجهول . قال ابن خزيمة : هذا الحديث غير صحيح من جهة النقل . لأن ابن عبد الله مجهول ، وقال ابن عبد البر : ابن عبد الله مجهول لا تقوم به حجة ، وقال الخطيب وغيره : هذا الحديث ضعيف . لأن ابن عبد الله مجهول ، ولا يرد على هؤلاء الحافظ قول الترمذي : حديث حسن . لأن مداره على مجهول ، ولو صح وجب تأويله جمعا بين الأدلة^(٢) .

أقول : أما تضعيفهم حديث ابن عبد الله بن مفضل بكونه مجهولا ، فغير صحيح . لأنه ورد التصريح باسمه في مسند أحمد بسند صحيح ، وفي رواية الطبراني أيضا كما ذكره الزيلعي ، واسمه : يزيد ابن عبد الله ، وقيس بن عباية : قال الحافظ في التقريب : ثقة من الثالثة ، وكذا الذهبي في الكاشف ورمز له^(٣) ، فالحديث لا ينزل عن درجة الحسن ، وهو حجة أيضا ، لكن يمكن تأويله - كما سيأتى في مبحث الجهر - وطعنوا في حديث العلاء بن عبد الرحمن من وجهين : الأول : أن العلاء متكلم فيه ، وقد انفرد بهذا الحديث ، وهو ممن لا يقبل تفرده . قال الزيلعي : اعترض بعض المتأخرين على هذا الحديث ، فقال : لا يعبأ بكون هذا الحديث في صحيح مسلم فإن العلاء بن عبد الرحمن تكلم فيه يحيى بن معين ، فقال : الناس يتقنون حديثه ، ليس حديثه بحجة ، مضطرب الحديث ، ليس بذلك ، هو ضعيف ، روى عنه جميع هذه الألفاظ ، وقال ابن عدي : ليس بالقوى ، وقد انفرد بهذا الحديث ، فلا يحتج به^(٤) .

وقال ابن عبد البر : " العلاء ليس بالمتين عندهم ، وقد انفرد بهذا الحديث ، ليس يوجد إلا له ولا تروى ألفاظه عن أحد سواه^(٥) . وقال الذهبي : " قال أبو حاتم : صالح أنكروا من حديثه أشياء^(٦) . وقال الحافظ : " صدوق ربما وهم^(٧) .

- (١) راجع التحقيق لابن الجوزي ص (٣٠٠) .
(٢) راجع المجموع ٣/٣٥٥ . (٣) نصب الراية ١/٣٣٢ ، تعليق أحمد شاکر على الترمذي ٢/١٣٠ .
(٤) انظر التقريب ص ٢٨٣ ، والكاشف ٢/٤٠٥ - ٤٠٦ .
(٥) راجع نصب الراية ١/٣٣٩ . (٦) انظر الانصاف ٢/١٦٨ .
(٧) انظر الكاشف ٢/٣٦١ . (٨) انظر التقريب ص ٢٦٨ .

والوجه الثاني : أن حديثه هذا مضطرب الاسناد . قال ابن عبد البر : " رواه مالك في الموطأ عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبي السائب عن أبي هريرة ، ورواه شعبة والسفيانان عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة ، ولم يذكرروا أبا السائب ، فمن أهل العلم بالحديث من جعل هذا اضطرابا يوجب التوقف عن العمل بحديث العلاء هذا ، ومنهم من قال : ليس هذا باضطراب . لأن العلاء قد روى - الحديث عن أبيه ، وعن أبي السائب جميعا عن أبي هريرة ، ثم قال : والقول عندي في ذلك أن مثل هذا الاختلاف لا يضر . لأن أبا السائب ثقة ، وعبد الرحمن أبا العلاء ثقة أيضا ، فعن أيهما كان فهو من أخبار العدول التي يجب الحكم بها^(١) .

أقول : الطعن في هذا الحديث لا يؤثر على صحته . لأن العلاء ثقة ، ونقل الحافظ في التهذيب توثيقه عن أحمد ، وابن سعد ، ثم قال : وقد أخرج له مسلم من حديث المشاهير دون الشوان وقال الترمذي : هو ثقة عند أهل الحديث^(٢) .

وقال ابن عبد الهادي : " والكلام في هذا الحديث ليس بشئ " ، فان العلاء صدوق مشهور وقد وثقه جماعة من الأئمة كالامام أحمد وقال : لم نسمع أحدا ذكر العلاء بشر ، وقال : العلاء عندي فوق سهيل بن أبي صالح ، والذي تكلم على هذا الحديث قد احتج بجماعة مشهورين بالضعف كعبد الله بن عمرو بن حسان ، وعمر بن هارون البلخي وغيرهما^(٣) .

والخلاصة : أن مجرد الكلام في الرجل لا يجعل حديثه ضعيفا ، ولو اعتبرنا ذلك لذهب معظم السنة . ان لم يسلم من كلام الناس الا من عصمه الله ، وقليل ما هم^(٤) ، نعم . هذا الحديث ما يمكن تأويله بما يوافق سائر الأدلة كما يأتي في مبحث الجهر - ان شاء الله تعالى - .

وأما حديث أنس رضي الله عنه : فطعنوا فيه من عدة أوجه . منها : أنه روى عنه ما يخالف هذا الحديث . ومنها : أنه نقل عنه انكار هذا في الجملة . ومنها : أنه مضطرب اضطرابا لا تقوم به حجة . وسيأتي تفصيل ذلك في مبحث الجهر ، قالوا : وعلى فرض صحته فيؤول كحديث عائشة بما تتفق عليه الأحاديث جمعا بين الأدلة ، وسيأتي في مبحثه ان شاء الله .

(١) انظر الانصاف ٢/١٦٦ .

(٢) انظر كتاب : " عشرين حديثا من صحيح مسلم لعبد المحسن العباد ص ٧٧ .

(٣) راجع التنقيح (ج ٢ لوحة ١٠٢ / أ) ، والانصاف ٢/١٦٨ ، ونصب الراية

١/٣٣٩-٣٤٠ .

(٤) انظر للفائدة نصب الراية ١/٣٤١ .

وأما المسلك الثالث : وهو التأويل - فقالوا : حديث : " قسمت الصلاة " يؤول على عدة أوجه . الوجه الأول : أن معناه : فإذا انتهى العبد في قراءته الى : " الحمد لله رب العالمين " . والوجه الثاني : أن البسملة انما لم تذكر لاندرج ماتضمنته من الثناء على الله تعالى في الآيتين بعدها .

الوجه الثالث : أن المقسوم ما يختص بالفاتحة من الآيات الكاملة ، وأما البسملة فغير مختصة .

الوجه الرابع : يحتمل أنه قاله قبل نزول البسملة ، فإنه صلى الله عليه وسلم كان تنزل عليه الآية ، ويقول : ضعوها في سورة كذا . أقول : هذا الوجه أضعف الأوجه . لأن هذا الحديث من حديث أبي هريرة ، وهو متأخر الاسلام ، فـفـير معقول أن يتأخر نزول البسملة الى ما بعد غزوة خيبر .

الوجه الخامس : أنه جاء ذكر البسملة في هذا الحديث في رواية أخرجهـا الدارقطني في سننه^(١) والثعلبي ، والواحدى في تفسيريهما بسند ضعيف ، ولها شاهد أخرجه البيهقي في الشعب عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " ان الله قد أنزل على سورة لم ينزلها على أحد من الأنبياء والرسل قبلي . قال : قال الله تعالى : قسمت هذه السورة فاتحة الكتاب بيني وبين عبادي جعلت نصفها لى ونصفها لهم ، وآية بيني وبينهم ، فاذا قال العبد : بسم الله الرحمن الرحيم " قال الله تعالى : دعاني عدى باسمين رقيقين أحدهما أرق من الآخر " الحديث^(٢) .

قالوا : وما يدل على أن هذا الحديث ليس المراد منه ظاهره : أن راويه أبى هريرة صار الى خلافه ، فانه كان يعتقد البسملة قرآنا كما مر ، وكان يجهر بها فى الصلاة - كما سيأتى - ، وقاعدة الأصوليين : أن الصحابي اذا روى خبرا ، وكان متزردا بين احتمالات متساوية يجب حمله على ما حمله عليه الراوى بلا خلاف . لأن الظاهر من النبي صلى الله عليه وسلم أنه لا يذكر الخبر المجل بقصد التشريع ويخليه عن قرينة مشعرة بالمراد ، والراوى أعرف بها من غيره ، وان كان الخبر ظاهرا فى بعض محامله وحمله الراوى على غيره ، فهل يعمل بالظاهر ، أو بتأويل الراوى ؟ فيه خلاف . والمختار : أنه ان علم مأخذه فى التأويل ، وكان صالحا وجب العمل به ، والا فالظاهر متعين ، وههنا

(١) انظر ج ١ ص ٣١٢ ، وفى سننه عبد الله بن زياد بن سمعان ، قال الدارقطني : متروك الحديث ، وابن معين : ليس بثقة .

(٢) راجع المجموع ٣ / ٣٣٨ .

علم مأخذ أبي هريرة فيما صار إليه ، وهو رواية الجهر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وغير ذلك من الأدلة فوجب حمل هذا الحديث على مذهب الراوى .^(١)

قالوا : فان قيل : لو عدت البسطة آية ، ولم تعد " غير المعضوب عليهم " ولا الضالين " آية صار لله تعالى أربع آيات ونصف ، وللعبد آيتان ونصف ، وهذا خلاف تصريح الحديث بالتنصيف . فالجواب من أوجه : الأول : منع حقيقة التنصيف ، بل هو من باب قول الشاعر :

* اذا مت صار الناس نصفين شامت . وآخر مثن بالذى كنت أصنع *

ومن باب قوله صلى الله عليه وسلم : " الفراق نصف العلم " ^(٢) سماه بالنصف من حيث انه يبحث عن أحوال الأموات ، والموت والحياة قسمان ، وقال شريح القاضى : " أصبحت ونصف الناس على غضبان " . سماه نصفاً من حيث ان بعضهم راضون عنه ، وبعضهم ساخطون عليه .^(٣)

فمعنى الحديث : أن الفاتحة قسمان . فأولها لله تعالى ، وآخرها للعبد .

الوجه الثانى : أن الفاتحة قسمان . الثناء ، والدعاء دون اعتبار عدد الآيات . الوجه الثالث : أن الفاتحة اذا قسمت باعتبار الحروف والكلمات ، والبسطة منها يكون التنصيف فى شطريها أقرب مما اذا قسمت بحذف البسطة ، فلعل المراد تقسيمها باعتبار الحروف والكلمات ، " نعبد " هى الوسط . لأنها الكلمة الخامسة عشر .

الوجه الرابع : أنه يجوز أن يكون نصف أطول من نصف ، ولهذا لو قال لزوجته : أنت طالق يوم كذا . طلقت عند الزوال منه ، وان كان اليوم يحسب من طلوع الفجر شرعاً ، فيكون النصف الأول أطول .

قالوا : فان قيل : يترجح جعل الآية السابعة : " غير المعضوب عليهم " الخ . لقوله فى رواية أبى داود ، والنسائى ، والموطأ بأسانيد صحيحة : " فانا قال العبد :

(١) انظر الصراط المستقيم (لوحة ٤٦) .

(٢) رواه الحاكم فى المستدرک ٣٣٢/٤) وسكت عن الحكم عليه ، وقال الذهبى فى التلخيص : " حفص ابن عمر : واه بمرة " . ورواه ابن ماجه فى سننه ٢/٩٠٨) قال فؤاد عبد الباقي : " فى الزوائد : قلت : أخرجه الحاكم فى المستدرک ، وقال : انه صحيح الاسناد " ، وفيما قاله نظر . فان حفص بن عمر المذكور ضعفه ابن معين والبخارى والنسائى وأبو خاتم . وقال ابن هبان : لا يجوز الاحتجاج به بحال ، وقال ابن عدى : قليل الحديث ، وهديته كما قال البخارى منكر " . أقول : ذكره الذهبى فى المغنى ١/١٨٠ وقال : قال البخارى وغيره : منكر الحديث ، وقال الحافظ فى التقریب ص ٧٨ : ضعيف من الثامنة " .

(٣) أنظر تفسير الرازى ١/٢٠١ .

اهدنا الصراط المستقيم الى آخر السورة قال : " فهؤلاء لعبدى " . فلفظ هؤلاء يقتضى ثلاث آيات ، وعلى قول مثبتى البسمللة ليس للعبد الا آيتان . فالجواب : أن أكثر الرواة رووه " فهذا لعبدى " وهو الذى فى صحيح مسلم ، ويمكن أن تكون الإشارة بهؤلاء الى الكلمات والحروف ، أو الى آيتين ونصف من قوله : " واياك نستعين الى آخرها . ومثل هذا يجمع ، كقوله تعالى : " الحج أشهر معلومات " والمراد : شهران وبعض الثالث . أو الى آيتين فقط ، وذلك يطلق عليه اسم الجمع باتفاق لكن هل هو اطلاق حقيقى أو مجازى ؟ الأكثرون على الثانى .

قالوا : هذا كله ان سلمنا توجه التنصيف الى آيات الفاتحة . وذلك ممنوع من أصله . وانما يتوجه التنصيف الى الصلاة بنص الحديث ، فان قالوا : المراد قراءة الصلاة . قلنا : بل المراد ذكر الصلاة المشروع فيها ، وهو ثناء ودعاء ، فالثناء لله ، والدعاء للعبد سواء ما وقع منه فى القراءة ، وما وقع فى الركوع والسجود وغيرهما ، ولا يشترط التساوى فى ذلك كما سبق ثم ذكر النبى صلى الله عليه وسلم بعد ما أخبر بقسمة ذكر الصلاة أمرا آخر وهو ما يقوله الله تعالى عند قراءة عبده الآيات التى هى من جملة المقسوم ، لا أن ذلك تفسير بعض المقسوم ، فان قيل : يترجح كونه تفسيرا له لذكره عقبه . قلنا : ليس كذلك . لأن قراءة الصلاة غير منحصرة فى الفاتحة ، فحمل الحديث على قسمة الذكر أعم وأكثر فائدة (١) .

أقول : فى هذا نظر . وان نقله النووى عن أبى شامة فى شرح المهذب وأقره - فقد قال فى شرح مسلم كما مر - : " قال العلماء : المراد بالصلاة - أى فى هذا الحديث - الفاتحة . سميت بذلك لأن الصلاة لاتصح الا بها كما فى قوله صلى الله عليه وسلم : الحج عرفه " . ويؤيد هذا ما تقدم من حديث ابن عباس " قسمت فاتحة الكتاب بينى وبين عبادى نصفين . . . الخ أى فالمراد بالصلاة : المجاز المرسل من اطلاق الكل واردة الجزء ، فارادة الخصوص هنا متعين . والله أعلم .

قالوا : فهذا الحديث هو عمدة نفاة البسمللة ، وقد بان أمره والجواب عنه (٢) . قال الشوكانى : " ولا يخفى أن هذه الأجوبة منها ما هو غير نافع ، ومنها ما هو متعسف فيه (٣) . والأمر كما قال بلا جدال .

قالوا : أما خبر عائشة فى بدء الوحى : فجوابه : أن البسمللة نزلت بعد ذلك كسائر الآيات المتأخرة فى النزول عن السورة ، وهذا الجواب هو المعتمد عليه ، وبه

(١) ، (٢) راجع المجموع ٣/ ٣٣٨ ، والصراط المستقيم (لوحة ٤٦ - ٤٧) .

(٣) انظر نيل الأوطار ٢/ ٢٣٢ .

أجاب أبو شامة وسليم الرازي وغيرهما . وأجابت طائفة بأن البسمة نزلت أولا لحديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " أول ما ألقى على جبريل بسم الله الرحمن الرحيم " رواه الدارقطني ^(١) وأبو نعيم والحاكم في تاريخه ، ونقله الواحدى فى أسباب النزول عن الحسن وعكرمة . وهذا ليس بثابت فلا اعتماد عليه . ^(٢)

قالوا : أما حديث أبى سعيد المعلى رضى الله عنه : فالمراد بالحمد لله رب العالمين " : السورة قال الحافظ ابن حجر : " قال ابن التين : فى هذا الحديث دليل على أن البسمة ليست آية من القرآن .

كذا قال ، وعكس غيره . لأنه أراد السورة ، ويؤيده أنه لو أراد بالحمد لله رب العالمين " الآية لم يقل : هى السبع المثنى - لأن الآية الواحدة لا يقال لها سبع فدل على أنه أراد بها السورة . والحمد لله رب العالمين " من أسمائها . قال : وفيه قوة لتأويل الشافعى فى حديث أنس : " كانوا يفتتحون الصلاة بالحمد لله رب العالمين " قال الشافعى أراد به السورة ، وتعقب بأن هذه السورة تسمى " سورة الحمد لله " ولا تسمى بالحمد لله رب العالمين " وهذا الحديث يرد هذا التعقب " ^(٣) ، وقد مر من كلام ابن عبد البر ما يؤيد هذا .

قالوا : أما حديث شفاعة " تبارك " : فالمراد ما سوى البسمة لعدم اختصاصها بهذه السورة ويحتمل أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم قاله قبل نزول البسمة ، فلما نزلت أضيفت إليها بدليل كتابتها فى المصحف ، ويؤيد تأويل هذا الحديث أن راويه أبا هريرة ممن يثبت البسمة فهو أعلم بتأويله . ^(٤)

قالوا : هذا كله اذا سلمنا قولهم : أجمع العادون على أنها ثلاثون بدون البسمة ، وهو ممنوع وقد عدها قوم ثلاثين بالبسمة ، وقوم احدى وثلاثين غير البسمة ، فكيف يحكى الاجماع ؟ قال السيوطى : " تبارك " : ثلاثون ، وقيل : احدى وثلاثون . بعد : " قالوا بلى قد جاءنا نذير " (سورة الملك الآية : (٩)) قال الموصلى : والصحيح الأول ^(٥) .

(١) فى سننه ٢ / ٣٠٥ وفى سننه عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر : قال البخارى :

عبد الرحمن سكتوا عنه . وقال النسائى : متروك .

(٢) راجع الصراط المستقيم (لوحة ٤٨ ، والمجموع ٣ / ٣٤٠ ، والاتقان ١ / ٧٩) .

(٣) انظر فتح البارى ٨ / ١٥٨ . (٤) راجع المجموع ٣ / ٣٣٩ - ٣٤٠ ، والصراط المستقيم (لوحة ٤٨) .

(٥) انظر الاتقان ١ / ٦٨ ، والصراط المستقيم (لوحة ٤٨) .

قالوا : أما استدلالهم من طريق الذوق العربي - وهو لزوم التكرار المنافي للبلاغة - فالجواب بالنسبة لقول القائلين : ان البسملة آية من الفاتحة فقط : أن التكرار للتوكيد . قال الفخر الرازي : " والجواب عن هذه الحجة أن التكرار لأجل التوكيد كثير في القرآن ، وتأکید كون الله تعالى رحمانا رحیما من أعظم المهمات " (١) .

وقال محمود بن حمزة الكرمانی : " أول المشتبهات قوله تعالى : " الرحمن الرحيم مالك " فيمن جعل بسم الله الرحمن الرحيم آية من الفاتحة . قال : والسرفيه : التوكيد (٢) .

ويقول الدكتور البيهقي : " ما أضعف موقف من استبعد البسملة من القرآن للسبب الا لأن " الرحمن الرحيم " موجودان بعد : " الحمد لله رب العالمين " وليس هنا في نظره للاعادة فائدة ولو كان الاستبعاد نتيجة التكرار لكان يترتب على هذا الرأي أن تكون البسملة من كل سور القرآن ما عدا الفاتحة حيث لا يوجد " الرحمن الرحيم " في بداية أي منها كما هو شأن الفاتحة " وما أعظم موقف القشيري حيث ينزلها منزلها الصحيح ، ويحاول أن يستلهمها عند كل سورة اشارات لطيفة كأنها كنز هائل لا تنفد ذخائره " (٣) .

هذا : وأما بالنسبة لتكرارها في فواتح سور القرآن : فلم أر من تعرض للجواب عنه ، ويبدو أن هذه الحجة قوية . اللهم الا اذا قلنا : ان أسلوب القرآن المميز مفاير لأساليب البلفاء من الخطباء والشعراء والكتابين حيث التفنن في الفواتح ، فافتتح جميع سور بهذه الجملة العظيمة مخالفة لما ألفوه ، ولهذا كان القرآن معجزا من حيث المعنى والأسلوب والمعنى . والله أعلم .

حجة من قال : ان البسملة من القرآن حيث كتبت وليست من السورة بل هي آية مستقلة في كل سورة أنزلت للفصل وللتيمن :

استدل أصحاب القول الوسط على ما ذهبوا اليه بأدلة كثيرة نوجزها فيما يلي :
١- ان تواترها في المصحف دليل قطعي على قرآنيته ، لكن لا يلزم أن تكون آية من أوائل السور . ان لو كانت البسملة آية من الفاتحة أو من غيرها لعرفت الكافة من الناس بتوقيف من النبي صلى الله عليه وسلم بأن هذه البسملة آية من الفاتحة ، وأغبرها

(١) راجع تفسير الفخر الرازي (٢٠٢/١) .

(٢) انظر كتاب أسرار التكرار في القرآن ص (١٩) .

(٣) انظر كتاب : " البسملة بين أهل العبارة وأهل الاشارة ص (٤٠) .

من السور ، كما هو الشأن في غيرها من سائر آي القرآن حيث عرفت الكافة من الناس مواضعها من السور . لأن العلم بمواضع الآيات من سورها مثل العلم بشبوت قرآنيتهما فكما أنه لا بد من النقل المتواتر أن هذه الآية قرآن كذلك لا بد من النقل المتواتر أن هذه الآية موضعها كذا من السورة . لأن سبيل العلم بمواضع الآيات هو نفسه سبيل العلم بالآيات نفسها^(١) .

٢- لو كانت البسطة آية من الفاتحة لجهر بها عندما يجهر بقراءة الفاتحة ، لكن ثبت في السنة الصحيحة أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان لا يجهر بها عند جهره بقراءة الفاتحة ، بل يسرهما ، وهذا يدل على أنها ليست آية منها إذ لم يعهد في السورة الواحدة أن يقرأ بعضها سرا وبعضها جهرا وإذا ثبت أنها ليست آية من الفاتحة ثبت أنها ليست بآية من غيرها إذ لم يقل أحد : أنها ليست آية من الفاتحة ، وأنها آية من غيرها^(٢) .

أقول : لى في هذا الجواب ملاحظتان : الأولى : أن عدم الجهر بالبسطة لا يستلزم عدم قرآنيتهما . لأن مسألة الجهر - كما سيأتى - ليست مبنية على قرآنية البسطة ، ولأن من يستفتح الصلاة بقوله تعالى : " انى وجهى للذى فطر السموات والأرض حنيفاً . . . " يدعوها سرا ، وهى قرآن اجماعا ، فلم يلزم الدعاء بها سرا عدم كونها قرآنا ، وكذلك الأمر هنا .

الملاحظة الثانية : أن قوله : لم يقل أحد . . . الخ فيه نظر . لما سبق من ذكر الخلاف فى ذلك ، وأنه قيل به .

٣- حديث : " قسمت الصلاة . . . المتقدم . ووجه الدلالة منه : أن البسطة لو كانت من الفاتحة لذكرها فيما ذكر من آي السورة ، فدل ذلك على أن البسطة ليست من الفاتحة من وجهين :

الأول : أنه لم يذكرها فى القسمة . والثانى : أنها لو صارت فى القسمة لما كانت نصفين بل يكون ماله فيها أكثر ^{صلى} للعبد . لأن " بسم الله الرحمن الرحيم ثناء على الله تعالى لاشيى للعبد فيه^(٤) .

(١) راجع أحكام القرآن للجصاص ١٠/١ ، ومذكرة الدكتور التازى ص ٣٦ .

(٢) راجع أحكام القرآن ٩/١ ، ومذكرة الدكتور التازى ص ٣٦ .

(٣) الأنعام : آية (٧٩) .

(٤) راجع أحكام القرآن ٩/١ ، ونصب الراية (٣٣٩/١) .

٤- حديث شفاعة تبارك * المتقدم . وجه الدلالة منه على ذلك : أن القراء والعادين اتفقوا على أن سورة " تبارك " ثلاثون آية سوى البسملة ، فلو كانت منها لصارت إحدى وثلاثين آية وهو خلاف ما قاله الرسول صلى الله عليه وسلم .^(١)

٥- اتفق القراء على أن سورة الكوثر " ثلاث آيات ، وسورة الاخلاص " أربع آيات ، فلو كانت البسملة آية منهما لكانت سورة الكوثر أربع آيات ، وسورة الاخلاص خمس آيات وهذا خلاف ما أجمع عليه القراء ، فاذا ثبت أن البسملة ليست آية من تلك السور ثبت أنها ليست آية من غيرها . إذ لا قائل بالفرق بين سورة وأخرى .^(٢)

٦- حديث ابن عباس رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم " كان لا يعرفه فصل السورة حتى تنزل " بسم الله الرحمن الرحيم " السابق ذكره . ووجه الدلالة منه : أنه أفاد أن البسملة أنزلت للفصل بين السور ، والاعلام بانتهاء السورة ، لا لتكون جزءاً من السورة التي أنزلت معها .^(٣)

٧- ما رواه أبو بكر الجصاص بسنده عن يزيد الفارسي قال : سمعت ابن عباس رضى الله عنهما قال : قلت لعثمان بن عفان رضى الله عنه : ما حملكم على أن عمدتم الـ " براءة " وهي من المعين ، والى " الأنفال " وهي من المثاني ، فجعلتموها في السبع الطوال ، ولم تكتبوا بينهما سطر : " بسم الله الرحمن الرحيم " ، قال عثمان : كان النبي صلى الله عليه وسلم لما ينزل عليه الآيات فيدعو بعض من كان يكتب له ، فيقول : ضع هذه الآية في السورة التي يذكر فيها كذا وكذا وينزل عليه الآية والآيات فيقول : مثل ذلك ، وكانت الأنفال من أول ما نزل عليه بالمدينة ، وكانت " براءة " من آخر ما نزل من القرآن ، وكانت قصتها شبيهة بقصتها ، فظننت أنها منها ، فمن هناك وضعتهما في السبع الطوال ، ولم أكتب بينهما سطر بسم الله الرحمن الرحيم .^(٤)

وسياتى الكلام على هذا الحديث في مبحث : " سبب سقوط البسملة من " براءة " ان شاء الله .

(١) ، (٢) انظر احكام القرآن ١١/١ ، تفسير الخازن ١٨/١ ، مذكرة التازى ص ٣٧ ،
وتفسير الألوسى ٤٢/١ .

(٣) راجع التيسير على التحرير ٧/٣ ، ورد المختار ٤٩٢/١ ، وحاشية الطحطاوى على
مراقى الفلاح ص ٢١٠ ، وتفسير الألوسى ٣٩/١ ، وتفسير أبى السعود ١٠/١ ،
ومذكرة التازى ص ٣٧ .

(٤) أنظر أحكام القرآن ١٠/١ ، وسياتى تخريج هذا الحديث والكلام على سنده
والحكم عليه فى مبحثه .

وجه الاستدلال بهذا الحديث على ذلك : أن عثمان رضى الله عنه - أخبر أن -
البسمة لم تكن من السورة ، وأنه إنما كان يكتبها للفصل بين السورتين ، لذا لما ظن
أن الأنفال وبراءة سورة واحدة من الطوال لم يكتب بينهما البسمة . والله أعلم .

الرد على المعترضين

أجاب أصحاب هذا القول الوسط عما أورده المعترضون عليهم ، وانتقدوه من أدلتهم
فقالوا : فان قيل : نقل الصحابة اليها جميع ما فى المصحف العثمانى على أنه القرآن ،
وذلك كاف فى اثباتها من السور فى موضعها الذى ذكرت فيه من المصحف . قلنا :
إنما نقلوا اليها كتبها فى أوائل السور ، ولم ينقلوا اليها أنها منها ، وإنما الكلام
بيننا وبينكم فى أنها من هذه السور التى هى مكتوبة فى أوائلها ، ونحن نقول : بأنها
من القرآن أثبتت فى هذه المواضع لا على أنها من السور ، وليس يصلحها بالسورة
فى المصحف ، وقراءتها معها موجبين أن تكون منها . لأن القرآن كله متصل
بعضه ببعض ، وما قبل البسمة متصل بها ، ولا يجب من أجل ذلك أن يكون الجميع
سورة واحدة .
(١)

قالوا : فان قال قائل : لما نقلوا اليها المصحف ، وذكروا أن ما فيه هو القرآن
على نظامه وترتيبه ، فلو لم تكن البسمة من أوائل السور مع النقل المستفيض لبينوا
ذلك ، وذكروا أنها ليست من أوائلها لثلاث تشبهه . قيل له : هذا يلزم من يقول :
إنها ليست من القرآن ، فأما من أعطى القول بأنها منه ، فهذا السؤال ساقط
عنه .
(٢)

قالوا : فان قيل : لو لم تكن منها لعرفته الكافة حسب ما ألزمت من يقول : إنها
منها . فالجواب : أنه لا يلزم ذلك لأنه ليس عليهم نقل كل ما ليس من السورة أنه
ليس من السورة كما أنه ليس عليهم نقل ما ليس من القرآن أنه ليس منه ، وإنما عليهم
نقل ما هو من السورة أنه منها كما عليهم نقل ما هو من القرآن أنه منه ، فإذا لم
يرد النقل المستفيض بكونها من السور ، واختلف فيه لم يجز لنا اثباتها كاثبات القرآن
نفسه .
(٣)

قالوا : وحمل النصف فى حديث أبى هريرة على النصف فى المعنى ، أو النصف من

(١) انظر أحكام القرآن للجصاص (١٠/١) .

(٢) ، (٣) المصدر السابق (١٠/١ - ١١) .

عدم الانصاف لأنه مجاز ولا حاجة اليه ولا قرينة عليه ، وجعله حقيقة لكن باعتبار الدعاء والثناء يكذبه العد ، وكون التقسيم لما يخص الفاتحة والبسمة مشتركة - مع كونه خلاف الظاهر - لا تقتضيه الحكمة . ان هي عندهم أشرف الأجزاء . وقولهم : انما لم يذكرها لأنها قد ذكر مضمونها في السورة خطأ . لأنه اذا كانت آية منها فلا بد من ذكرها ، ولو جاز ما ذكر لجاز الاقتصار بالقرآن على ما في السورة منها دونها . وقولهم في حديث شفاعة " تبارك " : انما عدوا سواها لأنها غير مختصة بها : خطأ . ان لو كانت كذلك لوجب أن يقال في الفاتحة : انها ست آيات .^(١)

قال الألوسى : وبالجملة يكاد أن يكون اعتقاد عدم كون البسمة جزءاً من السورة من الفطريات كما لا يخفى على من سلم له وجدانه ، فهي آية مستقلة ، ولا ينبغى لمن وقف على الأحاديث أن يتوقف في قرآنيته أو ينكر قراءتها ، ويقول بسنيتها ، فوالله لو ملئت لى الأرض ذهباً لا أذهب الى هذا القول وان أمكننى توجيهه ، كيف وكتب الأحاديث ملأى بما يدل على خلافه ؟^(٢)

(١) راجع تفسير الألوسى ٤٢/١ ، أحكام القرآن ١/١١١ .
(٢) انظر روح المعاني ٤٢/١ - ٤٣ . أقول : ما أورد على هذا القول الوسط :
" أنه لا نظير له في القرآن . ان ليس لنا قرآن غير سورة ، ولا بعض منها . اه
حاشية الشهاب ٢٨/١) ولم أر من تعرض للجواب عن هذا الاعتراض .

* التوفيق بين هـ الأَقْوَال * وال

قد حاول كثير من العلماء في الجمع والتوفيق بين هذه الأقوال ، ولكن اختلفوا في كيفية الجمع على طرق كثيرة نوجزها فيما يلي :-

١- الطريق الأول : قال السيوطي : " قد كثرت الأحاديث الواردة في البسملـة اثباتا ونفيا ، وكلا الأمرين صحيح أنه صلى الله عليه وسلم قرأ بها ، وترك قراءتها ، وجهر بها ، وأخفاها ، والذي يوضح صحة الأمرين ، ويزيل اشكال من شكك على الفريقين مما ، أعنى من أثبت كونها آية من أول الفاتحة ، وكل سورة ، ومن نفى ذلك قائلا : ان القرآن لا يثبت بالظن ، ولا ينفى بالظن : ما أشار اليه طائفة من المتأخرين أن اثباتها ونفيها قطعى . ولا يستغرب ذلك ، فان القرآن نزل على سبعة أحرف ، ونزل مرات متكررة ، فنزل في بعضها بزيادة ، وبعضها بحذف . كقراءة " مالك " ، " وملك " و " تجرى تحتها " و " من تحتها " في " برائة " و " ان الله هو الفنى الحميد " و " ان الله الفنى " في : " سورة الحديد " فلا يشك أحد ولا يرتاب في أن القراءة باثبات الألف ، و " من " و " هو " ونحو ذلك متواترة قطعياً الاثبات وأن القراءة بحذف ذلك أيضا متواترة قطعياً الحذف ، وأن ميزان الاثبات والحذف في ذلك سواء ، وكذلك نقول في البسملـة : انها نزلت في بعض الأحرف ، ولم تنزل في بعضها ، فاثباتها قطعى ، وحذفها قطعى وكل متواتر ، وكل في السبع ، فان نصف القراء السبعة قرءوا باثباتها ، وبعضهم قرءوا بحذفها ، وقرأت السبعة كلها متواترة ، فمن قرأ بها فهي ثابتة في حرفه متواترة اليه ، ثم منه اليها ، ومن قرأ بحذفها فحذفها في حرفه متواتر اليه ، ثم منه اليها ، وألطف من ذلك أن نافعاً له راويان قرأ أحدهما عنه بها والآخر بحذفها ، فدل على أن الأمرين تواتر عنده بأن قرأ بالحرفين معا كل بأسانيد متواترة ، فبهذا التقرير اجتمعت الأحاديث المختلفة على كثرة كل جانب ، وانجلي الاشكال والتشكيك ، ولا يستغرب الاثبات ممن أثبت ولا النفي ممن نفى ، وقد أشار الى بعض ما ذكرته أستاذنا القراء المتأخرين الامام شمس الدين ابن الجزرى ، فقال بعد أن حكى خمسة أقوال في كتابه النشر : ^(٤) وهذه الأقوال ترجع الى النفي والاثبات ، والذي نعتقده أن كليهما صحيح ، وأن كل ذلك حق ، فيكون الاختلاف فيها كاختلاف القراءات ا هـ . وقرره أيضا بأبسط من كلام الجزرى الحافظ ابن حجر فيما نقله عنه تلميذه الشيخ برهان الدين البقاعى في معجمه ^(٥) .

(١) الفاتحة : آية (٤) (٢) التوبة آية : ٧٢ ، ١٠٠ . (٣) الحديد : آية : (٤٢) .

(٤) انظر ج ١ ص ٢٧٠ - ٢٧١ .

(٥) راجع تنوير الجواك شرح موطأ مالك (١ / ١٠٤) ، وميزان المعدلة في شأن البسملـة (لوحه ١ / ١ - ٢ / ١) .

وقد سبق السيوطي ومن نقل عنهم الى ذلك ابن حزم حكاه عنه أبو شامة المقدسي ، فقال : نقل عن بعض متأخري الظاهرية أن البسملية آية حيث كتبت في بعض الأحرف السبعة دون بعض ، وهذا قول غريب ولا بأس به - ان شاء الله - وكأنه نزل اختلاف القراءة في قراءتها بين السور منزلة اختلافهم في غيرها ، فكما اختلفوا في حركات وحروف اختلفوا أيضا في اثبات كلمات وحذفها ، ثم مثل بما مر من سورة التوبة والحديد - ثم قال : فلا بعد أن يكون الاختلاف في البسملية من ذلك ، وان كانت المصاحف أجمعت عليها ، فان من القرآن على خلاف خط المصحف كالصراط و " يبسط ^(١) اتفقت المصاحف على كتابتها بالصاد ، وفيهما قراءة أخرى ثابتة بالسين ، وقوله تعالى : " وما هو على الغيب بضمين ^(٢) بقراءة الضاد والظاء ، ولم يكن في مصاحف الأئمة الا بالضاد ، وقراءة القرآن تكون في بعض الأحرف السبعة أتم حرفا وكلما من بعض ، ولا مانع من ذلك يخشى . قال أبو محمد بن حزم : النص قد صح بوجوب قراءة القرآن في الصلاة ، والبسملية في قراءة صحيحة آية من أم القرآن ، وفي قراءة صحيحة ليست آية من أم القرآن ، والقرآن أنزل على سبعة أحرف كلها حق ، وهذا كله في تلك الأحرف بصحته ، وقد وجب ان كلها حق أن يفعل الانسان في قراءته أي ذلك . قال أبو شامة : يعني أنه يقرأ في الصلاة على حسب ما يقرأ خارج الصلاة ، قال : وأقرب شيء شها به في الشريعة التخيير بين التفرين مع أن أحدهما أتم وأزيد من الآخر برمي يوم . قال الله تعالى : " فمن تعجل في يومين فلا اثم عليه ومن تأخر فلا اثم عليه لمن اتقى ^(٣) وهذا لا يزال كذلك مع وجود التخيير بخلاف ما وقع فيه التخيير بين خصال الكفارة من الاعتقاد والاطعام والكسوة مع تباين رتبها . ان من الممكن تغيير حالها بتغيير الأزمان فيرجع ما هو الآن أخفها أشقها في زمن آخر ^(٤)

وتعقب الامام القنوي الامام السيوطي على هذا الكلام حيث قال : " وهذا التحقيق غاية لم يصل اليها فرسان هذا الميدان حتى قال أكمل الدين : القطع مع وجود الشبهة لا يجتمعان وقوله : كل من اثباتها ونفيها متواتر " : ينادى على أن الامام مالك يدعى التواتر على عدم قرآنيتهما ، وهذا لا يستلزم ذلك ، فيلزم عليه انعقاد التواتر على المتناقضين ، ولا ريب أن التواتر الذي ادعاه غير معلوم ، والتنظير الذي ذكره من اختلاف القراءات السبع معلوم تواتر كل واحدة منها عند صاحبها ، وهذا مبنى على تواتر موهوم تحققه غير معلوم وجوده فافترقا ^(٥) . أي فلا يصح التنظير به ^(٦)

- (١) البقرة : آية : (٢٤٥) . (٢) التكوير : آية (٢٤) . (٣) البقرة : آية : (٢٠٣) .
- (٤) راجع الصراط المستقيم (لوحة . ٥١-٥٠ ، والمحلي لابن حزم ٣/٣٢٦-٣٢٧) .
- (٥) انظر حاشية القنوي على البيضاوي (١/٣٤) ، اقول : يفهم من كلام القنوي ان تواتر القراءات السبع كلها غير ثابت ، وتقدم في اول المبحث تحقيق الخلاف في ذلك .
- (٦) انظر حاشية ابن التمجيد في هامش حاشية القنوي (١/٣٤) .

وتعقبه أيضا ابن التمجيد حيث يقول : " في قول السيوطي : اثباتها ونفيها متواتران . بعد بعيد . ان يلزم حينئذ حمل القواطع على المعاني المتناقضة ، وهو غير صحيح . ولا ريب في كون التواتر من القواطع ، فكيف يقال : ان التواتر وقع على النفي والاثبات ؟ وليت شعري كيف يتجاسر أحد على مثل هذه المغلطة المؤدية الى المفسدة ، بل تؤدي عند التأمل الى الأمر باعتقاد النقيضين فانهما اذا كانا متواترين يجب اعتقادهما لثبوت قرآنيته ، وعدم قرآنيته بالتواتر ، وهو ما يفيد اليقين ودليل أحكام الدين ^(١) .

أقول : في قول القنوي وابن التمجيد : ان تواتر اثباتها ونفيها يستلزم حمل القواطع على المعاني المتناقضة : نظر . لأن هذا ليس من باب انعقاد التواتر على النقيضين ، بل من باب التخيير بين الشيئين وجواز الأمرين . لأن الله تعالى خير رسوله صلى الله عليه وسلم أن يقرأ القرآن بسبعة أحرف ، فأقرأ بعض أصحابه فيسمل ، وأقرأ البعض الآخر فلم يبسمل ، وكل أخذ وبلغ بما نقله عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وكلا الأمرين جائز ، ومتواتر ، فهذا مراد السيوطي ومن نقل عنهم كما يعلم واضحا من تقرير أبي شامة المتقدم ، فليس في هذا ما يؤدي الى المفسدة ، ولا الى الأمر باعتقاد النقيضين ، ويؤيد ذلك ما ذكره الشيخ ابن تيمية رحمه الله حيث قال : " وقد قال طائفة : ان البسمة من القرآن في قراءة دون قراءة لتواتر هذه القراءات ، فيقال : المتواتر هو الأمر الوجودي ، وهو ما سمعوه من القرآن من الصحابة ، وبلغوه عن النبي صلى الله عليه وسلم والقرآن في زمانه لم يجمع ، ولا كان ترتيب السور على هذا الوجه أمرا واجبا مأمورا به من عند الله ، بل الأمر مفوض في ذلك الى اختيار المسلمين ، ولهذا كان لجماعة من الصحابة لكل منهم اصطلاح في ترتيب سورة غير اصطلاح الآخر فيكون الذين لا يقرؤونها قد أقرهم الرسول ولم يبسمل ، وأولئك أقرأهم وبسمل ، فهذا يدل على جواز الأمرين وان كان أحدهما أفضل ، لا يدل على أنها في أحد الحرفين ليست من القرآن ، وأنه من عن قراءتها فان هذا جمع بين النقيضين ، كيف يسوغ قراءتها والنهي عن قراءتها ، بل هذا يدل على جواز الأمرين كالحروف التي ثبتت في قراءة دون أخرى ، مثل (من تحتها) ،

(١) راجع حاشية ابن التمجيد على القنوي (٢٩/١) .

ومثل (ان الله هو الغنى) فالرسول يجوز اثبات ذلك ، ويجوز حذفه كلاهما جائز في شرعه . قال : وبهذا يتبين أن من قال من الفقهاء : انها واجبة على قراءة من أثبتها ومكروهة على قراءة من لم يثبتها فقد غلط ، بل القرآن يدل على جواز الأمرين ، ومن قرأ بأحدى القراءات لا يقال : انه كلما قرأ يجب أن يقرأ بها ومن ترك ما قرأ به غيره لا يقول : ان قراءة أولئك مكروهة بل كل ذلك جائز بالاتفاق ، وان رجح كل قوم شيئاً (١)

أقول : لى ثلاث ملاحظات فيما قاله الشيخ ابن تيمية ، وابن حزم ، وأبو شامة والسيوطى - رحمهم الله -

الأولى : اطلاقهم الرواية فى اثبات البسمة عن القراء . وهذا خطأ . لأن الذين قرءوا منهم بترك البسمة انما قرءوا عند الوصل فقط . أى اذا وصل القارئ سورة بالتى بعدها ، على أن كل من روى عنه تركها روى عنه اثباتها ، ولم يرد عن واحد منهم حذفها رواية واحدة قط ، ثم ان هذا الخلاف انما هو فى غير الفاتحة قال امام القراء ابن الجزرى فى كتاب النشر : " ان كلام الفاصلين بالبسمة والواصلين ، والساكتين اذا ابتداء سورة من السور بسمى بلا خلاف عن أحد منهم الا اذا ابتداء " برامة " ، ثم قال : لم يكن بينهم خلاف فى اثبات البسمة أول الفاتحة سواء وصلت بسورة الناس قبلها ، أو ابتدئ بها . لأنها ولو وصلت لفظاً فأنها مبتدأ بها حكماً ، ولذلك كان الواصل هنا حالاً مرتحلاً (٢) .

وقال الدياطى : " وليعلم أنه لا خلاف بينهم فى اثبات البسمة أول الفاتحة سواء وصلت بسورة الناس أو ابتدئ بها لأنها وان وصلت لفظاً فانها مبتدأ بها حكماً " (٣)

الملاحظة الثانية : أن كلامهم هذا يوهم أن الأحرف السبعة التى نزل بها القرآن : هى القراءات السبعة المشهورة . وهذا باطل . ففى الاتقان : " ظن قوم أن القراءات السبع الموجودة الآن هى التى أريدت فى الحديث . وهو خلاف اجماع أهل العلم قاطبة ، وانما يظن ذلك بعض أهل الجهل ، وقال مكى :

(١) انظر مجموع فتاوى ابن تيمية ٢٢/٣٥٣ - ٣٥٤ .

(٢) انظر النشر فى القراءات العشر (١/٢٦٢) .

(٣) راجع اتحاف فضلاء البشر فى القراءات الأربع عشر ص (١١٩) .

من ظن أن قراءة هؤلاء القراء كنافع وعاصم هي الأحرف السبعة التي في الحديث فقد غلط غلطا عظيماً^(١).

وقال الدكتور أبو شهبه بعد أن نقل ما ذكر : " ولذا لا كثير من العلماء ابن مجاهد على اقتضاره على السبعة لأنه أوقع من لا يعلم في هذا الوهم . قال أبو العباس بن عمار لقد فعل سبع هذه السبعة ما لا ينبغي ، فأشكل الأمر على العامة بايهامه كل من قل نظره أن هذه القراءات هي المذكورة في الحديث وليته إذا اقتصر نقص عن السبعة ، أوزاد ليزيل الشبهة^(٢) "

الملاحظة الثالثة : في كلامهم التصريح بان القراءات السبع متواترة . وهذا خلاف . ما قرره علماء القراءة من أن فيها ما هو متواتر ، وفيها ما هو غير متواتر ، بل فيها ما حكم عليه بالخطأ .

وقد سبق في مستهل البحث تحقيق القول في ذلك . والله الموفق للصواب ، واليه المرجع والمآب .

الطريق الثاني من طرق الجمع بين الأقوال : ما تضمنه كلام القنوي بعد أن اعترض على توفيق السيوطي المتقدم : حيث قال : " والأقرب منه ما قيل : والتحقيق : أن القرآن في كتب القوم يستعمل في المعنيين : أحدهما : ما هو المراد في العرف العام المحدود بما اعتبر فيه قيد : " بلا شبهة " بعد قيد : " تواتر " وهو المرادف للكتاب الذي هو أحد أركان الدين ولا مجال للاختلاف فيه لكونه مشروطاً بقيد : " بلا شبهة " . والثاني : أعم منه ، وهو كلام الله تعالى المنزل على النبي صلى الله عليه وسلم وحيا متلوا غير منسوخ التلاوة " وهذا يحتمل الاختلاف فيه من السلف والخلف ، والقرآن في عرف القراء والمفسرين بهذا المعنى ، وهذا المعنى الأخير بناءً على أن قيد التواتر " بلا شبهة " لم يذكر في كتب بعض المتأخرين لثلا يتوهم الاحتراز عن البسطة ، وأما قدماء الحنفية ذكروا هذا القيد احترازاً عما اختص بمصحف أبي رضى الله عنه وغيره مما نقل بطريق الآحاد ، وعما اختص بمصحف ابن مسعود

(١) انظر الاتقان في علوم القرآن (١/٨٠) .

(٢) راجع كتاب المدخل لدراسة القرآن الكريم ص (١٩٦) .

رضى الله عنه - مما نقل بطريق الشهرة ، وعن البسملة أيضا ، فان الجصاص جعل المشهور أحد قسمي العواتر ، وعلى قول غيره يكون المتواتر احترازا عنهما . وقوله :
" بلاشبهة " : تأكيد^(١) اهـ ملخصا .

وجه التوفيق في هذا الكلام : أنه جوز وقوع الاختلاف في القرآن بمعناه -
الثاني ، فكأنه قال : البسملة في أوائل السور قرآن مختلف فيه . والله أعلم .

الطريق الثالث من طرق التوفيق بين الأقوال : قال الدكتور التازي : " وقصارى القول في قرآنية البسملة : أن الامام مالكا - رحمه الله - لا ينفى قرآنية البسملة كما ظن ذلك بعض الناس ، فهذا خطأ منهم عظيم ، وانما هو كغيره ممن سائر الأمة الاسلامية يقول : بأن لفظ بسم الله الرحمن الرحيم " قرآن لا خلاف فيه ، لوجود هذا اللفظ في سورة النمل ، وانما الخلاف بين الأئمة فيما بعد ذلك . وخلاصته : أن الشافعي يقول : ان البسملة آية تامة من القرآن نزلت مع كل سورة ما عدا " براءه " على أنها منها ، والامام أحمد يوافق الشافعي في أنها قرآن وأنها آية من الفاتحة .

ويقول الامام مالك : هي جزء آية من القرآن في سورة النمل ، وليست آية تامة وكتبت أوائل السور للفصل بين السور والتبرك ، ويقول الأحناف : هي آية تامة من القرآن غير أنها ليست آية من الفاتحة ولا من غيرها من السور ، وكتبت في المصحف للفصل والتبرك^(٢) اهـ ملخصا .

وقال العلامة ابن رشد : " من أعجب ما وقع في هذه المسألة - يعني مسألة البسملة - أنهم يقولون : وما اختلف فيه : هل " بسم الله الرحمن الرحيم " آية من القرآن في غير سورة النمل ؟ أم انما هي آية من القرآن في سورة النمل فقط ، ويحكون على جهة الرد على الشافعي أنها لو كانت من القرآن في غير سورة النمل لبينه رسول الله صلى الله عليه وسلم . لأن القرآن نقل تواترا . هذا الذي قاله القاضي الباقلاني في الرد على الشافعي وظنه أنه قاطع ، وأما أبو حامد الفزالي : فانتصر لهذا بأن قال : انه أيضا لو كانت من غير القرآن لوجب على رسول الله أن يبين ذلك . وهذا كله تخبط وشيء غير مفهوم ، فانه كيف يجوز في الآيـة

(١) راجع حاشية القنوي على البيضاوي (١ / ٣٤) .

(٢) انظر مذكرة التازي ص ٤٣ - ٤٤) .

الواحدة بعينها أن يقال فيها انها من القرآن في موضع ، وأنها ليست من القرآن في موضع آخر ، بل يقال : ان بسم الله الرحمن الرحيم قد ثبت أنها من القرآن حيثما كتبت ، وأنها آية من سورة النمل ، وهل هي آية من أم القرآن ، ومن كل سورة يستفتح بها ؟ مختلف فيه والمسألة محتملة ، وذلك أنها في سائر السور فاتحة ، وهي جزء من سورة النمل ، فتأمل فانه بين (١) .

ويقول ابن التمجيد : " عندى فى هذا المقام شبهة ، وهى أن البسمة فى سورة النمل من القرآن اتفاقا ، ومع هذا الاتفاق ما معنى الاختلاف فى أن مافى أوائل السور من القرآن أم لا ؟ فان الآية من القرآن ، أو بعض الآية اذا كتبت فى موضع آخر من المصحف ، أو قرئت لاتخرج عن كونها من القرآن فكذلك هذا ، فهذا كتكرار : " فبأى آلاء ربكما تكذبان " وكتكرار ألفاظ كلام من قصة واحدة فى سورة بعد ذكرها بعينها فى سورة أخرى ، ثم قال : الحق أن الخلاف إنما هو فى كون البسمة آية من كل سورة لا فى كونها من القرآن فى أوائل السور . ان لاخلاف فيه ، ومن قال به فقد توهم (٢) .

أقول : يستخلص من كلام هؤلاء العلماء أن الاختلاف فى قرآنية البسمة وعدمها فى أوائل السور بعيد وغير معقول لثبوت قرآنيتهما فى غير هذا الموضع اتفاقا ، أما الاختلاف فى كونها آية من السور أو آية تامة مستقلة فمحمتمل معقول ، والخطيب فيه سهل مقبول ، بيد أن كون كلامهم هذا توفيقا بين الأقوال المتضاربة بعيد جدا ، بل فيه ترجيح بعضها ، ورد البعض الآخر ، وسنذكر رأينا فى هذا الموضوع فى آخر البحث ان شاء الله تعالى .

(١) راجع بداية المجتهد ونهاية المقتصد (١٢٠/١) .

(٢) انظر حاشية ابن التمجيد فى هامش حاشية القنوى على البيضاوى (٣٢/١) .

* توقف بعض العلماء في مسألة البسمللة *

توقف بعض العلماء في هذه المسألة تورعا من الخوض فيما لا دليل عليه ، أو لتعارض أدلته .

قال أبو عبد الله محمد بن خليفة الأبى المالكي : " والأولى ترك الكلام في هذه المسألة لأنه - كما قيل :-

ان كان الحق الثبوت فالثاني أسقط آية ، وان كان النفي ، فالمثبت زاد ، والزيادة ، والنقص في كتاب الله تعالى كفر . قال القاضي : والخطأ في المسألة وان لم يبلغ التكفير لكثرة القائل بكل قول فلا أقل من التفسيق . قال : لم يقع لأبى حنيفة رحمه الله - ولا لأحد من أصحابه ^(١) الكلام في هذه المسألة بالنفي والاثبات ، حتى قال بعضهم : تورع أبو حنيفة ، وأصحابه فلم يتكلموا في المسألة ^(٢) .

وقال الشهاب الخفاجي : " ان سكوت أبى حنيفة عن النص في هذه المسألة يجوز أن يكون احترازا عن الخوض فيما لا دليل عليه أو لتعارض أدلته ، وقال : ولما قال محمد بن الحسن : ما بين دفتي المصحف كلام الله " قيل له : لم تسربها ؟ فلم يجب اشارة الى أنه أمر تعبدى لا ينبغى الخوض فيه ^(٣) .

أقول : بهذا التقرير يعلم ما في كلام الألويسي في تفسيره : " والقول بأن الامام أبا حنيفة لم ينص بشئ " : ليس بشئ . وكيف لا ينص الى آخر عمره في مثل هذا الأمر الخطير - يعنى مسألة البسمللة - وهو الامام الأعظم والمجتهد الأقدم ^(٤) من القول بالتخمين ، والدعوى بلاينة ، والحكم بلا دليل .

المسألة اجتهادية لا قطعية :

قال الأبى : " ورأى الفخر الرازى أن المخلص من ذلك جعل المسألة اجتهادية للمخطئ " فيها أجر وللصيب أجران ، فقال في تفسيره : ان الله سبحانه وتعالى أنزلها على رسوله صلى الله عليه وسلم يعنى في أوائل السور وكتبها الصحابة في المصحف ، وانما اختلف هل لها حكم القرآن أى يصلى بها ، ولا يقرؤها الجنب ولا يمسه المحدث قال : وهذه أحكام اجتهادية لا قطعية ، قال : فسقط تهويل القاضي . ا هـ ثم قال :

(١) في هذا نظر . لأن الجصاص وهو من أبرز أصحاب أبى حنيفة رجع قرآنيتهما وأنها آية فذة أنزلت للفصل بين السور وكذلك سبق نقل الخلاف عن أبى يوسف ومحمد ابن الحسن وغيرهما من قداما الاحناف ، وأن المتأخرين رجحوا قرآنيتهما .

(٢) راجع اكمال الكمال المعلم لشرح صحيح مسلم ٢ / ١٥٥ ، ١٥٦ .

(٣) حاشية الشهاب على البيضاوى ١ / ٢٨ - ٢٩ .

(٤) تفسير الألويسي ١ / ٤٣ .

وأنت تعرف أنه ليس الخلاف فيما ذكر ، بل في كونها آية^(١) .

وقال القرطبي : " ان المسألة اجتهادية لاقطعية كما ظنه بعض الجهال من المتفهمة الذي يلزم على قوله : تكفير المسلمين ، وليس كما ظنه لوجود الاختلاف المذكور والحمد لله^(٢) .

وقال النووي : " وضعف امام الحرمين وغيره قول من قال : ان البسمة قرآن على سبيل القطع ، قال الامام : هذه غباوة عظيمة من قائل هذا . لأن ادعاء الملهم حيث لا قاطع محال^(٣) .

ويقول الفزالي في المستصفي : " والانصاف أن المسألة ليست قطعية ، بل هي اجتهادية ودليل جواز الاجتهاد فيها وقوع الخلاف فيها في زمان الصحابة رضی الله عنهم حتى قال ابن عباس : سرق الشيطان من الناس آية ، ولم يكفر بها بالحقها بالقرآن ، ولا أنكر عليه ، ونعلم أنه لو نقل الصديق رضی الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : البسمة من سورة الحمد وأوائل السور المكتوبة معها لقبيل ذلك بسبب كونها مكتوبة بأمر الرسول صلى الله عليه وسلم ، ولو نقل أن القنوت من القرآن لعلم بطلان ذلك بطريق قاطع لا يشك فيه ، وعلى الجملة اذا أنصفنا وجدنا أنفسنا شاكين في مسألة البسمة قاطعين في مسألة التعمود والقنوت ، واذا نظرنا في كتبها مع القرآن بأمر الرسول صلى الله عليه وسلم مع سكوته عن التصريح بنفي كونها من القرآن بعد تحقق سبب الوهم كان ذلك دليلا ظاهرا كالقطع في كونها من القرآن ، فدل أن الاجتهاد لا يتطرق الى أهل القرآن ، أما ما هو من القرآن وهو مكتوب بخطه فالاجتهاد فيه يتطرق الى تعيين موضعه ، وأنه من القرآن مرة أو مرات ، وقد أوردنا أدلة ذلك في كتاب : " حقيقة القرآن^(٤) .

(١) انظر الاكمال ١٥٥/٢ - ١٥٦ .

(٢) راجع الجامع لاحكام القرآن (١/٩٢) ، وتمتبه القنوي في حاشيته على البيضاوي - (٣١/١) بقوله : " والعجب من القرطبي أنه قال : المسألة اجتهادية لاقطعية كما ظن بعض الجهلة من المتفهمة . وهذا اجترأ عظيم على من هو في منصب جسيم " لكنه تعقب بغير دليل وحكم بلا تحليل ففسر مقبول .

(٣) انظر المجموع ٣/٣٣٣ .

(٤) راجع المستصفي في علم الأصول (١/١٠٣) .

أقول : كلامهم هذا غير واضح وغير مفهوم ، لا يزيل الاشكال ، ولا يريح البال ، وللنظر فيه مجال .

القول الفصل في مسألة البسملّة :

للمحقق الكبير ، والعالم الجليل الشيخ أحمد محمد شاكر - رحمه الله تعالى - بحث قيم ، وتحقيق نفيس لهذا الموضوع رجا أن يكون البحث القول الفصل في الموضوع فأحببت أن أنقله هنا ملخصا لما فيه من الفوائد الجمّة ، والعوائد المهمة . قال في مستهل البحث : " قد كنت منذ بضع عشرة سنة كتبت بحثا وافيا في هذه المسألة في شرحي على التحقيق لابن الجوزي ، ولم ينشر هذا البحث فرأيت أن أعيد كتابته هنا - يعني في شرحه جامع الترمذى - بعد إعادة النظر فيه وتنقيحه لعل فيه فائدة . ثم قال : هذه المسألة من أهم مسائل الخلاف بين القراء والمحدثين والفقهاء ، وألّف فيها الكثيرون كتباً خاصة ، واستيعاب ما قالوه لا يسعه المقام ، لكنني أقول فيها كلمة أرجو أن أوفق الي أن تكون القول الفصل - ان شاء الله تعالى - ثم قال بعد أن استعرض أقوال الفقهاء فيها ، وبين محل الوفاق والخلاف : وأما أئمة القراءات فانهم جميعا اتفقوا على قراءة البسملّة في ابتداء قراءة كل سورة سوا الفاتحة أو غيرها من السور سوى براءة ، ولم يرو عن واحد منهم أبدا اجازة ابتداء القراءة بدون البسملّة ، وانما اختلفوا في قراءتها بين السور أثناء التلاوة . أى في الوصل ، فابن كثير ، وعاصم والكسائي ، وابو جعفر ، وقالون وابن محيصن ، والمطوعي ، وورش من طريق الأصبهاني : يفصلون بالبسملّة بين كل سورتين ، الا بين الأنفال وبرائة ، وحمزة يصل السورة بالسورة من غير بسملّة ، وكذلك خلف وجاء عنه أيضا السكت قليلا (أى بدون تنفس) من غير بسملّة . وجاء عن كل من أبي عمرو وابن عامر ، ويعقوب ، وورش من طريق الأثرق : التسمية ، والوصل ، والسكت بين كل سورتين سوى الأنفال وبرائة " ، وكل من روى عن القراء العشرة حذف البسملّة روى عنه أيضا اثباتها ، ولم يرد عن أحد منهم حذفها رواية واحدة فقط ، وهؤلاء أهل الرواية المنقولة بالسماع والتلقى شيخا عن شيخ فسبى التلاوة والأداء ، وقد اتفقوا جميعا على قراءتها أول الفاتحة وان وصلت بغيرها .

ولا خلاف بين أحد من أهل النقل ، والعلم في أن جميع المصاحف الأمهات التسمى كتبها عثمان بن عفان وأقرها الصحابة جميعا دون ما عداها - كتبت فيها البسملّة في أول كل سورة سوى " براءة " ، وان الصحابة رضی الله عنهم ان كتبوا القرآن فسبى

المصاحف جردوه من كل شئ غير ، فلم يأذنوا بكتابة أسماء السور ، ولا أعداد الآتى ، ولا " آمين " ، ومنعوا أن يجرؤ أحد على كتابة ما ليس من كتاب الله فى المصاحف حرصا منهم على حفظ كتاب الله ، وخشية أن يشتبه على أحد ممن بعدهم فيظن غير القرآن قرآنا فهل يعقل مع هذا كله أن يكتبوا مائة وثلاث عشرة بسملة زيادة على ما أنزل الله على رسوله ؟ ألا يدل هذا دلالة قاطعة منقولة بالتواتر العملى المؤيد بالكتابة المتواترة على أنها آية من القرآن فى كل موضع كتبت فيه ؟ (١)

والقاعدة الصحيحة عند الأئمة القراء : أن القراءة الصحيحة المقبولة هى : ما صح سنده ، ووافق رسم المصحف ولو احتمالا ، وكان له وجه من العربية . وأنه اذا فقد شرط من هذه الشروط فى رواية كانت قراءة شاذة ، أو ضعيفة ، أو مردودة ، وقد ذهب بعض القراء الى أن التواتر شرط لصحة القراءة ، والحق أنه شرط فى اثبات القرآن ، وأما القراءة ، فيكفى فيها صحة السند مع ما سبق . وهذا الذى اعتمده امام القراء ابن الجزرى وغيره ، ولكن لم يخالف واحد منهم فى اشتراط موافقة رسم المصحف ، وفى أن القراءة التى تخالفه غير صحيحة ولو صح سندها .

قال : فاذا سلطنا جادة الانصاف فى تطبيق القواعد الصحيحة على الأقوال ، والقراءات السابقة ، وتنكبنا طريق الهوى والعصبية : علمنا يقينا ليس بالظن أن القول الذى زعموا نسبته الى مالك ومن معه فى أنها ليست آية أصلا : قول لا يوافق قاعده أصولية ثابتة ، ولا قراءة صحيحة ، وأن قراءة من قرأ باسقاطها فى الوصل بين السور قراءة غير صحيحة أيضا . لأنها فقدت أهم شرط من شروط صحة القراءة أو هو الشرط الأساسى فى صحتها ، وهو موافقة رسم المصحف ، وظهر أن الحق الذى لا يتطرق اليه الشك ولا يستطيع مجادل أن ينازع فيه : أنها آية فى كل موضع كتبت فيه فى المصحف .

وأما أنها آية من السورة المكتوبة فى أولها ، أو آية مستقلة فانه محل نظر وبحث ، والذى يظهر لى ترجيح أنها آية من كل سورة كتبت فى أولها أى من جميع سور القرآن سوى براءة ، لا يجوز لقارى أن يقرأ بآية سورة من القرآن سوى براءة من غير أن يبدأها بالتسمية التى هى آية منها فى أولها سواء أقرأها ابتداء ، أم وصلها بما قبلها ، وهذا الذى اختاره الشافعى رحمه الله - فيما نقله عنه العلماء وهو الذى يفهم من كلامه فى كتابه " الأم " .

(١) فيه نظر . لاختلاف القراء فى : " وما هو على الغيب بضنين " التكويد آية (٢٤) ، فقرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائى " بظنين " بالظاء ، وقرأ الباقر بالضاد ، مع أن رسم المصحف بالضاد ، وأخرج الدارقطنى فى الأفراد والحاكم وصححه وابن مردويه والخطيب فى تاريخه عن عائشة أن النبى صلى الله عليه وسلم كان يقرؤه " بظنين " بالظاء . راجع فتح القدير ٣٩٢/٥ ، ٣٩٤ . وقرأ الجمهور قوله : " لست عليهم بمصيطر " الفاشية آية (٢٢) : بالصاد ، وقرأ هشام وقتيل فى رواية بالسين ، وقرأ خلف باشمام الصاد زيا . المصدر السابق ٤٣١/٥ ، وتقدم ما يدل على وجود الخلاف بينهم من أبى شامة . والله الموفق للصواب .

ثم استشعر اعتراضاً من أهل التعصب البغيض لما في هذا التحقيق من الهجوم على قراءة بعض القراء السبعة فعلى كلامه ودل على مراده ، فقال : وبعد : فقد يبدو للناظر باديء ذي بدء أن يتكره هذا القول وينكره لما فيه من الحكم على بعض أوجه القراءات السبع بعدم الصحة لما شاع بين المتأخرين ، والعامّة من أن هذه القراءات السبع متواترة تفصيلاً بما فيها من بعض الاختلاف في الحروف ، وبما فيها من أوجه الأداء ، وهذه شائعة غير صحيحة ، بدأ القول فيها بعض متأخري العلماء ، ثم تبعه فيها غيره ، ثم أذاعها عامة القراء ، وعامة أهل العلم من غير نظر صحيح ، ولا حجة بينة ، وقد ردها كثيرون من أئمة القراء والعلماء ، قال أبو شامة المقدسي : " ونحن وان قلنا : ان القراءات الصحيحة اليهم نسبت ، وعنهم نقلت فلا يلزم أن جميع ما نقل عنهم بهذه الصفة ، بل فيه الضعيف لخروجه عن الأركان الثلاثة " .

ثم قال : ولم يكن الأئمة السابقون من العلماء يهجمون عن نقد بعض قراءة القراء السبعة وغيرهم بل كثيراً ما حكموا على بعض حروفهم بأنها خطأ ، وقد يكون الناقد هو المخطئ ، ولكنه ينقد عن علم وحجة ، فلا عليه ان أخطأ ، ولو كانت حروف القراء متواترة تفصيلاً كما يظن كثير من العلماء وغيرهم لكان الناقد لعرف منها خارجاً عن حد الاسلام ، ولم يقل بهذا أحد ، والعيان بالله من أن نرمي أمثالهم بهذا . فمن أمثلة ذلك ان امام المفسرين ، وحجة القراء ابا جعفر محمد بن جرير الطبري رد قراءة حفص عن عاصم من السبعة ، ويعقوب من العشرة في قوله تعالى في سورة الحج (آية ٢٥) : " سواء العاكف فيه والباد " بنصب " سواء " ، فقال في تفسيره (١٧ : ١٠٣) : وقد ذكر عن بعض القراء أنه قرأ " سواء " نصبا على اعمال " جعلنا " فيه ، وذلك وان كان له وجه من العربية - فقراءة لأستجيز القراءة بها ، لاجماع أهل الحجة من القراء على خلافه .

وقد رد الطبري والزمخشري ، وهما اماما العربية والتفسير - : قراءة ابن عامر في قوله تعالى : " وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم " (١) ، فقال الطبري (٨ : ٣٣) : وقرأه بعض قراء أهل الشام (وكذلك زين) بضم الزاي (لكثير من المشركين قتل) بالرفع (أولادهم) بالنصب (شركائهم) بالخفض ، بمعنسى

(١) سورة الانعام (آية ١٣٧) .

وكذلك زين لكثير من المشركين قتل شركائهم أولادهم ، ففرقوا بين الخافض والمخفوض بما عمل فيه من الاسم ، وذلك فى كلام العرب قبيح غير فصيح ، وقد روى عن بعض أهل الحجاز بيت من الشعر يؤيد قراءة من قرأ بما ذكرت من قراءة أهل الشام : رأيت رواة الشعر ، وأهل العلم بالعريسة من أهل العراق ينكرونه * .

وقال الزمخشري فى الكشاف (٢ : ٤٢) : وأما قراءة ابن عامر : (قتل أولادهم شركائهم) برفع القتل ونصب الأولاد ، وجر الشركاء على اضافة القتل الى الشركاء ، والفصل بينهما بغير الظرف : فشىء لو كان فى مكان الضرورات ، وهو الشمر لكان سمجا مردودا ، كما سمح ورد : * زج القلوص أبى مزاده * (١)

فكيف به فى الكلام المنشور ؟ فكيف به فى القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته ؟ ! * .

قال : وكذلك أنكروا إسحاق الزجاج حرفا من قراءة حمزة فى قوله تعالى : * فما استطاعوا * (٢) ان قرأها بتشديد الطاء كما فى النشر وغيره من كتب القراءات ، قال فى لسان العرب (١٠ / ١١٢) : وكان حمزة الزيات يقرأ (فما استطاعوا) بادغام الطاء والجمع بين ساكنين . وقال أبو إسحاق الزجاج : من قرأ بهذه القراءة فهو لاهسن مخطىء ، زعم ذلك الخليل وسيبويه ويونس وجميع من يقول بقولهم * .

ثم ختم بحثه بقوله : ولذلك كله لانرى علينا بأسا أن نقول : ان قراءة من قرأ بحذف البسمللة بين السور فى الوصل : قراءة غير صحيحة . ان هى تخالف رسم المصحف ، فتفقد أهم شرط من شروط صحة القراءة ، وأن البسمللة آية من كل سورة فى أولها ، سوى براءة على ما ثبت لنا تواترا صحيحا قطعيا من رسم المصحف ، والله أعلم بالصواب * . (٣)

(١) الزج بالفتح : الطعن بالزج والرعى . والزج بالضم : الحديدية فى أسفل الرمح ، والقلوص من الابل الشابة او الباقية على السير أو اول ما يركب من انائها الى أن تثنى . القاموس (١ / ١٩١ ، ٢ / ٣١٤) .

(٢) سورة الكهف (آية ٩٧) .

(٣) أنظر شرح سنن الترمذى ج ٢ ص ١٩ - ٢٥ .

(قصارى القول وحما داه فى قرآنية البسملطة)

بعد اللتيا والتي أبوح بما فى جمعتي ، وأدلى بحجتي ، وبما أدين به رب العزة فأقول - وبالله التوفيق - : ان الحق اليقين الصريح ، والدليل البين الصحيح - الذى لا يتطرق اليه شك ، ولا يستطيع منازع أن يجادل فيه - مع القائلين : بأن بسم الله الرحمن الرحيم آية من كل سورة كتبت فى أولها ما عدا " براءة " وذلك لما يلى :-

أولا : - لأنه لا يوجد فى ديننا الحنيف ، ولا فى شىء مما تناقله البشر خلفا عن سلف أصح من نقل هذا القرآن الكريم بكتابة الصحابة له فى المصحف الشريف ، واجماعهم على كتابة البسملطة فى أوائل السور بخط القرآن ، ثم بحفظ الألو ف له فى عصر التنزيل ، ثم حفظ من دخل فى الاسلام له جيلا بعد جيل ، مع الاجماع على أن ما بين الدفتين كلام الله بما فيه البسملطة ، فهذا التواتر القطعى العلى يغنى عن التواتر القولى ، لكن عدمه أورث شبهة منعت التكفير لنا فى قرآنيتهما ،

ويؤيد هذه الحجة القطعية اجماع القراء العشرة وغيرهم على اثبات البسملطة ووجوب الاتيان بها فى أول الفاتحة مطلقا ، وعند الابتداء بأول كل سورة غير " براءة " . قال امام القراء الحافظ أبو عمرو الدانى : " ولا خلاف فى التسمية فى أول فاتحة الكتاب ، وفى أول كل سورة ابتداء القارئ بها ، ولم يصلها بما قبلها فى مذهب من فصل أو لم يفصل " .^(١)

والحق أن قراءة من قرأ بحذفها فى الوصل قراءة شاذة غير صحيحة ، وان كانت من السبعة لأن من الشرط الاساسى لصحة القراءة موافقة رسم المصحف ولو احتمالا كما اتفق عليه عامة القراء . وما كان للصحابة رضوان الله عليهم - أن يزيدوا فى المصاحف الأمهات مائة وثلاث عشرة بسملطة من غير أن تكون أنزلت فى المواضع التى كتبت فيها ، ولو شككنا فى هذا لفتحنا بابا عريضا بمصراعيه للملاحدة المتلاعبين بالدين ، والمستشرقين الماكرين ، والباطنية المجرمين ، وقد كان الصحابة أحرص الناس على كتاب الله من أن يتطرق اليه شك أو وهم ، ولذا جردوا المصاحف من كل ما هو غير القرآن ، وامتنع عمر رضى الله عنه من كتابة شهادته هو وبعض كبار الصحابة بالرجم خشية أن يتوهم أنها زيادة على الكتاب العزيز ، وصدع بذلك على المنبر .

قال ابن وهب : سمعت مالكا يقول : انما ألف القرآن على ما كانوا يسمعون من النبى صلى الله عليه وسلم " .^(٢)

(١) انظر كتاب التيسير فى القراءات السبع ص (١٨) .

(٢) راجع الاتقان فى علوم القرآن ١ / ٦١ .

وقال البغوي في شرح السنة : " الصحابة جمعوا بين الدفتين القرآن الذى أنزله الله على رسوله صلى الله عليه وسلم من غير أن زادوا أو نقصوا منه شيئاً خوفاً من ذهاب بعضه بذهاب حفظته ، فكتبوه كما سمعوا من رسول الله صلى الله عليه وسلم من غير أن قدموا شيئاً أو أخرجوا أو وضعوا له ترتيماً لم يأخذوه من النبي صلى الله عليه وسلم ، وكان رسول الله يلقي أصحابه ، ويعلمهم ما نزل عليه من القرآن على الترتيب الذى هو الآن فى مصاحفنا بتوقيف جبريل آياه على ذلك وإعلامه عند نزول كل آية ان هذه الآية تكتب عقب آية كذا فى سورة كذا^(١) .

فاجماع الصحابة على كتابتها فى المصاحف ، واجماع الأمة على أن ما بين الدفتين كلام الله بما فيه البسمة ، واجماع القراء العشرة وغيرهم على وجوب الاتيان بها فى ابتداء كل سورة : كل هذه الحجج القطعية ترجح على كل ما ينافيها من أحاديث الآحاد الظنية لو لم تكن متعارضة ، وقابلة للتأويل فكيف وهى كذلك ؟^(٢) ، فتثبت بذلك قرآنية البسمة فى أوائل السور قطعاً .

ثانياً : روى عن كثير من السلف الانكار على من ترك قراءتها ، فقالوا : من تركها فقد ترك آية من كتاب الله ، فلم ينكر عليهم أحد ذلك ولم يكفروا ، ولم يهدعوا باثباتهم قرآنيتهما فلو لم تكن آية من كتاب الله فى أوائل سورة لاشتد عليهم التكبير ، ونسبوا الى البسدة ، بخلاف من نفى قرآنيتهما فقد أنكر عليه ، ونسب الى الجرأة .

عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : " سرق الشيطان من أئمة المسلمين آية من فاتحة الكتاب ، أو قال : من كتاب الله : بسم الله الرحمن الرحيم " قال ابن عباس : نسيها الناس كما نسوا التكبير فى الصلاة ، والله ما كنا نقضى السورة حتى تنزل بسم الله الرحمن الرحيم " ، ولم ينكر عليه منكر^(٣) .

وقال ابراهيم بن يزيد لعمر بن دينار : ان الفضل الرقاشى يزعم أن بسم الله الرحمن الرحيم ، ليست من القرآن ، فقال : سبحان الله ما أجرأ هذا الرجل ! سمعت سعيد بن جبيرة يقول : سمعت ابن عباس يقول : كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا انزل عليه بسم الله الرحمن الرحيم علم أن تلك السورة ختمت وفتحت غيرها^(٣) .

(١) أنظير الاتقان فى علوم القرآن (١/٦١) .

(٢) راجع الاستذكار (٢/١٨١) ، والأحكام للامدى (١/٢٣٣) ، المستصفى (١/١٠٣) ، أحكام القرآن للشافعى جمع البيهقى (١/٦٣) .

(٣) انظر كتاب " تبصير الرحمن وتيسير المنان بعض ما يشير الى اعجاز القرآن لعلى ابن أحمد المهايى (١/١٤) .

ثالثاً :- لم أجد مع طول المراجعة والبحث المتواصل رواية صحيحة صريحة ولا ظاهرة تثبت لصحابي أو تابعي نفي قرآنية البسملة في أوائل السور ، أما الرواية التي تنسب الى عبدالله بن مسعود رضى الله عنه - بأنه ينفي قرآنية البسملة فهي مروية بلا سند ذكرها بعض المفسرين عنه بلا زمام ولا خطام .

فكيف ينفي قرآنتها وهي ثابتة في مصحفه الخاص به حتى في أول سورة "براءة" ففي الاتقان : " ونقل صاحب الاقتناع أن البسملة ثابتة لبراءة في مصحف ابن مسعود . قال : ولا يؤخذ بهذا^(١) . وكيف ينكر قرآنتها وهي في مصحفه ، وهو القائل : جردوا القرآن ولا تخلطوه بشي^(٢) . يعني في كتابته []

وانما ثبت عنه الاخفات بها في الصلاة . قال الحافظ ابن عبدالبر : " روى الاخفاء بسم الله الرحمن الرحيم عن عمرو عثمان وعلى ، وابن مسعود رضى الله عنهم ، على اختلاف في ذلك عن عمرو وعلى ولم يختلف عن ابن مسعود في أنه يسربها^(٣) . بيد أن الاخفاء بها وعدم الجهر بها في الصلاة لا يستلزم عدم قرآنتها ، بل انما كانوا يقرؤونها سرا لما ثبت عندهم أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يسربها وكذلك خلفاؤه الراشدون - كما سيأتي تحريره في مبحثه ان شاء الله تعالى .

وأما الاستدلال بالأحاديث النافية لقراءتها في الصلاة على أنها ليست آية من القرآن ، فلا ينهض . لأن ترك القراءة بها في الصلاة لو ثبت لا يدل على نفي قرآنتها . لأنه ليس الدليل على القرآنية الجهر بها في الصلاة ، بل الدليل أعم من ذلك ، وإذا انتفى الدليل الخاص لم ينتف الدليل العام .

وأظهر ما قيل في الأحاديث النافية لقراءتها في الصلاة : أن المراد عدم الجهر بها ، أو عدم سماع الراوي لذلك وأكثر الناس لا يسمعون أول القراءة لاشتغالهم بالتكبير ودعاء الافتتاح ، ولأن العادة الغالبة على الناس أن القارى يرفع صوته بالتدريج ، على أن هذا النفي معارض باثبات قراءتها وسماع الصحابة بها .

فالذي يترجح عندي أن أدلة القائلين بعدم قرآنية البسملة غير قوية وغير ناهضة ومقابلة بمثلها ، قال الشيخ ابن تيمية : " ان من أنكر كون البسملة من القرآن بالكلية الا في سورة النمل ، وقطع بخطأ من أثبتها بناء على أن القرآنية لا تثبت الا بالقطع : فهو مخطئ في ذلك ويقال له : ولا تنفى الا بالقطع أيضا ، ثم يقال له : من أثبتها يقطع بأنها ثابتة ، ويقطع بخطأ من نفاها ، بل التحقيق : أن كون الشيء قطعياً أو غير قطعى أمراً ضافياً^(٤) . والأمر كما قال فالذي أدین به رب العالمين أن البسملة في أوائل السور من القرآن . والله أعلم بالصواب .

(١) راجع الاتقان (١/٦٥) . (٢) رواه ابن أبي داود ، راجع التيسير على التحرير

(٣) انظر الانصاف ١٥٧/٢ ، ونيل - (٦/٣) .

(٤) الاوطار (٢/٢٢٣) . (٤) مجموع فتاوى ابن تيمية (٢٢/٣٥٤) .

(ثمرة الخلاف)

ما ينبغى التنبيه عليه أن هذا الخلاف في قرآنية البسمة وعدمها ينبغى عليه أحكام كثيرة : منها مايلي :-

١- وجوب قراءتها مع الفاتحة في الصلاة ، وبطلان الصلاة بدون قراءتها عند من يقول : بقراءتها ، وأنها من الفاتحة ، وعدم ذلك عند من يرى عدم قرآنتها ، أو أنها آية مستقلة ليست من الفاتحة ، لأن قراءة الفاتحة في الصلاة واجبة .

قال ابن العربي : " وفائدة الخلاف في ذلك الذي يتعلق بالأحكام ان قراءة الفاتحة شرط في صحة الصلاة عندنا وعند الشافعي ، خلافا لأبي حنيفة حيث يقول : انها مستحبة فتدخل بسم الله الرحمن الرحيم في الوجوب عند من يراه ، أو في الاستحباب كذلك ."

٢- وجوب البسمة على من نذر قراءة سورة معينة ، أو غير معينة على الأول ، وعدمه على الثاني ، وعلى من يرى أنها آية مستقلة .

٣- سقوط قسطها من الأجر اذا أسقط المستأجر على قراءة سورة على الأول وعدمه على الثاني ، والثالث .

٤- اذا جعل الواقف جملا على قراءة سورة ، فأسقط القارىء البسمة فان الجمال يسقط كله على الأول ، دون الثاني ، والثالث ، والفرق بين الاجارة والوقف : أن غرض الواقف محض حصول الثواب ، فترك البسمة يفوت غرضه ، والاجارة : قد لا تكون لمحض ذلك ، بل لنحو التعليم ، فلا يلزم من تركها فوات الغرض . ^(٢) والله أعلم .

(١) راجع أحكام القرآن (٢/١) .

(٢) انظر الرسالة الكبرى في البسمة للصبان ص ٣٣ - ٣٤ ، والتبيان فسى آداب حطبة القرآن ص ٤٠ - ٤١) .

(المبحث الثاني : في سبب سقوط البسمة من أول " براءة ")

سبق أن أشرت في مستهل المبحث الأول أن الصحابة رضوان الله عليهم - لم يكتبوا " بسم الله الرحمن الرحيم " في أول سورة " براءة " في المصاحف العثمانية ، وأن القراء اتفقوا على تركها وصلا وابتداءً بين الأنفال ، وبراءة تبعاً لحذفها من المصاحف والآن أستعرض في هذا المبحث أقوال العلماء في سبب سقوطها منها ، فأقول :- وباللغة التوفيق -

اختلف العلماء في سبب سقوط البسمة من أول براءة على عشرة أقوال :

الأول : أن جبريل لم ينزل بها ، وأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يأمر بكتابتها فيها . لأنه لا مدخل لرأى أحد في الاثبات والترك ، وإنما المتبع في ذلك هو الوحي والتوقيف فحيث لم يبين النبي صلى الله عليه وسلم ذلك تعيين ترك البسمة لأن عدم البيان من الشارع في موضع البيان بيان للعدم .^(١)

قال مكي رحمه الله - : " ان ترتيب الآيات في السور ، ووضع البسمة في الأوائل هو من النبي صلى الله عليه وسلم ، ولما لم يأمر بذلك في أول " براءة " تركت بلا بسمة^(٢) . وفي تفسير المنار : " لم يكتب الصحابة ، ولا من بعدهم البسمة في أول براءة . لأنها لم تنزل معها كما نزلت مع غيرها من السور ، هذا هو المعتمد المختار في تعليقه^(٣) .

والقول الثاني : أن البسمة رحمة وأمان ، و " براءة " نزلت بالسيف ونهذ المهود ، فليس فيها أمان . وهذا القول مروى عن علي رضي الله عنه ، وسفيان بن عيينة ، والمبرد ، وعاصم .^(٤) فعن محمد بن الحنفية قال : قلت لأبي : لم لم تكتبوا في براءة بسم الله الرحمن الرحيم ؟ فقال : يا بني ان براءة نزلت بالسيف ، وان بسم الله الرحمن الرحيم أمان ، وهذه السورة نزلت في المنافقين^(٥) .

وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال : سألت علياً لم لم يكتب بسم الله الرحمن الرحيم بين الأنفال وبراءة ؟ قال : لان بسم الله الرحمن الرحيم أمان وهذه السورة نزلت بالسيف ونهذ المهود وليس فيها أمان^(٦) .

(١) حاشية الجمل على الجلالين (٢/٢٦١) .

(٢) الاتقان (١/٦١) ، وتفسير ابن عطية (١/٦٦) .

(٣) تفسير المنار (١٠/١٧٤) .

(٤) راجع الكشف (١/٢٠) ، وتفسير القرطبي ٦٣/٨ ، وتفسير الخازن ٤٦/٣ ، والدر المنثور (٣/٢٠٧) .

(٥) راجع زاد المسير في علم التفسير ٣/٣٩٠ ، التسهيل (٢/٧٠) .

(٦) انظر تفسير الرازي (١٥/٢١٦) ، والبرهان (١/٢٦٣) ، الاتقان (١/٦٥) .

ويروى أن سفيان بن عيينة ذكر معنى ذلك ، فقال : " لأن التسمية رحمة ، والرحمسة أمان ، وهذه السورة نزلت في المنافقين ، وبالسيف ، ولا أمان للمنافقين ، وأكده بقوله تعالى : " ولا تقولوا لمن ألقى اليكم السلام لست مؤمناً ^(١) ، فقل له : أليس أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب إلى أهل الحرب بسم الله الرحمن الرحيم ؟ فأجاب عنه : بأن ذلك ابتداءً بدعوتهم إلى الله ولم ينبذ إليهم عهدهم ، ألا تراه قال في آخر الكتاب : والسلام على من اتبع الهدى ، أما هذه السورة فقد اشتملت على المقاتلة ، ونهذ اليهود ، فظهر الفرق ^(٢) .

والقول الثالث : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما كتب في صلح الحديبية بسم الله الرحمن الرحيم لم يقبلوها ، وردوها ، فما ردها الله عليهم ، قاله عبد العزيز بن يحيى المالكي ^(٣) . ولا يخفى بعده .

والقول الرابع : أن ذلك على عادة العرب إذا كتبوا كتاباً فيه نقض عهد أسقطوا منه البسمة فلما أرسل النبي صلى الله عليه وسلم علياً رضي الله عنه ليقرأها عليهم في موسم الحج قرأها ولم يبسم على عادة العرب في نقض العهد ، قال الشيخ محمد أمين الشنقيطي : " نقل هذا القول بعض أهل العلم ، ولا يخفى ضعفه ^(٤) . ولعل وجه ضعف هذا القول : أن العرب ما كانوا يعرفون بسم الله الرحمن الرحيم . بدليل قول عمرو بن سهيل في كتابة عقد صلح الحديبية : أما بسم الله الرحمن الرحيم فلا نعرفه ، فاكتب : " باسمك اللهم " كما في كتب السير . والله أعلم .

والقول الخامس : أن سورة براءة نسخ أولها ، فسقطت معه البسمة . روى هذا القول عن عثمان ، وحذيفة ، وسعيد بن جبيرة ، ومحمد بن عجلان ، ومالك رضي الله عنهم . فمن عثمان رضي الله عنه قال : " براءة من سورة الأنفال وسقط بينهما شيء " لم نجده عند أحد يثبت ، فلذلك لم نكتب في أولها بسم الله الرحمن الرحيم . يريد عثمان أنه نسخ من أولها ^(٥) .

-
- (١) سورة النساء آية ٩٤ .
 - (٢) انظر تفسير الرازي (٢١٧/١٥) .
 - (٣) راجع زاد المسير (٣/٣٩٠) .
 - (٤) راجع أضواء البيان ٤٢٦/٢ ، البرهان ٢٦٢/١ ، تفسير القرطبي ٦١/٨ .
 - (٥) انظر الكشف عن وجوه القراءات السبع ١٩/١ ، وتفسير القرطبي ٦٢/٨ .

وعن حذيفة رضى الله عنه قال : " ماتقرون ربيعها . يعنى براءة - وأنكم تسمونها
سورة التوبة وهى سورة العذاب ^(١) . وقال مالك فيما رواه عنه ابن وهب ، وابن القاسم ، وابن
عبد الحكم : " انه لما سقط أولها سقط بسم الله الرحمن الرحيم معه " يعنى نسخ ^(٢) .
وقال محمد بن عجلان : بلغنى أن براءة كانت مثل سورة البقرة ، أو قريبا منها فلذلك لم
يكتب فى أولها بسم الله الرحمن الرحيم " . يريد بن عجلان أنه نسخ منها ما نقص منها ^(٣) .
وعن سعيد بن جبير رحمه الله : " كانت مثل سورة البقرة " ^(٤) .

القول السادس : أن الصحابة لما كتبوا المصاحف اختلفوا فى أن سورة الأنفال ، وسورة
التوبة واحدة أم سورتان ؟ ، فقال بعضهم : هما سورة واحدة لأن كليهما نزلت
فى القتال ، ومجموعهما هذه السورة السابعة من الطوال ، وهى سبع ، وما بعدها
المئون ، وهذا قول ظاهر . لأنهما معا مائتان وست آيات فهما بمنزلة سورة واحدة ،
ومنهم من قال : هما سورتان فتركت بينهما فرجة لقول من قال : انهما سورتان ، وتركت
بسم الله الرحمن الرحيم لقول من قال : هما سورة واحدة ، فرضى الفريقان معا ، وثبتت
حجتهما فى المصحف ^(٥) .

والقول السابع : أنه سئل أبو كعب عن هذا ، فقال : انها نزلت فى آخر القرآن ،
وكان النبى صلى الله عليه وسلم يأمر فى كل سورة بكتابة بسم الله الرحمن الرحيم ، ولم يأمر
فى سورة " براءة " بذلك فضمت الى الأنفال لشبهها بها ^(٦) .

قال الزجاج : والشبه الذى بينهما أن فى الأنفال ذكر اليهود ، وفى براءة نقضها ،
وكان قتادة يقول : هما سورة واحدة ^(٧) وقال عبد الله بن لهيعة ، والليث بن سعد :
" يقولون : براءة من الأنفال ، فلذلك لم يكتب أولها بسم الله الرحمن الرحيم ، وشبهتهم
اشتباه الطرفين ، وعدم البسمة ، ويرده تسمية النبى صلى الله عليه وسلم كلا منهما " ^(٨) .

-
- (١) رواه الحاكم فى المستدرک ٣٣١/٢ ، وقال : صحيح الاسناد ، وذكره الحافظ فى
الفتح ٦٥/٩ : وقال : حديث صحيح .
(٢) راجع البرهان فى علوم القرآن ٢٦٣/١ ، والكشف ١٩/١ ، تفسير القرطبي ٦٢/٨ ، أضواء
البيان ٤٢٦/٢ .
(٣) راجع الكشف ٢١/١ ، تفسير القرطبي ٦٢/٨ ، أضواء البيان ٤٢٧/٢ .
(٤) القرطبي ٦٢/٨ ، أضواء البيان ٤٢٧/٢ .
(٥) تفسير الرازى ٢١٦/١٥ ، تفسير القرطبي ٦٢/٨ ، البرهان ٢٦٣/١ ، تفسير الخازن
٤٦/٣ ، أضواء البيان ٤٢٧/٢ .
(٦) الكشف ٢٠/١ ، زاد المسير ٣٩٠/٣ ، تفسير الرازى ٢١٦/١٥ ، الخازن ٤٦/٣ .
(٧) زاد المسير ٣٩٠/٣ ، الخازن ٤٦/٣ ، وفى فتح القدير (٣٣٢/٢) : " وقول من
قال : انهما سورة واحد أظهر . لانهما جميعا فى القتال ، وتعدان سابع السبع
الطوال " .
(٨) راجع الكشف ٢١/١ ، والاتقان ٦٥/١ .

والقول الثامن : أنه تعالى ختم سورة الأنفال بإيجاب أن يوالى المؤمنون بعضهم بعضا ، وأن يكونوا منقطعين عن الكفار بالكلية ، ثم انه تعالى صرح بهذا المعنى فى قوله تعالى : " براءة من الله ورسوله " فلما كان هذا عين ذلك الكلام ، وتأكيده له وتقريره لزم وقوع الفاصل بينهما فكان ايقاع الفصل بينهما تنبيها على كونهما سورتين متغايرتين ، وترك كتب بسم الله الرحمن الرحيم تنبيها على أن هذا المعنى هو عين ذلك المعنى ^(١) . أقول : هذا القول بعيد جدا . لأن مثل هذا التشابه لا دخل له فى حذف البسمة .

والقول التاسع : قال بعض أصحاب الشافعى رحمه الله : " لعل الله تعالى : لما علم من بعض الناس أنهم يتنازعون فى كون بسم الله الرحمن الرحيم " من القرآن أمر أن لا تكتب ههنا ليدل ذلك على كونها آية من كل سورة ، فانها اذا لم تكن آية من هذه السورة وجب كونها آية من كل سورة ^(٢) . قال السيد محمد رشيد رضا : " وما قاله بعض العلماء فى هذه الحكمة : أنها تدل على أن البسمة آية من كل سورة أى لأن الاستثناء بالفعل كالاستثناء بالقول معيار العموم ^(٣) .

أقول : فى هذا القول فلسفة لطيفة لا بأس بها تشعيذا للذهن ، وتحرينا للمناظرة . والقول العاشر : ما ذكره الشيخ محمد الأمين الشنقيطى : حيث قال : " أظهر الأقوال عندى فى هذه المسألة أن سبب سقوط البسمة من هذه السورة هو ما قاله عثمان لابن عباس رضى الله عنهم : فمن يزيد الفارسى قال : قال لنا ابن عباس : قلت لعثمان بن عفان : ما حملكم على أن عمدتم الى الأنفال ، وهى من المثانى ، والى براءة ، وهى من المثين ، فقرنتم بينهما ، ولم تكتبوا بينهما سطر بسم الله الرحمن الرحيم ، ووضعتوها فى السبع الطوال ، فما حملكم على ذلك ؟ فقال عثمان : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ما يأتى عليه الزمان ينزل عليه من السور ذوات العدد وكان اذا أنزل عليه الشئ يدعو بعض من يكتب عنده يقول : ضعوا هذا فى السورة التى يذكر فيها كذا وكذا ، وينزل عليه الآية ، فيقول : ضعوا هذه الآية فى السورة التى يذكر فيها كذا وكذا وكانت الأنفال من أوائل ما أنزل بالمدينة وبراءة من آخر القرآن ، فكانت قصتها شبيهة بقصتها ، فقبض رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يبين لنا أنها منها ، وظننت أنها منها ، فمن ثم قرنت بينهما ، ولم أكتب بينهما سطر بسم الله الرحمن الرحيم ووضعتهما

(١) انظر تفسير الرازى (٢١٦/١٥) .

(٢) انظر تفسير الرازى (٢١٧/١٥) ، والسراج المنير (٥٦٣/١) .

(٣) راجع تفسير المنار (١٧٤/١٠) .

في السبع الطوال^(١) .

ذكره الحافظ في الفتح ، وقال : " أخرجه أحمد ، وأصحاب السنن ، وصححه ابن حبان والحاكم ، ثم قال : فهذا يدل على أن ترتيب الآيات في كل سورة كان توقيفياً ، ولما لم يفصح النبي صلى الله عليه وسلم بأمر براءة أضافها عثمان الى الأنفال اجتهداً منه^(٢) .

وقال الشيخ أحمد شاکر : " ٣٩٩ في اسناد هذا الحديث نظر كثير ، بل هو عندي ضعيف جداً بل هو حديث لا أصل له . بيدور اسناده في كل رواياته على يزيد الفارسي الذي رواه عن ابن عباس تفرد به عوف بن أبي جميلة الأعرابي ، وهو ثقة ، فقد رواه أبو داود ٢٨٧-٢٨٨ ، والترمذي ٤ : ١١٣ ، وقال : " حديث حسن لانعرفه الا من حديث

عوف عن يزيد الفارسي عن ابن عباس " وفي نسخة الترمذي طبعة بولاق (ج ٢ ص ١٨٢-١٨٣) : " حديث حسن صحيح " . وزيادة التصحيح خطأ ، فان النسخ الصحيحة التي فسـى شرحه للمباركفوري ليس فيها هذا ، وكذا لم يذكر في مخطوطتنا الصحيحة من الترمذي التي صححها الشيخ عابد السندي محدث المدينة في القرن الماضي ، وهي التي وصفتها فسـى ص ١١ من مقدمة شرحي على الترمذي ، وأيضا فلم ينقل المنذرى والسيوطي عن الترمذي الا تحسينه . أنظر شرح أبي داود^(٣) ، والدر المنثور^(٤) ، ورواه أيضا ابن أبي داود في كتاب المصاحف ٣١-٣٢ بثلاثة أسانيد ، والحاكم في المستدرک ٢ / ٢٢١ ، ٣٣٠ ، وصححه على شرط الشيخين ووافقه الذهبي ، ورواه البيهقي في السنن الكبرى ٢ / ٤٢ كلهم من طريق عوف عن يزيد الفارسي ، ونسبه السيوطي في الدر المنثور لابن أبي شيبة ، والنسائي - ولم أجده فيه - وابن المنذرى وابن حبان وغيرهم .

ويزيد الفارسي هذا اختلف فيه أهو يزيد بن هرمز أم غيره ؟ قال البخاري في التاريخ الكبير ٢ / ٣٦٧ : قال علي : قال عبدالرحمن : يزيد الفارسي هو ابن هرمز ، قال :

(١) رواه الامام أحمد في المسند ١ / ٥٧ ، والحاكم في المستدرک ٢ / ٢٢١ ، ٣٣٠ ، وقال : حديث صحيح الاسناد ووافقه الذهبي في التلخيص ، وأخرجه أبو داود في سننه ٢ / ٤٩٥-٤٩٧ من عون المعبود ، ورواه الترمذي في جامعه ٥ / ٢٧٢-٢٧٣ ، قال : هذا حديث حسن صحيح لانعرفه الا من حديث عوف عن يزيد الفارسي عن ابن عباس ، وي زيد الفارسي : قد روى عن ابن عباس غير حديث ، ويقال : هو يزيد بن هرمز ، وي زيد الرقاشي : هو يزيد بن أبان الرقاشي ولم يدرك ابن عباس انما روى عن أنس بن مالك وكلاهما من أهل البصرة ، وي زيد الفارسي أقدم من يزيد الرقاشي . ورواه ابن أبي داود في المصاحف ص ٣١ ، ٣٢ ، وأبو جعفر النحاس في الناسخ والمنسوخ ص ١٥٨ .

(٢) راجع فتح الباري (٩ / ٤٢) (٣) انظر عون المعبود (٢ / ٤٩٨) .

(٤) انظر صفحة (٢٠٧ ج ٣) .

فذكرته ليحيى فلم يعرفه ، قال : وكان يكون مع الأمراء .

وفي التهذيب (٣٦٩/١) : " قال ابن أبي حاتم : اختلفوا هل هو - يعني ابن هرمز - يزيد الفارسي ، أو غيره فقال ابن مهدي وأحمد هو ابن هرمز ، وأنكر يحيى ابن سعيد القطان أن يكون واحدا ، وسمعت أبي يقول : يزيد بن هرمز هذا ليس بيزيد الفارسي ، هو سواه . " وذكره البخاري أيضا في كتاب الضعفاء الصغير (ص ٣٧) : وقال نحو من قوله في التاريخ الكبير ^(١) ، فهذا يزيد الفارسي الذي انفرد بروايته هذا الحديث يكاد يكون مجهولا ، حتى شبه على مثل ابن مهدي وأحمد والبخاري أن يكون هو ابن هرمز ، أو غيره ، ويذكره البخاري في الضعفاء ، فلا يقبل منه مثل هذا الحديث ينفرد به ، وفيه تشكيك في معرفة سور القرآن الثابتة بالتواتر القطعي قراءة وسماعا وكتابة في المصاحف ، وفيه تشكيك في اثبات البسمة في أوائل السور ، كأن عثمان كان يثبتها برأيه وينفيها برأيه ، وحاشاه من ذلك ، فلا علينا اذا قلنا : انه : " حديث لا أصل له " ، تطبيقا للقواعد الصحيحة التي لاخلاف فيها بين أئمة الحديث ، قال السيوطي : في تدريب الراوي (٩٩) في الكلام على أمارات الحديث الموضوع : أن يكون منافيا لدلالة الكتاب القطعية ، أو السنة المتواترة أو الاجماع القطعي .

وقال الحافظ ابن حجر في شرح النخبة : " ومنها ما يؤخذ من حال الراوي ، والمروي كأن يكون مناقضا لنص القرآن ، أو السنة المتواترة أو الاجماع القطعي . " وقال الخطيب في كتاب الكفاية (٤٣٢) : " ولا يقبل خبر الواحد في منافية حكم العقل وحكم القرآن الثابت المحكم والسنة المعلومة ، والفعل الجارى مجرى السنة ، وكل دليل مقطوع به . "

وكثيرا ما يضعف أئمة الحديث راويا لانفراده برواية حديث منكر يخالف المعلوم من الدين بالضرورة ، أو يخالف المشهور من الروايات ، فأولى أن تضعف يزيد الفارسي هذا بروايته هذا الحديث منفردا به الى أن البخاري ذكره في الضعفاء ، وينقل عن يحيى القطان أنه كان يكون مع الأمراء ، ثم بعد كتابة ما تقدم وجدت الحافظ ابن كثير نقل هذا الحديث في التفسير (١٠٦/٤ - ١٠٧) وفي كتاب فضائل القرآن المطبوع

(١) قال الحافظ في التقریب : " يزيد بن هرمز المدني مولى بنى ليث ، وهو غير يزيد الفارسي على الصحيح وهو والد عبد الله الفقيه ، ثقة من الثالثة مات على رأس المائة / م د ت س . "

في آخر التفسير ص ١٧-١٨) ووجدت أستاذنا العلامة السيد محمد رشيد رضا رحمه الله علق عليه في الموضعين ، فقال في الموضع الأول بعد الكلام على يزييد الفارسي : " فلا يصح أن يكون ما انفرد به معتبرا في ترتيب القرآن الذي يطلب فيه التواتر " . وقال في الموضع الثاني " فمثل هذا الرجل لا يصح أن تكون روايته التي انفرد بها ما يؤخذ به في ترتيب القرآن المتواتر " ، وهذا يكاد يوافق ما ذهبنا إليه ، فلا عبرة بعد هذا كله في هذا الموضع بتحسين الترمذي ، ولا بتصحيح الحاكم ولا بموافقة الذهبي ، وإنما العبرة للحجة والدليل ، والحمد لله على التوفيق " . (١) أهـ

ويقول محمد محمود حجازي في التفسير الواضح بعد الكلام على حكمة ترك البسملة في أول براءة " : " وما روى عن ابن عباس في هذا فأظنه أنه مدسوس عليه . ان لا يعقل أن يلحق النبي صلى الله عليه وسلم بالرفيق الأعلى ، ولم يبين للصحابة مكان هذه الآية فاختلف الصحابة في ذلك على أنه لا مدخل لأحد بالمرة في اثبات البسملة أو تركها وإنما هذا كله توقيف ووحى ، ولا يعقل أن يترك ذلك النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا يصح أن يتشكك مسلم في هذا أبدا ، ولا شك في عدم نزول البسملة ههنا بالاجماع " . (٢) دعوى الاجماع غير صحيحة لما تقدم من وقوع الخلاف في ذلك .

ويؤيد ذلك ما نقله الرازي عن القاضي الباقلاني حيث قال : " يبعد أن يقال : انه عليه الصلاة والسلام لم يبين كون هذه السورة تالية لسورة الأنفال . لأن القرآن مرتب من قبل الله تعالى ومن قبل رسوله على الوجه الذي نقل ، ولوجوزنا في بعض السور أن لا يكون ترتيبها من الله تعالى على الوحي لجوزنا مثله في سائر السور وفي آيات السورة الواحدة ، وتجويزه يطرق ما يقوله الامامية من تجويز الزيادة والنقصان في القرآن ، وذلك يخرج من كونه حجة ، بل الصحيح أنه عليه الصلاة والسلام أمر بوضع هذه السورة بعد سورة الأنفال وحيا وأنه حذف بسم الله الرحمن الرحيم من أول هذه السورة وحيا ، والقول بأن قصتها تشابه قصتها وتناسبها فتمت اليها انما يتم اذا قلنا : انهم وضعوا هذه السورة من قبل أنفسهم لهذه العلة ، وهاشاهم ان يفعلوا ذلك " . (٣)

أقول : قد حقق هذا الموضوع العلامة النابغة أبو السعود في تفسيره حيث يقول : " حكمة ترك البسملة عند نزول " براءة " نزولها في رفع الأمان الذي يأبى مقامه التصدير بما يشعر ببقائه من ذكر اسمه تعالى مشفوعا بوصف الرحمة كما روى عن ابن عيينة ، لا الاشتباه

(١) راجع شرح مسند الامام أحمد / لأحمد شاکر (١ / ٤٢٩) .

(٢) انظر التفسير الواضح (١٠ / ٢٢) .

(٣) راجع تفسير الرازي (١٥ / ٢١٦) ، والسراج المنير (١ / ٥٦٢) .

فى استقلالها وعدمه كما يحكى عن ابن عباس رضى الله عنهما ، ولا رعاية ما وقع بين الصحابة رضى الله عنهم من الاختلاف فى ذلك على أن ذلك ينزع الى القول بأن البسمة ليست من القرآن وأن مناط اثباتها فى المصاحف وتركها انما هو رأى من تصدى لجمع القرآن دون التوقيف ، ولا ريب فى أن الصحيح من المذهب - أى الحنفى - أنها آية فذة من القرآن أنزلت للفصل والتبرك بها ، وأن لامدخل لرأى أحد فى الاثبات والترك ، وانما المتبع فى ذلك هو الوحى والتوقيف ، ولا مصرية فى عدم نزولها ههنا والا لامتنع أن يقع فى الاستقلال اشتباه أو اختلاف فهو اما لاتحاد السورتين أو لما ذكرنا ، لاسبيل الى الأول والا لبينه عليه الصلاة والسلام لتحقق مزيد الحاجة الى البيان لتعاقد أدلة الاستقلال من كثرة الآيات وطول المدة فيما بين نزولها فحيث لم يبينه تعيين الثانى. لأن عدم البيان من الشارع فى موضع البيان بيان للعدم^(١).

أقول : كلام أبى السعود هذا من الحسن بمكان وتحقيق حقيق بالقبول ، وهو يكاد ان يتفق مع رأى الشيخ أحمد شاکر ومن معه ، وهو عين القول الأول الذى اعتمده صاحب المنار مع زيادة الحجة والبيان وهو الراجح عندي ، والمختار من الأقوال ، قال أبو جعفر النحاس : " فى حديث ابن عباس ظن عثمان أن الأنفال من براءة ، وتحقيق ابن عباس أنها ليست منها ، وفيه البيان أن تأليف القرآن عن الله تعالى ، وعن رسوله صلى الله عليه وسلم لامدخل لأحد فيه^(٢) .

ويؤيد أنهما سورتان لاسورة واحدة تباينهما فى الوقت . لأن الأنفال نزلت فى غزوة بدر ، وبرائة آخر سورة نزلت ، روى عن البراء بن عازب رضى الله عنهما : " آخر سورة نزلت براءة " ففيه : أن براءة سورة كاملة بائنة من الأنفال . لأن مثل هذا لا يقوله البراء رأيا^(٣) .

وبهذا التقرير تعلم أن استظهار الشيخ محمد الأمين الشنقيطى رحمه الله - قول عثمان لابن عباس فى كونه حكمة سقوط البسمة أول براءة : غير ظاهر وغير صحيح ، واستدلال الحافظ ابن حجر به على ضمها الى الأنفال اجتهادا من عثمان : استدلال فى غير محله لأنه مبنى على غير أساس فلا يعول عليه . والله الموفق للصواب .

(١) راجع ارشاد العقل السليم الى مزايا القرآن الكريم (٢/٥١٢-٥١٣) .

(٢) انظر الناسخ والمنسوخ ص (١٥٨) .

(٣) راجع المعتصر من المختصر ج ٢ ص (٢٨٥) .

(حكم قراءة البسملة في سورة براءة)

اختلف العلماء في حكم قراءة البسملة في سورة براءة : فذهب ابن حجر الهيتمي ، والخطيب الشربيني الى أن البسملة تحرم في أولها ، وتكره في أثنائها ، وذهب محمد الرملي ومشايعوه الى أنها تكرر في أولها وتسن في أثنائها^(١) .

وقال أبو شامة : " ونقل الأهوازي أن بعض القراء بسمل في أول براءة^(٢) . وقال السخاوي في جمال القراء : " انه اشتهر تركها في أول براءة ، وروى عن عاصم رحمه الله التسمية في أولها ، وهو القياس لأن اسقاطها اما لأنها نزلت بالسيف ، أو لانهم لم يقطعوا بأنها سورة مستقلة بل من الأنفال ، ولا يتم الأول . لأنه مخصوص بمن نزلت فيه البسملة ، ونحن انما نسمى للتبرك ألا ترن أنه يجوز بالاتفاق بسم الله الرحمن الرحيم وقاتلوا المشركين^(٣) الآية ونحوها ، فان كان لأنها ليست مستقلة فالتسمية في أول الأجزاء جائزة ، وروى ثبوتهما في مصحف ابن مسعود رضي الله عنه فليس مخالفا للمصاحف ، وذهب ابن مناد الى قراءتها وفي الاقناع جوازها والحق استحباب تركها حيث انها لم تكتب في الامام ، ولا يقتدى بغيره ، وأما القول بحرمتها ووجوب تركها كما قاله بعض مشايخ الشافعية فالظاهر خلافه ، ولا أرى في الاتيان بها بأسا لمن شرع في القراءة من أثناء السورة^(٤) .

أقول : سيأتى رد هذا القول في كلام ابن الجزرى ، والذي يظهر لى أن محل الخلاف اذا لم يعتقد القارى أنها قرآن وآية منها نزلت معها ، والا كان كفرا اتفاقا كما مر التنبيه عليه في مستهل البحث الأول .

وقد حرر هذا الموضوع امام القراء المتأخرين الحافظ أبو الخير بن الجزرى حيث قال : " لاخلاف في حذف البسملة بين الأنفال وبراءة عن كل من بسمل بين السورتين وكذلك في الابتداء ببراءة على الصحيح عند أهل الأداء ، ومن حكى الاجماع على ذلك أبو الحسن بن غلبون ، وأبو القاسم بن الفحام ومكي وغيرهم ، وهو الذى لا يوجد نص بخلافه ، وقد حاول بعضهم جواز البسملة في أولها ، قال أبو الحسن السخاوي : انه القياس ، وقد علم الفرض باسقاطها فلا مانع من التسمية . قلت : لقائل ان يقول :

(١) انظر البدور الزاهره ص ١١ ، رسالة الصبان ص ٣٣ ، المهذب (١/٣٣) .

(٢) راجع ابراز المعانى من حرز الأمانى ص ٥٤ .

(٣) سورة التوبة آية (٢٦) .

(٤) راجع حاشية الشهاب على البيضاوى (٤/٢٩٦) ، وتفسير الألوسى (٦/٤٢) .

يمنع بظاهر النصوص . وقال أبو العباس المهدي : فأما براءة فالقراء مجتمعون على ترك الفصلينها وبين الأنفال بالبسمة وكذلك أجمعوا على ترك البسمة في أولها في حال الابتداء بها سوى من رأى البسمة في حال الابتداء بأوساط السورة فإنه يجوز أن يبتدىء بها من أول براءة عند من جعلها والأنفال سورة واحدة ، ولا يبتدىء بها في قول من جعل علة تركها في أولها أنها نزلت بالسيف . وقال أبو الفتح بن شيطا : ولو أن قارئاً ابتدأ قراءته من أول التوبة فاستعان ووصل الاستعانة بالبسمة متبركا بها ثم تلا السورة لم يكن عليه حرج ان شاء الله تعالى ، كما يجوز اذا ابتدأ من بعض سورة أن يفعل ذلك ، وانما المحذور أن يصل آخر الأنفال بأول براءة ثم يفصل بينهما بالبسمة . لأن ذلك بدعة وضلال وخرق للاجماع ، ومخالفة للمصحف . قلت : ولقائل أن يقول له ذلك أيضا في البسمة أولها منخرق للاجماع ومخالفة للمصحف ، ولا تصادم النصوص بالآراء ، وما رواه الأهوازي في كتابه الايضاح عن أبي بكر من البسمة أولها فلا يصح . والصحيح عند الأئمة أولى بالاتباع ونعمود بالله من شر الابتداء^(١) .

أقول : " الأمر كما قال . لأن القراءة سنة متبعة ، فمدارها على النقل ، لا على القياس والفلسفة والاختراع ، وقولهم : يجوز قراءتها موافقة لثبوتها في مصحف ابن مسعود مردود لأنه لا يؤخذ به ولا يعول عليه . والله أعلم .^(٢)

(حكم البسمة وسط " براءة ")

اختلف المتأخرون في أجزاء براءة هل هي كأجزاء سائر السور أم لا ؟ فقال السخاوي هي كهي وجوز البسمة فيها كما مر ، وجنح أبو اسحاق الجعبري الى المنع ، فقال ردا على السخاوي ان كان نقلا فسلم ، والا فرد عليه . لأنه تفريع على غير أصل^(٣) .

قال على الضباع : أما الابتداء بها بما بعد أول براءة منها فلا نص للمتقدمين فيه ، وظاهر اطلاق الشاطبي وغيره : التخيير فيها^(٤) .

وقال المحقق ابن الجزري : الصواب : أن يقال : ان من ذهب الى ترك البسمة في أوساط غير براءة لا اشكال في تركها عنده في وسط براءة ، وكذلك لا اشكال في

(١) راجع كتاب النشر في القراءات العشر (١/٢٦٤-٢٦٥) ا هـ ملخصا

(٢) انظر فتح الباري (٩/٤٢ ، الاتقان في علوم القرآن (١/٦٥) .

(٣) انظر غيث النفع في القراءات السبع في هامش سراج القاري ص ٥٦-٥٧ ، رسالة الصبان

ص (٣٦) .
(٤) راجع ارشاد المرید الى مقصود القصید ص (٥٤) .

تركها فيها عند من ذهب الى التفصيل اذ البسمة عندهم في وسط السورة تبع لأولها ،
ولاتجوز البسمة أولها فكذلك وسطها . وأما من ذهب الى البسمة في الأجزاء مطلقا
فان اعتبر بقاء أثر العلة التي من أجلها حذفت البسمة من أولها ، وهي نزولها
بالسيف كالشاطبي ، ومن سلك مسلكه لم يبسل ، وان لم يعتبر بقاء أثرها أو لم يرها
علة بسمل بلا نظر^(١) .

أقول : كلام ابن الجزري هذا كلام نفيس ، وبحث قيم ، وتحقيق يستحق التقدير
والتقديم ، ولي به أسوة .

(أوجه القراءة بين الأنفال وسورة)

يجوز لكل من القراءة العشرة حتى حمزة وخلف بين الأنفال والتوبة ثلاثة أوجه . الأول :
الوقف ، ويعبر عنه بالقطع ، وهو الوقف على آخر الأنفال مع التنفس . الثاني : السكت ،
وهو الوقف على آخر الأنفال من غير تنفس . الثالث : وصل آخر الأنفال بأول التوبة ،
وكلها من غير بسمة ، وهذه الأوجه الثلاثة جائزة بين التوبة وبين أي سورة بشرط أن تكون
قبل التوبة في الترتيب ، فلو وصلت آخر الأنفال - مثلا - جازت هذه الأوجه لجميع القراء .
أما اذا كانت هذه السورة بعد التوبة في الترتيب ، كأن وصلت آخر سورة النور بأول التوبة ؛
فلم أجد أحدا من القراء نص على هذا الحكم غير الشيخ عبدالفتاح القاضي فقد صرح
في كتابه " البدور الزاهرة " بقوله : " يظهر لي أنه يتعين الوقف حينئذ ، ويمتنع
السكت والوصل ، وكذلك يتعين الوقف ويمتنع السكت والوصل اذا وصلت آخر التوبة بأولها^(٢) .
والله أعلم .

(١) انظر النشر (١/٢٦٦) .

(٢) البدور الزاهرة ص ١٢ - ١٣ ، والمهذب (١/٣٦) .

(المبحث الثالث : فـ)

ذكر الخلاف في قراءة البسمة في الصلاة والجهر أو الاسرار بها ، وتحقيق
القول في ذلك

هذا المبحث ذو شطرين : الشطر الأول : في قراءتها في الصلاة ، والثانى :
في الجهر أو الأسرار بها .

أما قراءتها في الصلاة فقد اختلف علماء السلف والخلف في ذلك على ثلاثة أقوال
الأول : قول من قال : يكره قراءتها سرا وجهرا . قال الحافظ ابن عبد البر : " ذهب
مالك وأصحابه الى أنها لا تقرأ في أول فاتحة الكتاب في شيء من الصلوات المكتوبات
سرا ولا جهرا وليست عندهم آية من أم القرآن ولا من غيرها من سور القرآن الا في سورة
النمل ، وروى مثل قول مالك عن الأوزاعي وأبي جعفر محمد بن جرير الطبري ، وأجاز
مالك وأصحابه قراءة البسمة في الصلاة النافلة في أول فاتحة الكتاب وفي سائر سور
القرآن للمتجهدين ، ولم يعرض القرآن عرضا على المقرئ^(١) ."

وفي المدونة الكبرى : " قال : قال مالك : لا يقرأ في الصلاة بسم الله الرحمن الرحيم
في المكتوبة لا سرا في نفسه ولا جهرا . قال : وهي السنة وعليها أدركت الناس ،
قال : وقال مالك في قراءة بسم الله الرحمن الرحيم في الفريضة ، قال : الشأن ترك
بسم الله الرحمن الرحيم في الفريضة . قال : لا يقرأ ذلك أحد لا سرا ولا علانية ، لا امام
ولا غير امام . قال مالك : وفي النافلة ان أحب فعل ، وان أحب ترك ذلك وأسع^(٢) ."

ويقول الأبي : " واختلف من جعلها آية ومن لا : هل يقرأها في الصلاة ؟ فالمشهور
عندنا يقرأها في النفل دون الفرض ، وروى ابن نافع : يقرأها ولا يتركها بحال ، وروى غيره
يقرأها في النوافل في أوائل السور ، قال : والمتحصل في قراءتها في الفرض —
المذهب أربعة : كرهه في المدونة . واستحبه ابن مسلمة فيما حكى ابن رشد ، وأجازه
ابن نافع فيما حكى أبو عمر ، والرابع ، ما ذكر عياض من روايته يقرأها ولا يتركها بحال .
قال : وظاهرها الوجوب . قال ابن رشد : في قراءتها في النفل روايتان^(٣) ."

(١) راجع الانصاف ١٥٦/٢ ، والتصهيد ٢٢٩/٢ .

(٢) المدونة الكبرى في الفقه المالكي ٦٤/١ .

(٣) انظر اكمال اكمال المعلم شرح صحيح مسلم ١٥٦/٢ .

وقال السنوسى بعد أن نقل كلام الأبي السابق : " كان بعض مشايخنا يضبط لنا الأقوال التى فيها بأن يقول : الأقوال التى فى قراءتها عندنا فى الفرض تفسيرها : أقسام الشريعة سوى التحريم " (١).

ويقول العلامة الصبان : " والمشهور من مذهب مالك كراهتها فى الفرض ، وباحتها فى النفل ، ونقل عنه فيه أيضا الكراهة والاستحباب ، وفى الفرض أقوال أخر لأهل مذهبه . الأول : لا بأس بها . نقله أبو عمر عن ابن نافع . الثانى : استحبابها . نقله ابن رشد عن ابن مسلمة . الثالث : وجوبها . نقله المازرى عن ابن نافع ، وعياض عن ابن مسلمة ، وكان كثير من السادة المالكية ، كالمازرى ملازمين على قراءتها فى الصلاة لتكون صلاتهم صحيحة باتفاق من الأئمة " (٢).

هذا : ونسبة جواز قراءة البسمة فى الفريضة والنافلة ، أو استحبابها الى الامام مالك غير صحيحة ، فقد ذكر الحافظ ابن عبد البر بسنده عن عبد الله بن نافع قال : لأرى لأحد أن يترك قراءة بسم الله الرحمن الرحيم فى فريضة ولا نافلة ، وروى أبو ثابت عن ابن نافع عن مالك قال : لا بأس أن تقرأ بسم الله الرحمن الرحيم فى الفريضة والنافلة ، ولا يصح هذا عندنا عن مالك ، وإنما هو صحيح عن ابن نافع " (٣).

وفى تفسير القرطبى : " المشهور من مذهب الامام مالك عند أصحابه ان البسمة لا يقرأ بها المصلى فى المكتوبة ولا فى غيرها سرا ولا جهرا فى استفتاح أم القرآن ولا فى غيرها من بقية السور ، واستحب أصحاب مالك قراءتها فى النفل . وعليه تحمل الآثار الصحيحة الواردة فى قراءة البسمة ، قال مالك : لا بأس أن يقرأ بها فى النافلة ومن يعرض القرآن عرضا ، وعنه رواية أخرى . أنها تقرأ أول السورة فى النوافل ، ولا تقرأ أول أم القرآن ، وروى عن ابن نافع ابتداء القراءة بها فى الصلاة الفرض والنفل ، ولا تترك بحال ، ومن أهل المدينة من يقول : انه لا بد فيها من بسم الله الرحمن الرحيم منهم ابن عمر وابن شهاب " (٤) فتلخص من مذهب مالك عند أصحابه خمسة أقوال : الأول : - الكراهة والثانى : الوجوب ، والثالث : الاستحباب ، والرابع : الجواز ، والخامس : الجواز فى النوافل أول السورة غير الفاتحة ، وفيه قول سادس وهو : لا يبسم المصلى الا فى صلاة التراويح فى أول ليلة من رمضان نقله ابن حزم وابن قدامة .

(١) راجع كتابمكمل اكمال الاكمال ٢/ ١٥٦ .

(٢) الرسالة الكبرى ص ٣٥ - ٢٣٦ .

(٣) راجع الانصاف ٢/ ١٩٤ .

(٤) انظر الجامع لأحكام القرآن ١/ ٩٥ - ٩٦ .

(حجة أصحاب هذا القول)

استدل أصحاب هذا القول بما سبق ذكره من حديث أنس وعائشة وعبد الله بن مغفل رضى الله عنهم ؛ أن النبي صلى الله عليه وسلم وخلفاءه الراشدين كانوا يفتتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين . ومعلوم أن ذلك كان فى الفرض . لأنهم انما كانوا يصلون خلف من ذكر فى الفرض لا فى التطوع . ان ليس من سنة التطوع فعلها فى جماعة غالبا .

وقد ادعى بعضهم أن أحاديث ترك قراءة البسملة فى الصلاة متواترة ، فقد قال الكتانى فى كتابه : " نظم المتناثر فى الحديث المتواتر " : " أحاديث ترك قراءة البسملة فى الصلاة نقل الأبى فى شرح مسلم أنها متواترة ، ونصه عنه بعد ذكر الخلاف فيها ، وأنها ليست عندهم بأية من الفاتحة : " وحجتنا : أنه تواتر عنه صلى الله عليه وسلم وعن الخلفاء الراشدين ترك قراءتها أول الفاتحة فى الصلاة ، ولا يكون قرآنا ما اختلف فيه ^(١) .

أقول : فى دعوى التواتر نظير . لأنه لم يروه الا أنس وعبد الله بن مغفل رضى الله عنهما مع أن احدهما مؤل ، ومعارض بمثله . قال أبو بكر الجصاص : " وهذا انما يدل على ترك الجهر بها ولا دلالة فيه على تركها رأسا ، قال : وقد روى قراءتها فى أول الصلاة عن على وعمر وابن عباس وابن عمر من غير معارض لهم من الصحابة ، فثبت بذلك قراءتها فى الفرض والنفل . لما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن الصحابة من غير معارض لهم ، وعلى أنه لافرق بين الفرض والنفل لافى الاثبات ولا فى النفي كما لا يختلفان فى سائر السنن ^(٢) .

وقال ابن حزم : " قال مالك : لا يسلم المصلى الا فى صلاة التراويح فى أول ليلة من الشهر وقال الشافعى : لا تجزى صلاة الا ببسم الله الرحمن الرحيم ، وأكثروا من الاحتجاج بما لا يصح من الآثار ما لاحجة لأى الطائفتين فيه . مثل الرواية عن أنس : " كان النبي صلى الله عليه وسلم وابوبكر وعمر وعثمان يفتتحون الصلاة بالحمد لله رب العالمين لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم لاقبلها ولا بعدها " . وعن أبى هريرة مثل ذلك . قال : وهذا كله لاحجة فيه . لانه ليس فى شىء من هذه الأخبار نهى من رسول الله عن قراءة بسم الله الرحمن الرحيم ، وانما فيها : أنه عليه الصلاة والسلام كان لا يقروها ، وقـ

(١) راجع اكمال اكمال المعلم ٢ / ١٥٥ ، ونظم المتناثر ص ١٠ ، واتحاف ذوى الفضائل المشتهرة (ص ٧) .
(٢) انظر أحكام القرآن ١ / ١٤٠ .

عارضت هذه الأخبار أخبار آخر ، منها : مارويينا عن أنس قال : صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبى بكر وعمر وعثمان فكانوا لا يجهرون ببسم الله الرحمن الرحيم فهذا يوجب أنهم كانوا يقرؤونها ويسرون بها^(١) .

وقال الشيخ ابن تيمية : " من كرر قراءتها في أول كل سورة كان أحسن ممن ترك قراءتها . لأنه قرأ ما كتبه الصحابة في المصاحف ، فلو قدر أنهم كتبوها على وجه التبرك لكان ينبغى أن تقرأ على وجه التبرك ، والا فكيف يكتبون في المصحف ما لا يشرع قراءته ، وهم قد جردوا المصحف عما ليس من القرآن ، حتى أنهم لم يكتبوا التأمين ، ولا أسماء السور ولا التخمين والتعشير ، ولا غير ذلك مع أن السنة للمصلى أن يقول عقب الفاتحة آمين فكيف يكتبون ما لا يشرع أن يقوله ؟ وهم لم يكتبوا ما يشرع أن يقوله المصلى من غير القرآن ، والحدِيث الصحيح عن أنس ليس فيه نفي قراءة النبي صلى الله عليه وسلم وأبى بكر وعمر وعثمان . إنما يدل على نفي الجهر . لأن أنسا لم ينف الا ما علم وهو لا يعلم ما كان يقول النبي صلى الله عليه وسلم سرا ولا يمكن أن يقال : ان النبي لم يسكت ، بل يصل التكبير بالقراءة فانه قد ثبت في الصحيحين أن ابا هريرة قال له : " رأيت سكوتك بين التكبير والقراءة ما انا تقول ؟ " . ومن روى عن أنس أنه شك هل كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ البسملة أولا يقرأ فروايته توافق الروايات الصحيحة . لأن أنسا لم يكن يعلم هل قرأها سرا أم لا ؟ وإنما نفي الجهر^(٢) .

وقال أيضا : " وكراهة قراءتها مع ما في قراءتها من الآثار الثابتة عن الصحابة المرفوع بعضها الى النبي صلى الله عليه وسلم ، وكون الصحابة كتبها في المصحف ، وأنها كانت تنزل مع السورة : فيه ما فيه . مع أنها اذا قرئت في أول كتاب سليمان فقرأتها في أول كتاب الله في غاية المناسبة ، فمتابعة الآثار فيها الاعتدال والائتلاف ، والتوسط البدي هو أفضل الأمور^(٣) اهـ

أقول : كلام الشيخ ابن تيمية في هذا المكان من الحسن بمكان ، والحق أحق أن يتبع ، والسنة هي الميزان .

والقول الثاني : ان قراءتها واجبة وجوب الفاتحة في الصلاة . وهذا مذهب الشافعي وأبى ثور وأحمد في احدى الروايتين ، واسحاق بن راهويه ، وطائفة من أهل الحديث ، بناء على أنها الفاتحة^(٤) . قال النووي : " ولا خلاف عندنا أنها تجب قراءتها في أول -

(١) راجع المحلى ٣/٣٢٥ . (٢) انظر مجموع فتاوى ابن تيمية ٢٢/٢٧٨-٢٧٩ .

(٣) المصدر السابق ص ٤٠٨ .

(٤) راجع نصب الراية ١/٣٢٨ ، مجموع فتاوى ابن تيمية ٢٢/٤٣٥ ، والاستذكار ٢/

١٧٦ ، والانصاف ٢/١٥٧-١٥٨ .

الفاتحة ، ولا تصح الصلاة الا بها كباقي الفاتحة^(١) . وقال أيضا : " فمن قرأها فـ صلى
(٢)
كل سورة استبرأ من الخلاف ، ومن تركها كان تاركا لبعض القرآن عند الأكثرين " .

وقال الامام الشافعي في الأم : " وان أغفل أن يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم وقرأ
من الحمد لله رب العالمين حتى يختم السورة كان عليه أن يعود فيقرأ بسم الله الرحمن
الرحيم الحمد لله رب العالمين حتى يأتي على السورة ، قال : ولا يجزيه أن يقرأ بسم الله
الرحمن الرحيم بعد قراءة الحمد لله رب العالمين ولا بين ظهرانيها حتى يعود فيقرأ بسم
(٣)
الله الرحمن الرحيم ، ثم يبتدىء بأمر القرآن ، فيكون قد وضع كل حرف منها في موضعه " .

وقال ابن عبد البر : " قال اسحاق بن منصور : قلت لاسحاق بن راهويه : رجل صلى
صلاة فلم يقرأ فيها بسم الله الرحمن الرحيم مع الحمد لله رب العالمين . قال : يعيد
(٤)
الصلاة كلها " .

أدلة أصحاب هذا القول

استدل أصحاب هذا القول بحديث أم سلمة السابق . أن النبي صلى الله عليه وسلم
صلى في بيتها وقرأ بسم الله الرحمن الرحيم . وبحديث أنس السابق حيث سئل عن كيفية
قراءة النبي فأجاب بأنها كانت مداً فقرأ بسم الله الرحمن الرحيم ، يمد ببسم الله ، ويمد
بالرحمن ، ويمد بالرحيم . وأحاديث الجهر الآتية ، وبحديث : " لا صلاة لمن لم يقرأ
(٥)
فيها بفاتحة الكتاب " ومن لم يقرأها كلها فلم يقرأها " .
(٦)

والقول الثالث : قول من قال : ان قراءتها جائزة ، بل مستحبة . وهذا مذهب أبي
(٧)
حنيفة وأحمد في الرواية المشهورة عنه ، وأكثر أهل الحديث . قال ابن عبد البر :

-
- (١) راجع المجموع ٣/٣٢٣ .
 - (٢) راجع الصراط المستقيم (لوحة ٤٠ ، والتبيان في أداب حملة القرآن ص ٤٠) .
 - (٣) راجع كتاب الأم (١/٩٤) .
 - (٤) أنظر الاستذكار ٢/١٧٦ .
 - (٥) قال في منتقى الأخبار ٢/٢٣٤ : رواه الجماعة ، ورواه الدارقطني في سننه (١/٣٢١) - ٣٢٢ ، وقال : هذا اسناد صحيح .
 - (٦) انظر الانصاف ٢/١٥٧ .
 - (٧) راجع نصب الراية ١/٣٢٨ ، ومجموع فتاوى ابن تيمية ٢٢/٤٣٥-٤٣٦ .

" وقال أهل العراق والمشرق ، وسفيان الثوري ، وابن أبي ليلى ، والحسن بن حيى ، وأبو حنيفة وأصحابه وأحمد بن حنبل ، وأبو عبيد القاسم بن سلام ، وإسحاق بن راهويه : يقرأ الامام فى أول فاتحة الكتاب بسم الله الرحمن الرحيم ويخفيها عن خلفه" (١)

وفى الاستذكار : " واتفق أبو حنيفة والثوري على أن الامام يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم فى أول فاتحة الكتاب سرا ويخفيها فى صلاة الجهر وغيرها يخصها بذلك ، وروى مثل ذلك عن عمرو على وابن مسعود وعمارو ابن الزبير ، وهو قول الحكم ، وبه قال أحمد ابن حنبل ، وأبو عبيد " .

ويقول ابن قدامة : " ان قراءة بسم الله الرحمن الرحيم مشروعة أول الفاتحة ، وأول كل سورة فى قول أكثر أهل العلم ، ولأن بسم الله الرحمن الرحيم يستفتح بها سائر السور ، فاستفتح الفاتحة بها أولى . لأنها أول القرآن الكريم وفاتحته ، وقد سلم مالك هذا ، فانه قال فى قيام رمضان : لا يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم فى أول الفاتحة ، ويستفتح بها بقية السور " . (٢)

هل تكرر قراءة البسمة فى كل ركعة عند الأحناف ؟

قال أبو بكر الجصاص : " وأما قراءتها فى الصلاة فان أبا حنيفة وابن أبى ليلى ، والثورى والحسن بن صالح ، وأبا يوسف ومحمدا وزفر والشافعى : كانوا يقولون بقراءتها فى الصلاة بعد الاستمادة قبل فاتحة الكتاب ، واختلفوا فى تكرارها فى كل ركعة ، وعند افتتاح السورة فروى أبو يوسف عن أبى حنيفة أنه يقرأها فى كل ركعة مرة واحدة عند ابتداء قراءة فاتحة الكتاب . ولا يعيدها مع السورة عند أبى حنيفة وأبى يوسف ، وقال محمد والحسن بن زياد عن أبى حنيفة اذا قرأها فى أول ركعة عند ابتداء القراءة لم يكن عليه أن يقرأها فى تلك الصلاة حتى يسلم وان قرأها مع كل سورة فحسن . . . ثم قال :

وأما وجه ماروى عن أبى حنيفة فى اقتصاره على قراءتها فى أول ركعة دون سائر الركعات وسورها فهو لما ثبت أنها ليست من أوائل السور وان كانت آية فى موضعها على وجه الفصل بين السورتين أمرنا بالابتداء بها تبركا ، ثم ثبت أنها مقروءة فى أول الصلاة

(١) انظر الانصاف ٢/١٥٦ . (٢) انظر كتاب الاستذكار ٢/١٧٦-١٧٧ .

(٣) راجع معنى ابن قدامة ١/٣٤٤-٣٤٥ .

بما قدمناه ، ولما كانت حرمة الصلاة حرمة واحدة وجميع أفعالها مبنية على التحريم صار جميع الصلاة كالفعل الواحد الذي يكفي بذكر اسم الله تعالى في ابتدائه . . . قال : وأما من قرأها في كل ركعة فوجه قوله : أن كل ركعة لها قراءة مبتدأة لا ينوب عنها القراءة في التي قبلها ، فمن حيث احتيج الى استئناس القراءة فيها صارت كالركعة الأولى ، فلما كان المسنون فيها قراءتها في الركعة الأولى كان كذلك حكم الثانية إذ كان فيها ابتداء قراءة ولا يحتاج الى اعادة عند كل سورة . لأنها فرض واحد ، وكان حكم السورة في الركعة الواحدة حكم ما قبلها لأنها دوام على فعل قد ابتداه وحكم الدوام حكم الابتداء .

قال : وأما من رأى اعادة عند كل سورة فانهم فريقان : أحدهما : من لم يجعلها من السورة ، والآخر من جعلها من أوائلها ، فأما من جعلها من أوائلها فانه رأى اعادة كما يقرأ سائر آي السورة ، وأما من لم يرها من السورة فانه يجعل كل سورة كالصلاة المبتدأة فيبتدئ فيها بقراءتها كما فعلها في أول الصلاة . لأنها كذلك في المصحف ، كما لو ابتداء قراءة السورة في غير الصلاة بدأ بها فكذلك اذا قرأ قبلها سورة غيرها " اهـ ملخصاً .
اختلاف الأحناف هل قراءتها سنة أم واجب ؟

اختلف علماء الأحناف هل قراءة البسمة في الصلاة سنة أو واجب ؟ قال الطحاوي :
" والصحيح أنها تجب في كل ركعة حتى لو سها عنها قبل الفاتحة يلزمه سجود السهو وعليه ابن وهبان ، ثم اعلم أنه لا فرق في الاتيان بالبسمة بين الصلاة الجهرية والسريية ، واتفقوا على عدم الكراهة في ذكرها بين الفاتحة والسورة ، بل هي حسن سواء كانت الصلاة سرية أم جهرية " .
(٢)

وقال ابن عابدين : " وسمى غير المأموم بلفظ البسمة لامطلق الذكر سرا في أول كل ركعة ولو جهرية ، لاتسن بين الفاتحة والسورة مطلقاً ، ولو سرية ، ولا تتركه اتفاقاً ، وما صححه الزاهدي من وجوبها ضعفه في البحر " .
(٣)

وفي رسالة الصبان : " والمشهور عند الحنفية الذي صححه غير واحد منهم ، وعند الحنابلة سنيتهما في الصلاة مطلقاً ، وصحح الزاهدي من الحنفية وجوبها في كل ركعة وصرح في باب سجود السهو بأنه يلزمه سجود السهو بتركها ، وتبعه على ذلك جماعة

(١) راجع أحكام القرآن للجصاص ١٣/١ - ١٥) .

(٢) انظر حاشية الطحاوي على مراقي الفلاح ص (٢١٠) .

(٣) انظر رد المحتار ١/٤٩٢) .

منهم الزيلعي وابن وهبان ، وقال : ان الوجوب قول الأكثر ، ونقل صاحب البدائع منهم عن
(١)

أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد ما يفيد الوجوب " .

وقال الشهاب الخفاجي : " ان محمد بن القاسم والبرهان الكافي وغيرهما نقلوا عن أبي

حنيفة ايجابها في الصلاة حتى قال الزيلعي : يجب سجود السهو بتركها ، ونقل عن

المجتبي وجوبها في كل ركعة . قال الأستاذ المقدسي في كتاب الرمز : انها ليست بواجبة

فقد حكى المحققون كأبي بكر الرازي : أن الخلاف في السنة لا في الوجوب ، وقال بعض

المحققين : القول بوجوب البسمة ليس له أصل في الرواية ، وما نسب الى أبي حنيفة من
(٢)

الخلاف من طغيان اليراع " .

وتعقبه الألوסי حيث قال : " قد أوجب الكثير منا قراءتها في الصلاة ، وذكر الزيلعي

في شرح الكنز أن الأصح أنها واجبة ، وذكر الزاهدي عن المجتبى أن الصحيح أنها

واجبة في كل ركعة تجب فيها القراءة ، وهي الرواية الصحيحة عن أبي حنيفة رحمه الله

تعالى ، وفي غنية المتلى : وهو الأحوط ، وبه أقول . خلافا لقاضيخان ، وصاحب

الخلاصة وغيرهم ، والحق أحق بالاتباع ، والقول عن بعض هذا : انه من طغيان القلم
(٣)

غاية الطغيان ، ونهاية في التعصب من غير اتقان " .

أقول : الواجب عند الأحناف دون الفرض ، فان الفرض عندهم ما ثبت بدليل

قطعي ، والواجب ما ثبت بدليل ظني ، والواجب أيضا دون الركن لانجباره بسجود السهو

بخلاف الركن فلا يجبر به لابد من اتيانه ، فالواجب عندهم بمنزلة الأبعاض عند

الشافعية . والله أعلم .

أدلة أصحاب هذا القول :

استدل أصحاب هذا القول بحديث نعيم المجر عن أبي هريرة السابق ، وهديث

أم سلمة المذكور وما ثبت عن الصحابة رضی الله عنهم من قراءتها في الصلاة سرا ، وحملوا

أحاديث نفى قراءتها على عدم السماع جمعا بين الأدلة ، وعملا بمقتضاها .

التوفيق بين هذه الأقوال :

قد حاول بعض العلماء الجمع بين هذه الأقوال الثلاثة والتوفيق بينها ، فقال الحافظ

(١) الرسالة الكبرى للصبان ص ٣٦ .

(٢) راجع حاشية الشهاب على البيضاوي (٢٩/١) .

(٣) أنظروا المعاني (٣٩/١) .

ابن عبد البر : " والقول في هذه المسألة بين المتنازعين قد طال ، وكثرفيه الشغب ،
والذى أقول به : أنه من ترك بسم الله الرحمن الرحيم في فاتحة الكتاب ، أو غيرها متأولاً ،
فلا حرج . لأنه لم يقد بايجاب قراءتها دليل لامعارض له ، ولا اجماع ، لأنه لا اجماع فى
أنها آية الا فى سورة النمل ، ومن قرأها فى فاتحة الكتاب أو غيرها فلا حرج ، فقد
رويت فى ذلك آثار كثيرة عن النبى صلى الله عليه وسلم مرفوعة ، وعمل بها جماعة من السلف ،
منهم ابن عمر ، وابن عباس ، وقد روى ابن نافع عن مالك مثل ذلك " .
(١)

وقال الشيخ ابن تيمية رحمه الله - " وطائفة من الفقهاء والمحدثين تسوى بين قراءة
البسمة ، وترك قراءتها ، وتخير بين الأمرين ، معتقدين أن هذا على احدى القراءتين
وذلك على القراءة الأخرى " . يريد أن بعض القراء أثبتوا فى قراءتهم البسمة ، والبعض
الآخر ترك فى قراءته البسمة كما مرتفصيله ، فعلى هذا يجوز للمصلى أن يقرأ
البسمة ، وأن لا يقرأها على السواء ، وقد سبق ما فيه .

(١) راجع الاستذكار ٢/١٦٣ .

(٢) راجع مجموع فتاوى ابن تيمية ٢٢/٤٣٦ .

(الترجيح)

بعد عرض أقوال العلماء في هذا الموضوع وذكر أدلة كل فريق ، والموازنة بينهم :
لا بد لي من ابداء رأي ، وذكر الراجح عندي في هذه المسألة ، فأقول - والله
التوفيق -

أرجح الأقوال عندي وأصحها : قول من أوجب قراءة البسملة في الصلاة أول الفاتحة .
لأن قراءة الفاتحة فيها واجبة عند أكثر أهل العلم للآثار الواردة في ذلك والبسملة
آية منها كما مر تحقيقه ، فيجب قراءتها وجوب الفاتحة لكونها آية منها .
وأما قراءتها في أوائل السور غير الفاتحة فمستحب . لأن قراءة السورة في الصلاة غير
لازم ويجوز قراءة بعض السورة وترك بعضها بيد أن قراءة السورة الكاملة أولى من الاقتصار
على بعضها .

والعمدة التي اعتمد عليها الموجبون قراءتها إنما هو كتابتها في المصحف الامام بخط
القرآن وأن الصحابة جردوا القرآن عما ليس منه ، والأحاديث الصحيحة توافق هذا القول ،
ولا تخالفه ، وهو قول سائر من حقق القول في هذه المسألة ، ويؤيد هذا القول : قول
كثير من السلف : من ترك قراءة البسملة فقد ترك آية من كتاب الله وقول ابن عمر رضي
الله عنه : " ما كتبت في المصحف الا لتقرأ^(١) " ، وقول عائشة رضي الله عنها : " اقرأوا
ما في المصحف^(٢) " ، فمشروعية قراءة البسملة أوائل السور في الصلاة هو الثابت نقلاً ،
والراجح عقلاً ، فانه كيف يمكن أن يجمع الصحابة على كتابة ما لم يشرع قراءته في المصحف
الذي قصد واتجر يده عن كل ما ليس من القرآن ، حتى عن الذي يشرع قراءته . مثل التعوذ
والتأمين ؟ فالقول بعدم مشروعية قراءتها في الصلاة بعيد عن العقل والنقل . والله
أعلم بالصواب .

(١) انظر الاتقان في علوم القرآن (١/٧٩)

(٢) راجع الكشف عن وجوه القراءات السبع (١/١٥ ، ٤١) ، وسراج القاري (ص ٢٨) .

(الشطر الثاني من المبحث الثالث: الجهر ، أو الاسرار بقراءة
البسمة في الصلاة)

وأما مسألة الجهر ، أو الاسرار بالبسمة في الصلاة : ففيها خلاف طويل عريض قديما وحديثا ، سلفا وخلفا من زمن الصحابة الى يومنا هذا ، فهي من أعلام مسائل الخلاف ، ومعضلات الفقه ، ومن أكثرها دورانا في المناظرة ، وجولانا في المصنفات^(١) . وهي مع ذلك أهون وأمرها أيسر وألين من مسألة قرآنية البسمة وقراءتها في الصلاة وعدمها .

قال الشوكاني : " واكثر ما في المقام الاختلاف في مستحب ، أو سنن ، أو فليس شيء من الجهر وتركه يقدر في الصلاة ببطان بالاجماع ، فلا يهولك تعظيم جماعة من العلماء لشأن هذه المسألة والخلاف فيها^(٢) .

وقبل أن نخوض في لجاج ذكر الخلاف فيها لا بد لنا أن نمهد للموضوع بأمر ، لعلها تبين لنا أهمية هذه المسألة ، وعساها أن تنير لنا الطريق ، وتدل لنا بعض الصعوبات ، وتجلو لنا المعاني الموهبات ، فنقول : - وبالله التوفيق -

١- قد اعتنى العلماء بهذه المسألة عناية كبيرة ، فأوردوها بالتأليف فاجتمع فيها مصنفات مستقلة كثيرة . منها : للحافظ الدارقطني ، والامام البيهقي وأبي عبد الله الحاكم ، والخطيب البغدادي ، والحافظ محمد بن أحمد بن عبد الهادي ردا على كتاب الجهر للخطيب البغدادي^(٣) .^(٤)

ولغير هؤلاء أبحاث مسهبة في ضمن تأليفهم ، وأفاهم بحثا محررا من الشافعية الاسام النووي في شرح المذهب^(٥) ، ومن الحنفية الامام الزيلعي في نصب الراية في مقدار يصلح أن يكون كتابا مستقلا^(٦) ، ثم البدر العيني في عمدة القاري ، ومن الحنابلة الامام ابن الجوزي في كتاب التحقيق^(٧) ، ثم ابن عبد الهادي في كتاب " التنقيح " ، وفي كتاب الرد على الخطيب ، ومن المالكية الحافظ ابن ابن عبد البر في كتبه : " الانصاف "

-
- (١) انظر نصب الراية (١/٣٥٦) . (٢) راجع تيل الأوطار (٢/٢٢٩) .
(٣) ذكره النووي في المجموع (٣/٣٤٢) ، والمرتضى في شرح الاحياء (٣/١٨٤) ، والبنوري في معارف السنن (٢/٣٦٣) .
(٤) ذكره ابن رجب في طبقات الحنابلة (٢/٤٣٦-٤٣٩) ، وذكره في التنقيح (لوحه - ١٠٨/أ) . (٥) ج ٣ ص ٣٣٤-٣٥٦) . (٦) ج (١/٣٢٥-٣٦٣) .
(٧) ج ٥ ص ٢٨٢-٢٩٢ ، ثم المرتضى في شرح الاحياء ج ٣ ص ١٨٣-١٩٥) .
(٨) ص ٢٩٨-٣١٤) .

و" التمهيد " و" الاستذكار " والامام الزيلعي أبعدهم شأوى فى البحث ، والحافظ ابن عبد البر أحسنهم انصافا فى المسألة ، وابن الجوزى ، والعيني أشدهم تعصبا فيها ، والخطيب البغدادي : حامل لواء الشافعية ممن أجلب بخيله ورجله ، وعند رجلا رجلا من حكي عنه ما يوافق مذهبه من الجهر ، فلذا اضطر مخالفوه أن يوفوه كيهلا بكيل ، وصاعا بصاع كما ذكره البنوري فى معارف السنن ^(١) .

قال ابن الجوزى : " قد ذكر الدارقطنى طرفا من أحاديث الجهر فى سننه فبين بعضها وسكت عن بعضها ، ثم تجرد أبو بكر الخطيب البغدادي لجمع أحاديث الجهر ، فأزرى على علمه بتفطية ما ظنه أنه لا ينكشف ، وقد حصرنا ما ذكره وبيننا وهنه ووهيه ^(٢) .

٢- ادعى كل من مثبتي الجهر ونفاته تواتر الآثار الدالة على ما ذهب اليه . قال السيوطى بعد أن ذكر ورود قراءة البسملة فى الصلاة جهرا عن النبي صلى الله عليه وسلم من ثمانية عشر صحابيا - : " فقد بلغ ذلك مبلغ التواتر ، وقد بينا طرق هذه الأحاديث فى كتاب " الأزهار المتناثرة فى الأخبار المتواترة ^(٣) .

وقال الطحاوى : " وقد جاءت الآثار متواترة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وعن أبى بكر ، وعمر ، وعثمان ، أنهم كانوا لا يجهرون بها فى الصلاة ^(٤) .

أقول : فى دعوى الطحاوى التواتر عن ذلك نظر . لأنه لم يرد ذلك الا عن أنس وابن مفل .

٣- ان الاستدلال بكل حديث يدل على أن البسملة من القرآن على الجهر بها فى الصلاة ، وبكل حديث يدل على أنها ليست من القرآن على ترك الجهر بها : ليس بصحيح . لأن جماعة ممن يرى الجهر بها لا يعتقدونها قرآنا ، بل هى سنة من سنن الصلاة عندهم كالتمون والتأمين ، وجماعة ممن يرى الاسرار بها يعتقدونها قرآنا ، ولهذا قال النووي : " ان مسألة الجهر ليست مبنية على اثبات قرآنية البسملة ^(٥) .

(١) انظر معارف السنن شرح الترمذى ٢/٣٦٣ .

(٢) راجع كتاب التحقيق ص ٣١٣ ، ولابن الجوزى فى هذا الكتاب مناقضات ، فهو يسقط الاحتجاج بالحديث لأنه من رواية فلان المجروح ثم تجده فى موضع آخر غير بعيد قد احتج برواية فلان نفسه لأنها توافق مذهبه ، وقد لاحظ عليه ابن عبد الهادى فى التنقيح حيث قال : " وقد حصل للمؤلف فيما ذكره من الكلام على تضعيف الأحاديث أوهاام عديدة وتقصير كثير . (ل ١٠٨)

(٣) انظر تدريب الراوى ١/٢٥٧ .

(٤) شرح معاني الآثار ١/٢٠٢ .

(٥) راجع نيل الأوطار ٢/٢٣٢ ، عون المعبود ٢/٥٠٠ ، والمجموع ٣/٣٤٣ .

بعد هذا التمهيد الحفيد أستعرض أقوال العلماء في هذه المسألة ، وأدلة كل فريق بما لها وما عليها ونصوص العلماء حولها مع كمال الانصاف ، وعدم التحيز الى فئة الا اذا كان الدليل الصحيح ، والحق الصريح معها ، فأقول : - وبالله التوفيق -

أقوال العلماء في الجهر بالبسمة في الصلاة وعدمه

اختلف العلماء القائلون بقراءة البسمة في الصلاة هل يسن الجهر بها أم لا ؟ على ثلاثة أقوال : طرفان ووسط : فالقول الأول : لا يسن الجهر بها . والقول الثالث المقابل : يسن الجهر بها . والقول الوسط : يخير بينهما .

ويروى هذا القول عن اسحاق بن راهويه ، وابن أبي ليلي ، والحكم ، وابن حزم . قال ابوبكر الجصاص : " وقال ابن أبي ليلي : ان شاء جهر ، وان شاء أخفى ^(٢) . وقال النووي : وحكى القاضي أبو الطيب وغيره عن ابن أبي ليلي ، والحكم : أن الجهر والاسرار سواء ^(٣) .

أما القول الأول : فقال الزيلعي : " هو مذهب أبي حنيفة وجمهور أهل الحديث ، والرأى وفقهاء الأمصار ، وجماعة من أصحاب الشافعي ^(٤) . وقال الترمذي في جامعته : " والعمل عليه عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، منهم ابوبكر ، وعمر ، وعثمان وعلي ، وغيرهم ، ومن بعدهم من التابعين ، وبه يقول سفيان الثوري وابن المبارك ، وأحمد ، واسحاق ، لا يرون أن يجهر بيسم الله الرحمن الرحيم قالوا : ويقولها في نفسه ^(٥) .

وقال ابن الجوزي : " ان مذهبنا مروى عن أبي بكر ، وعمر ، وعثمان ، وعلي ، وابن مسعود ، وعمار بن ياسر ، وعبدالله بن مغفل ، وابن الزبير ، وابن عباس ، وقال به من كبراء التابعين ومن بعدهم : الحسن والشعبي ، وسعيد بن جبير ، وابراهيم ، وقتادة وعمر بن عبدالعزيز ، والأعمش ، والثوري ، ومالك ، وأبو حنيفة ، وأبو عبيد ، في خلق كثير ، وانما يروى خلاف هذا عن معاوية ، وعطاء ، وطاوس ، ومجاهد ^(٦) . ووافقه على ذلك ابن عبد الهادي في التنقيح .

وقال ابن قدامة : " ولا تختلف الرواية عن أحمد : أن الجهر بها غير مسنون ، وبه يقول : الحكم وحماد والأوزاعي ، والثوري ، وابن المبارك ، وأصحاب الرأى ^(٧) .

- (١) انظر نصب الراية ١/ ٣٢٨ ، ومجموع فتاوى ابن تيمية ٢٢/ ٤٣٦ .
- (٢) راجع احكام القرآن ١/ ١٥٠ . (٣) راجع المجموع ٣/ ٣٤٢ .
- (٤) انظر نصب الراية ١/ ٣٢٨ . (٥) انظر سنن الترمذي ٢/ ١٢ .
- (٦) راجع كتاب التحقيق ص ٢٩٩ . (٧) راجع المغنى لابن قدامة ١/ ٣٤٥ .

وقال الحافظ ابن عبد البر : " ومن رأى من السلف أن يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم سرا ولا يجهر بها في أول الفاتحة في الصلاة : عمر ، وعلى ، وعمار ، وقد اختلف عن بعضهم ، فروى عنهم الجهر بها ، ولم يختلف عن ابن مسعود فيما علمت أنه كان يسر بها ، وبه قال أبو جعفر محمد بن علي بن حسين ، والحسن وابن سيرين ، وروى ذلك عن ابن عباس ، وروى عنه الجهر بها ^(١) . "

أقول : وبهذا تعلم - أيها القارئ الكريم - مافي كلام ابن الجوزي وابن عبد الهادي من التعصب وعدم الانصاف والتحقيق والتنقيح ، حيث قالا بأداة حصر : " وانا يروى خلاف ذلك عن معاوية وعطاء ، وطاوس ومجاهد " . يعني أن الجهر بها لم يرو عن الصحابة الا عن معاوية فقط . وعن التابعين الا عن هؤلاء الثلاثة . مع أنه روى الجهر بها عن كثير من الصحابة والتابعين ، لكن المتحيز لا يميز .

وقال المرتضى : " ومن قال بسنية الاخفاء بها من الشافعية : الامام أبو طالب المكي صاحب القوت : فانه قال فيه : ولا أستحب للامام الجهر بها وان كانت آية من سورة الحمد ، فأكثر الروايات التي رأيتها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الجهر بها ، وأنه الآخر من فعله ، وقد يأخذون الآخر فالآخر من فعله صلى الله عليه وسلم ولمواطأة فعل أبي بكر وعمر لذلك ، وهو مذهب الأكثرين من الصحابة والعلماء وقد روينا عن علي ، وابن عباس ، وابن مسعود كراهة الجهر بها ^(٢) . "

أقول : يفهم من كلام أبي طالب المكي : أن الجهر بالبسملة في الصلاة منسوخ وسيأتي تحقيقه ان شاء الله .

وأما القول الثالث : فقال النووي : " ان مذهبنا استحباب الجهر بها حيث يجهر بالقراءة في ^{النافحة} السورة جميعا ، فلها في الجهر حكم باقى الفاتحة والسورة ، هذا قول أكثر العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من الفقهاء والقراء ، فأما الصحابة الذين قالوا به فرواه الحافظ أبو بكر الخطيب عن أبي بكر ، وعمر ، وعثمان ، وعلى ، وعمار بن ياسر ، وأبي بن كعب ، وابن عمر ، وابن عباس ، وأبي قتادة وأبي سعيد ، وقيس بن مالك ، وأبي هريرة ، وعبد الله بن أبي أوفى ، وشداد بن أوس ، وعبد الله بن جعفر ، والحسن بن علي ، ومعاوية ، وجماعة من المهاجرين والأنصار الذين حضروه لما صلى بالمدينة وترك الجهر بها فانكروا عليه فرجع الى الجهر بها رضى الله عنهم أجمعين . قال : قال الخطيب : وأما التابعون ومن بعدهم ممن قال بالجهر بها فهم أكثر من أن يذكرها ، وأوسع من أن يحصروا ، ومنهم : سعيد بن المسيب ، وطاوس وعطاء ، ومجاهد ، وأبو وائل ،

(١) أنظر الانصاف فيما بين العلماء من الاختلاف ضمن الرسائل المنيرية ٢ / (١٨١) .

(٢) راجع شرح احياء علوم الدين ٣ / (١٨٣) .

وسعيد بن جبير ، وابن سيرين ، وعكرمة ، وعلي بن الحسين وابنه محمد وسالم بن عبد الله
ومحمد بن المنكدر ، وأبو بكر محمد بن عمرو بن حزم ، ومحمد بن كعب ، ونافع مولى ابن
عمر ، وعمر بن عبد العزيز ، وأبو الشعثاء ، ومكحول ، وحبيب بن أبي ثابت ، والزهرى
وأبو قلابة ، وعلي بن عبد الله بن عباس ، وابنه محمد ، والأزرق بن قيس ، وعبد الله بن
معقل ابن مقرن ، فهؤلاء من التابعين . قال : قال الخطيب : ومن قال به بعد
التابعين : عبيد الله بن عمر العمرى ، والحسن بن زيد ، وعبد الله بن الحسن ، وزيد
بن علي بن حسين ، ومحمد بن عمر بن علي ، وابن أبي ذئب ، والليث بن سعد ، وإسحاق
بن راهويه .

قال : ورواه البيهقي عن بعض هؤلاء ، وزاد في التابعين : عبد الله بن صفوان
ومحمد بن الحنفية وسليمان التيمي ، ومن تابعهم : المعتمر بن سليمان ، قال : ونقله
ابن عبد البر عن بعض هؤلاء ، وزاد فقال : هو قول جماعة أصحاب ابن عباس : طاوس ،
وعكرمة ، وعمرو بن دينار ، وقول ابن جريج ومسلم بن خالد ، وسائر أهل مكة ، وهو قول
ابن وهب صاحب مالك . قال : وحكاه غيره عن ابن المبارك وأبي ثور . قال : وقال
أبو محمد المقدسى : والجهر بالبسملة هو الذى قرره الأئمة الحفاظ ، وصنفوا فيه
مثل محمد بن نصر المروزي ، وأبي بكر بن خزيمة ، وأبي حاتم بن حبان وأبي الحسن
الدارقطنى ، وأبي عبد الله الحاكم ، وأبي بكر البيهقي ، والخطيب وغيرهم رحمهم الله تعالى^(١)

وقال الترمذى : " وقد قال بهذا عدة من أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله
عليه وسلم . منهم : أبو هريرة ، وابن عمر ، وابن عباس ، وابن الزبير ، ومن بعدهم من
التابعين رأوا الجهر بسم الله الرحمن الرحيم وه يقول الشافعى^(٢) .

وقال الحاكم فى المستدرک بعد أن ذكر أحاديث الجهر : " وقد بقى فى الباب
عن أمير المؤمنين عثمان وعلى ، وطلحة بن عبيد الله ، وجابر بن عبد الله ، وعبد الله بن
عمر ، والحكم بن عمير الثمالى ، والنعمان بن بشير وسمرة بن جندب ، وريدة الأسلمى
وعائشة بنت الصديق رضى الله عنهم - كلها مخرجة عندى فى الباب تركتها إيثارا للتخفيف
واختصرت منها ما يلىق بهذا الباب ، وكذلك ذكرت فى الباب من جهر بها من الصحابة
والتابعين واتباعهم رضى الله عنهم^(٣) .

(١) راجع المجموع شرح المهدب ٣ / ٣٤١ - ٣٤٢ .

(٢) انظر سنن الترمذى ٢ / ١٤٠ .

(٣) راجع المستدرک على الصحيحين ١ / ٢٣٤ .

ويقول الشوكاني : " وأما الجهر بها عند الجهر بالقراءة : فروى عن جماعة من السلف ، قال ابن سيد الناس : روى ذلك عن عمر بن عمر ، وابن الزبير ، وابن عباس ، وعلى ابن أبي طالب ، وعمار بن ياسر ، وعن عمر ثلاث روايات : أنه لا يقرؤها ، وأنه يقرؤها وأنه يجهر بها ، وكذلك اختلف عن أبي هريرة في جهره بها واسراره ، قال : وذكر البيهقي في الخلافات : أنه اجتمع آل رسول الله صلى الله عليه وسلم على الجهر ببسم الله الرحمن الرحيم حكاه عن أبي جعفر الهاشمي ، ومثله في الكافي وغيره من كتب العترة ، قال : وقد ذهب جماعة من أهل البيت الى الجهر بها في الصلاة السريية والجهرية ، قال : وذكر الخطيب عن عكرمة أنه كان لا يصلي خلف من لا يجهر بالبسملة وعن أبي جعفر محمد بن علي : " لا تنفى الصلاة خلف من لا يجهر بها " (١) .

وقال الفخر الرازي : " قالت الشيعة : السنة هي الجهر بالتسمية ، سواء كانت في الصلاة الجهرية أو السرية ، وجمهور الفقهاء يخالفونهم فيه ، وقال : وأما أن علي ابن أبي طالب رضي الله عنه كان يجهر بالبسملة فقد ثبت بالتواتر ، ومن اقتدى في دينه بعلي ابن أبي طالب فقد اهتدى ، لقوله عليه الصلاة والسلام : " اللهم ادر الحق مع علي حيث دار " ، ثم قال : ان أنسا وابن المغفل خصما عدم ذكر بسم الله الرحمن الرحيم بالخلفاء الثلاثة ، ولم يذكر عليا ، وذلك يدل على اطباق الكل على أن عليا كان يجهر بها " (٢) .

وتعقبه الألويسي ، فقال : " وما زعم من تواتر نسبته الى علي فممنوع عند أهل السنة ، نعم ادعته الشيعة ، فذهبوا الى الجهر في السرية والجهرية ، ولو عمل أحد بجميع ما يزعمون تواتره عن أمير المؤمنين كفر ، وما ذكره من أن من اقتدى في دينه بعلي فقد اهتدى : مسلم لكن ان سلم لنا خبر ما كان عليه علي رضي الله عنه ، ودونه مهامه فيج ، على أن الشائع عند أهل السنة تقديم ما عليه الشيخان ، واذا اختلفا فما عليه الصديق " (٣) .

اقول : تعقب الألويسي في محله . لما تقدم من حكاية الترمذي ، وابن عبد البر أنه كان يسرها وقال الجصاص : " روى أبو بكر بن عياش عن أبي سعيد عن أبي وائل قال : كان عمر وعلي لا يجهران بالبسملة ولا بالتعوز ولا بآمين " (٤) . وقال ابن عبد البر : " وذكر عبد الرزاق عن اسرائيل عن ثوير بن أبي شقيق بن سلمة أن عليا كان لا يجهر ببسم الله الرحمن الرحيم " (٥) . فدعوى التواتر والاطباق مع وجود هذا الخلاف مرفوضة على الاطلاق ، وفي ثنايا كلامه ما يشعر بالتعصب البغيض المسبب للشقاق ، والحديث الذي ذكره

(١) راجع نيل الأوطار ٢/ ٢٢٣-٢٢٤ . (٢) انظر تفسير الرازي ٢٠٥ ، ٢٠٧ .
(٣) المهامه : جمع مهممة وهي المفازة البعيدة . قاموس ٤/ ٢٩٣ . والفصح : جمع فيحاء ، وهي الواسعة من الدور . (٤) انظر تفسير الألويسي ١/ ٤٤ .
(٥) انظر أحكام القرآن ١/ ١٥ . (٦) راجع الانصاف ضمن الرسائل المنبرية ٢/ ٨١ .

لم أجد من خرج به بعد البحث.

وقال ابن عراق : " ان الجهر بالبسملة رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم واحد وعشرون صحابيا كذا في مؤلف أبي شامة ، وزاد صاحب النسمات ، فقال : رواه نحو ثلاثين صحابيا ، وضح أحاديث ستة منهم ^(١) فذكرها مع الكلام في سندها .

ونقل الميمني عن صاحب التوضيح قوله : " وعندنا يستحب الجهر بها فيما يجهر فيه ، وبه قال أكثر العلماء ، والأحاديث الواردة في الجهر كثيرة متعددة عن جماعة من الصحابة يرتقى عددهم الى واحد وعشرين صحابيا رويوا ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم . منهم من صرح بذلك ، ومنهم : من فهم من عبارته ، والحجة قائمة بالجهر ، وبالصححة ، ثم ذكر من الصحابة : أبا هريرة ، وأم سلمة وابن عباس ، وأنس بن مالك ، وعلى بن أبي طالب ، وسمرة بن جندب ، قال : ومن الذين عددهم : عمار وعبدالله بن عمر ، والنعمان ابن بشير ، والحكم بن عمير ، ومعاوية ، وهريرة بن الحبيب ، وجابر ، وابو سعيد ، وطلحة ، وعبدالله بن أبي أوفى ، وأبو بكر الصديق ، ومجالد بن ثور ، وبشير بن معاوية ، والحسين ابن عرفة ، وابو موسى الأشعري ، فهؤلاء واحد وعشرون نفساً ^(٢) ثم ذكر أحاديثهم ، ومن خرجها ، وتكلم على أسانيدها وأعلنها كلها .

وقال العلامة الصبان : " صح عن أحد وعشرين صحابيا أنه عليه الصلاة والسلام كان يجهر بالبسملة ^(٣) . وفي قوله : صح . . . الخ : نظر . لأن أحاديث هؤلاء لم تصح كلها ، بل بعضها كما سيأتى بيان حالها - ان شاء الله تعالى .

هذا تحرير أقوال العلماء في هذه المسألة ، وقد استدل كل فريق لما ذهب اليه بأدلة كثيرة . منها الصحيح المقبول ، ومنها الضعيف المردود ، واليك بيانها :
(أدلة القائلين بعدم سنية الجهر بالبسملة في الصلاة)
استدل القائلون بعدم سنية الجهر في الصلاة بالبسملة بأحاديث كثيرة أقواها حديث أنس وعائشة رضي الله عنهما ، وأصرحها حديث عبدالله بن مفضل ، ولم يذكر ابن الجوزي في كتابه التحقيق للاستدلال على سنية الاخفاء بالبسملة غير حديث أنس وعبدالله بن مفضل فقال : ولنا حديثان ، فذكرهما .

(١) انظر الصراط المستقيم (لوحة ٥٤) .

(٢) راجع عمدة القارى شرح صحيح البخارى ٢٨٤ / ٥ .

(٣) انظر الرسالة الكبرى في البسملة ص ٣٥ .

قال العلامة الكتاني في كتابه : " نظم المتناثر في الحديث المتواتر " : " أحاديث ترك الجهر وان كانت صحيحة ، فجعلها غير صريح ، بل ظاهر فقط ، ومن رواه صريحا أو كالصريح أنس ابن مالك في الصحيحين ، وعائشة عند مسلم ، وعبد الله بن مغفل عند الترمذى والنسائي وابن ماجه " .

١- حديث أنس رضى الله عنه : فأما حديث أنس فروى بطرق كثيرة ، وألفاظ متباينة متعارضة في الظاهر ، وان كانت يمكن جمعها وحملها على معنى واحد ، واليك تفصيلها :

" ألفاظ حديث أنس رضى الله عنه () :

أولا : " ان النبي صلى الله عليه وسلم ، وأبا بكر ، وعمر ، رضى الله عنهما - كانوا يفتتحون الصلاة بالحمد لله رب العالمين " .^(١)

ثانيا : " صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم وأبى بكر ، وعمر ، وعثمان ، فكانوا يستفتحون الصلاة بالحمد لله رب العالمين ، لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في أول قراءة ، ولا في آخرها " .^(٢)

ثالثا : " صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأبى بكر ، وعمر ، وعثمان ، فلم أسمع أحدا منهم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم " .^(٣)
رابعا : " فكانوا لا يجهرون ببسم الله الرحمن الرحيم " .^(٤)

(١) بدون ذكر عثمان رواه البخارى في صحيحه فى ٨٩ - باب ما يقوله بعد التكبير حديث رقم ٧٤٣ ، ج ٢ ص ٢٢٦ - ٢٢٧ من فتح البارى ، والترمذى ١٥ / ٢ ، وقال : هذا حديث حسن صحيح ، ورواه الشافعى فى الام ج ١ ص ٩٣ ، وابن ماجه ٢٦٧ / ١ ، رقم (٨١٣) ، ورواه أحمد ٢٧٣ / ٣ ، والطحاوى ٢٠٣ / ١ ، والبيهقى فى السنن) .

(٢) رواه مسلم فى صحيحه ١١١ / ٤ ، من شرح النووي ، ورواه أحمد ٢٢٣ / ٣ ، والبيهقى فى السنن انظر المذهب ٢ / ٢٩) . وابن عبد البر فى الانصاف ج ٢ / ١٧٥ - ١٧٦ ، وأبو داود فى سننه ٢ / ٤٨٨ (من عون المعبود) ، وأبو عوانة فى مسنده ٨ / ١٣٥ (١٧٤ / ٢) .

(٣) رواه أحمد فى مسنده ٢٦٤ / ٣ ، والدارقطنى فى سننه ١ / ٣١٥ ، ٣١٦ ، والطحاوى فى شرح معانى الآثار ١ / ٢٠٣ ، وابن عبد البر فى الانصاف ٢ / ١٧٥ ، قال فى منتقى الأخبار : رواه النسائي بسند صحيح ، وأنا لم أجده فى السنن ، ولعله فى سننه الكبرى ، وقال الزيلعى ١ / ٣٢٧) : " ورواه ابن حبان فى صحيحه فى النوع الرابع من القسم الخامس ، وزاد : ويجهرون بالحمد لله رب العالمين " ، ورواه ابن الجارود فى المنتقى ص ٧١ ، ورواه ابن خزيمة فى صحيحه فى باب ٩٩ - وحديث رقم (٤٩٧) ، والبخارى فى شرح السنة ٣ / ٥٢ ، وقال : هذا حديث متفق على صحته ، ورواية ابن خزيمة ، والبخارى لهذا الحديث من طريق الأعمش عن شعبة عن ثابت عن أنس ، وفى هذا السند علة خفية ، وهى أنه لا يعرف للأعمش عن شعبة رواية محفوظة قال =

- خامسا : " فلم أسمع أحدا منهم يجهر بيسم الله الرحمن الرحيم " (١) .
سادسا : " فكانوا يستفتحون القراءة فيما يجهر به بالحمد لله رب العالمين " (٢) .
سابعا : " وكانوا يسرون بيسم الله الرحمن الرحيم " (٣) .

الحافظ ابن عبد البر : " ورواه ابن زريق عن الأعمش عن شعبة عن ثابت عن أنس : أن النبي صلى الله عليه وسلم وابا بكر وعمر كانوا لا يجهرون بيسم الله الرحمن الرحيم " فأخطأ فيه ، ولا يصح لشعبة عن ثابت . لأنه لم يروه الا الأوص بن جواب عن عمارة ابن زريق عن الأعمش عن شعبة عن ثابت عن أنس ، ولم يروه أصحاب شعبة الذين هم فيه حجة ، ولا يعرف للأعمش عن شعبة رواية محفوظة والحديث لشعبة صحيح عن قتادة ، لا عن ثابت " (انظر الانصاف ١٧٦ / ٢) . والأوص بن جواب : قال الحافظ في التقریب : صدوق ربما وهم " .

وقال ابن أبي حاتم في علل الحديث (١ / ٨٦) : " سألت أبي عن حديث رواه أبو الجواب عن عمار بن زريق عن الأعمش عن شعبة عن ثابت عن أنس قال : صليت . . . الخ فقال أبي : هذا خطأ أخطأ فيه الأعمش ، انما هو عن شعبة عن قتادة عن أنس ، قلت لأبي : حدثنا أحمد بن يونس الضبي عن بعض أصحابه أن شعبة كان عند الأعمش ، فقال له الأعمش : يا بصرى : أى شئ عندكم مما تفرعون به علينا ، فقال شعبة : حدثنا قتادة عن أنس أنه صلى خلف أبي بكر وعمر . فقال : يا بصرى أهلنى على غير قتادة ، فقال : حدثنا ثابت عن أنس . قال أبي : ليس هذا بشئ لم يحك صاحبك عن أحد معروف ثقة يحكى عن شعبة هذا الكلام ، والحديث عن شعبة معروف عن قتادة عن أنس " .

إذا علمت هذا فتصحيح ابن خزيمة ، والبغوى لهذا الحديث من هذا الطريق غير صحيح .

- (١) رواه النسائي في سننه ١٣٥ / ٢ ، والدارقطني في سننه ٣١٥ / ١ ، والطحاوى في شرح معاني الآثار ٢٠٢ / ١ ، وابن الجارود في المنتقى ص ٧١ - ٧٢ ، وصرح بسماع قتادة عن أنس ، وابن عبد البر في الانصاف ١٧٤ / ٢ ، ١٧٥ ، وابن حبان أيضا .
(٢) قال الزيلعي في نصب الراية (١ / ٣٢٩) : رواه أبو يعلى الموصلي في مسنده .
(٣) رواه ابن خزيمة في صحيحه حديث رقم (٤٩٨) ، والطحاوى في معاني الآثار ٢٠٣ / ١ ، وابن عبد البر في الانصاف ١٧٧ / ٢ ، وقال الزيلعي في النصب (١ / ٣٢٩) : ورواه الطبراني في معجمه وأبو نعيم في الحلية " .

قال الزيلعي بعد أن ذكر الألفاظ المتقدمة : " ورجال هذه الروايات كلهم ثقات ، مخرج لهم في الصحيحين ، ثم قال : ولحديث أنس طرق أخرى دون ذلك في الصحة ، وفيها من لا يحتج به وفيما ذكرناه كفاية ، وكل ألفاظه ترجع الى معنى واحد يصدق بعضها بعضها قال : وهي سبعة ألفاظ ،

فالأول : " كانوا لا يستفتحون القراءة بيسم الله الرحمن الرحيم " .^(١)

والثاني : " فلم أسمع أحدا منهم يقول ، أو يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم " .^(٢)

والثالث : " فلم يكونوا يقرءون بسم الله الرحمن الرحيم " .^(٣)

والرابع : " فلم أسمع أحدا منهم يجهر بيسم الله الرحمن الرحيم " .^(٤)

والخامس : " فكانوا لا يجهرون بيسم الله الرحمن الرحيم " .^(٥)

والسادس : " فكانوا يسرون بيسم الله الرحمن الرحيم " .^(٦)

والسابع : " فكانوا يستفتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين " .^(٧) قال : وهذا اللفظ هو الذي صححه الخطيب ، لرواية الحفاظ له عن قتادة ، ولمتابعة غير قتادة له عن أنس فيه وجعله اللفظ المحكم عن أنس ، وضعف غيره ، وجعله متشابها ، وحمله على الافتتاح بالسورة لا بالآية^(٨) .

- (١) رواه أحمد في مسنده ٢٧٨/٣ ، ومالك في الموطأ موقوفا على الخلفاء الثلاثة ١٠٢/١ ، والطحاوي في معاني الآثار ٢٠٢/١ ، وابن عبد البر في الانصاف ١٧٧/٢ .
- (٢) رواه أحمد في المسند ١٧٧/٣ ، ٢٧٣ ، والطحاوي ٢٠٢/١ ، والدارقطني ٣١٥/١ ، والبيهقي في السنن انظر المذهب ٣٠-٣١/٢ ، وابن عبد البر في الانصاف ١٧٤/٢ .
- (٣) رواه الطحاوي ٢٠٢/١ ، وابن عبد البر ١٧٧/٢ ، قال سفيان : يعني : لا يجهرون بها .
- (٤) تقدم تخريجه عن ابن الجارود والدارقطني ، وأخرجه أبو عوانة في مسنده (١٣٤/٢) .
- (٥) رواه أحمد في المسند ١٧٩/٣ ، ٢٧٥ ، ٢٦٤ ، بلفظ : فلم يجهروا . . . ، وابن الجارود أيضا ص (٧) .
- (٦) قال في مجمع الزوائد ١٠٨/٢ : رواه الطبراني في الكبير والأوسط ورجاله موثقون .
ومر تخريجه ،
- وقال الحفاظ في الفتح ٢٢٨/٢ : " رواية الحسن عن أنس عند ابن خزيمة بلفظ : كانوا يسرون ، بيسم الله الرحمن الرحيم ، وقد أشرنا أن رقمها في صحيح ابن خزيمة : (٤٩٨) .
- (٧) هذا اللفظ متفق عليه ، وانفرد مسلم بالزيادة المتقدمة ، ورواه أحمد في المسند ١٦٨/٣ ، ٢٨٩ ، بلفظ مقارب لهذا .
- (٨) راجع نصب الراية ١/٣٢٩ - ٣٣٠ .

أقول : أخرج الامام البخارى حديث أنس رضى الله عنه - فى : " جزء القراءة خلف الامام " من عشرة طرق ، كلها عن قتادة عن أنس . ومن طريق واحد عن حاد بن سلمة عن ثابت البنانى عن أنس . ومن طريق آخر : عن حميد الطويل عن أنس ، ومن طريق أخرى عن مالك بن دينار عن أنس ، وكلها ألفاظ متقاربة توافق ما فى صحيحه ، غير أنه قال فى طريقين " يستفتحون القرآن " بدل " القراءة " ، وفى طريقين آخرين : " يفتتحون الصلاة " بدل القراءة أيضا ، ثم قال فى آخر كلامه : " وقولهم : يفتتحون القراءة ^(١) أبين " . ا هـ يعنى : أبين من قولهم : " يستفتحون القرآن " ، ومن قولهم : " يفتتحون الصلاة " . والله أعلم .

وقال ابن عبد البر بعد أن رواه من طريق أيوب السختيانى ، وهشام الدستوائسى ، وشعبة وشيبان بن عبد الرحمن ، وسعيد بن أبى عروة ، وأبى عوانة : " فهو لا حفاظ أصحاب قتادة ليس فى روايتهم لهذا الحديث ما يوجب سقوط بسم الله الرحمن الرحيم من أول فاتحة الكتاب على ما قدمناه ، الا أن فيه متعلقا لمن ذهب الى أنهم يخفونها ، ولا يجهرون بها ، ثم ذكر سائر طرقه ، والفاظه المختلفة ، فقال : " فهذا ما بلغنا من حديث أنس بن مالك من اختلاف ألفاظه ، وكلها قد نزع بما شاء منها من احتج لمذهبه من الفقهاء الذين ذكرنا مذهبهم فى صدر هذا الكتاب ، والتأويل سائغ فيه ، ولا حجة عندى فى شىء منها . لأنه قال مرة : " كانوا يفتتحون بالحمد لله رب العالمين " ومرة قال : " لا يجهرون " ومرة قال : " كانوا لا يقرءونها " ، ومرة قال : " لم أسمعهم يقرءونها " وقد قال مرة ، او سئل عن ذلك : " كبرت ونسيت " ، وقد روى شعبة ، وابن عليه عن أبى سلمة سعيد بن يزيد قال : " سألت أنسا : أكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفتتح القراءة بسم الله الرحمن الرحيم أو بالحمد لله رب العالمين ؟ فقال : لقد سألتنى عن شىء ما سألتنى عنه أحد ^(٢) . قال : " الذى عندى أن من حفظه عنسه حجة ^(٣) من سأله فى حين نسيانه " . ا هـ

(١) انظر من ص ٢٨ - ٣٠ .

(٢) ورواه الدارقطنى فى سننه ١/٣١٦ بلفظ : " سألت أنس بن مالك أكان رسول الله يستفتح بالحمد لله رب العالمين ، أو بيسم الله الرحمن الرحيم ؟ فقال : انك تسألنى عن شىء ما أحفظه ، وما سألتنى عنه أحد قبلك " . قال : هذا اسناد صحيح

(٣) راجع الانصاف ٢/١٧٢ - ١٧٤ .

أقول : يفهم من كلام الحافظ ابن عبد البر هذا أنه حكم باضطراب حديث أنسس وقد صرح بذلك في الاستذكار حيث يقول : " اختلف عليهم في لفظه اختلافا كثيرا اضطرابا متدافعا : منهم من يقول فيه : صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم ، وأبى بكر وعمر ، ومنهم من يذكر عثمان ، ومنهم من لا يذكره - فكانوا لا يقرءون بسم الله الرحمن الرحيم " . ومنهم من قال : فكانوا لا يجهرون بسم الله الرحمن الرحيم وقال كثير منهم : " فكانوا يفتتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين " وقال بعضهم : " فكانوا يجهرون بسم الله الرحمن الرحيم " . وقال بعضهم : " كانوا يقرءون بسم الله الرحمن الرحيم " ، وهذا اضطراب لا تقوم معه حجة لمن يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم ، والذين لا يقرءونها ^(١) ، وقال مثله في التمهيد ، وزاد : ومنهم من قال : " كانوا لا يتركون بسم الله الرحمن الرحيم " ^(٢) .

وذكر الحافظ ابن حجر من أخرج حديث أنس من المصنفين ، وطرقه وألفاظه المختلفة وحكم بعدم اضطرابه ، وجمع بين ألفاظه حيث قال : " طريق الجمع بين هذه الألفاظ حمل نفي القراءة على نفي السماع ، ونفي السماع على نفي الجهر ، قال : ويؤيده رواية : " فلم يسمعنا قراءة بسم الله الرحمن الرحيم " ، وأصرح من ذلك رواية : " كانوا يسرون بسم الله الرحمن الرحيم ، فاندفع بهذا تعليل من أعلمه بالاضطراب كابن عبد البر ، لان الجمع اذا أمكن تعيين المصير اليه " ^(٣) .

بيد أن الزرقاني تعقب الحافظ على هذا الحكم حيث قال : " ولا يخفى تعسفه ، فانه لم يذكر رواية : " كانوا يجهرون بها " . ورواية : " كانوا لا يتركونها " ان جمعا لا يمكن معهما ، فالحق مع ابن عبد البر ومن وافقه " ^(٤) .

أقول : في هذا التعقب نظر . لأن عدم ذكر الحافظ رواية : " كانوا يجهرون بها " لأنها ضعيفة جدا ، فقد رواها الحاكم في المستدرک بسند ضعيف بلفظ : " صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم وخلف أبى بكر ، وخلف عمر ، وخلف على ، فكلهم كانوا يجهرون بقراءة بسم الله الرحمن الرحيم " ، ثم قال : " انما ذكرت هذا الحديث شاهدا لما تقدمه " . وقد تعقبه الذهبي في التلخيص فقال : أما استحى المؤلف أن يورد مثل هذا الحديث الموضوع ، فأشهد بالله ولله بأنه كذب " ^(٥) .

لكن قال ابن عبد الهادي : " وقد قيل : ان الحديث صحيح ثابت لكن سقط منه لفظة " لا ^(٦) وأما رواية : " كانوا لا يتركونها " : فلم أجدها مسندة في كتب السنة

(١) راجع كتاب الاستذكار ٢/١٥٣ . (٢) انظر كتاب التمهيد ٢/٢٨٩ .
(٣) انظر فتح الباري ٢/٢٢٧-٢٢٩ . (٤) راجع شرح الزرقاني لموطأ الامام مالك
(٥) انظر المستدرک ، والتلخيص منه ١/١٦٨ .
(٦) راجع التنقيح (لوحة ١٠٧ / ب) . (٢٣٤ / ١)

المشهوره بعد بحث شديد ، وانما ذكرها الحافظ ابن عبد البر في التمهيد بدون سند كما أشرنا اليها فيما سبق ، فشرط التعارض بين الحديثين تساويهما في الصحة أو الحسن ، أما اذا كان أحدهما صحيحا والآخر دونه فلا تعارض أصلا ، ولا يحتاج الى الجمع بينهما ، بل يعمل بالصحيح ، ويترك ما دونه ^(١) ، فالحكم على مثل الحافظ المسقلاني قبل تحقيق المسألة بالتعسف هو عين التعسف ، فانه واسع الاطلاع على الروايات .

وقال الحافظ : " واذا انتهى البحث الى أن محصل حديث أنس نفي الجهر بالبسملة على ما ظهر من طريق الجمع بين مختلف الروايات عنه ، فمتى وجدت رواية فيها اثبات الجهر قدمت على نفيه ، لا لمجرد تقديم رواية المثبت على النافي . لأن أنسا يبعد جدا ان يصحب النبي صلى الله عليه وسلم مدة عشر سنين ، ثم يصحب أبا بكر وعمر وعثمان خمسا وعشرين سنة فلم يسمع منهم الجهر بها في صلاة واحدة ، بل لكون أنس اعترف بأنه لا يحفظ هذا الحكم كأنه لبعد عهده به ، ثم تذكر منه الجزم بالافتتاح بالحمد جهرا ، ولم يستحضر الجهر بالبسملة ، فتعين الأخذ بحديث من أثبت الجهر " . ^(٢) ١٠ هـ

وتعقبه الشيخ عبدالعزيز بن باز ، فقال : " هذا فيه نظر ، والصواب تقديم ما دل عليه حديث أنس من شرعية الاسرار بالبسملة لصحته وصراحته في هذه المسألة وكونه نسي ذلك ثم ذكره لا يقدر في روايته كما علم ذلك في الأصول ، والمصطلح ، وتحمل رواية من روى الجهر على أن النبي صلى الله عليه وسلم يجهر بها في بعض الأحيان ليعلم من وراءه أنه يقرؤها ، وبهذا تجتمع الأحاديث ، وقد وردت أحاديث صحيحة تؤيد ما دل عليه حديث أنس من شرعية الاسرار بالبسملة والله أعلم ^(٣) .

أقول : تعقب الشيخ عبدالعزيز بن باز في محله . ويؤيده ما تقدم من قول ابن عبد البر : " الذي عندي أنه من حفظه عنه حجة على من سأله في حين نسيانه " . غير أن في تعبيره : بشرعية الاسرار نظر ، وكذا في ترجمة ابن خزيمة في صحيحه (١/٢٤٩) بقوله : " باب اباحة المخافتة بالبسملة في الجهرية نظر أيضا . لأنه لم يختلف في شرعية الاسرار بالبسملة ، واباحة المخافتة بها ، وانما الاختلاف في الاستحباب وعدمه والله أعلم بالصواب .

(١) انظر نزهة النظر شرح نخبة الفكر (ص ٤٩) ، والباعث الحثيث شرح مختصر

علوم الحديث (ص ٧٢) .

(٢) راجع فتح الباري ٢/٢٢٨ ، والدارية في تخريج أحاديث الهداية (١/١٣٢) .

(٣) انظر تعليقه على فتح الباري شرح صحيح البخاري (٢/٢٢٩) .

والخلاصة : أن حديث أنس رضى الله عنه - مع اختلاف ألفاظه صحيح يمكن الجمع بينها ، وسائغ تأويله ، وبعض ألفاظه صريح فى عدم استحباب الجهر بالبسملة ، والبعض الآخر محتمل ، وسيأتى مزيد إيضاح فيه عند الكلام على أدلة القائلين بسنية الجهر بالبسملة ، واعتراضهم على أدلة مخالفيهم .

٢- حديث عائشة رضى الله عنها قالت : " كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يستفتح الصلاة بالتكبير والقراءة بالحمد لله رب العالمين ^(١) " .

وقال النووى : " استدل به مالك وغيره ممن يقول : ان البسملة ليست من الفاتحة وجواب الشافعى رحمه الله - ، والأكثرين القائلين بأنها من الفاتحة : أن معنى الحديث : أنه يبتدىء القرآن بسورة الحمد لله رب العالمين ، لا بسورة أخرى ، فالمراد ببيان السورة التى يبتدىء بها ، وقد قامت الأدلة على أن البسملة منها ^(٢) " .

وقال الزيلعى : " وهذا الحديث ظاهر فى عدم الجهر بالبسملة ، وتأويله على ارادة اسم السورة يتوقف على أن السورة تسمى بهذه الجملة ، فلا يعدل عن حقيقة اللفظ ، وظاهره الى مجازة الا بدليل ^(٣) " .

أقول : قد سبق ما يدل دلالة صريحة على تسمية هذه السورة بهذه الجملة ، فلا تغفل عنه .

وحديث عائشة هذا محتمل غير صريح فى ترك الجهر بالبسملة ، كما أنه غير صريح فى عدم قرآنيته ، وسيأتى مزيد إيضاح له فى تأويل المخالفين ان شاء الله تعالى .

٣- حديث عبد الله بن مغفل رضى الله عنه : عن ابن عبد الله بن مغفل قال : " سمعنى أبى وأنا فى الصلاة أقول : بسم الله الرحمن الرحيم ، فقال لى : أى بنى محدث ، اياك والحدث ، قال : ولم أر أحدا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كان أبغض الى الله والحدث فى الاسلام ، يعنى منه - قال : وقد صليت مع النبى صلى الله عليه وسلم ومع أبى بكر ، ومع عمر ، ومع عثمان ، فلم أسمع أحدا منهم يقولها ، فلا تقلها ، اذ أنت صليت فقل : الحمد لله رب العالمين ^(٤) " . رواه الترمذى فى جامعته ١٢/٢ - ١٣ ، ثم قال : حديث حسن ،

ورواه الطبرانى فى معجمه عن أبى سفيان طريف بن شهاب عن يزيد بن عبد الله

(١) رواه مسلم فى صحيحه ٢١٣/٤ مع شرح النووى ، ورواه أبو داود فى سننه

٤٨٩/٢ - ٤٩٠ ، وابن ماجه فى سننه ٢٦٧/١ ، والبيهقى فى السنن انظر المهدب ٤٦٧/١ ، والطحاوى فى شرح معانى الآثار ٢٠٣/١ .

(٢) انظر شرح صحيح مسلم ٢١٤/٤ . (٣) راجع نصب الراية ٣٣٤/١ .

(٤) تقدم ذكر من خرجه فراجع .

ابن مغل عن أبيه ، قال : " صليت خلف امام ، فجهر بيسم الله الرحمن الرحيم ، فلما فرغ من صلاته ، قلت : ما هذا ؟ غيب عنا هذه التي أراك تجهر بها ، فانسى صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم ، ومع أبي بكر ، وعمر ، فلم يجهروا بها " (١) .

وقال الشوكاني نقلا عن أبي الفتح اليعمرى : " والحديث عندي ليس معللا بفسير الجهالة في ابن عبد الله ابن مغل ، وهي جهالة حالية لا عينية للعلم بوجوده ، فقد كان لعبد الله بن مغل سبعة أولاد سمي هذا منهم يزيد ، وما رمى بأكثر من أنه لم يرو عنه الا أبو نعامة ، فحكمه حكم المستور ، وليس في رواية هذا الخبر من يتهم بكذب فهو جار على رسم الحسن ، وأما تعليقه بجهالة المذكور فما أراه يخرج عن رسم الحسن عند الترمذى ، ولا غيره ، وأما من قال : انه غير صحيح : فكل حسن كذلك " (٢) .

ملخص ما قاله الزيلعي حول هذا الحديث : " رواه الترمذى والنسائي وابن ماجه من حديث أبي نعامة الحنفى ، ورواه الطبرانى فى معجمه عن عبد الله بن بريدة عن ابن عبد الله بن مغل عن أبيه ، ثم عن أبي سفيان طريف بن شهاب عن يزيد بن عبد الله بن مغل عن أبيه بلفظ آخر ، قال : فهؤلاء ثلاثة رووا هذا الحديث عن ابن عبد الله بن مغل عن أبيه ، وهم : أبو نعامة الحنفى ، قيس ابن عباية ، وقد وثقه ابن معين وغيره وقال ابن عبد البر : هو ثقة عند جميعهم . وعبد الله بن بريدة : وهو أشهر من أن يثنى عليه . وأبو سفيان السعدى ، وهو وان تكلم عليه ، ولكنه يعتبر به ما تابعه عليه غيره من الثقات ، وهو الذى سمي ابن عبد الله بن مغل " يزيد " ، فقد ارتفعت الجهالة عن ابن عبد الله برواية هؤلاء الثلاثة عنه ، قال : والحديث وان لم يكن من أقسام الصحيح فلا ينزل عن درجة الحسن ، وقد حسنه الترمذى والحديث الحسن يحتج به ، لاسيما اذا تعددت شواهد وكثرت متابعاته " (٤) .

أقول : الأمر كما قال الزيلعي ، وقد صرح الامام أحمد فى مسنده بتسمية ابن عبد الله " يزيد " وقال الشيخ أحمد شاكر بعد أن أورد السند الذى فيه التصريح بتسميته : " وهذا اسناد صحيح فيه التصريح باسم يزيد بن عبد الله " (٦) اه فبطل تضعيفهم هذا الحديث بجهالة ابن عبد الله ، فليس مجهولا ، لاعينا ، ولا حالا .

(١) انظر نصب الراية (١/٣٣٢) . (٢) انظر نيل الأوطار (٢/٢٢٩) .

(٣) قال فى التقريب ص ١٥٦ : طريف ابن شهاب أو ابن سعد السعدى البصرى ضعيف من السادسة / ت ق " .

(٤) راجع نصب الراية (١/٣٣٢-٣٣٣) .

(٥) انظر المسند (٤/٨٥) . (٦) راجع تعليق أحمد شاكر على سنن الترمذى (١٣/١٣) .

للتصريح باسمه في رواية أحمد ، والطبراني وللعلم بوجوده ورواية ثلاثة أشخاص
عنه كما مر آنفا ، فلا ينزل عن رتبة الحسن .

قالوا : والحديث صريح في عدم سنية الجهر بالبسملة ، وما يدل على أن ترك
الجهر كان متوارثا عن نبيهم صلى الله عليه وسلم خلفا عن سلف ، فلو كان النبي صلى
الله عليه وسلم يجهر بها دائما لما وقع اختلاف وكان معلوما بالضرورة ولما قال عبـد
الله بن مغفل لم يجهر بها الرسول ولا خلفاؤه الراشدون ، ولما سماه حدثا فـى
الاسلام .

قالوا : ان الجهر بالبسملة منسوخ . قال ابن الجوزى : " روى أبو داود باسناده
عن سعيد بن جبير أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يجهر ببسم الله الرحمن الرحيم ،
وكان مسيلمة يدعى رحمان اليمامة ، فقال أهل مكة : انما يدعو اله اليمامة فأمر الله
رسوله باخفائها فما جهر بها حتى مات " . ثم قال : وهذا يدل على نسخ الجهر^(١) .

وقال الحافظ ابن عبد البر : " روى عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : " كان رسول
الله صلى الله عليه وسلم يجهر بقراءة بسم الله الرحمن الرحيم ، وكان المشركون يقولون :
نراه يدعو اله اليمامة يعنون مسيلمة وكانوا يسمونه الرحمن ، وكانوا يهزؤون ، فنزلت :
" ولا تجهر بصلاتك ولا تخافت بها^(٢) " فما جهر رسول الله صلى الله عليه وسلم بعده^(٣) .
قال : هذه الرواية ضعيفة في تأويل هذه الآية لم يتابع عليها الذى جاء بها ، وفي هذه
الآية أقاويل ذكرتها في كتاب الاستذكار " .

قالوا : ان بعض السلف قال : الجهر بالبسملة بدعة ، وأعرابية .

(١) انظر كتاب التحقيق ع ٣١٤ ، ورواه الحازمي في " الاعتبار في النسخ والمنسوخ
من الآثار " ، ص ٨١ وقال : هذا مرسل ، وهو غريب من حديث شريك عن سالم ،
وقال السيوطي في الدر المنثور : أخرجه أبو داود في مراسله) .

(٢) الاسراء آية (١١٠) .

(٣) راجع الانصاف ٢ / ١٧٩-١٨٠ ، وقال ابن تيمية في مجموع فتاواه ٢٢ / (٣٧١-٣٧٢) :

" رواه الطبراني باسناد حسن ، قال : ورواه أبو داود في النسخ والمنسوخ
ونقله القرطبي في تفسيره (١ / ٩٤) عن الترمذي الحكيم ابى عبد الله ، وفي مجمع

الزوائد ٢ / ١٠٨ : " ! ...
رواه الطبراني في الكبير والأوسط ورجاله موثقون " .

قال أبو بكر الجصاص : " روى المغيرة عن ابراهيم قال : جهر الامام بيسم الله الرحمن الرحيم في الصلاة بدعة" ^(١) .

قال : " وروى أبو يوسف عن أبي حنيفة قال : بلغني عن ابن مسعود قال : الجهر في الصلاة بيسم الله الرحمن الرحيم أعرابية" ^(٢) .

قال وروى حماد بن زيد عن كثير بن شنظير قال : سئل الحسن عن الجهر بيسم الله الرحمن الرحيم ، فقال : انما يفعل ذلك الاعراب" ^(٣) .

قال : وروى عبد الملك بن أبي الحسين عن عكرمة عن ابن عباس في الجهر بيسم الله الرحمن الرحيم قال : ذلك فعل الاعراب" ^(٤) .

قالوا : يسن الاسرار بالبسطة قياسا على التعمود .

قالوا : لو كان الجهر بها ثابتا لنقل متواترا ، أو مستفيضا كوروده في سائر السورة .

وأجابوا عن اعتراضات أوردتها عليهم مخالفا لهم ، وأبطلوا أدلتهم التي احتجوا بها على سننية الجهر بها .

قال ابن الجوزي : " فقد احتج الممارضون بأحاديث رواها الدارقطني والخطيب تلخيصها : في تسعة نسرد لها من غير اسناد لثلا يطول الكتاب ، ونبيين

عليها فكأننا بذكر العدل قد ذكرنا الأسانيد . فذكرها ، وذكر عليها بعضها مسلم مقبول ، وبعضها مردود عليه مرفوض . ثم قال في آخر كلامه عليها :

" وهذه الأحاديث في الجملة لا يحسن بمن له علم بالنقل أن يمارض بها الصحاح ، ولولا أن يعرض للمتفكحة شبهة عند سماعها ، فيظننها صحيحة لكان الاضراب عن ذكرها أولى ، ويكفي في هجرانها اعراض المصنفين للمسانيد والسنن عن جمهورها" ^(٥) .

وقال ابن عبد الهادي : " وقد ذكرت هذه الأحاديث وغيرها من الأحاديث الواردة في الجهر بالبسطة ، وذكرت عليها ، والكلام عليها في كتاب مفرد تتبعته فيه ما ذكره الحافظ أبو بكر الخطيب في مصنفه ، وهو كتاب متعوب عليه ، فمن أحب الوقوف عليه فليسارع اليه" ^(٦) .

(١ ، ٢ ، ٣) أنظر أحكام القرآن (١ / ١٥٠)

(٤) قال في جمع الفوائد (١ / ١٩٥) : " رواه البزاز وفيه مدلس " . قال وأعدب الموارد في تخريج جمع الفوائد : " فيه أبو سعيد البقال ، وهو ثقة مدلس ، وقد عنمنه وبقيته رجاله رجال الصحيح . كذا في مجمع الزوائد ٢ / ١٠٨ .

(٥) انظر كتاب التحقيق ص (٣٠١ ، ٣١٢ - ٣١٣) .

(٦) راجع كتاب التنقيح (لوحة ١٠٨ / ١) .

ويقول ابن العربي المالكي : " والغريب عندي ما صنع في هذه المسألة - يعنى مسألة البسمة والجهر بها - الخطيب والدارقطنى وغيرهما فانهم كثروا طرقها وساقوا أحاديثها ، وصححوها الجهر بها وما يساوى ما جاءوا به سماعه ولا خفاه ، فان طريق مالك في هذا أهدي ، فان مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثبت بالنقل المتواتر من أهل المدينة الى زمان مالك أنه عرى عن الجهر ببسم الله الرحمن الرحيم ، فلا يلتفت بعد التواتر الى أخبار الآحاد شذت عن علماء الصحيح المتقدمين فجاء هؤلاء وهم المتأخرون (١) .

أقول : لا يخفى على من رزقه الله الانصاف ، وعرفناه من التعصب البغيض : ما في قول ابن العربي - رحمه الله - " وما يساوى ما جاءوا به سماعه " : من التشكيك في مرويات الحفاظ النقاد المتأخرين ، ورفضها لا لشيء ، بل لمخالفتها مذهبه . نعم في مروياتهم الضعيف ، بل والموضوع ، لكن فيها أيضا الصحيح والحسن ، والجيد الصالح للاحتجاج به كما يوجد ذلك كله عند المتقدمين ، فلا يليق بعالم مثل هذا الكلام المجمل ، والحق أحق بالاتباع .

وقال ابن الجوزي : " حكى لنا مشايخنا أن الدارقطنى لما ورد مصر سأله بعض أهلها تصنيف شيء في الجهر ، فصنف جزءا ، فأثابه بعض المالكية ، فأقسم عليه أن يخبره بالصحيح من ذلك فقال : كل ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم فليس بصحيح ، فأما عن الصحابة فمنه صحيح ، ومنه ضعيف (٢) .

وقال الشيخ ابن تيمية : " وقد اتفق أهل المعرفة بالحديث على أنه ليس في الجهر حديث صريح ، ولم يرو أهل السنن المشهورة ، كأبى داود ، والترمذى ، والنسائى شيئا من ذلك ، وإنما يوجد الجهر بها صريحا في أحاديث موضوعة يرويها الثعلبى ، والماوردى وأمثالهما في التفسير أو في بعض كتب الفقهاء الذين لا يميزون بين الموضوع وغيره بل يحتجون بمثل حديث الحميراء ، وأعجب من ذلك أن من أفاضل الفقهاء من لم يميز في كتابه حديثا الى البخارى الا حديثا في البسمة ، وذلك الحديث ليس في البخارى ، ومن هذا مبلغ علمه في الحديث كيف يكون حالهم في هذا الباب ،

(١) انظر عارضة الأهودى شرح سنن الترمذى ٢ / ٤٤٤ .

(٢) انظر كتاب التحقيق ص ٣١٣ ، ونصب الراية ١ / ٣٥٨ - ٣٥٩ ، وحاشية فتح القدير في فقه الحنفى ١ / ٢٠٤ ، والاجوبة الفاضلة ص ٧٨ ، حاشية الشهاب ١ / ٣١ ، تفسير الألوسى ١ / ٤٣ ، ونظم المتناثر في الحديث المتواتر ص ١٠ .

(٣) لعلة يشير الى ما نقله الحافظ في التلخيص الحبير ١ / ٢٣٣ : " قال في النهاية وتبعه الفزالى في الوسيط ، ومحمد بن يحيى في المحيط روى البخارى أن النبي صلى الله عليه وسلم عد فاتحة الكتاب سبع آيات وعد بسم الله الرحمن الرحيم آية منها " وهو من الوهم الفاحش ، قال النووى : ولم يروه البخارى في صحيحه ، ولا في تاريخه " ، ويحدث الحميراء الى : " خذ وانصف دينكم عن هذه الحميراء " ، وهو موضوع .

أو يرويها من جمع هذا الباب كالدارقطني والخطيب ، وغيرهما فانهم جمعوا ما روى ، واذا سئلوا عن صحتها قالوا بموجب علمهم ، كما قال الدارقطني لما دخل مصر ، وسئل أن يجمع أحاديث الجهر بها فجمعها فقليل له : هل فيها شيء صحيح ؟ فقال : أما عن النبي صلى الله عليه وسلم فلا ، وأما عن الصحابة فمنه صحيح ، ومنه ضعيف ،

قال : وسئل أبو بكر الخطيب عن مثل ذلك ، فذكر حديثين : حديث معاوية لما صلى بالمدينة وقد رواه الشافعي رحمه الله ، (فذكره بسنده ، ثم قال : "وليس بحجة" . ولم يذكر الحديث الثاني الذي ذكره الخطيب في جواب السؤال) .

ثم قال : فاذا كان أهل المعرفة بالحديث متفقين على أنه ليس في الجهر حديث صحيح ، ولا صريح فضلا أن يكون فيها أخبار مستفيضة ، أو متواترة : امتنع أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يجهر بها كما يمتنع أن يكون كان يجهر بالاستفتاح والتعميم ثم لا ينقل ، قال : وانما كثر الكذب في أحاديث الجهر على النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه : لأن الشيعة ترى الجهر ، وهم اكذب الطوائف فوضعوا في ذلك أحاديث ، وكان أبو علي ابن أبي هريرة أحد أعيان أصحاب الشافعي يرى الأسرار بها ، ويقول : الجهر بها صار من شعار الروافض ، وغالب أحاديث الجهر نجد في روايتها من هو منسوب إلى التشيع^(١) .

قال ابن القيم : " ولا ريب أنه صلى الله عليه وسلم لم يكن يجهر بها دائما في كل يوم وليلة خمس مرات أبدا حضرا وسفرا ، ويخفي ذلك على خلفائه الراشدين ، وعلى جمهور أصحابه وأهل بلده في الأعصار الفاضلة ، هذا من أمحل المحال حتى يحتاج إلى التشبه فيه بألفاظ مجملة وأحاديث واهية ، فصحيح تلك الأحاديث غير صريح ، وصرحها غير صحيح^(٢) .

وقال العقيلي : " لا يصح في الجهر بالبسملة حديث مسند^(٣) .

ونقل العلامة الكتاني في نظم المتناثر في الحديث المتواتر عن الفيروزبادي قوله : "باب الجهر ببسم الله الرحمن الرحيم لم يصح فيه حديث^(٤) ، ثم تعقبه ، فقال وفي قوله هذا نظر . فقد صحح بعض طرق أحاديث الجهر جماعة من الأئمة ، كالبيهقي ،

(١) راجع مجموع فتاوى ابن تيمية ٢٢/٤١٥ - ٤١٦ ، ٤١٧ ، ٤٢٣ ، ونصب

الراية ١/٣٥٧ .

(٢) راجع زاد المعاد في هدى خير المباد ص ٥٢ ج ١ .

(٣) ذكره الزيلعي في نصب الراية ١/٣٤٧ ، وصاحب التعليق المغني على سنن

الدارقطني ١/٣٠٤ .

(٤) انظر سفر السعادة ص ١٤٩ ، والانتقاد عليه في الأجوبة الفاضلة ص ١٧٧ - ١٧٨ .

والدارقطنى ، وابن خزيمة ، وابن حبان والحاكم ، وقال ابن خزيمة : أما الجهر
ببسم الله الرحمن الرحيم ، فقد ثبت وصح عن النبي صلى الله عليه وسلم .
أقول : تعقب الكتانى فى محله ، والأمر كما قال . لأن من أنصف يجد كثيرا من
أحاديث الجهر بها صحيحة ، ومذكورة فى كتب من التزم الصحة ، كصحيح ابن خزيمة ،
وابن حبان ، وما ذكره من عللها أكثرها غير مقبول ، كما سيأتى فى جواب المخالفين
تحقيق ذلك .

ملخص ما ذكره الزيلعى فى تضعيف أحاديث الجهر : " قال : هذه الأحاديث
كلها ليس فيها صريح صحيح ، بل فيها عدسها ، أو عدم أحدهما ، ويكفيها فى تضعيفها
اعراض أصحاب الجوامع الصحيحة ، والسنن المشهورة ، والمسانيد المعروفة المعتمد
عليها فى حجج العلم ومسائل الدين فالبخارى - رحمه الله - مع شدة تعصبه ، وفرط
تحامله على مذهب أبى حنيفة لم يودع صحيحه منها حديثا واحدا ، ولا مسلم رحمه
الله - فانهما لم يذكر فى هذا الباب الا حديث أنس الدال على الاخفاء ، ولا يقال :
انهما لم يلتزما أن يودعا فى صحيحيهما كل حديث صحيح ، فيكونان تركا أحاديث
الجهر فى جملة ما تركا من الأحاديث الصحيحة ، فان هذا لا يقوله الا سخييف أو
مكابر ، فان مسألة الجهر بالبسملة من أعلام المسائل ، ومعضلات الفقه ، والبخارى
كثير التتبع لما يرد على أبى حنيفة من السنة ، فيذكر الحديث ثم يعرض بذكره ، فيقول :
قال النبي صلى الله عليه وسلم كذا ، وقال بعض الناس : كذا وكذا . يشير ببعض
الناس اليه ، ويشنع لمخالفة الحديث عليه ، فكيف يخلى كتابه من أحاديث الجهر
البسملة ، هذا مما لا يمكن ، بل يستحيل ، وأنا أحلف بالله وبالله لو اطلع البخارى
على حديث منها موافق لشرطه ، أو قريبه من شرطه لم يخل كتابه ، ولا كذلك مسلم
رحمه الله - ولئن سلمنا ، فهذا أبو داود والترمذى ، وابن ماجه مع احتمال كتبهم
على الأحاديث السقيمة لم يخرجوا منها شيئا ، فلولا أنها عندهم واهية لما تركوها
وتفرد النسائى باخراج حديث أبى هريرة وهو أقوى ما عندهم ، وقد بينا ضعفه " .
(١)

أقول : لا يخفى ما فى فحوى كلامه من التعصب البغيض ، وعدم الانصاف مع سعة
اطلاعه . رحمه الله .

حجة القائلين بسنية الجهر بالبسمة في الصلاة :

احتج القائلون بسنية الجهر بالبسمة في الصلاة لما ذهبوا اليه بأحاديث كثيرة ، ادعى بعضهم أنها بلغت التواتر ، فذكرها في ضمن الأحاديث المتواترة .

قال السيوطي - رحمه الله في : " الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة " حديث الجهر بالبسمة : أخرجه الحاكم عن أنس ، وابن عباس ، وأبي هريرة ، وأم سلمة ، والدارقطني : عن عثمان ، وعلى ، وجابر بن عبد الله ، والحكم بن عمير ، وابن عمر ، وعمار بن ياسير ، والنعمان بشير ، وعائشة . والبيهقي : عن أبي بن كعب ، وسمرة بن جندب . والخطيب في كتاب البسمة : عن بريدة وبسر ، وأبشر بن معاوية ، وحسين بن عرفة ، ومجالد بن ثور . والشافعي : عن جماعة من المهاجرين والأنصار^(١) .

قال الدارقطني بعد أن ذكر أربعة وثلاثين حديثا استدلالا على وجوب قراءة البسمة في الصلاة والجهر بها : " وروى الجهر ببسم الله الرحمن الرحيم عن النبي صلى الله عليه وسلم : جماعة من أصحابه ومن أزواجه غير من سمينا ، كتبنا أحاديثهم بذلك في : " كتاب الجهر بها " مفردا ، واقتصرنا ها هنا على ما قدمنا ذكره طلبا للاختصار ، والتخفيف ، وكذلك ذكرنا في ذلك الموضوع أحاديث من جهر بها من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين لهم ، والخالفين بعدهم رحمهم الله تعالى^(٢) .

أقول : أحسن من حرر هذا الموضوع وبحثه بحثا عميقا من القائلين بسنية الجهر بالبسمة الامام النووي في شرح المذهب^(٣) . وأنا - ان شاء الله - أخص هنا جميع مقاصده ، وأضم إليها تتمات لا بد منها ، استفدتها من غيره مع العزو الى قائله ، والتقيد بالأمانة العلمية .

قال - رحمه الله تعالى - : ان الأحاديث الواردة في الجهر كثيرة ، منهم صرح بذلك ومنهم من فهم من عبارته ، ولم يرد تصريح بالاسرار بها عن النبي صلى الله عليه وسلم الا روايتين :

(١) انظر ص ١٣) ، وقوله : بسر ، أو بشر بن معاوية . الصواب : بشير بن معاوية . (الاصابة ١ / ١٦٠) .
(٢) راجع سنن الدارقطني ١ / ٣١١) .
(٣) ٣ ع ٣٤٣ - ٣٥٦) .

أحدهما : عن ابن مغفل ، وهي ضعيفة . والثانية : عن أنس ، وهي معللة بما أوجب سقوط الاحتجاج بها ، وأما أحاديث الجهر ، فالحجة قائمة بما يشهد لها بالصحة . منها ما روى عن ستة من الصحابة : أبي هريرة ، وأم سلمة ، وابن عباس ، وأنس ، وعلى ، وسمرة بن جندب . أما أبو هريرة : فوردت عنه أحاديث دالة على ذلك من ثلاثة أوجه :

الوجه الأول : ما هو مستنيط مما رواه البخارى ومسلم عنه . قال : " فى كل صلاة قراءة^(١) وفى رواية " لا صلاة الا بقراءة^(٢) " قال : " فما أعلن رسول الله ~~أعلن رسول الله~~ أعلنه لكم ، وما أخفاه أخفيناكم^(٣) وفى رواية : " فما أسمعنا رسول الله أسمعناكم ، وما أخفى منا أخفيناكم^(٤) " . كل هذه الألفاظ فى الصحيح . بعضها فى الصحيحين ، وبعضها فى أحدهما . ومعناه : يجهر بما يجهر به ، ويسر بما أسره ، ثم قد ثبت عن أبي هريرة أنه كان يجهر فى صلاته بالبسطة ، فدل على أنه سمع الجهر بها من رسول الله .

قال الخطيب : الجهر بالبسطة مذهب أبي هريرة حفظ عنه ، واشتهر به ، ورواه غير واحد من أصحابه .

والوجه الثانى : حديث نعيم بن عبد الله المجرى قال : " صليت وراء أبى هريرة فقرأ بسم الله الرحمن الرحيم ، ثم قرأ بأمر الكتاب حتى اذا بلغ " ولا الضالين " . قال : " آمين " وقال الناس : " آمين " ويقول كلما سجد : " الله أكبر ، واذا قام من الجلوس من الاثنتين قال : الله أكبر . ثم يقول اذا سلم : والذى نفسى بيده انى أشبهكم صلاة برسول الله صلى الله عليه وسلم " . رواه النسائى فى سننه ، وابن خزيمة فى صحيحه ، قال فى مصنفه : فأما الجهر ، ببسم الله الرحمن الرحيم فى الصلاة فقد صح وثبت عن النبى صلى الله عليه وسلم باسناد ثابت ، ومتصل ، لاشك ، ولا ارتياب عند أهل المعرفة بالأخبار فى صحة سنده واتصاله ، فذكر هذا الحديث ، ثم قال : فقد بان وثبت أن النبى صلى الله عليه وسلم كان يجهر ببسم الله الرحمن الرحيم فى الصلاة .

ورواه ابن حبان فى صحيحه ، والدارقطنى فى سننه^(٦) ، وقال : هذا حديث صحيح ، وكلهم ثقات . وأخرجه الحاكم فى المستدرک^(٧) ، وقال : حديث صحيح

(١ ، ٢ ، ٣ ، ٤) روى هذه الالفاظ مسلم فى صحيحه (٤ / ١٠٤ - ١٠٥) من شرح

النووى ، ولم أجد لها فى صحيح البخارى .

(٥) انظر باب قراءة بسم الله الرحمن الرحيم م (٢ / ١٣٤) .

(٦) ج ١ ص ٣٠٦ .

(٧) ج ١ ص ٢٣٢ .

على شرط الشيخين ، واستدل به البيهقي في كتاب الخلافيات ، ثم قال : رواة هذا الحديث كلهم ثقات مجمع على عدالتهم ، محتج بهم في الصحيح وقال في السنن الكبرى : وهو اسناد صحيح ، وله شواهد ، واعتمد عليه الخطيب في أول كتابه الذي صنفه في الجهر بالبسطة في الصلاة ، فرواه من وجوه متعددة مرضية ، ثم قال : هذا الحديث ثابت صحيح لا يتوجه اليه تعليل في اتصاله وثقة رجاله .

أقول : قال الحافظ ابن عبد البر : " حديث نعيم المجرم هذا : يعارض حديث العلاء : " قسمت الصلاة " .

وسعيد بن أبي هلال الذي يدور عليه هذا الحديث : ليس بدون العلاء ، ومما يشهد لصحة حديث ابن أبي هلال عن نعيم المجرم عن أبي هريرة : ما رواه سعيد المقبري ، وصالح مولى التوءمة عن أبي هريرة أنه كان يفتح ببسم الله الرحمن الرحيم . هذا لفظ رواية صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه .

وذكر ابو بكر بن أبي شيبة قال : حدثنا هشيم ، أنبأنا أبو معشر عن سعيد ابن أبي سعيد عن أبي هريرة أنه كان يجهر ببسم الله الرحمن الرحيم (١) .

والوجه الثالث : ما رواه الدارقطني في سننه من طريقين عن منصور بن ابي مزاحم قال : حدثنا ادريس عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه " كان اذا قرأ وهو يؤم الناس افتتح الصلاة ببسم الله الرحمن الرحيم " ، قال أبو هريرة : هي آية من كتاب الله اقرأوا ان شئتم فاتحة الكتاب فانها الآية السابعة .

وفي رواية " ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا أم الناس قرأ بسم الله الرحمن الرحيم " . قال الدارقطني : رجال اسناده كلهم ثقات . وقال الخطيب : قد روى جماعة عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يجهر ببسم الله الرحمن الرحيم ويأمر به ، فذكر الحديث ، وقال : بدل " قرأ " : جهر .

وعن الزهري : عن ابن المسيب عن أبي هريرة قال : " كان النبي صلى الله عليه وسلم يفتح القراءة ببسم الله الرحمن الرحيم . وعن أبي حازم عن أبي هريرة قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم يجهر بقراءة بسم الله الرحمن الرحيم .

(١) انظر الانصاف ٢/١٨٤-١٨٥ .

(٢) سنن الدارقطني ١/٣٠٦ .

قال : قال أبو محمد المقدسى : فلا عذر لمن يترك صريح هذه الأحاديث عن أبى هريرة ، ويعتمد روايته حديث : " قسمت الصلاة . . . " ويحمله على ترك التسمية مطلقا ، أو على الاسرار ، وليس فى ذلك تصريح بشئ منها ، والجميع رواية صحابى واحد ، فالتوفيق بين رواياته أولى ، مع أن الحديثين من رواية العلاء بن عبد الرحمن عن أبىه عن أبى هريرة - رضى الله عنه - ، فوجب حمل الحديثين على ما صرح به فى أحدهما .

أقول : يؤيد كلام المقدسى هذا : ما رواه الحافظ ابن عبد البر بسنده السلى العلاء بن عبد الرحمن عن أبىه عن أبى هريرة رضى الله قال : " ان النبى صلى الله عليه وسلم كان اذا افتتح الصلاة جهر فيها بيسم الله الرحمن الرحيم " .^(١)

٢- قال : وأما حديث أم سلمة رضى الله عنها : فرواه جماعة من الثقات عن ابن جريج عن عبد الله بن أبى مليكة عنها قال : " كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقطع قراءته : بسم الله الرحمن الرحيم " ، " الحمد لله رب العالمين ، الرحمن الرحيم ، مالك يوم الدين " . وفى رواية : " كان النبى صلى الله عليه وسلم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم يقطعها حرفا حرفا " . وفى رواية : " كان النبى صلى الله عليه وسلم اذا قرأ يقطع قراءته آية آية " رواه الحاكم فى المستدرک ، وقال : صحيح على شرط الشيخين ، وابن خزيمة والدارقطنى ، وقال : اسناده كلهم ثقات .

ورواه عمر بن هارون البلخى عن ابن جريج عن ابن أبى مليكة عن أم سلمة أن النبى صلى الله عليه وسلم " قرأ فى الصلاة بسم الله الرحمن الرحيم ، فعدّها آية ، الحمد لله رب العالمين ، فعدّها آيتين ، الرحمن الرحيم ، ثلاث آيات ، مالك يوم الدين ، أربع آيات ، وقال : هكذا : " اياك نعبد واياك نستعين " ، وجمع خمس أصابع " وفى عمر بن هارون هذا كلام^(٢) لبعض الحفاظ ، الا أن ابن خزيمة أخرج حديثه هذا

(١) انظر الانصاف ٢ / ١٨٥) ، ورجال سنده ثقات .

(٢) قال الحاكم فى المستدرک (٢٣٢ / ١) بعد أن ذكر الحديث : " عمر بن هارون أصل فى السنة ، وانما اخرجته شاهدا " ، وقال الذهبى فى التلخيص : أجمعوا على ضعفه ، وقال النسائى : متروك " ، وقال فى الكاشف (٢ / ٣٢٢) : " واه اتهمه بعضهم مات سنة ١٩٤ هـ ، وقال فى المغنى (٢ / ٤٧٥) : " تركوه وكذبه بعضهم " ، وقال الحفاظ فى التقريب : " متروك وكان حافظا " . وقال الدكتور عتر فى تعليقه على الكاشف : " قال يحيى بن سعيد : لم يكن به بأس ، وقال ابن المدينى : شيخ ثقة ، وقال ابن حبان فى الثقات : مدنى " . والصحيح عندى انه ثقة لأن جرحه لم يفسر ، ولم يعرف من كذبه حتى يعتمد عليه ، واعتمده ابن خزيمة ، ومجرد الكلام فى الرجل لا يؤثرفيه .

في صحيحه ، وأما الزيادة في حديثه : وهي قوله : " قرأ في الصلاة " ، فرواها الطحاوي ، قال حدثنا فهد ابن سليمان قال حدثنا عمر بن حفص بن غياث قال : حدثنا ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن أم سلمة أن النبي صلى الله عليه وسلم " كان يمس في بيته ، فقرأ بسم الله الرحمن الرحيم ، الحمد لله رب العالمين . . . " (١)

قال الحافظ ابن حجر : " وأعل الطحاوي الخبر بالانقطاع فقال : لم يسمعه ابن أبي مليكة من أم سلمة ، واستدل على ذلك برواية الليث عن ابن أبي مليكة عن يعلى بن يملك عن أم سلمة : أنه سألها عن قراءة النبي صلى الله عليه وسلم ، فنهتت له قراءة مفسرة حرفا حرفا " . قال : وهذا الذي أعله به ليس بعلة ، فقد رواه الترمذي من طريق ابن أبي مليكة عن أم سلمة بلا واسطة ، وصححه ورجحه على الاسناد الذي فيه يعلى بن يملك " (٢)

أقول : وقد أعله الطحاوي أيضا بالاضطراب في متنه حيث قال : " وأما حديث أم سلمة الذي رواه ابن أبي مليكة ، فقد اختلف الذين رووه في لفظه ، فذكر بعض ألفاظه ، ثم قال : " فانتفى بذلك أن يكون في حديث أم سلمة ذلك حجة لأحد " (٤) . والصحيح : أن مثل هذا الاختلاف لا يضر ، ولا يسمى اضطرابا . لأن حاصل المعنى ذكر كيفية قراءة النبي صلى الله عليه وسلم لسورة الفاتحة بما فيها البسمة فانتفى اعلاله بالانقطاع ، والاضطراب ، وحصل لعمر بن هارون متابعة تامة من غياث في ابن جريج ، فالحديث حجة لمن قال بقرآنية البسمة والجهر بها .

٣- قال : وأما حديث ابن عباس رضي الله عنهما : فرواه الدارقطني في سننه (٥) باسناده عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : " كان النبي صلى الله عليه وسلم يجهر ببسم الله الرحمن الرحيم " . وأخرج الدارقطني في سننه حديثين كلاهما عن ابن عباس ، وقال في كل منهما : هذا اسناد صحيح ليس في رواه مجروح . أحدهما : " أن النبي صلى الله عليه وسلم جهر ببسم الله الرحمن الرحيم " (٦)

(١) انظر شرح معاني الآثار (١/١٩٩) .

(٢) انظر سنن الترمذي (٥/١٨٢ - ١٨٣) .

(٣) راجع التلخيص الحبير (١/٣٢) .

(٤) راجع شرح معاني الآثار (١/٢٠١) .

(٥) انظر سنن الدارقطني (١/٣٠٢) .

(٦) انظر سنن الدارقطني (١/٣٠٤) .

والثاني : كان النبي صلى الله عليه وسلم يفتح الصلاة بيسم الله الرحمن الرحيم^(١) ، وهذا الثاني رواه الترمذى ، وقال : ليس اسناده بذاك^(٢) .

قال : قال المقدسى فحصل لنا عدة أحاديث عن ابن عباس صححها الأئمة ، لم يذكر ابن الجوزى فى التحقيق شيئا منها ، بل ذكر حديثا رواه عمر بن حفص المكي عن ابن جريح عن عطاء عن ابن عباس : " أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يزل يجهر بيسم الله الرحمن الرحيم فى السورتين حتى قبض " . قال ابن الجوزى : وعمر بن حفص أجمعوا على تركه . وليس هذا بانصاف ولا تحقيق فانه يوهم أنه ليس عن ابن عباس فى الجهر سوى هذا الحديث الضعيف .

٤- قال : وأما حديث أنس رضى الله عنه : فلاستدلال به من أوجه : الأول : أن فى صحيح البخارى من حديث عمرو بن عاصم عن همام ، وجري عن قتادة ، قال : " سئل أنس كيف كانت قراءة رسول الله ؟ قال : كانت مدا ، ثم قرأ بسم الله الرحمن الرحيم ، يمد بيسم الله ، ويمد بالرحمن ، ويمد بالرحيم^(٣) " . قال الحافظ الحازمى : هذا حديث صحيح لانعرف له علة ، قال : وفيه دلالة على الجهر مطلقا يتناول الصلاة وغيرها^(٤) . لأن قراءة النبي صلى الله عليه وسلم لو اختلفت فى الجهر بين حالتى الصلاة ، وغيرها لبينها أنس ، ولما أطلق جوابه ، وحيث أجاب بالبسطة دل على أن النبي صلى الله عليه وسلم يجهر بها فى قراءته ، ولولا ذلك لأجاب أنس بالحمد لله رب العالمين ، أو غيرها .

الوجه الثانى : أن فى صحيح مسلم عن أنس رضى الله عنه قال : " بينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم بين أظهرنا إذ أغفى اغفاه ثم رفع رأسه متبسما ، فقلنا ما أضحكك يا رسول الله ، قال : أنزلت على أنفا سورة ، فقرأ بسم الله الرحمن الرحيم ، انا أعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر... الخ^(٥) " قال : وهذا تصريح بالجهر بها خارج الصلاة ، فكذا فى الصلاة كسائر الآيات ، وقد أخرج مسلم هذا الحديث فى صحيحه عقب الحديث المحتج به فى نفى الجهر كالتعليل له به ، لأن الحديثين من رواية أنس . قال : فان قيل : انما جهر بها فى الحديث لأنسه

(١) (٣٠٤/١) ، وفى جمع الفوائد (١٩٥/١) : " ولا بن عباس بثقات : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يجهر بيسم الله الرحمن الرحيم فى الصلاة " ورجاله موثقون . كذا فى مجمع الزوائد (١٠٩/٢) .

(٢) انظر سنن الترمذى (١٤/٢) .

(٣) (٩١/٩) .

(٤) انظر الاعتبار (٨٣) .

(٥) مع شرح النووى (١١٢/٤) .

تلا ما أنزل ذلك الوقت ، فيلزمه أن ييلفه جميعه ، فجهر كباقي السورة قلنا : هذا دليل لنا لأنها تكون من السورة ، فيكون لها حكم باقيها في الجهر حتى يقوم دليل خلافه .

الوجه الثالث : ما اعتمده الامام الشافعي من اجماع أهل المدينة خلافا لما ادعته المالكية من الاجماع^(١) : قال الشافعي : أخبرنا عبد المجيد بن عبد العزيز ، عن ابن جريج قال : أخبرني عبد الله بن عثمان بن خثيم أن أبا بكر بن حفص بن عمر أخبره أن أنس بن مالك قال : صلى معاوية بالمدينة صلاة يجهر فيها بالقراءة ، فقرأ بسم الله الرحمن الرحيم لأم القرآن ولم يقرأ بها للسورة التي بعدها حتى قضى تلك القراءة ،

ولم يكبر حين يهوى حتى قضى تلك الصلاة ، فلما سلم ناداه من سمع ذلك من المهاجرين يا معاوية أسرقت الصلاة أم نسيت ؟ فلما صلى بعد ذلك قرأ بسم الله الرحمن الرحيم للسورة التي بعد أم القرآن وكسبر حين يهوى ساجدا^(٢) .

قال : ورواه الشافعي من وجه آخر ، فقال : " فلم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم ، ولم يكبر اذا خفض واذا رفع ، فناداه المهاجرون والأنصار حين سلم أن يا معاوية أسرقت صلاتك ؟ أين بسم الله الرحمن الرحيم ؟ وأين التكبير اذا خفضت ، واذا رفعت ؟ ، فصلى بهم صلاة أخرى ، فقال ذلك فيها الذي عابوا عليه^(٣) " .

(١) قال ابن عبد البر في الانصاف ٢ / ١٩١ - ١٩٢ : " وروى المعتمر بن سليمان ، أنبأنا أبو المقداد قال : صليت خلف عمر بن عبد العزيز فسمعتة يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم ، قال : وكان عمر بن عبد العزيز يحمس الناس على عمل أهل المدينة ، قال : وما يدل على أنه كان من عمل أهل المدينة الجهر بيسم الله الرحمن الرحيم ما ذكره الشافعي " . فذكر حديث معاوية هذا .

(٢) راجع كتاب الأم ١ / ٩٣ - ٩٤ .

(٣) راجع كتاب الأم ١ / ٩٤ .

قال : وأخرجه الحاكم في المستدرک^(١) ، فقال : " هذا حديث صحيح على شرط مسلم ، فقد احتج بعبد المجيد بن عبدالعزيز^(٢) ، وسائر الرواه متفق على عدالتهم ، ورواه الدارقطني في سننه ، وقال : رجاله كلهم ثقات ، قال : وقد حصل الجواب في الكتاب الكبير عما أورد في اسناد هذا الحديث^(٣) ومثله ، ويكفينا أنه على شرط مسلم .

الوجه الرابع : روى الدارقطني في سننه^(٤) بسنده عن المعتمر بن سليمان عن أبيه عن أنس قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم يجهر بالقراءة بهيتم الله الرحمن الرحيم " وقال : اسناده صالح . وفي سنن الدارقطني أيضا عن محمد بن أبي السرى العسقلاني قال : صليت خلف المعتمر بن سليمان ما لا أحصى صلاة المغرب والصبح ، فكان يجهر بهيتم الله الرحمن الرحيم قبل فاتحة الكتاب وبعدها ، وسمعت المعتمر يقول : ما آلو أن اقتدى بصلاة أبي ، وقال أبي : ما آلو أن اقتدى بصلاة أنس بن مالك وقال أنس : ما آلو أن اقتدى بصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم^(٥) قال الدارقطني : اسناده كلهم ثقات ، وأخرجه الحاكم في المستدرک ، وقال : رواة هذا الحديث عن آخرهم ثقات ، قال الحاكم : ففي هذه الأخبار معارضة لحديث قتادة عن أنس في ترك قراءة البسمة . وهو كما قال . لأنه اذا صح عنه ما ذكرناه فعلا ورواية فكيف يظن به أنه يروى ما يفهم خلافه ؟

(١) ج (١/٢٢٣) .

(٢) قال ابن عبد البر في الاستذكار ٢/١٨٠ ، " سئل يحيى بن معيين عن عبد المجيد بن عبدالعزيز ، فقال : ثقة كان أعلم الناس بحديث ابن جريج ، وكان أصحابه يصلحون كتبهم بكتابه " .

(٣) وضعف الشيخ ابن تيمية رحمه الله حديث معاوية هذا في مجموع فتاواه (٢٢/٤٣٠) فقال : " ان هذا الحديث وان كان الدارقطني قال : اسناده ثقات ، وقال الخطيب : هو أجود ما يعتمد عليه في هذه المسألة فهذا الحديث يعلم ضعفه من وجوه . . . فذكر ستة أوجه ، فحكى باضطرابه اسنادا ومثنا ، ويكونه منقضا ، وشاذنا . وذكر الزيلعي في النسب (١/٣٥٣) في تضعيف هذا الحديث أربعة أوجه ، فراجع .

(٤) ج (١ ص ٣١١) ، ورواه عبد الرزاق في مصنفه ٢/ حديث رقم (٢٦١٨) .

(٥) ج (١ ص ٢٢٣-٢٢٤) .

فهو لم يقتد في جهره الا برسول الله صلى الله عليه وسلم ، ففي الصحيحين عن حماد ابن زيد عن ثابت عن أنس قال : " انى لا ألوان أصلى بكم كما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى بنا ^(١) .

أقول : قد ضعف الشيخ ابن تيمية حديث المعتمر بن سليمان ، فقال : ان تصحيح الحاكم وحده وثوثيقه وحده لا يوثق به فيما دون هذا ، فكيف في مثل هذا الموضوع الذى يمارض فيه بتوثيق الحاكم ؟ وقد اتفق أهل العلم فى الصحيح على خلافه ، ثم قال : والمعروف عن سليمان التميمي ، وابنه معتمر أنهما كانا يجهران بالبسمة ، لكن نقله عن أنس هو المنكر ، كيف وأصحاب أنس الثقات الأثبات ^(٢) يسرون عنه خلاف ذلك ^(٣) .

وفى كلام الشيخ ابن تيمية هذا نظر . لأن الحاكم لم ينفرد بتصحيح هذا الحديث ، بل وافقه الذهبى فى التصحيح فى التلخيص ، وصححه الحافظ الدارقطنى ، كما تقدم آنفا ، وليس نقل سليمان التيمى الجهر بالبسمة عن أنس منكرا . لأنه ثقته ثبت ، فلا يسمى ماتفرد به منكرا كما تقرر فى المصطلح ، على أنه لم ينفرد بنقل هذا عن أنس ، بل نقل عنه غيره كما مر آنفا . والله أعلم .

قال : قال المقدسى : قد حصل لنا عدة أحاديث جياذ فى الجهر عن أنس وما تعرض ابن الجوزى لتضعيف بعض رواته عن أنس لم نذكرها نحن ، وتعرض ما ذكرنا لرواية شريك وطعن فيه ، وجواب ما قال : ان شريكا من رجال الصحيحين ، ويكفيينا أن نحتج بما احتج به البخارى ومسلم ، وفيما ذكرناه من الأحاديث الصحيحة ما يرد قول ابن الجوزى : " انه لم يصح عن أنس شىء فى الجهر " .

(٣)

هـ- قال : وأما حديث على رضى الله عنه ، فرواه الدارقطنى فى سننه : " كان النبى صلى الله عليه وسلم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم فى صلاته " ، وقال : هذا اسناد علوى لا بأس به ^(٤) ، وقد احتج به ابن الجوزى على المالكية فى تركهم البسمة فى الصلاة ، ولم يحتج فى المسألة بغيره .

(١) رواه البخارى فى صحيحه ٢/٣٠١ من فتح البارى ، ورواه مسلم فى صحيحه

٤/١٨٩ من شرح النووى ، وأحمد فى مسنده ٣/٢٢٦

(٢) أنظر مجموع فتاوى ابن تيمية ٢٢/٤٢٦ .

(٣) سنن الدارقطنى ١/٣٠٢ .

(٤) تقدم الكلام على هذا السند فراجع .

وروى الدارقطني أيضا في سننه بسنده عن عبد خير قال : " سئل على عن السبع
المثاني ، فقال : الحمد لله ، فقيل له : انما هي ست آيات ، فقال : بسم الله
الرحمن الرحيم آية^(١) ثم قال : اسناده كلهم ثقات " . قال : واذنا صح أن
عليا يعتقدونها من الفاتحة فلها حكم باقيها في الجهر .

أقول : قد ناقض الامام النووي هنا نفسه بنفسه . حيث قال في أول كلامه على
مسألة الجهر بالبسطة : " اعلم أن مسألة الجهر ليست مبنية على مسألة اثبات
البسطة...^(٢) " وقد قدمنا ما يؤيد ذلك في مستهل المبحث ، لكن الشوكاني قرر
ما يؤيد كلام النووي هنا حيث قال : " أحاديث الترك - اى ترك الجهر بالبسطة -
وان كانت أصح ، ولكن الاثبات أرجح مع كونه خارجا من مخرج صحيح ، فالأخذ
به أولى ، ولا سيما مع امكان تأويل الترك ، وهذا يقتضى الاثبات الذاتى أعنى كونها
قرآنا ، والوصفى أعنى الجهر بها عند الجهر بقراءة ما يفتح بها من السور فى
الصلاة^(٣) . والصحيح الأول لما قدمنا . والله أعلم .

٦- قال : وأما حديث سمرة رضى الله عنه - فأخرجه الدارقطني فى سننه عن
حميد عن الحسن عن سمرة رضى الله عنه قال : " كانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم
سكته اذا قرأ بسم الله الرحمن الرحيم وسكته اذا فرغ من القراءة ، فأنكر ذلك عمران
بن حصين ، فكتبوا الى أبى بن كعب ، فكتب أن صدق سمرة^(٤) . قال الدارقطني :
رجالهم كلهم ثقات ، وكان على بن المدينى يثبت سماع الحسن من سمرة . قال الخطيب :
فقوله : سكته اذا قرأ بسم الله الرحمن الرحيم : يعنى اذا أراد أن يقرأ لأن السكته
انما هي قبل قراءة البسطة لابعدها .

الرد على الاعتراض

هذا : وقد أجاب أصحاب هذا القول عما أورد عليهم من الاعتراض ، فقالوا : وأما
الجواب عن استدلالهم بحديث أنس وعائشة رضى الله عنهما من استفتاح
القراءة بالحمد لله رب العالمين " : فهو أن المراد كانوا يفتتحون بسورة الفاتحة
لا بالسورة غيرها .

(١) راجع سنن الدارقطني ١/٣١٣ . (٢) راجع المجموع ٣/٣٤٣ .

(٣) انظر فتح القدير فى علم التفسير ١/١٧ .

(٤) سنن الدارقطني ١/٣٠٩ .

قال الامام الشافعى : " يعنى يبدؤن بقراءة أم القرآن قبل ما يقرأ بعدها ، لا يعنى أنهم يتركون بسم الله الرحمن الرحيم ^(١) . قال الحافظ فى الفتح : " وتعقب بأنها انما تسمى الحمد فقط . وأجيب : بمنع الحصر ، ومستند . ثبوت تسميتها بهـذـه الجملة وهى : " الحمد لله رب العالمين " فى صحيح البخارى فى " فضائل القرآن " من حديث أبى سعيد بن المعلى : " ان النبى صلى الله عليه وسلم قال له : ألا أعلمك أعظم سورة فى القرآن . . . فذكر الحديث ، وفيه قال : " الحمد لله رب العالمين هى السبع المثاني ^(٢) .

وقال المرتضى : " واذا ثبت تسميتها بهذا المجموع صح تأويل الشافعى المذكور جمعاً بين الأدلة وهو قوى ^(٣) . وقال الشيخ أحمد شاکر : " وفهم الشافعى لحديث أنس هذا هو الفهم الصحيح السلم ، وقد استدل به بعض العلماء على أن المصلى لا يقرأ البسمة ، وهو استدلال خطأ . لحديث أنس عندما سئل عن كيفية قراءة الرسول وحديثه فى قصة معاوية مع أهل المدينة السابقين ^(٤) .

قال النووى : وهذا التأويل متعين للجمع بين الروايات . لأن البسمة مروية عن عائشة فعلا . ورواية عن النبى صلى الله عليه وسلم ، ولأن مثل هذه العبارة وردت عن ابن عمر ، وأبى هريرة ، وهما ممن صح عنه الجهر بالبسمة فتعين الابتداء بها . قال : وأما الرواية التى فى صحيح مسلم : " فلم أسمع أحدا منهم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم " : فقال أصحابنا : هى رواية للفظ الأول بالمعنى الذى فهمه الراوى ، عبر عنه على قدر فهمه فأخطأ ، ولو بلغ الحديث بلفظه الأول لأصاب فانه الذى اتفق عليه الحفاظ ، ولم يخرج البخارى والترمذى ، وابوداود وغيره . وفى سنن الدارقطنى عن أنس قال : " كنا نصلى خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأبى بكر ، وعمر وعثمان ، فكانوا يستفتحون بأمر القرآن فيما يجهر فيه ^(٥) . قال الدارقطنى : هذا صحيح .

قال : وهذا دليل صريح لتأويلنا ، فقد ثبت الجهر بالبسمة عن أنس ، وغيره فلا بد من تأويل ما ظهر خلاف ذلك . قال : قال المقدسى : ثم للناس فى تأويله خمس طرق :

-
- (١) راجع كتاب الأم (١/٩٣) .
 - (٢) راجع فتح البارى (٢/٢٢٧) .
 - (٣) انظر شرح احيا علوم الدين (٣/١٩٢) .
 - (٤) راجع تعليقه على سنن الترمذى (٢/١٧) .
 - (٥) سنن الدارقطنى (١/٣١٦) .

أحداها : وهى التى اختارها ابن عبد البر - : أنه لا يجوز الاحتجاج به لتلونه واضطرابه واختلاف ألفاظه ، مع تغاير معانيها . وقد مرت الإشارة الى ذلك ، فحاصل هذه الطريقة : أننا نحكم بتعارض هذه الروايات ولا نجعل بعضها أولى من بعض فيسقط الجميع . ونظيره : ما نقله الخطابى فى معالم السنن عن أحمد بن حنبل أنه رد حديث رافع بن خديج فى المزارة لاضطرابه وتلونه وقال : هو حديث كثير الألوان .

ويؤيد ذلك ما قاله ابن الصلاح : " ومثال العلة فى المتن : ما انفرد مسلم باخراجه فى حديث أنس من اللفظ المصرح بنفى قراءة البسمة ، فعلى قوم رواية اللفظ المذكور لما رأوا الأكثرين انما قالوا فيه : " فكانوا يستفتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين " . من غير تعرض لذكر البسمة وهو الذى اتفق البخارى ومسلم على اخراجه فى الصحيح ، ورأوا أن من رواه باللفظ المذكور رواه بالمعنى الذى وقع له ، ففهم من قوله : " كانوا يستفتحون بالحمد لله : أنهم كانوا لا يبسمون فرواه على ما فهم ، وأخطأ . لأن معناه : أن السورة التى كانوا يفتتحون بها من السور هى الفاتحة ، وليس فيه تعرض لذكر التسمية ، وانضم الى ذلك أمور : منها : أنه ثبت عن أنس أنه سئل عن الافتتاح بالبسمة ، فذكر أنه لا يحفظ فيه شيئا من رسول الله صلى الله عليه وسلم ^(١) . اهـ

قال الحافظ العراقى : " ربما يعترض معترض على المصنف بأنك قدمت أن ما أخرجه أحد الشيخين البخارى ، أو مسلم مقطوع بصحته ، فكيف تضعف هذا ، وهو فيما أودعه مسلم كتابه ؟ ، وأيضا لم تعين من أعلاه حتى ينظر محله من العلم ، وما حكيت من قوم لم تسمهم أنهم أعلاه معارض بقول ابن الجوزى فى : " التحقيق " عقب حديث أنس هذا : " ان الائمة اتفقوا على صحته " . والجواب عن ذلك : ان المصنف لما قدم " انما أخرجه أحد الشيخين مقطوع بصحته " . قال : " سوى أحرف يسيرة تكلم عليها بعض أهل النقد من الحفاظ كالدارقطنى وغيره " اهـ فقد استثنى أحرفا يسيرة ، وهذا منها ، فقد أعلاه جماعة من الحفاظ : الشافعى ، والدارقطنى وابن عبد البر رحمهم الله - قال : ولنذكر كلامهم فى ذلك ليتضح ما أعلاه به :

فأما كلام الشافعى : فقد ذكره عنه البيهقى فى كتاب معرفة السنن والآثار ، وأنه

(١) راجع مقدمة ابن الصلاح ص (١١٨) .

قاله فى سنن هرمة جوابا لسؤال أورده . وصورة السؤال : فان قال قائل : قد روى مالك عن حميد عن أنس قال : صليت وراء أبى بكر وعمر وعثمان فكلهم كانوا لا يقرءون بسم الله الرحمن الرحيم " قال : قال الشافعى : قل له : خالفه سفيان بن عيينة ، والفزارى ، والثقفى ، وعدد لقيتهم : سبعة أو ثمانية متفقين مخالفين له ، قال : والعدد الكثير أولى بالحفظ من واحد ، ثم رجح روايتهم بما رواه عن سفيان عن أيوب عن قتادة عن أنس قال : " كان النبى وأبو بكر وعمر يفتتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين " .

قال : وحكى الترمذى فى جامعه عن الشافعى قال : انما معنى هذا الحديث أن النبى صلى الله عليه وسلم وابا بكر وعمر كانوا يفتتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين معناه : أنهم كانوا يبتدئون بقراءة فاتحة الكتاب قبل السورة ، وليس معناه : أنهم كانوا لا يقرءون بسم الله الرحمن الرحيم " . اهـ قال : وما أوله به الشافعى مصرح به فى رواية الدارقطنى " فكانوا يستفتحون بأمر القرآن فيما يجهر به " . قال الدارقطنى : هذا صحيح . وقال الدارقطنى أيضا : ان المحفوظ عن قتادة وغيره عن أنس : " أنهم كانوا يستفتحون بالحمد لله رب العالمين " . ليس فيه تعرض لنفى البسمة ، وكذا قال البيهقى : ان أكثر أصحاب قتادة رووه عنه كذلك . قال : وهكذا رواه اسحاق بن عبد الله بن أبى طلحة ، وثابت البنانى عن أنس . اهـ

قال : وأما تضعيف ابن عبد البر له بالاضطراب فانه قال : " اختلف عليهم فى لفظه . . " فذكر ما سبق نقله عنه . ثم قال : فهذا كلام أئمة الحديث فى تحليل هذا الحديث ، فكيف يقول ابن الجوزى : ان الأئمة اتفقوا على صحته . أفلا يقدح كلام هؤلاء فى الاتفاق الذى نقله (١) " . ثم بين علل الرواية التى فيها نفى قراءة البسمة من حيث الاسناد ، فطول الكلام ، وأجاد ، وأفاد .

قال السيوطى : " هذا الحديث معلول أعله الحفاظ بوجوه جمعتهما وحررتها فى المجلس الرابع والعشرين من الأمالى بما لم أسبق اليه ، وأنا أخصها هنا . . . " ، فتكلم كلاما نفيسا طويلا ، وذكر علل الحديث فى السند والمتن مفصلة ، ثم أجملها فقال : " وتبين بما ذكرناه أن لحديث مسلم السابق تسع

(١) راجع التقييد والايضاح لما أطلق وأغلق من مقدمة ابن الصلاح ١١٩-١٢٤

علل : المخالفة من الحفاظ والأكثرين ، والانتقاع ، وتدلّيس التسوية من الوليد ، والكتابة ، وجهالة الكاتب ، والاضطراب ، والادراج ، وثبوت ما يخالف من صحابيه ومخالفته لما رواه عدد التواتر^(١) .

أقول : الصحيح : أن حديث أنس صحيح غير مضطرب . لا مكان جمعه كما سبق وساخ تأويله بما مر . والله أعلم .

حكاية عجيبة وتهمة غريبة ، وردّها

ذكر الفخر الرازي في تفسيره : " أن علياً رضي الله عنه كان يبالغ في الجهر بالبسملة ، فلما وصلت الدولة إلى بني أمية بالغوا في المنع من الجهر ، سعياً في إبطال آثار علي ، فلعل أنسا خاف منهم ، فلهذا السبب اضطربت أقواله في الجهر^(٢) " . أقول : لا يخفى بطلان هذه الحكاية ، وفساد هذه التهمة . لما في ذلك من سوء الظن بالسلف الذين لا يخافون في الحق لومة لائم ، وتهمة الصحابي بالكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم وخلفائه الراشدين ، وهذا لا يقوله مؤمن عاقل . والله الهادي إلى الصراط المستقيم .

قال : الطريقة الثانية : أن نرجح بعض ألفاظه المختلفة على باقيها ، ونرد ما خالفها إليها ، فلا نجد الرجحان إلا للرواية التي على لفظ عائشة : " كانوا يفتتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين " . أي بالسورة . لأن أكثر الرواة على هذا اللفظ ، ولرواية الدارقطني : " بأم القرآن " ، فكأن أنسا خرج هذا الكلام مستدلاً به على من يجوز قراءة غير الفاتحة أو يبدأ بغيرها ، ثم افتقرت الرواية عنه ، فمنهم من أداه بلفظه فأصاب ، ومنهم من فهم منه حذف البسملة ، فعبر عنه بقوله : كانوا لا يقرؤون " ، ومنهم من فهم الاسرار فعبر عنه بما يدل عليه .

قال : فان قيل : اذا اختلفت ألفاظ روايات حديث قضى المبين منها على المفضل ، فان سلم أن رواية " يفتتحون " محتملة ، فرواية " لا يجهرون " تعين المراد . قلنا : رواية : " بأم القرآن " تعين المعنى الآخر ، فاستويا ، وسلم لنا ما سبق من الأحاديث المصرحة بالجهر عن أنس ، وغيره ، وتلك لا تحتمل تأويلاً ، وهذه أمكن تأويلها بما ذكرناه ، فأولت ، وجمع بين الروايات وألفاظها .

(٢) انظر تدريب الراوي ، (١/ ٢٥٥ ، ٢٥٧) .

(٢) راجع التفسير الكبير للرازي (١/ ٢٠٦) .

الطريقة الثالثة : أن يقال : ليس في هذه الروايات ما ينافي أحاديث الجهر الصحيحة أما الرواية المتفق عليها فظاهرة . وأما قوله : " كانوا لا يجهرون " : فالمراد به نفي الجهر الشديد الذى نهى الله عنه بقوله : " ولا تجهر بصلاتك ولا تخافت بها وابتع بين ذلك سبيلاً " . فنفى أنس الجهر الشديد دون أصل الجهر . بدليل أنه روى الجهر فى حديث آخر . وأما رواية من روى " يسرون " : فلم يرد حقيقة الاسرار ، وإنما أراد التوسط المأمور به الذى هو بالنسبة الى الجهر المنهى عنه كالاسرار واختار هذا اللفظ مبالغة فى نفي الجهر الشديد المنهى عنه ، وهذا معنى ما روى عن ابن عباس ، وغيره : بأنه قال : " الجهر ببسم الله الرحمن الرحيم قراءة الأعراب " .^(٢) يريد أن الجهر الشديد قراءة الأعراب لجفائهم . لأن ابن عباس ممن يرى الجهر بالبسملة كما سبق .

الطريقة الرابعة : رجحها الامام ابن خزيمة^(٣) - وهى رد جميع الروايات التى معنى : أنهم يسرون بالبسملة دون تركها ، وقد ثبت الجهر بها بالأحاديث السابقة عن أنس ، وكأن أنسا بالغ فى الرد على من أنكر الاسرار بها ، فقال : صليت خلف النبى صلى الله عليه وسلم وخلفائه ، فكانوا يسرون بها " أى وقع ذلك منهم مرة أو مرات لبيان الجواز ، ولم يرد الدوام . بدليل ما ثبت عنه من الجهر رواية وقفا ، فتكون أحاديث أنس قد دلت على وقوع الأمرين من النبى صلى الله عليه وسلم الجهر ، والاسرار ، ولهذا اختلفت أفعال الصدر الأول فى ذلك وهو كالاختلاف فى الأذان والاقامة ، قال ابن حبان : " هذا عندى من الاختلاف المباح ، والجهر أحب الى " ، فعلى هذا قول من روى : " لم يقرؤا " أى لم يجهرؤا . و " لم أسمعهم يقرؤون " أى يجهرؤون .

الطريقة الخامسة : أن يقال : نطق أنس بكل هذه الألفاظ المروية فى مجالس متعددة بحسب الحاجة اليها فى الاستدلال والبيان . فان قيل : هلا حملتكم حديث أنس على أن آخر الأمرين من النبى صلى الله عليه وسلم ترك الجهر ، بدليل أنه حكى ذلك عن الخلفاء بعده . قلنا : منع ذلك أن الجهر مروى عن أنس ممن فعله ، فلا يختار أنس لنفسه الا ما كان آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(١) سورة الاسراء آية : (١١٠) .

(٢) تقدم أن فى سنده مدلس ، وقد عنعنه ، فهو ضعيف معارض

(٣) حيث قال فى صحيحه (١/٢٤٨) : " انما أراد أنس بقوله : لم أسمع أحدا منهم

يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم " لم أسمع أحدا منهم يقرأ جهرا بسم الله

الرحمن الرحيم ، وأنهم كانوا يسرون بها فى الصلاة ، لا كما توهمه من لم

يشتغل بطلب العلم من مظانه ، وطلب الرئاسة قبل تعلم العلم .

قال : وأما الجواب عن حديث عبد الله بن مفضل : فقال أصحابنا والحفاظ : هو حديث ضعيف . لأن ابن عبد الله بن مفضل مجهول ، قاله ابن خزيمة ، وابن عبد البر ، والخطيب ، ولا يرد على هؤلاء الحفاظ قول الترمذى : حديث حسن . لأن مداره على مجهول^(١) .

قال : ولو صح وجب تأويله جمعا بين الأدلة ، وذكروا فى تأويله وجهين : أحدهما : أن ذلك فى صلاة سرية لاجهرية . لأن بعض الناس قد يرفع صوته بقراءة البسطة وغيرها رفعا يسمعه من عنده فنهاء أبوه عن ذلك ، وقال : هذا محدث ، والقياس أن للبسطة حكم غيرها من القرآن فى الجهر والاسرار .

الوجه الثانى : جواب الخطيب . قال : ابن عبد الله مجهول ، ولو صح حديثه لم يؤثر فى الحديث الصحيح عن أبى هريرة فى الجهر . لأن عبد الله بن مفضل من أحداث أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأبو هريرة من شيوخهم ، وقد صح أن النبى صلى الله عليه وسلم كان يقول : " ليلينى منكم أولو الأحلام والنهى ، ثم الذين يلونهم " . فكان أبو هريرة يقرب من النبى صلى الله عليه وسلم ، وعبد الله بن مفضل يبعد لحدائثة سنة ، ومعلوم أن القارى يرفع صوته ، ويجهر بقراءته فى أثنائها أكثر من أولها ، فلم يحفظ عبد الله الجهر بالبسطة لبعده ، وهى أول القراءة ، وحفظها أبو هريرة لقربه واصفائه وشدة اعتناؤه .

قال : وأما قول سعيد بن جبيرة الدال على أن الجهر منسوخ : فلا حجة فيه ، وإن كان روى متصلا عنه عن ابن عباس ، وقال : فأنزل الله تعالى : " ولا تجهر بصلاتك " فيسمع المشركون فيهمزون ، ولا تخافت بها " عن أصحابك ، فلا تسمعهم ، " وابتغ بين ذلك سبيلا " ، وفى رواية " فخفض النبى صلى الله عليه وسلم بيسم الله الرحمن الرحيم " . قال البيهقى : يعنى - والله أعلم - فخفض بها دون الجهر الشديد الذى يبلغ اسماع المشركين ، وكان يجهر بها يسمع أصحابه .

(١) سبق الكلام على هذا الحديث ، وأن الجهالة مرفوعة عن ابن عبد الله بالتصريح باسمه ورواية ثلاثة عنه ، فراجع .

(٢) رواه مسلم فى صحيحه ١٥٥/٤ - ١٥٦ ، من شرح النووى ، وأبو داود فى سننه ٣٧١/٢ فى عون المعبود ، والترمذى فى سننه ٤٤٠/١ - ٤٤١ ، والنسائى فى سننه ٩٠/٢ ، وابن ماجه ٣١٣/١ ، وسنن الدارمى ٢٩٠/١ ، ورواه الامام أحمد فى سننه ٤٥٧/١ - ٤٥٨/١ .

قال : قال المقدسي : وهذا هو الحق . لأن الله تعالى كما نهاه عن الجهر بها نهاه عن المخافتة ، فلم يبق الا التوسط بينهما ، وليس هذا الحكم مختصا بالبسمة ، بل كل القراءة فيه سوا .

قال الحافظ ابن حجر : * ولو ثبت ما رواه أبو داود من طريق سعيد بن جبير قال : " كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجهر ببسم الله الرحمن الرحيم ، وكان مسيلمة يدعى رحمان اليمامة ، فقال أهل مكة : انما يدعو الاله اليمامة فأمر الله رسوله باخفاؤها ، فما جهر بها حتى مات " : لكان نسا في نسخ الجهر ، لكنه مرسل ، ومعلول المتن من جهة أن مسيلمة ، لم يكن يدعى الألوهية ، ومن جهة التسليم ، لكن في نص الخبر أنه يدعى رحمان اليمامة ولفظ الرحمن في بقية الفاتحة ، وهو قول : " الرحمن الرحيم " ، بعد الحمد لله رب العالمين " ، فلا معنى للاسرار بالبسمة ، لاجل ذكر الرحمن ، مع وجود ذكر الرحمن عقب ذلك ^(١) .

قال : وأما قولهم : قال بعض السلف : الجهر بالبسمة بدعة " : فلا حجة فيه لأنه يخبر عن اعتقاده ومذهبه ، كما قال أبو حنيفة : العقيقة : بدعة ، وصلاة الاستسقاء بدعة " . وهما سنة عند جماهير العلماء للأحاديث الصحيحة فيهما ، ومذهب واحد من الناس لا يكون حجة على مجتهد آخر ، فكيف يكون حجة على الاكثريين ؟ مع مخالفته للأحاديث الصحيحة السابقة .

أقول : قال ابن عبد البر : " وكان ابراهيم النخعي يقول : الجهر ببسم الله الرحمن الرحيم بدعة " ، قال : وقد تقول بعض العلماء ببدعة فيما هو عند مخالفته سنة ^(٢) .

وأما قولهم : الجهر بالبسمة أعرابية : فالمراد الجهر الشديد بها قراءة أعرابية لجفائهم . كما مر . قال : وأما قياسهم على التعون : فجوابه أنه قياس مع الفارق ، لأن البسمة قرآن من الفاتحة ومرسومة في المصحف الامام بخلاف التعون .

قال : وأما قولهم : لو كان الجهر ثابتا لنقل تواترا : فليس ذلك بلازم . لأن التواتر ليس بشرط لكل حكم . على أن هذا مقابل بمثله ، فيقال : لو كان الاسرار ثابتا لنقل

(١) راجع الدراية في تخريج أحاديث الهداية (١/١٣٥ - ١٣٦) .

(٢) أنظر الاستذكار ٢/١٧٩ .

متواترا ، فلم يختلف فيه .

قال : وأما ما حكوا عن الدارقطني : فلا يصح عنه . لان الدارقطني صحيح فسي سنن كثيرا من أحاديث الجهر ، كما سبق ، قال : وكتاب السنن صنفه الدارقطني بعد كتاب الجهر . بدليل أنه أحال في السنن عليه ^(١) ، فان صحت تلك الحكاية حمل على أنه اطلع أخيه راعلي ما لم يكن اطلع عليه أولا ، ويجوز أن يكون أراد : ليس فسي الصحيحين منها شيء ، وان كان قد صح في غيرهما ، لكن هذا بعيد ، فقد سبق استنباط الجهر من الصحيحين من هديش أنس ، وأبي هريرة رضي الله عنهما .

حجة الفائلين : بان الجهر والاسرار بالبسطة في الصلاة سواء :

أما حجة أصحاب القول الوسط ، القائلين : بأن الجهر والاسرار بالبسطة فسي الصلاة مخير بينهما ليس احدهما أولى من الآخر : فلم أر من ذكر دليلا خاصا بهذا القول ، ولعلمهم لما رأوا ورود أحاديث صحيحة دالة على ثبوت الجهر ، والاسرار عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وأنه جهر بها تارة ، وأسر بها تارة أخرى : جنحوا إلى الجمع بين الأدلة ، والعمل بمقتضاها . لأن الجمع بين الأدلة المتعارضة في الظاهر اذا أمكن بدون تعسف وجب المصير اليه ، وهذا مفهوم ما سبق من الحجج .

قال الشوكاني بعد أن استعرض أدلة القائلين بالجهر ، والقائلين بعدمه : " وحجج بقية الأقوال التي فيها التفصيل في الجهر والاسرار ، وجواز الأمرين مأخوذة من هذه الأدلة ، فلا نطول بذكرها ^(٢) "

(٣)

ملخص مقاله الحافظ الحازمي في : " الاعتبار في النسخ والمنسوخ من الآثار "

لنفاسة ما ذكره الحازمي في هذا الموضوع ، ولعمه أطراف المسألة ، وانصافه لكل فريق : رأيت أن ألخص هنا ما تضمنه هذا البحث النفيس تلخيصا غير مخل بالمقصود . ان شاء الله .

قال رحمه الله :- اختلف أهل العلم في هذا الباب ، فذهب جماعة إلى الجهر بها ، روى ذلك عن عمر ، وعلي ، وابن عمر ، وابن عباس ، وابن الزبير ، وعطاء ، وطاوس ، ومجاهد ، وسعيد بن جبير ، وجماعة سواهم من الصحابة والتابعين ، واليه ذهب الشافعي وأصحابه .

(١) أنظر سنن الدارقطني ١ / (٣١١) . (٢) راجع نيل الأوطار ٢ / (٢٢٨) .

(٣) أنظر باب الجهر بيسم الله الرحمن الرحيم وتركه ص ٨١ - ٨٤ .

وخالفهم في ذلك أكثر أهل العلم ، وقالوا : لا يجهر بها ، بل تقرأ سرا . روى هذا القول عن أبي بكر ، وعمر في إحدى الروايتين عنه ، وعثمان ، وابن مسعود ، وعمار بن ياسر ، والحكم وحماد ، وبه قال أحمد ، وإسحاق ، وأكثر أهل الحديث .

ثم اختلف القائلون بالاسرار في جهة الدلالة ، فمنهم من قال : إنما ذهبنا إلى الاخفاء للأحاديث الثابتة ، إذ أكثرها نصوص لا تحتمل التأويل ، وليس لها معارض ، ولم يقر هؤلاء بأخبر الأمرين ، بل قالوا : لم يزل النبي صلى الله عليه وسلم يسر بها منذ أمر بالصلاة إلى أن قبض .

ومنهم : من أقرب أن لهذه الأحاديث معارضا ، غير أنه قال : أحاديث الاسرار أولى بالتقديم لأمرين :

أحدهما : ثبوتها وصحة سندها ، ولاخفاء أن أحاديث الجهر لا توازيها في الصحة والثبوت . والثاني : أنها وإن صحت فهي منسوخة ، لحديث سميد بن جبير السابق ذكره ^(١) . قال : وهذا مرسل يتقوى بفعل الخلفاء الراشدين . لانهم كانوا أعرف بأواخر الأمور .

وأما من ذهب إلى الجهر : فقال : لاسبيل إلى انكار ورود الأحاديث في الجانبين ، وكتب السنن والمسانيد ناطقة بذلك ، ثم يشهد لصحة أحاديث الجهر آثار الصحابة وهي كثيرة ، ثم من بعدهم من التابعين ، وهلم جرا ، إلى عصر الأئمة ، وحديث سميد بن جبير منقطع لا تقوم به حجة ، ثم هو معارض بحديث ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس : " أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يزل يجهر في السورتين بهسم الله الرحمن الرحيم حتى قبض ^(٢) " .

قال : وطريق الانصاف أن يقال : أما ادعاء النسخ فمتعذر . لأن من شرط النسخ أن يكون له مزية على المنسوخ من حيث الثبوت والصحة ، وقد فقدت ههنا فلا سبيل إلى القول به ، وأما أحاديث الاخفاء فهي أمثن . غير أن أحاديث الجهر ، وإن كانت مأثورة عن جماعة من الصحابة ، إلا أن أكثرها لم يسلم من شوائب الجرح ، كما في الجانب الآخر ، والاعتماد في الباب على رواية أنس بن مالك لأنها أصح وأشهر .

(١) سبق ذكره في كلام الحافظ بن حجر ، وأنه مرسل ، وأنه معلول المتن ، فلا يصلح للاحتجاج به .

(٢) رواه الدارقطني في سننه (٣٠٤/١) وفي سنده : عمر بن حفص المكي . قال ابن الجوزي : أجمعوا على تركه .

ثم الرواية قد اختلفت عن أنس من وجوه أربعة كلها صحيحة . الوجه الأول : أنه قال : " كان النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر وعثمان يفتتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين " . وهذا أصح الروايات عن أنس ، قال الدارقطني : وهو المحفوظ عن قتادة ، وغيره عن أنس . وقد اتفق البخاري ، ومسلم على اخراج هذه الرواية لسلامتها من الاضطراب ، وقال الشافعي : معناه : أنهم كانوا يبدأون بقراءة الفاتحة قبل السورة وليس معناه : أنهم لا يقرءون البسطة .

الوجه الثاني : أنه قال : " صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر و عثمان فلم أسمع أحدا منهم يجهر ببسم الله الرحمن الرحيم " . كذلك رواه محمد بن جعفر ، ومعان بن معان ، وحجاج بن محمد ، وآدم بن أبي إياس ، وغيرهم عن شعبة عن قتادة ، وأكثرهم اضطربوا فيه ولذلك امتنع البخاري من اخراجه ، وهو من مفاريد مسلم .

والوجه الثالث : ما رواه همام ، وجريير بن حازم عن قتادة قال : سئل أنس ابن مالك كيف كانت قراءة النبي صلى الله عليه وسلم ؟ قال : كانت مدا . ثم قال : بسم الله الرحمن الرحيم يمد ببسم الله ، ويمد بالرحمن ، ويمد بالرحيم " . وهذا حديث صحيح لانعرف له علة ، أخرجه البخاري في صحيحه ، وفيه دلالة على الجهر مطلقا ، فيتناول الصلاة وغيرها .

والوجه الرابع : روى عنه ما قرأته على محمد بن زاذان ، وساق سندنا السي أبي مسلمة سعيد بن يزيد قال : سألت أنس بن مالك أكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يستفتح بالحمد لله رب العالمين او ببسم الله الرحمن الرحيم ؟ فقال : انك لتسألني عن شيء ما أحفظه ، وما سألتني عنه أحد قبلك قلت : أكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يمد في التعلين ؟ قال نعم " . قال الدارقطني : هذا اسناد صحيح .

فهذه الروايات كلها صحيحة مخرجة في كتب الأئمة ، وهي مختلفة كما ترى ، وغير مستنكر وقوع الاختلاف في مثل هذه المسائل ، وان كانت من قبيل ما تعم به البلوى . لأن أحوال الضبط تختلف باختلاف الأشخاص ، والجهات ، والأوقات ، ودليله الشاهد كم شخص يتغافل عن أمر هو من لوازمه حتى لا يلقي اليه بالا ، لانعدام ما يعارضه ، ويتنبه لأمر هو من توابعه ، حتى لا يفتر عن ذكره لوجود ما يناقضه ويضدها . تتبين الأشياء .

قال : ومن أعجب ما شهدت من الاختلاف : أنى حضرت جامعا فى بعض البلاد لقراءة شىء من الحديث وحضر فى جماعة أهل العلم ، وهم من المواظبين على الجماعة فى الجامع ، وكان امامهم صيتا يملاّ الجامع صوته ، فسألتهم عنه ، هل يجهر ببسم الله الرحمن الرحيم ، أو يخفيها ؟ فاختلّفوا على فى ذلك ، فقال بعضهم يجهر ، وقال آخرون يخفت ، وتوفى آخرون .

(١) والصواب فى هذا الباب : أن يقال : هذا أمر متسع ، والقول بالحرص فيه متنع ، وكل من ذهب فيه الى أى رواية فهو مصيب ، وتمسك بالسنة . والله أعلم .

(١) وقد انتقد كلام الحافظ الحازمى هذا الدكتور نور الدين عثّر فى كتابه : "دراسات تطبيقية فى الحديث" (ص ٢٥٧) حيث قال : "وفى رأينا أنه مادامت أدلة الاخفات أمّتن ، والاعتماد على حديث أنس ، فإنه قد ترجح دلالة روايته بعد البحث فى مجموع ألفاظها على الاخفات ، وظهر أن نقد أدلة الجهر ليس من باب الترجيح إنما هو لعدم صلاحيتها لاثبات المطلوب مما يرجح القول باخفات البسمة والله أعلم بالصواب اهـ .
أقول : يفهم من كلام الدكتور أن أحاديث الجهر لا تصلح لاثبات المطلوب . وهذا غير صحيح ، فإنه ثبت الجهر بأحاديث صحيحة ومثينة ، فهى وان لم تكن أصح وأمّتن : إلا أنها تصلح لاثبات المطلوب ، فالصحيح ما قرره الحازمى ، ففيه الجمع بين الأدلة ، وسيأتى فى ترجيح الأقوال ما يؤيد رأى الحازمى . والله أعلم بالصواب والموفق له .

(الترجيح)

بعد هذه الجولة الطويلة التي عشناها مع القائلين بعدم سنية الجهر بالبسملّة في الصلاة ، والقائلين بسنيته ، والمخيرين بين الأمرين : لا بد من ذكر ماترجح عندي من الأقوال ، وما أدين الله تعالى به ، فأقول :- وبالله التوفيق -

الراجع عندي من هذه الأقوال : ما ذهب اليه المخيرون بين الجهر والاسرار فهذا هو الحق البين الذي لا غبار فيه ، والصحيح الذي لا ريب فيه . لورود أحاديث صحيحة وصرحة في كلا الجانبين ، ليست متعارضة ، ولا ناسخا بعضها بعضا ، بل تدل دلالة واضحة على أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يجهر بالبسملّة أحيانا ، ويسرّها أحيانا ، لبيان أن كلا الأمرين سنة ، فمن تأمل النصوص الواردة في ذلك ، وأنعم النظر فيها ، بعين الانصاف ، ولم يتحيز الى فئة ، اتضح له الحق الصريح ، والقول الصحيح ، وأن الجهر بها تارة ، والاسرار بها أخرى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وصحابته الكرام .

قال الشيخ ابن تيمية - رحمه الله - : " واذا كان في نفس كتب الحديث أنه صلى الله عليه وسلم فعل هذا مرة ، وفعل هذا مرة زالت الشبهة ، وقال أيضا : وكون الجهر بها لا يشرع بحال مع أنه ثبت عن غير واحد من الصحابة : نسبة للصحابيّة الى فعل المكروه ، واقمراره مع أن الجهر في صلاة المخافتة يشرع لعارضي^(١) "

وقال ابن القيم رحمه الله - : " ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يجهر بها تارة ، ويخفيها اكثر ما جهر بها^(٢) . "

وقال الأمير الصنعاني رحمه الله - : " طال الجدل في هذه المسألة بين العلماء من الطوائف لاختلاف المذاهب ، والأقرب أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ بها تارة جهرا وتارة يخفيها^(٣) . "

فهذا القول تجتمع الأدلة ، والعمل بمقتضى جميع الأدلة بالتوفيق بينها خير من اهدار بعضها والأخذ بالبعض الآخر كما هو المقرر في المصطلح . والله أعلم بالصواب .

(١) راجع مجموع فتاوى ابن تيمية ٢٢ / ٣٧٢ ، ٤٠٨ .

(٢) أنظر زاد المعاد في هدى خير العباد ١ / ٥٢ .

(٣) سبل السلام شرح بلوغ المرام ١ / ١٧١ .

الباب الثاني : ويشتمل على ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : فى تفسير البسمة . وينقسم الى قسمين

القسم الأول : التحليل اللفظى

والقسم الثانى : المعنى الاجمالى

أولا : التحليل اللفظى : ١- اللفظه

أ - (الكلام على معنى الباء :)

أما النظر الى هذه الآية الكريمة من حيث اللغة : فيقال فى الكلام عليها من جهة علم اللغة الذى هو : " علم يبحث فيه عن أحوال جواهر المفردات من حيث معانيها الأصلية " : ان الباء حرف معنى . وذكروا لها معانى كثيرة . قال فى القاموس : " الباء حرف جر للالصاق حقيقيا .

نحو : أمسكت بزيد . ومجازيا . نحو : مررت به . وللتعددية . نحو : " ذهب الله بنورهم " . وللاستعانة . نحو : كتبت بالقلم ، ونجرت بالقدوم . ومنه باء البسمة . وللسببية . نحو : " فكلنا أخذنا بزنيه " . وللمصاحبة . نحو : " اهبط بسلام " . وللظرفية . نحو : " ولقد نصركم الله ببدر " . وللبدل . نحو : فليت لى بهم قوما اذا ركبوا وللمقابلة . نحو : اشتريت بألف ، وللمجاوزة . كفن . قيل : مختص بالسؤال . نحو : " فاسأل به خبيراً " . وقيل : لا يختص . نحو : " ويوم تشقق السماء بالغمام " . وللاستعلاء . نحو : " من ان تأمنه بقنطار " ، وللتبعيض : نحو : " عينا يشرب بها عباد الله " . وللقسم . نحو : أقسم بالله . وللغاية . نحو : " أحسن بى " . وللتوكيد ، وهى الزائدة وتكون زيادتها واجبة كأحسن بزيد أى . أحسن زيد أى صارنا حسن أوغالبة . وهى فى فاعل كفى . نحو : " كفى بالله شهيدا " .

(١) البقرة آية (١٧) (٢) العنكبوت آية (٤٠) (٣) سورة هود آية (٤٨) .

(٤) آل عمران آية (١٢٣) . (٥) الفرقان آية : (٥٦) .

(٦) سورة الفرقان : آية (٢٥) . (٧) آل عمران : آية (٧٥) .

(٨) سورة الانسان : آية (٦)

(٩) سورة يوسف آية (١٠٠) .

(١٠) سورة الرعد : آية : (٤٣) ، الاسراء . آية (٩٦) ، راجع القاموس (ج ٤ ص ٤٠٨

ملخصا) .

ويقول أبو حيان في تفسيره : " باء الجر تأتي لمعان : للالصاق ، والاستعانة ،
والقسم والسبب ، والحال ، والظرفية ، والنقل ، فالالصاق حقيقة : مسحت برأسى .
ومجازا مررت بزيد . والاستعانة ذبحت بالسكين . والسبب : " فبظلم من الذين
هادوا حرماً ^(١) " والقسم : بالله لقد قام زيد . والحال : جاء زيد بثيابه . والظرفية :
زيد بالبصرة . والنقل : قمت بزيد . وتأتي زائدة للتوكيد : شرين بماء البحر
والبدل : فليت لي بهم قوما أى بدلهم . والمقابلة : اشترت الفرس بألف ، -
والمجاورة : " تشقق السماء بالغمام ^(٢) " والاستعلاء " من ان تأمنه بقنطار " ، وكنى
بعضهم عن الحال بالمصاحبة ، وزاد فيها للتعليل ، وكنى عن الاستعانة بالسبب ^(٣) .

وقال ابن هشام : " الباء المفردة حرف جر تأتي لأربعة عشر معنى ^(٤) " ، فذكرها .
أقول : الظاهر من كلامهم هذا : أن الباء مشتركة لفظياً بين هذه المعاني ، فهو موضوع
لكل واحد من هذه المعاني بوضع مستقل . ، ونقل عن سيوييه أنه لم يذكر لها معنى
غير اللصاق فباقي المعاني مجاز عنده .

قال أبو حيان : " ولم يذكر لها سيوييه الا معنى اللصاق ، والاختلاط ، ثم قال :
فمن اتسع عن هذا في الكلام فهذا أصله ^(٥) " .

فكلام سيوييه هذا يشعر بأن جميع معانيها لا تفارق اللصاق . وفيه نظر . لأن هذا
انما يظهر في اللصاق بمعنى مطلق التعلق . مع أنه لا يعد معنى مستقلاً ، ولا يخص الباء .
لأنه محصل التعدية العامة . أما اللصاق الخاص . وهو : " اتصال شئ بشئ " .
سواء كانا معنيين ، أو كانا معنى وذاتاً ^(٦) ، فلا يظهر أنه معنى لا يفارقها . والله أعلم .

(١) النساء . آية (١٦٠) . (٢) الفرقان . آية (٢٥) .

(٣) راجع التفسير الكبير (البحر المحيط) (١٤ / ١) .

(٤) انظر مغنى اللبيب فى هامش حاشية الدسوقي (١٠٨ / ١) .

(٥) راجع كتاب : " النهر الماد من البحر فى هامش البحر المحيط (١٤ / ١)

(٦) مثال الأول : اعتصموا بحبل الله " فالاعتصام ، وحبل الله شيان معنويان . ومثال

الثانى : " بزيد داء " . فالداء شئ " معنوى ، وزيد : ذات ، وهذا التعريف

للالصاق أحسن من قول بعضهم : " هو ايصال معنى لمعنى " . لأنه لا يشتمل

حينئذ نحو مررت بزيد . أفاده الدسوقي فى حاشيته على المغنى (١٠٨ / ١) .

قال العلامة الخضرى : " ان معانى الحروف المتعددة : ان تبادرت كلها من الحرف كالاستعانة والمصاحبة والسببية فى الباء كانت حقيقة فى جميعها بطريق الاشتراك اللفظى فرارا من التحكم . ان التبادر علامة الحقيقة ، ولا يرد ان المجاز أولى من الاشتراك . لأن محله عند تيقن حقيقة أحد المعانى ، وجهل حال الآخر ، لا عند تبادر الجميع .

وان لم يتبادر منها . كالاتداء والانتها فى الباء . نحو : شربن بما البحر و " أحسن بي " : فمذهب البصريين منع استعمالها فى ذلك قياسا ، فلا ينوب بعضها عن بعض كما لا ينوب حروف النصب والجزم عن بعضها ، وما أوهم ذلك فهو اما مؤل بما يقبله اللفظ من تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف . كتضمين " شربن " معنى " روين " و " أحسن " معنى " لطف " ، أو حمل على المجاز . كالظرفية المجازية : " فى جذوع النخل " لتشبيهها بالظرف الحقيقى ، بجامع التمكن ، وفى : تخييل . واما من باب نيابة كلمة عن أخرى شذوذا ، فالتجوز عند هم فى غير الحرف ، أو فيه مع الشذوذ ، وهذا الثانى محمل الباب كله عند الكوفيين ، وبعض المتأخرين بلا شذوذ قال فى المبنى : وهو أقل تعسفا^(٢) .

أقول : ما ذكره الخضرى من الحسن بمكان ، وعلى كلامهم هذا فلا استعارة فى الحروف أصلا ولا تضمين ، لان الحرف عندهم له معان عديدة موضوعة له ، فاستعماله فى كل واحد حقيقة . وقوله : أقل تعسفا . المراد نفي التعسف من أصله . وهذا ميل من ابن هشام لمذهب الكوفيين ، وجنوح منه عن مذهب البصريين . والله أعلم^(٣) .

قال الشيخ عليش : ان قال قائل : ان مثل هذه المباحث نحوى فما وجه ذكره فى اللغوى ؟ قلت : وجهه : بحث أهل اللغة عنه كصاحب القاموس ، وأيضا يجوز أن تكون المسألة الواحدة جزئيا من علمين مختلفين باعتبارين مختلفين ، فهذه المباحث لغوية بالنظر الى ذواتها ، ونسبوية باعتبار تركيب الكلام منها ، وقال المحقق الأمير : هذا لا يرد . لأن هذه لغوية وذكرها فى النحو استطرادا^(٤) .

(١) سورة طه . آية (٧١) .

(٢) راجع حاشية الخضرى على ابن عقيل ٢٢٨-٢٢٩ ، والمبنى ١/١١٩ .

(٣) انظر حاشية الدسوقي ١/١١٩ .

(٤) انظر ايضاح ابداع حكمة الحكيم فى بيان بسم الله الرحمن الرحيم ص ٣ .

هذا : وما ينفى التنبيه عليه : أن حروف الجر بحسب الأصالة وغيرها ثلاثة أقسام :
أصلى فقط ، وزائد فقط . وشبيه بهما معا .

فالأصلى : ما أفاد معنى فى الكلام ، واحتاج لمتعلق يتعلق به . نحو : الحمد لله .
والزائد : ما لا يفيد معنى غير التوكيد ، ولا يحتاج لمتعلق يتعلق به . كمن فى : " ما جاءنا
من بشير " (١) والشبيه بهما : ما يفيد معنى غير التوكيد ، ولا يحتاج لمتعلق يتعلق به .
نحو : رب رجل كريم لقيته . فرب : حرف جر للتقليل قليلا ، وللتكثير كثيرا ، فهسى
شبيهة بالأصلى من حيث جرهما وأفادتها معنى لم يكن للزائد ، وشبيهة بالزائد
من حيث عدم احتياجها الى المتعلق .

إذا تمهد هذا فباء البسمة اختلف فيها . أهى أصلية ، أم زائدة ؟

فعلى الأول - وهو كونها أصلية ، وهو المشهور عند المعربين والمفسرين - يحتمل فيها
سنة معان :

الأول : اللصاق : واليه ذهب الفخر الرازى فى تفسيره ، وهو انما يعنى به اللصاق
المجازى كما فى قولنا : " أعوذ بالله " وليس اللصاق الحقيقى . كما فى قولك : مسحت
برأسى . لظهور بطلان ارادة هذا المعنى هنا . وضعف الألوسى كونها للالصاق ،
وقال : انه ليس بشئى " ، ولم يوجهه .

الثانى : الاستعانة : والى هذا ذهب كثير من المفسرين واللغويين والنحويين ورجحه
البيضاوى فى تفسيره ، ووجه هذا المعنى بأن فيه دلالة على توقف وجود الأمر المبدوء
به على اسم الله تعالى ، وأنه انما لم يصدر به لم يوجد . لأن ذلك شأن الآلة ،
فيكون فيه تنزيل توقف الكمال منزلة توقف الوجود ، وتنزيل الموجود حسا الذى لم يكمل
شرعا ومعنى منزلة المعدوم ، وهذا من الحسن والبلاغة بمكان .

الثالث : المصاحبة على وجه التبرك . وقد استؤنس لهذا المعنى بحديث : " بسم
الله الذى لا يضر مع اسمه شئ فى الأرض ولا فى السماء " وهو السميع العليم (٢) . فان
لفظ " مع " فى الحديث ظاهر فى ارادة المصاحبة من الباء .
وهذا المعنى هو الذى رجحه الزمخشرى على معنى الاستعانة ، فقال : فسى
الكشاف : " انه أعرب وأحسن " .

(١) المائدة - آية : " ١٩ "

(٢) رواه الترمذى فى سننه ٤٦٥/٥ ، وأبو داود فى سننه ٤٣١/١٣ ، وابن ماجه
فى سننه ١٢٧٣/٢ ، والحاكم فى المستدرک ٥١٤/١ ، وأحمد فى المسند
٦٢/١ ، ٦٦ ، ٧٢) ، وهو حديث حسن .

ومعنى كونه أعرب - كما يقول الجرجاني فى حاشيته على الكشاف - : أدخل فى لغة العرب وأفصح وأبين . لأن باء المصاحبة أكثر فى الاستعمال من باء الاستعانة ، لاسيما فى المعانى وما يجرى مجراها من الأفعال .

ومعنى كونه أحسن : أى أوفق لمقتضى المقام . وذلك لوجوه :

- ١- لأن التبرك باسم الله تعالى تأدب معه ، وتعظيم له . بخلاف جعله للآلة ، فانهما مبتدلة وغير مقصودة بذاتها .
- ٢- ولأن المشركين كان ابتداءهم بأسماء آلهتهم على وجه التبرك بها ، فينبغى أن يرد عليهم فى ذلك .
- ٣- وان الباء اذا حملت على المصاحبة والمعية كانت أدل على ملابسة جميع أجزاء الفعل لاسم الله تعالى منها اذا جعلت داخلية على الآلة .
- ٤- وان التبرك باسم الله تعالى معنى ظاهر يفهمه كل أحد ممن يتدى به ، والتأويل المذكور فى كونه آلة لا يهتدى اليه الا بنظر دقيق .
- ٥- وان كون اسم الله تعالى آلة للفعل ليس الا باعتبار أنه يوصل اليه ببركته ، فقد رجع بالآخرة الى معنى التبرك ، وليس فى اعتباره زيادة معنى يعتد به .
- ٦- وأن جعل اسم الله تعالى آلة لقراءة الفاتحة لا يتأتى على مذهب من يقول : ان البسملة من السورة فاللائق جعل الباء للمصاحبة .

هذا : ويبدو أن كل ما ذكره من المرجحات أمور اقناعية غير مسلمة ، فلذا كرر عليها كثير من المفسرين بالابطال فقد قال الألوسى : " وعندى أن الاستعانة أولى ، بل يكاد أن تكون متعينة . ان فيها من الأدب والاستكانة واظهار العبودية ما ليس فى دعوى المصاحبة ، ولأن فيها تلميحا من أول وهلة الى اسقاط الحول والقوة ، ونفى استقلال قدر العباد ، وتأثيرها ، وهو استفتاح لباب الرحمة وظفر بكنز" لاهول ولا قوة الا بالله ^(١) .

ثم رد على أدلة الجرجاني المؤيدة لرأى الزمخشري ، فقال ما خلاصته :

١- ان القول بان المصاحبة أكثر استعمالا من باء الاستعانة ممنوع دون اثباته شرط القتاد .

٢- ان كون الباء للاستعانة يجعل اسم الله آلة وهى مبتدلة وغير مقصودة بذاتها : توهم نشأ من تمثيلهم فى الآلة بالمحسوسات ، وليس كل استعانة بالآلة ممتحنة ولا شك فى صحة : استعنت بالله تعالى ، وقد ورد فى الشرع . قال تعالى : استعينوا بالله واصبروا ^(٢) ، فهو ان بذلك على أن جهة الابتدال مما لا تمر بباله .

(١) راجع روح المعانى ١/٤٤-٤٥) . (٢) الأعراف . آية : (١٢٨) .

- ٣- ان كون المشركين يبتدون بأسماء آلهتهم على وجه التبرك بها فينبغى أن يرد عليهم في ذلك . ليس بمتعين بل الأقرب أنهم كانوا يبتدون بأسمائهم للاستعانة بها . ان هي وسائطهم في التقرب الى الله تعالى وهي أشبهه بالآلة .
- ٤- القول بأن حمل الباء على المصاحبة يكون أدل على ملابسة جميع أجزاء الفعل منها اذا جعلت داخلية على الآلة : يرد بأن الآلة كذلك لا بد من وجودها في كل جزء الى آخر الفعل ، والا لم يتم ، ولا نسلم أنه من مصاحبة شيء لشيء ملابسته لجميع أجزائه .
- ٥- القول بأن التبرك باسمه تعالى معنى مكشوف ظاهر لكل أحد ممن يبتدىء به في أموره : مسلم ، لكن ليس ذلك لكون التبرك من خصوصيات المصاحبة ، وانما التبرك فهم بمعونة المقام ، وقرائن الأحوال ، فتقديرهم : أبدا متبركا ليس بيانا لمتعلق الباء ، بل تصوير للمعنى ، وبيان لصفة تلك الملابسة فان لها أحوالا شتى ، فقد تكون للتبرك لقرينة خارجية كما هنا ، وقد تكون لغير التبرك كما في المثل : " رجع بخفي حنين " ، فان الباء للمصاحبة ، ولا تفيد معنى التبرك ، فليس المراد أن المصاحبة معناها التبرك دائما لظهور بطلانه . وانما فلا يلزم من ظهور معنى التبرك تعيين كون الباء للمصاحبة .
- ٦- القول بان كون اسم الله تعالى آلة في الفعل ليس الا باعتبار أنه يتوصل اليه ببركته فيرجع الى التبرك : مردود بأن هذا الحصر ممنوع . لا مكان أن يكون له اعتبار آخر غير كونه يتوصل اليه ببركته ، فلا يلزم رجوعه الى التبرك كما ادعاه .
- ٧- ان ما يفتح به الشيء لا مانع من كونه جزءا ، فالفاتحة مفتاح القرآن وجزؤه ، ولو سلم ، فجعلها مفتحا ومبتدئا بالنسبة الى ما عداها .

ثم قال الالوسي في ختام رده : ويمكن على بعد أن يكون عدم اختيار الزمخشري للاستعانة راجعا لنزغات الشيطان الاعتزالية من استقلال العبد بفعله ، فقد ذهب اليه هو وأصحابه .

أقول : ليس هذا يبيد ، فقد قال في الانتصاف : " ان معناه اعتراف العبد في أول فعله بأن وجود فعله بقدره الله تعالى ، وإيجاده ، لا بفعله تسليما لله تعالى من أول الأمر ، والزمخشري لا يستطيع هذا النزغات الشيطان الاعتزالية ، وليست شمري ما يصنع بقوله تعالى : " اياك نستعين " ان المراد أنه لا يطلب المعونة الا من الله ، والتوفيق على عبادته في جميع أحواله " (١) اهـ . فهذا الكلام يدل على أن الزمخشري اختار المصاحبة تأييدا لمذهبه الفاسد . والله أعلم .

الرابع : التعدية العامة . من غير اعتبار استعانة ، أو مصاحبة ، " لا التعدية الخاصة التي يشترك فيها الهمزة والتضعيف والباء . وهي جعل الفاعل مفعولا وشيئاً آخر فاعلاً . كما في أخرجه ، وخرجه ، وذهب الله بنورهم " وأما التعدية العامة : فهي التي يشترك فيها جميع حروف الجر ، وهي إيصال معاني الأفعال إلى الاسماء المجرورات .

وأيد بعضهم هذا المعنى : بأن الابتداء في مقابلة الانتهاء ، والانتهاء إذا عدى إلى كان معناه غير معناه قبل تعديته بها ، فانك إذا قلت : انتهى الأمر . فمعناه فرغ . وإذا قلت : انتهى إلى كذا فمعناه وصل إليه . وكذلك الابتداء . فمعنى ابتداء كذا : شرع فيه ، وإذا قلت : ابتداءً بكذا كان معناه قدمه وجعله أولاً (١) .

أقول : هذا التأييد بهذا المعنى إنما يتأتى فيما إذا قدر المتعلق من مادة الابتداء ، لا من مادة التأليف أو القراءة أو نحو ذلك ، فتأمل .

الخامس : القسم : نقل ذلك القرطبي فقال : " قال العلماء : بسم الله الرحمن الرحيم قسم من ربنا أنزله عند رأس كل سورة ، يقسم لعباده أن هذا الذي وضعت لكم يا عبادي في هذه السورة حق ، وأني أوفى لكم بجميع ما ضمننت في هذه السورة من وعدى ولطفى ويرى (٢) .

قال العلامة الصبان : " لا يخفى بعده ، واحواجه إلى تقدير مقسم عليه من غير دليل قوى في المقام ، بل لا يصح في بعض المواضع (٣) ، والأمر كما قال الصبان ، لأن الأصل عدم التقدير ، وأنه لا حاجة إلى القسم في هذا المقام وغيره .

السادس : الاستعلاء . ذكره الألويسي في تفسيره ولم أره لغيره ، ثم قال : انه ليس يشيئاً " ، ولم يوجهه ، ولا يخفى كونه غريباً . لأن معنى الاستعلاء هنا غير ظاهر ، بل لا يصلح أصلاً .

وعلى القول الثاني : وهو ان الباء زائدة - فمدخولها مبتدأ ، فلا تفيد معنى في الكلام باعتبار أصل المعنى المراد من معانيها المشهورة ، والا فلا بد من فائدة تخرج الحرف الزائد من العبث حتى يصح وقوعه في كلام البلغاء ، وكلام الله ورسوله أما لفظية : كاصلاح سجع ، أو نظم ، أو صورة تركيب كاحسن بزيد " ، أو معنوية ، وهي التأكيد كما هنا (٤) ، وسيأتى بيانه في الجهة النحوية ان شاء الله .

(١) راجع رسالة الصبان ص ٩ ، والمقاصد الوفية ص (١١) .

(٢) انظر الجامع لأحكام القرآن ١/ (٩١) .

(٣) الرسالة الكبرى في البسمة ص (١٠) .

(٤) المصدر السابق ، وحاشية الخضري ١/ (٤) .

هذا : والقول بزيادة الباء هنا فيه نظر . لأن زيادة الباء في المبتدأ غير لفظ "حسب" ليست قياسية كما صرح بذلك المحقق الرضى ، وابن يعيش ، حيث قال : " أما زيادة الباء مع المبتدأ ففي موضع واحد ، وهو قولهم : " بحسبك أن تفعل الخير " . معناه : حسبك فعل الخير ، فالجار والمجرور في محل رفع بالابتداء ، ولا يعلم مبتدأ أدخل عليه حرف في الايجاب غير هذا الحرف ، فأما في غير الايجاب فقد جاء غير الباء ، نحو : هل من رجل في الدار ، وقوله تعالى : " هل من خالق غير الله ^(١) فالجار والمجرور في موضع رفع بالابتداء ^(٢) .

فالراجح عندي أن تكون الباء أصلية ، للاستعانة . لأن هذا المعنى هو الموافق لقوله : " وإياك نستعين " ، وهو الذى جرى عليه أكثر المفسرين والمعرّبين . والله أعلم بالصواب .

ب- الكلام على " اسم "

أثارت كلمة : " اسم " في البسطة جدلاً متشعب الأطراف شارك فيه أهل اللغة ، والاشتقاق والصرف ، والنحو ، والكلام ، والاملاء . . . ونسوق الآن أهم ما قيل فيه بخصوص اللغة ، تاركين الباقي لموضعه من البحث ، فنقول :- وباللغة التوفيق :

قد أكثر الناس في حد الاسم ، فأما سيويوه فإنه لم يحده بحد يفصل به عن غيره ، بل ذكر مثالا منه اكتفى به عن الحد ، فقال : " الاسم رجل و فرس " ، وكأنه لما حد الفعل والحرف تميز عنده الاسم ^(٣) . وذكر الفخر الرازى له خمسة تعاريف ، فرد على الاربعة وارضى عن الخامس ، وهو :

" الاسم كلمة دالة على معنى مستقل بالمعلومية من غير أن يدل على الزمان المعين الذى وقع فيه ذلك المعنى ^(٤) . وعرفه أبو حيان : " بأنه اللفظ الدال بالوضع على موجود فى العيان ان كان محسوسا ، وفى الأذهان ان كان معقولا من غير تعرض بينيته للزمان ، ومدلوله المسمى " ، ثم قال : والتسمية جعل ذلك اللفظ دليلا على ذلك المعنى فقد اتضحت المباينة بين الاسم ، والمسمى ، والتسمية ^(٥) .

أقول : وفى التعريف الثانى من الايضاح ، والتفصيل ما ليس فى الأول .

(١) سورة فاطر - آية (٣) (٢) انظر شرح المفصل لابن يعيش والتعليق عليه . . . (٢٣/٨)

(٣) راجع شرح المفصل لابن يعيش (١/٢٢)

(٤) راجع التفسير الكبير للرازى (١/٣٤-٣٥)

(٥) انظر البحر المحيط (١/١٦)

ويقول الراغب فى كتابه : " المفردات فى غريب القرآن " : " والاسم : ما يعرف به ذات الشئ " ، وأصله من السمو ، وهو الذى به رفع ذكر المسمى ، فيعرف به . قال تعالى : " بسم الله الرحمن الرحيم " وقال : " اركبوا فيها باسم الله مجريها " (١) وقال : " وعلم آدم الأسماء كلها " (٢) أى الالفاظ والمعانى مفرداتها ومركباتها .

وفى صحاح الجوهرى فى مادة " سما " : " والسمو الارتفاع والعلو ، تقول منه : سموت وسميت . مثل : علوت ، وعليت ، وسلوت ، وسليت ، والاسم مشتق من سموت . لأنه تنوييه ورفعة ، واختلف فى تقدير أصله فقال بعضهم : فعل ، وقال بعضهم فعل ، وأسماء : يكون جمعا لهذين الوزنين ، مثل جذع وأجذاع وقفل وأقفال ، وهذه لاتدرك صيغته الا بالسمع " .

أقول ما قاله الراغب والجوهرى مناسب لمذهب البصريين من أنه مشتق من السمو وهو الارتفاع لانه يدل على مسماه ، فيرفعه من حضيض الخفاء الى منصة الظهور والجلال ، وعند الكوفيين : من " السمة " وهى العلامة ، وسيأتى تفصيله فى جملة الاشتقاق والصرف . ان شاء الله .

وفى لسان العرب : " جمع الاسم : أسماء ، وجمع الأسماء : أسامي ، وأسام ، وحكى اللحيانى فى جمع الاسم : " أسماوات " وحكى له الكسائى عن بعضهم : " سألتك بأسماءات الله " ، وحكى الفراء : " أعيدك بأسماءات الله ، وأشبه ذلك : أن تكون أسماوات جمع أسماء ، والا فلا وجه له " .

لغات الاسم

وفى الاسم خمس لغات : اسم . بضم الهمزة وكسرهما . وسم : بكسر السين وضمها . قيل من ضم السين أخذه من سموت ، ومن كسرهما أخذه من سميت . وأورد عليه أنه غريب ، ودفع بأن قائله : أحمد بن يحيى ، وهو ثقة جليل القدر فيما نقل . والخامس : سمي . مثل هدى . (٣)

وفى تاج العروس من جواهر القاموس : " واسم الشئ بالكسر : هى اللغة المشهورة ، والضم لغة بنى عمرو بن تميم ، وقضاعة . حكاه ابن الأعرابى ، وسمه ، وسماء : مثلثين . أما سمه بالكسر : فعلى لغة من قال : اسم . بالكسر ، فطرح الألف ، وألقى حركتها على السين . واما بالضم فيه : فلغة قضاعة . وأنشد الكسائى لبعض قضاعة :

-
- (١) سورة هود : آية (٤١) .
(٢) سورة البقرة : آية (٣١) .
(٣) انظر ايضاح ابداع حكمة الحكيم ع ٣ - ٤) .

(١)

* باسم الذي في كل سورة سميه *

بالضم ، وعن غير قضاة : بالكسر . وأنشد الجوهري :

(٢)

* وعامنا أعجبنا مقدمه يدعى أباالسمح وقرضاب سمه *

(٣)

بالضم والكسر . وأنشد شاذان : " سمى " كهدي :

* والله أسماك سما مباركا آثرك الله به ايثاركا *

(٤)

وقرى في الشوان : " بسما الله الرحمن الرحيم " .

وقد ذكر بعضهم في الاسم : ثمانية عشر لفة ، نظمها بقوله :

(٥)

* سم سمة اسم سمة كذا سمى سماء بتثليث لأول كلها *

(٦)

وقال غيره : اسم سم سمى سمة وسمه سماء ثلثهن نلت المكرمة *

(١) وبعده : " قد وردت على طريق تعلمه " . كذا في : الانصاف في مسائل

الخلاف لابن الانباري (١٠/١) ، وفي حاشية الشهاب (٤٥/١) : " هو من أرجوزة

لرؤية بن العجاج ، وبعده : أرسل فيها بازلا يقرمه * فهو بها ينحو طريقا

يعلمه * قال : والباء : متعلقة بأرسل ، والضمير للرعى أى أرسل الرعى فى

الابل جملا بازلا للنتاج متبركا باسم الله الذى برك به فى أول كل سورة . ويقوم به :

بمعنى ترك استعماله فى الركوب والحمل ليقوى الفحل ، وهو من التقريم ، لا الاقرام

كما توهم . والجملة : صفة بازلا ، وقيل : حال من المرسل . فهو : أى البازل .

ينحو : أى يقصد بتلك الابل . طريقا يعلمه : لاعتياده سلوكه . والبازل : البعير

الذى انشق نابه ، وهو فى السنة التاسعة " . وراجع : (اعراب ثلاثين سورة من

القرآن لابن خالويه) ص (١٠) .

(٢) قال ابن الجوزي فى زاد المسير : " والقرضاب : القطاع . يقال : سيف قرضاب " .

وفى تفسير القرطبي بعد انشاد البيت (١٠٠/١) : " وقرضب الرجل : اذا أكل

شيئا يابسا فهو قرضاب " . وفى الصحاح ، واللسان ، والقاموس وشرحه : قرضب

الرجل : أكل شيئا يابسا . حكوا ذلك عن ثعلب . وهذا هو الأصح . وقال ابن

خالويه : القرضاب : اللص (اعراب ص ١٠) . وبعده : " مبتركا لكل عظم يلحمه * .

رجل مبترك : معتمد على الشيء ملح . يلحمه : ينزع عنه اللحم .

(٣) هو لابي خالد القتاني ، نسبة الى قتان بن سلمة بن مذحج . واستشهد به على

أن سمى كهدي : لفة فى الاسم . ولا دليل فيه . لاحتمال أن يكون على لفة من

يقول : سما بضم السين غير مقصور ، ونصب على أنه مفعول ثان لأسماك . وفى شرح

كتاب سيوييه : انه يجوز أن يكون سما فى البيت غير مقصور ، فألفه ألف تنوين

بدليل أنه روى : سما بالكسر " ا هـ . أفاه الشهاب (٤٤/١) .

(٤) راجع تاج العروس : مادة " سما " .

(٥) راجع حاشية الخضرى (٢٩/١) ، والألوسى (٤٩/١) ، والايضاح ص (٤) .

(٦) انظر حاشية ابن حمدون على المكوى (٥/١) .

وَألف " اسم " ألف وصل ، وربما جعلها الشاعر ألف قطع للضرورة كقول الأحموس :
(١) وما أنا بالمخسوس في جذم مالك * ولا من تسمى ثم يلتزم الاسم
والأصل في هذه الهمزة ان تثبت خطأ . لأن الأصل في كل كلمة أن ترسم باعتبار
ما يلفظ بها في الوقف والابتداء . ولكن حذفت هنا - أي في البسمة فقط - تحفيقا
لكثرة الاستعمال . فلو كتبت باسم القاهر ، أو باسم القادر : فقال الكسائي والأخفش :
تحذف الألف . ورد عليهما الفراء وقال : لا تحذف الا مع بسم الله الرحمن الرحيم ،
لأن الاستعمال انما كثر فيه ، لأجل هذا ضعف رأى ابن قتيبة الذي يجوز
الحذف حتى لو لم تذكر كاملة عند بدء الكلام . نظرا لعدم كثرة الاستعمال (٢) ،

قال الفراء في " معاني القرآن " : " وانما حذفوا الألف من بسم الله الرحمن الرحيم
أول السورة والكتب لأنها وقعت في موضع معروف لا يجهل القارىء معناه ، ولا يحتاج
الى قراءته فاستخف طرحتها ، لأن من شأن العرب الايجاز وتقليل الكثير اذا عرف
معناه ، وأثبتت في قوله : " فسبح باسم ربك " لأنها لا تلزم هذا الاسم ، ولا تكثر
معه ككثرتها مع الله تبارك وتعالى . ألا ترى أنك تقول : بسم الله عند ابتداء كل فعل
تأخذ فيه ، من مأكلا ، ومشرب ، وذبحة ، فخف عليهم الحذف لمعرفة معناه له ،
فلا تحذفن ألف " اسم " اذا أضفته الى غير الله تبارك وتعالى ، ولا تحذفنها مع غير
الباء من الصفات (٣) ، وان كانت تلك الصفة حرفا واحدا ، مثل اللام والكاف ، فتقول :
لا سم الله حلاوة في القلوب ، وليس اسم كاسم الله ، فتثبت الألف في اللام والكاف .
لأنهما لم يستعملا كما استعملت الباء في اسم الله (٤) .

ويقول ابن الأنباري : " ولا تحذف الألف في غير بسم الله ، ولهذا كتبت في : " اقرأ
باسم ربك " ولا تحذف الالف منه اذا أدخلت غير الباء من حروف الجر ، كقولك : لا سم
الله حلاوة ، ولا اسم كاسم الله (٥) .
وقال محقق الكتاب الدكتور طه عبد الحميد : " وجاء في المطالع النصرية ص (١٧٠) :
أما الهمزة فتحذف في موضعين :
الأول : أن يسبقها همزة استفهام . كان تقول : اسمك زيد أم عمرو ؟

-
- (١) انظر تفسير القرطبي (١٠٠/١) ، المخسوس : المرذول . وجذم كل شيء : أصله .
مالك : جد أعلى للشاعر .
 - (٢) انظر البسمة بين أهل العبارة وأهل الاشارة ص (٢٣) والبحر المحيط (١٦/١)
 - (٣) الصفة عند الكوفيين : حرف الجر والظرف .
 - (٤) راجع معاني القرآن للفراء (١-٢) .
 - (٥) انظر البيان في غريب اعراب القرآن ، مع التعليق عليه (٣١/١) .

الثاني : في البسمة الكريمة الكاملة : فتحذف منها الف " اسم " لكثرة الاستعمال بشرط أن لا يذكر متعلق الجار لامتقدا ولا متأخرا ، فان ذكر متقدا : نحو : أتيسرك باسم الله ، أو أستعين باسم الله ، أو مؤخرا مثل : بسم الله الرحمن الرحيم استفتح أو أستعين - لم تحذف ، وكذا لا تحذف اذا اقتصر على الجلالة ولم يذكر الرحمن الرحيم " كما في قوله تعالى : " باسم الله مجريها " كما نص في الشافية . قال : وهو الأصح خلافا للفراء وجاء في الهمع : أن الكسائي جوز حذفها ولو أضيف الى غير الجلالة . كالرحمن والقاهر ، ورده الفراء وقال : هذا باطل ، ولا يجوز أن تحذف الامع الله . لأنها كثرت معه ، فاذا عدوت ذلك أثبت الألف وهو القياس^(١) .

أقول : يعكز ما تقدم من اشتراط كون البسمة كاملة : حذف ألف " اسم " في رسم المصحف من قوله تعالى : " بسم الله مجريها " مع أنها ليست كاملة ، ويؤيد ذلك قول الخطيب الشربيني : " وألحق بها : " بسم الله مجريها ومرساها " ، و " انه من سليمان وانه بسم الله الرحمن الرحيم " وان لم تكتب في القرآن الا مرة واحدة لشبهها لها صورة^(٢) . أي فاشتراط تمام البسمة ، وعدم ذكر المتعلق مقدا أو مؤخرا وكذا كثرة الاستعمال : غير متفق عليه . لعدم التمام في الآية الأولى ، وذكر متعلقها اما مقدا أو مؤخرا على اختلاف المفسرين في متعلق الجار والمجرور ، وعدم كثرة الاستعمال في الآية الثانية .

وقيل : هذا الحذف ليوافق الخط اللفظ ، وهذا ضعيف . لأنه غير قياسي .
وقيل : هذا الحذف مختص بما في ابتداء الكلام ، وأما في الوسط فلا . نحو : " اقرأ باسم ربك " .
وهذا القول مخالف لما ذكر من اشتراط اضافة " اسم " للفظ الجلالة ، وعدم ذكر المتعلق .

وقيل : لا حذف أصلا . والباء داخل على : " سم " أحد اللغات السابقة ، ثم سكنت السين هربا من توالي كسرتين ، أو انتقال من كسرة لضمة . ، واستفريه الألويسي ، لما فيه من تكلف وتعسف ، واستحسنه الشيخ عليش في رسالته في البسمة ولكنه لم يوجهه .^(٣)

الخلاصة : ان شروط حذف ألف " اسم " أربعة : ١- اضافة اسم الى لفظ الجلالة ٢- عدم ذكر متعلق الجار والمجرور مقدا أو مؤخرا ٣- أن يكون حرف الجر الباء فقط . ٤- أن تذكر البسمة بتمامها .

(١) راجع تعليقي الدكتور طه عبد الحميد على كتاب البيان في غريب اعراب القرآن ١/٣١

(٢) أنظر السراج المنير ١/٥٠ .

(٣) راجع تفسير الألويسي ١/٤٩ ، والايضاح ص ٤ ، ورسالة البسيوني ص ٢٣ .

هذا : والراجح عندي : أن هذا الحذف رسم عثمانى ، وهو مما لا يكاد يعرف السرفيه ، والكثير من علمهم مظربة ، وغير مطردة ، ويؤيد مارجحناه قولهم : خطان لا يقاس عليهما خط المصحف ، وخط العروضيين^(١) . والله أعلم بالصواب .

(اختلاف العلماء في زيادة " اسم " وعدمها ، ومعنى زيادته :)

يتجه فريق من العلماء الى جعل " اسم " في البسطة صلة زائدة - أي مقمما بين الها - ولفظ الجلالة - ومنهم أبو عبيدة معمر بن المثنى ، ويستشهد على ذلك بقول لبيد بن ربيعة بن مالك :

الى الحول ثم اسم السلام عليكما ومن بيك حولا كاملا فقد اعتذر .^(٢)
ففي نظره أن كلمة " اسم " مقحمة زائدة ، وانما أراد السلام عليكما ، ويقول الشهاب : * والسلام هنا سلام متاركة وهو كناية عن أمرها بترك ما كان قد أمرها به ، واقحام الاسم هنا في غاية الحسن . لأنه ليس بسلام حقيقي ، فما لهما منه الا اسمه ، كما قيل :

قال السلام مودعا لمحبه هيهات هيهات السلامة بعده .^(٣)

وانتقد ابن جرير الطبرى انتقادا شديدا فكرة زيادة " اسم " ، وتأويل من أول بيت لبيد فقال : لو جاز وضح تأويله على ما تأول ، لجاز أن يقال : رأيت اسم زيد ، وأكلت اسم الطعام ، وشربت اسم الشراب ، وفي اجماع جميع العرب على احالة ذلك ما ينسى * فساد تأويل من تأول قول لبيد ثم اسم السلام عليكما " أنه أراد : ثم السلام عليكما ، وادعائه أن ادخال الاسم في ذلك ، و اضافته انما جاز ان كان اسم المسمى هو المسمى بعينه . ويسأل القائلون قول من حكينا قوله هذا ، فيقال لهم : أتستجيزون فسى العربية أن يقال : أكلت اسم العسل " يعنى بذلك : أكلت العسل ، كما جاز عندكم : اسم السلام عليك ، وأنتم تريدون : السلام عليك ؟ فان قالوا : نعم ، خرجوا من لسان العرب وأجازوا فسى لفتها ماتخطئه جميع العرب في لفتها ، وان قالوا : لا ، سئلوا الفرق بينهما فلن يقولوا في أحدهما قولا الا الزموا في الآخر مثله .^(٤)

(١) السراج المنير (٥/١) .

(٢) وأوله : تمنى ابتأى أن يعيش أبوهما وهل أنا الا من ربيعة أو مضر * قاله قبيل موته ، وكان من المعمرين عاش مائة وثلاثين سنة . والى الحول : متعلق بقوله : قولا " فى البيت قبله أو بما يفهم ما قبله ، وتقديره : افعلنا جميع ما ذكر الى تمام سنة موته . وقوله : وهل أنا الا من ربيعة الخ : أى أنه من الهشبر الذى لا بد له من الموت .
بعدها)

(٣) راجع حاشية الشهاب (٤٦/١) . (٤) راجع تفسير ابن جرير الطبرى (١١٦/١) ، وما

ثم ذكر لمعنى قول لبيد وجهين : أحدهما : أن السلام اسم من أسماء الله تعالى . أى ثم الزما اسم الله وذكره بعد ذلك ودعا ذكرى والبكاء على ، أى على وجه الاغراء ، ورفع الاسم لتأخر أداة الاغراء .

والوجه الثانى : ثم تسميتى الله عليكما ، كما يقول القائل للشئى ، فيعجبه : اسم الله عليك . يعونه بذلك من السوء فكأنه قال : ثم اسم اللد عليكما من السوء ، وكأن الوجه الأول أشبه المعنيين بقول لبيد (١) .

أقول : ما ذكره الامام الطبرى من الحسن بمكان ، ويؤيده ما ذكره القنوى نقلاً عن التفتازانى : " وفى التبرك بالاسم غاية التعظيم ، وما قيل : ان الاسم صلة أتى به للتبرك ، وللفرق بينه وبين القسم قليل الجدوى . لأن الابتداء إنما هو بالاسم لا بالذات ، ولأنه يوهم أنه لو ترك الاسم لا يضر المقصود ، لكن يقع الالتباس بينهما فذكر الاسم لدفع ذلك ، وقد بان لك أن التبرك بذكر اسمه ، ولو قيل : ان المراد بالله لفظة الجلالة ، فيكون التبرك أيضاً بذكر الاسم الخاص . يرد عليه أن المراد بلفظ الجلالة هو الذات بقريئة الوصف بالرحمن الرحيم ، والاستخدام فى مثل هذا غير ظاهر (٢) .

ويؤيده أيضاً : قول الفخر الرازى " والمراد من قوله : بسم الله : قوله : ابدأوا بسم الله . وكلام أبى عبيدة ضعيف . لأننا لما أمرنا بالابتداء فهذا الأمر انما يتناول فعلاً من أفعالنا ، وذلك الفعل هو لفظنا وقولنا ، فوجب أن يكون المراد : ابدأ بذكر الله ، والمراد ابدأ بسم الله ، وأيضاً فالفائدة فيه أنه كما أن ذات الله تعالى أشرف الذوات فكذلك ذكره أشرف الأذكار ، واسمه أشرف الأسماء ، فكما أنه فى الوجود سابق على كل ما سواه وجب أن يكون ذكره سابقاً على كل الأذكار ، وأن يكون اسمه سابقاً على كل الأسماء (٣) .

قال القرطبي : " اختلف فى معنى زيادة اسم " ، فقال قطرب : زيدت لاجلال ذكره تعالى ، وتعظيمه . وقال الأخفش : زيدت ليخرج بذكرها من حكم القسم الى قصد التبرك . لأن اصل الكلام : بالله (٤) .

أقول : قد عرفت ما فيه . على أن اليمين أيضاً باسمه تعالى ، أو صفة من صفاته ، كما فى عامة كتب الفقه وقد صرحوا بأن الكفارة شرعت لدفع هتك حرمة اسم الله تعالى ،

(١) المصدر السابق ١١٩/١ ، وما بعدها .

(٢) راجع حاشية القنوى على البيضاوى ١/٥٠ .

(٣) راجع تفسير الرازى ١/١٠٣ .

(٤) انظر تفسير القرطبي ١/٩٨ .

وهو شاهد لأن اليمين باسمه لابذاته ، وأيضا : لفظ : " باسم الله " يمين اذا نووى به اليمين ، وفي رواية عن محمد بن الحسن : أنه يمين وان لم ينويه . وهو قول للشافعي رحمه الله - كما في قواعد السبكي (١) .

والراجع عندي : أن لفظ " اسم " غير مقحم ، لأن مثل هذا الأسلوب مألوف عند جميع الأمم ، ومنهم العرب ، وذلك أن الواحد منهم اذا أراد أن يفعل شيئا ما لأجل أمير ، أو أى عظيم بحيث يكون متجردا من نسبة ذلك الفعل اليه بالكلية : يقول : أفعله باسم فلان ، فيذكر اسم ذلك العظيم ، فكأنه يقول : ان عملى معنون باسمه ، ولولاه لما عملته . والله أعلم بالصواب .

(١) انظر حاشية الشهاب على البيضاوى (٤٨/١) .

(اختلاف العلماء في الاسم أهوعين المسمى ، أم التسمية ، أم غيرهما ،
أم هوصفة المسمى أم لا ؟)

قد اشتهر في كتب التفسير ، والأصول ، والكلام ، والنحو ، ذكر الخلاف في أن
الاسم أهوعين المسمى ، أو التسمية ، أو غيرهما ، أم صفة للمسمى أم لا ؟ ، وقد
تحير نحارير الفضلاء في تحرير محل البحث ، وذكروا تلاويلا لم تظهر لها ثمرة
الخلاف ، ولم يأتوا بشيء يزيح الاشكال ويريح البال ،

فلولا اطباق معظم المفسرين ، وجل الأصوليين ، والمتكلمين ، والنحويين ،
على ايراد هذه المسألة في كتبهم ، وجمهور اللغويين في معاجمهم : لما أوردتها
في رسالتي هذه . لعدم فائدة تنبني على ذكر الخلاف فيها ، وثمره تجنى من
أفنانها ، بل لاطائل تحتها ، الا اضاعة الوقت في قراءة الفلسفة والسفسطة التي
كتبت فيها ، ولكن أهبيت أن لا تخلو رسالتي التي موضوعها له علاقة بالمسألة ، من ذكر
بعض جوانبها ، لئلا يظن قصور ، أو تقصير بصاحبها ، مع أنه يرى منها ، ومن أمثالها
من المسائل التي لا يرجى خير من ورائها . وأنا أذكر هنا خلاصة ما قالوه في هذه
المسألة بايجاز ، فأقول : - وبالله التوفيق -

قال الحافظ ابن كثير : " واما مسألة الاسم هل هو المسمى ، أو غيره ؟ ففيها
للناس ثلاثة اقوال : أحدها : أن الاسم هو المسمى ، وهو قول أبي عبيدة ، وسيبويه ،
واختاره الباقلاني وابن فورك ، وقال محمد بن عمر الرازي في مقدمات تفسيره : (١)
الحشوية ، والكرامية ، والأشعرية : الاسم : نفس المسمى ، وغير نفس التسمية ،
وقالت المعتزلة : الاسم : غير المسمى ونفس التسمية ، والمختار عندنا أن الاسم
غير المسمى ، وغير التسمية ، ثم نقول : ان كان المراد بالاسم هذا اللفظ الذي هو
أصوات متقطعة ، وحروف مؤلفة ، فالعلم الضروري حاصل أنه غير المسمى ، وان كان
المراد بالاسم ذات المسمى فهذا يكون من باب ايضاح الواضحات ، وهو عبث ، فثبت
أن الخوض في هذا البحث على جميع التقديرات يجري مجرى العبث . ثم شرع يستدل
على مفايرة الاسم للمسمى ، بأنه قد يكون الاسم موجودا والمسمى مفقودا ، كلفظة
" المعدوم " ، وبأنه قد يكون للشئ أسماء متعددة كالمترادفات ، وقد يكون الاسم
واحدا ، والمسميات متعددة ، كالمشترك ، وذلك دال على تفاير الاسم والمسمى ،
وأیضا ، فالاسم لفظ ، وهو عرض ، والمسمى قد يكون ذاتا ممكنة ، أو واجبة بذاتها ،

(١) راجع التفسير الكبير للفخر الرازي ج ١ ص ١٠٨ - ١١٠ .

وأيضاً فلفظ النار والثلج " لو كان هو المسمى ، لوجد الالفاظ بذلك حر النار ، أو برد الثلج ، ونحو ذلك ، ولا يقوله عاقل ، وأيضاً فقد قال الله تعالى : " ولله الأسماء الحسنى فادعوه بها " (١) وقال النبي صلى الله عليه وسلم : " ان لله تسعة وتسعين اسماً (٢) فهذه كثيرة ، والمسمى واحد ، وهو الله تعالى ، وأيضاً فقوله : " ولله الأسماء " أضافها إليه ، كما قال : " فسبح باسم ربك العظيم " (٣) فالإضافة تقتضى الصفاية ، وقوله تعالى : " فادعوه بها " أى فادعوا الله بأسمائه ، وذلك دليل على أنها غيره .

واحتج من قال : الاسم هو المسمى بقوله تعالى : " تبارك اسم ربك ذو الجلال والإكرام " (٤) . والمتبارك هو الله تعالى . والجواب : أن الاسم معظم لتعظيم الذات المقدسة . وأيضاً ، فإذا قال الرجل زينب طالق . يعنى امرأته . طلقت ، ولو كان الاسم غير المسمى لما وقع الطلاق . والجواب : ان المراد أن الذات المسماة بهذا الاسم طالق . قال : قال الرازى : وأما التسمية : فإنها جعل الاسم معناها لهذه الذات ، فهى غير الاسم أيضاً . والله أعلم (٥) أه

وقد وافق الرازى ، وابن كثير : الشوكانى فى ترجيح كون الاسم غير المسمى حيث يقول : " ومن زعم أن الاسم هو المسمى ، كما قاله أبو عبيدة وسيبويه ، والباقلانى ، وابن فوران ، وحكاه الرازى عن الحشوية والكرامية ، والأشعرية ، فقد غلط غلطا بينا ، وجاء بما لا يعقل ، مع عدم ورود ما يوجب المخالفة للعقل لامن الكتاب ، ولا من السنة ، ولا من لغة العرب ، بل العلم الضرورى حاصل بأن الاسم الذى هو أصوات مقطعة وحروف مؤلفة غير المسمى الذى هو مدلوله " (٦) .

وقال الشيخ خالد بن عبد الله الأزهرى فى " التصريح " : " اختلفوا فى الاسم والمسمى ، هل هما متغايران أم لا ؟ والأول : رأى المعتزلة ، والثانى : قول الأشعرى . وقيل : لا ، ولا . وهو مذهب أهل النقل ، ويعزى لمالك رحمه الله تعالى . والتحقيق : أن الخلاف لفظى - أى كل يقول بما يقوله الآخر - وذلك : أن الاسم اذا أريد به اللفظ ، فغير المسمى ، وان أريد به ذات الشئ فهو عينه ، لكنه لم يشتهر بهذا المعنى (٧) . وحاصل ما ذكره الشيخ - كما قال العلامة ياسين - : ان من قال : ان الاسم عين المسمى : ليس مراده أنه كذلك دائما ، بل مراده أنه قد يكون

(١) الأعراف آية (١٨٠)

(٢) رواه البخارى فى صحيحه (١١/٢١٤) من الفتح ، ومسلم فى صحيحه (١٧/٥) ، ومن

النوى . (٣) الواقعة . آية (٧٤) (٤) الرحمن آية (٧٨) .

(٥) راجع تفسير ابن كثير (١٨/١-١٩) . (٦) راجع فتح القدير (١٨/١) .

(٧) راجع التصريح على التوضيح (١/٨) ، وراجع الحاشية عليه للعلامة ياسين لفائدة مهمة .

كذلك ، ومعنى كونه عينه : أن المراد من الاسم سماه ، لانفسه وذاته ، بأن يكون الحكم مناسباً للمسمى دون الاسم . كما فى : سيج اسم ريك " ، ومن قال : انه غيره : ليس مراده أنه كذلك دائماً ، بل قد يكون غيره ، ومعنى كونه غيره : أن المراد من الاسم نفسه وذاته ، لاسماه ، بأن يكون الحكم مناسباً للاسم دون المسمى . نحو قوله تعالى : " فليہ الأسماء الحسنی " (١) ، فلا ثمرۃ للخلاف ، ولا فائدة تنبئ علیه .

هذا : وبينما يضعف الشهاب كون الاسم بمعنى التسمية ، ويقول : " هو قول لبعض المعتزلة . وهو فى غاية الضعف والبعد " (٢) : يرجح ابن جرير الطبرى كونه بمعنى التسمية حيث يقول : " معنى قوله تعالى : بسم الله : أبدأ بتسمية الله ، وذكره قبل كل شيء ، أو أقرأ بتسميتى الله " . وذكر أدلة كثيرة تؤيد هذا المعنى ، ودافع عما أورد عليه . . . ، ثم قال : وليس هذا هو الموضع من مواضع الاكثار فى الابانة عن الاسم : أهو المسمى ، أم غيره ؟ أم صفة له ؟ فنظيل الكتاب به ، وانما هذا موضع من مواضع الابانة عن الاسم المضاف الى الله : أهو اسم ؟ أم مصدر بمعنى التسمية ؟ (٢)

قال محمود شاکر فى تعليقه على تفسير الطبرى : " استجاد أبو جعفر رحمه الله خیر الرأى لحجته والذى كتبه هنا من أبرع ، وأقوم ما قيل فى بيان هذا الحرف من كلام العرب ، وشرح هذا الموضع الذى لجت فيه العقول والأقلام ، حتى خفى على جلة العلماء الذين تكلموا فى شرح معنى " اسم " فى : " بسم الله " وأشباهاها ، فأغفلوا اغفالا لخفائه ، ووعورة مأتاه ، والفهم الكلام فى الذى افتتحوه من القول فى الاسم : أهو المسمى أم غيره ؟ أم هو صفة له ؟ وما رسمه ؟ وما حده ؟ وهذا باب غير الذى نحث فيه ، فخلطوا خلطاً ، فجاء الطبرى ، فمحص الحق تمحيصاً ، وهو أرجح الآراء عندنا . اهـ ملخصاً .

وذكر النووى فى التهذيب وقوع الاسم على التسمية ، فقال : " مذهب أهل السنة وجمهور أهل اللفظة أن الاسم هو المسمى ، ومذهب المعتزلة أنه غيره ، وقد يقع على التسمية . (٣)

وأوضحه فى شرح صحيح مسلم فى حديث عائشة - رضی الله عنها ؛ " يارسول الله ما أهجرت الا اسمك " (٤) . حيث يقول : " استدلل بعضهم بهذا أن الاسم غير المسمى

(١) الاسراء آية (١١٠) .

(٢) راجع حاشية الشهاب على البيضاوى (٤٥ / ١) ، وتفسير الطبرى (١١٨ / ١) .

(٣) راجع تهذيب الأسماء واللفات (١٥٦ / ١) .

(٤) رواه مسلم فى صحيحه (٢٠٣ / ١٥) من شرح النووى .

في المخلوقين ، وأما في حق الله تعالى ، فالاسم هو المسمى قال القاضي : وهذا كلام من لا تحقيق له من معنى المسألة لفة ولا نظرا ، ولا شك عند القائلين بأن الاسم هو المسمى من أهل السنة وجماهير أئمة اللفة ، أو مخالفهم من المعتزلة : أن الاسم قد يقع أحيانا ، والمراد به التسمية حيث كان : في خالق ، أو مخلوق ، ففى حق الخالق : تسمية المخلوق له باسمه ، وفعل المخلوق ذلك بعباراته المخلوقة ، وأما أسماؤه سبحانه وتعالى - التي سمي بها نفسه فقديمة كما أن ذاته وصفاته قديمة ، وكذلك لا يختلفون أن لفظه الاسم اذا تكلم بها المخلوق فتلك اللفظة والحروف والأصوات المقطعة المنفهم منها الاسم انها غير الذات ، بل هى التسمية وانما الاسم الذى هو الذات ما يفهم منه من خالق ، ومخلوق .

هذا : وللسيد محمد رشيد رضا بحث قيم في هذا الموضوع ذكره فى تفسيره : " المنار " يبدو لى أنه القول الفصل فى المسألة ، فلذا أحببت أن أورده هنا مختصرا وافييا بالمقصود ، فأقول : قال : " قال بعض الباحثين فى الكلام والفلسفة : ان الاسم يطلق على نفس الذات والحقيقة ، والوجود والعين ، وهى عندهم أسماء مترادفة وهذا القول ليس من اللغة فى شىء " ، ولا هو من الفلسفة النافعة ، بل من الفلسفة الضارة ، وان قال الأوسى بعد نقله عن ابن فورك ، والسهيلى : " وهما ممن يعرض عليه بالنواجذ " - ، بل لا ينبغى أن يذكر مثل هذا القول الا لأجل النهى عن اضعاف الوقت فى قراءة ما يبنى عليه من السفسطة فى اثبات قول القائلين : ان الاسم عين المسمى وقد كتبوا لغوا كثيرا فى هذه المسئلة ، وقلما ترى أحدا رضى كلام غيره فيها ، ولكنه قد يرضيه كلام نفسه الذى يؤيد به ما لم يفهمه من كلام غيره .

والحق أن الاسم هو اللفظ الذى ينطق به لسانك ، ويكتبه قلمك . كقولك : الشمس أوزيد ، أو مكة . والمسمى هو الكوكب المعروف ، أو الشخص المعين ، أو البلد المحدد ، وقد يكون بعيدا عنك عند اطلاق الاسم ، ولفظ " اسم " اسم لهذا النوع من اللفظ الذى يدل على الجوهر ، والاعراض دون الأحداث التى تسمى فى النحو أفعالا . ومدلوله : مثل مدلول لفظ " انسان " يطلق على أفراد كثيرة كلفظ " الشمس " الذى تنطق به وتكتبه ، وغير ذلك من اسماء الموجودات . فالاسم غير المسمى فى اللفة ، وقد أخطأ من نسب الى سيوييه غير هذا كما قال ابن القيم ، بل قال فى كتابه : " بدائع الفوائد " : ما قال نحوى قط ، ولا عربى : ان الاسم عين المسمى ، وذكر بعض من قال : باتحاد الاسم والمسمى بالتسمية وبين الخطأ فى ذلك وأن معنى : " سبح اسم ربك الأعلى " : سبح ربك ذاكر اسمه الأعلى . ومعنى : " فسبح باسم ربك العظيم " (٢) سبحه ناطقا باسمه العظيم (٣)

(١) سورة الأعلى آية (١) (٢) الواقعة . آية : (٧٤ ، ٩٦) .

(٣) انظر بدائع الفوائد ١/١٦ - ٢٢

منشأ الشبهة

قال : ومنشأ الاشتباه عندهم : أن الله تعالى أمرنا بذكره ، وتسبيحه في آيات و يذكر اسمه ، وتسبيح اسمه في آيات أخرى ، فقال تعالى : " واذكر اسم ربك وتبطل اليه ^(١) تتبلاً " ومساجد يذكر فيها اسم الله كثيراً ^(٢) ، " فاذكروا اسم الله عليها صواف ^(٣) أي البدن عند نحرها . وقال تعالى : " يا أيها الذين آمنوا اذكروا الله ^(٤) ذكراً كثيراً " ، " فاذكروا الله عند المشعر الحرام واذكروه كما هداكم ^(٥) .

وقال تعالى في التسبيح : " ان الذين عند ربك لا يستكبرون عن عبادته ويسبحونه وله يسجدون " ^(٦) . أي يسبحون ربك ، فعدى التسبيح بنفسه الى ضمير الرب ، كما عداه بنفسه الى اسم الرب في قوله تعالى سبح اسم ربك الأعلى " ، وبالباء في قوله : " فسبح باسم ربك العظيم " ، وباللام في قوله تعالى : " سبح لله ما في السموات والأرض ^(٧) " ، ومثله كثير .

فرأى بعضهم أن يجمع بين هذه الآيات بجعل الاسم عين المسمى ، وأن ذكر الله ، وذكر اسمه ، وتسبيحه ، وتسبيح اسمه واحد . لأن اسمه عين ذاته ، وأن هذا خير من القول : بأن لفظ : اسم : مقم زائد . والصواب : أن الذكر في اللغة : ضد النسيان ، وهو ذكر القلب ، ولذلك قرنه بالتفكير في قوله : " الذين يذكرون الله قياماً وقعوداً ، وعلى جنوبهم ويتفكرون في خلق السموات والأرض ^(٨) " وهما عبادتان قلبيتان وقال : " واذكر ربك اذا نسيت " ^(٩) ، ويطلق الذكر أيضاً على النطق باللسان . لأنه دليل على ذكر القلب ، وسبب له ، وانما يذكر اللسان اسم الله تعالى ، كما يذكر من كل الأشياء أسماءها دون ذوات مسمياتها ، فاذا قال : " نار " . لا يقع جسم النار على لسانه ، فيحرقه ، واذا قال الظمان : " ماء " لا يحصل مسمى هذا اللفظ في فيه ، فينتقع غلته .

فذكر الله تعالى في القلب : هو تذكر عظمته ، وجلاله وجماله ، ونعمته . وذكره باللسان هو ذكر أسمائه الحسنى ، واسناد الشكر والحمد والثناء اليها ، وكذلك تسبيحه تعالى

-
- (١) المزمل ، آية : (٨) (٢) الحج . آية : (٤٠) (٣) الحج . آية : (٣٦)
(٤) الاحزاب . آية (٤١) (٥) البقرة . آية (١٩٨) (٦) الاعراف . آية : (٢٠٦)
(٧) الصف . آية (١) (٨) آل عمران . آية : (١٩١)
(٩) الكهف . آية (٢٤) .

فالقلب يسبحه باعتقاد كماله ، وتذكر لتزبيحه عما لا يليق به ، واللسان يسبحه
بإضافة التسبيح الى اسمائه من غير ذكر للفظ " الاسم "

فعلم من هذا التحقيق : أن الاسم غير المسمى ، وأن ذكر الاسم مشروع ، وذكر
المسمى مشروع والفرق بينهما ظاهر كالصبح ، وكذلك التسبيح ، فكلما يعظم الله
يعظم اسمه الكريم ، فيذكر مقرونا بالحمد ، والشكر ، والثناء والتقديس ، وقد صرحوا
بأن تعدد اهانة أسماء الله تعالى في اللفظ ، والكتابة كفر . لأنه لا يمكن أن يأتي
من مؤمن . ا هـ ملخصا .

أقول : هذا التحقيق من الأستاذ الجليل تحقيق نفيس حقيق بالقبول في هذا
الموضوع الذى حير العقول ، وهو عندى أرجح الأقوال ، ومزيح للاشكال ، ومريح
للبال .

والله أعلم بالصواب .

ج : (الكلام على معنى " ال ")

اعلم أيها القارىء الكريم - أن " أل " على ثلاثة أوجه :

الأول : أنها اسم موصول بمعنى : " الذى " وفروعه ، وهى الداخلة على الصفات

كاسمى الفاعل والمفعول ، وقيل : هى حرف تعريف ، وقيل : هى موصول حرفى .

والثانى : حرف تعريف . قيل : موضوعة للعهد فقط . وقيل : له وللجنس ، وقيل

للعهد وللإستغراق ، وقيل : لهذه الثلاثة ، وللعهد الذهنى .^(١)

والذى عليه المحققون كونها : للعهد ، والجنس ، وكل منهما ثلاثة أقسام :

فأما العهدية : فاما أن يكون مدخولها معهودا ذكريا - سواء كان مفردا ، أو مثنى

أو جمعا ، معرفة ، أو نكرة ، عين الأول ، أو غيره - نحو قوله تعالى : " كما أرسلنا إلى

فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول " ، وقوله : " يأتوك بكل ساحر عليم فجمع السحرة " ،^(٢)

وضابط هذه : أن يسد الضمير مسدها مع مصحوبها ، ومنه ما يكون ذكره ، وتقدمه :

معنى . كقوله تعالى : " وليس الذكر كالأنثى " .^(٤)

أو معهودا ذهنيا . نحو قوله تعالى : " اذهما فى الغار " ، " ان يبايعونك

تحت الشجرة " .^(٦)

أو معهودا تقديريا ، ان لم يتقدم لفظا ، ولا معنى ، بل تقدم ذكره تقديريا ، وحكما .

اما لكونه : حاضرا . نحو : " اليوم أكملت لكم دينكم " ، وكذا كل ما يقع بعد اسم الإشارة

أو " أى " فى النداء ، أو اذا الفجائية ، أو فى الزمان الحاضر . نحو " الآن " . واما

لكونه :

معلوما للمخاطب : حقيقة ، أو ادعاء . نحو : خرج الأمير " .

وأما الجنس : فاما لاستغراق الأفراد . لفوية كانت : نحو : " عالم الفيض

والشهادة " ، " وخلق الانسان ضعيفا " . أو عرفية : نحو : الجنود مؤتمرون بأمر

القائد " .^(٨)

(١) انظر أيضا ابداع حكمة الحكيم ص ٦ (٢) المزمّل . آية (١٥ ، ١٦) .

(٣) الأعراف . آية (١١٢ ، ١١٣) . (٤) آل عمران . آية : (٣٦) .

(٥) التوبة . آية : (٤٠) . (٦) الفتح . آية : (١٨) .

(٧) المائدة . آية : (٣) . (٨) الحشر . آية : (٢٢) .

(٩) النساء . آية : (٢٨) .

وضابط هذه : أن يخلفها " كل " حقيقة ، ومن دلائلها : صحة الاستثناء من مدخولها . نحو : " ان الانسان لفي خسر الا الذين آمنوا وعملوا الصالحات ^(١) ، أو وصفه بالجمع . نحو : " أو الطفل الذين لم يظهر وا على عورات النساء ^(٢) .

واما لاستفراق خصائص الأفراد ، وهي التي يخلفها " كل " مجازا . مثل : " ذلك الكتاب " أي الكتاب الكامل في الهداية الجامع لصفات جميع الكتب المنزلة وخصائصها ، واما لتعريف الماهية ، والحقيقة ، والجنس . وهي التي لا يخلفها " كل " لاحقيقة ، ولا مجازا ، وهي التي تدخل على المعرفات ، أو التي تدخل على الأشياء التي يراد اجراء الأحكام على ماهيتها . نحو : " وجعلنا من الماء كل شئ ^(٣) حي " ، و " الرجل خير من المرأة " .

والثالث : من أوجه " ال " : أن تكون زائدة . وهي قسمان :

القسم الأول : زائدة لازمة وهي خمسة أنواع .

النوع الأول : الغلبة . وهو : استعمال اللفظ العام في بعض أفرادها بحيث يرجح اليه عند الاطلاق بلا قرينة ، بل القرينة انما تكون عند ارادة معنى العموم الذي هو المعنى الأصلي . وهذه : اما الحقيقية . ان استعمل أولا في معنى ، ثم غلب على آخر . اما في اسم . مثل " البيت " للكعبة بعد استعماله في غيرها ، أو في صفة . نحو : " الصعق ^(٤) " لخويلد بن نوفل . بعد كونه صفة لكل من أصابته صاعقة ، واستعماله في غيره .

واما تقديرية : بأن لا يستعمل من ابتداء وضعه في غير ذلك المعنى مع اقتضاء القياس ذلك . وهذه أيضا : اما في اسم . كلفظ : " الله " على القول بأن أصله : " الاله " . لأنه لم يطلق من ابتداء وضعه الا عليه تعالى ، والقياس : يقتضى صحة اطلاقه على غيره تعالى كأصله . لأنه اسم للمعبود بحق أو باطل . أو في صفة . كالرحمن فانه وان اقتضى القياس استعماله في غيره تعالى الا أنه لم يستعمل . وسيأتي مزيد ايضاح لهذين المثالين .

(١) العصر . آية (٢ ، ٣) (٢) النور . آية : (٣١) (٣) الأنبياء : آية (٣٠)

(٤) بكسر العين : الشديد الصوت ، والمتوقع للصاعقة والنازلة ، ولقب خويلد بن

نفيل فارس بنى كلاب . لقب به لأن تميمأ أصابوا رأسه بضربة فكان اذا سمع

صوتا صعق ، أولانه اتخذ طعاما فكفأت الريح قدره ، فلعننها ، فأرسل الله عليه

صاعقة . وهو في الأصل وصف ، ثم صار علما بالغلبة .

والنوع الثاني : الزائد مع الوضع سواء كان بالارتجال . نحو : " الآن " عند بعض ، و " البتة " أو بالنقل ، سواء كان من اسم . كالنعمان ، أو صفة . كالحارث ، أو مصدر ، كالفضل . للمح أصله .

والنوع الثالث : الجبر عن العلمية التي ذهبت . كما في مثنى علم الشخص ، أو الجنس غير المشترك ، كالزيدين ، والأسامتين ، مثنى أسامة . علم لجنس الأسد .

والنوع الرابع : الفرق بين أعلام الأناسي ، وأعلام البهائم . كفلان ، وفلانة للإنسان والفلان ، والفلانة للبهائم .

والنوع الخامس : دفع التوهم . نحو : " الذي " فانها لو لم تلزمه بأن نزعـت تارة ، وأدخلت أخرى لأوهم كونها للتعريف .

وأما القسم الثاني من قسمي الزائدة : فغير اللازمة . وهي فيما عدا ما ذكر . كالواقعة في الحال . لأن الأصل فيها التنكير . قيل : ومنه قوله تعالى : ليخرجن الأعز منها الأذل^(١) بفتح الياء أي ذليلاً .

والأحسن : تخريجـه على حذف مضاف . أي خروج الأذل^(٢) .

هذا : وقد اختلف العلماء في : " أل " التي في لفظ الجلالة : (الله) ، فقال سيوييه : هي عوض من الهمزة المحذوفة . بناء على أن أصله : " اله " ، فدخلت عليه " أل " فنقلت حركة الهمزة الى اللام ، ثم أدغمت ، وبدل على ذلك قطع همزتها في النداء ، ولزومها ، وشذ حذفها في قولهم : " لاه أبوك " .

وقال آخرون : هي مزيدة للتعريف ، تفخيماً وتعظيماً ، وأصله : " لاه " .

وقال قوم : هي زائدة لازمة لا للتعريف ، ولا للتعويض . ورد بأن الاصل عدم

الزيادة .

وقال الخليل ، وخلائق : هي من بنية الكلمة ، وهو : اسم علم لا اشتقاق له ، ولا أصل . ووصلت لكثرة الاستعمال ، وهذا القول اختيار أبي بكر بن العربي ، والسهيلي . وهو خطأ . لأن وزنه ان ذاك يكون فعلاً ، وامتناع تنوينه لا موجب له ، فدل على أن " ال " حرف داخل على الكلمة ، سقط لأجلها التنوين^(٣) .

(١) الصانقون . آية : (٨) .

(٢) راجع في هذه المعلومات الاتقان في علوم القرآن ١/١٥١ ، والايضاح ص ٧-٨ .

(٣) راجع البحر المحيط ١/١٤ ، والرسالة الكبرى للصبان ص ٢٢ ، والاتقان

وقال أبو حيان : " وأل فو : " الله " اذا قلنا : أصله : " الاله " للغلبة .
ان الاله ينطلق على المعبود بحق وباطل ، والله : لا ينطلق الاله على المعبود بالحق
فصار كالنجم للثريا .^(١)

وأورد عليه بأنه ليس كالنجم . لأنه بعد الحذف ، والنقل ، أو الادغام لم يطلق
على كل اله ثم غلب على المعبود بحق .^(٢)

فالخلاصة : أن " أل " في لفظ الجلالة فيها خمسة أقوال :

- ١- أنها عوض عن همزة " اله " بناء على أنه أصل للفظ الجلالة .
- ٢- أنها مزيدة للتعريف تفيخيما ، وأن أصله : " لاه " .
- ٣- أنها زائدة لازمة ، لا للتعريف ، ولا للتعويض .
- ٤- كونها من نفس الكلمة ، وأن لفظ الجلالة علم مرتجل ، لا اشتقاق له ولا أصل .
- ٥- كونها للغلبة . اذا قلنا : ان أصله : " الاله " ، وهذا أضعف الأقوال .

(١) الثريا : تصغير ثروى مؤنث ثروان ÷ جعل اسما للنجم . لكثرة كواكبه ، ونقل
علما لامرأة أيضا ، وكواكبها : ستة ، أو سبعة . راجع حاشية الشهاب (٦٠/١)
(٢) راجع البحر المحيط (١٤/١) .

د - " الكلام على الاسم الكريم : (الله) "

اعلم أنه كما تحيرت العقول في المسمى لا احتجابه بنور العظمة ، تحيرت في الاسم ، كأنه انعكست له من تلك الأنوار أشعة بهرت أعين المستبصرين ، وضل هناك تصاريف اللغات ، فاختلف فيه اختلافات كثيرة ستقف عليها . منها : اختلافهم في كونه علما ، أو وصفا ، أو اسم جنس ، أو عربيا ، أو غير عربي ، أو مرتجلا ، أو منقولاً .

فقال الجمهور : انه علم وضع للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد . قال في القاموس : " أله الالهة ، وألوهة ، وألوهية : عبد عبادة ، ومنه لفظ الجلالة ، واختلف فيه على عشرين قولا ذكرت في المبسوط ، وأصحها : أنه علم غير مشتق " (١)

وفي لسان العرب : " الاله : الله عز وجل ، وكل ما اتخذ معبودا اله عند متخذه . والجمع : آلهة . والألوهة ، والألوهية ، والالوهية ، : العبادة . وقد قرئ : " ويذكر والبهتلك " (٢) وقرأ ابن عباس : " ويذكر والاهتك " بكسر الهمزة . أي وعبادتك ، وهذه الأخيرة عند ثعلب كأنها هي المختارة . قال : لأن فرعون كان يعبد ، ولا يعبد ، فهو على هذا ذوالالهة ، لا ذوالآلهة ، ويقوى ما ذهب إليه ابن عباس في قراءته : قول فرعون : " أنا ربكم الأعلى " (٣) ، وقوله : " ما علمت لكم من اله غيري " (٤) .

ونقل في تاج العروس عن ابن العربي : " الله علم دال على الاله الحق دلالة جامعة لجميع الأسماء الحسنی الالهية الأحادية جمع جميع الحقائق الوجودية " (٥)

والصحيح : أنه علم بالوضع عربي ، مرتجل ، جامد ، خاص ، لذات الواجب الوجود ، تفرد به سبحانه وتعالى ، لم يطلق على غيره ، ولا يشركه فيه أحد " (٦)

(١) انظر القاموس ٤ / ٢٨٠ .

(٢) الأعراف - آية : (١٢٧) .

(٣) النازعات : آية : (٢٤) .

(٤) القصص : آية : (٣٨) .

(٥) راجع تاج العروس ٩ / ٣٧٤ .

(٦) المصدر السابق ، والبحر المحييط (١٤ / ١) ، وتفسير الألوسى (١ / ٥٤) ، والذات : تستعمل استعمال الشيوء ، واستعمال النفس ، فلذا يجوز تذكيره وتأنينه ، وآثروا التذكير هنا لأشرفيته ، والواجب الوجود : هو الذي لم يسبقه عدم ، ولا يلحقه عدم . (راجع رسالة الصبان في البسطة) .

فأما كونه علما : فهو قول أكثر المحققين ، والأكابر المعتبرين ، كالشافعي ، وأبي حنيفة والخطابي ، وامام الحرمين ، والفزالي ، والفخر الرازي ، وجمهور الأصوليين الفقهاء ، والخليل شيخ الجماعة ، وسيبويه امام الصناعة ، والمازني ، وابن كيسان (١) .

وكونه علما بالوضع عند الأكثرين . وعند الزمخشري أنه اسم جنس صار علما بالفلبية " . وهذا غير صحيح . لأنه لم يطلق على غيره تعالى أصلا .

وكونه عربيا : قول عامة أهل العربية . ونقل عن أبي يزيد البلخي : أنه أعجمي - سرياني ، أو عبراني - فان اليهود والنصارى يقولون : " لاها " ومعناه : ذو القدرة فعربه العرب ، وغيره ، فقالوا : " الله " (٢) . ولا دليل عليه ، واستعمال اليهود والنصارى لا يقوم دليلا . اذ احتمال توافق اللفات قائم ، فهذا القول ساقط عن درجة الاعتبار لا يساعده عقل ولا نقل .

وكونه مرتجلا : قول أكثر أهل العلم . وقيل : انه علم منقول من الوصفية ، وهذا القول غير صحيح . لانه يستدعي أن لا يكون في الأصل ما تجرى عليه الصفات ، وهذا ممنوع .

وكونه غير مشتق : هو القول المعتمد عليه . ففي تاج العروس : " قال الليث : الله ليس من الأسماء التي يجوز فيها اشتقاق ، كما يجوز في الرحمن الرحيم " (٣) .

وقال أبو حيان : " الله : علم لا يطلق الا على المعبود بحق مرتجل غير مشتق عند الأكثرين " (٤) .

وقيل : انه مشتق ، فافترقوا فرقا كثيرة ستذكر في بحث الاشتقاق ان شاء الله . والتحقيق : أنه أصل بنفسه غير مأخوذ من شيء ، بل وضع علما ابتداء ، فكما أن ذاته لا يحيط بها شيء ، ولا ترجع الى شيء ، فكذلك اسمه تعالى لا يرجع الى شيء ، وليس له أصل .

ومن أغرب ما قيل في : " الله " : أنه صفة وليس اسم ذات . لأن اسم الذات يعرف به المسمى ، والله تعالى لا يدرك حسا ولا يعرف كنهها ، ولا تعرف ذاته باسمه ، بل انما تعرف بصفاته ، فجعله اسما للذات لافائدة فيه ، ولأن العلم قائم مقام الإشارة ، وهي ممنوعة في حقه تعالى " (٥) .

(١) راجع تفسير الألويسي ٥٣/١ ، وتبصير الرحمن ١٦/١ .

(٢) انظر البحر المحيط ١٥/١ ، وتفسير الألويسي ٥٣/١ . (٣) ج ٩ ص ٣٧٤ .

(٤) انظر البحر المحيط ١٤/١ . (٥) البحر المحيط ١٥/١ ، والايضاح ص ٥ .

وهذا مردود . لأن الاسم لا يلزم دلالة على كنه سماه ، بل تكفى المعرفة الاجمالية كما يجوز أن يجعل اسم لمن سيولد . على أنه اذا كان المسمى (اى الواضع) هو الله تعالى كما هو القول المنصور فلا اشكال . وقيام العلم مقام الاشارة ليس بمسلم فى حقه تعالى ، ومنشؤه : قياس الغائب على الشاهد ، وأنه ان أريد الاشارة الحسية فلا نسلم القيام المذكور لما تقدم ، وان أريد العقلية فلا نسلم الامتناع . والله أعلم .

وأما كونه خاصا : فهو قول أكثر أهل التحقيق ^(١) . وقيل : اسم جنس لمفهوم كلسى منحصر فى فرد . لأنه اسم لمفهوم الواجب لذاته ، أو المستحق العبودية له ، فلا يكون علما خاصا . لان مفهومه جزئى . ورد : بأنه لو كان كذلك لزم أن لاتفيد الكلمة الطيبة توحيدا وأجمعوا على افادتها ^(٢) .

دليل علمية لفظ الجلالة

أما كونه عربيا فلا يكاد يحتاج الى برهان . وأما أنه علم ، فقد استدل عليه بأوجه : الوجه الأول : أنه يوصف ، ولا يوصف به . وقراءة : " صراط العزيز الحميد الله ^(٣) بالجر محمولة على البيان ، أو البديل . وتجوز الزمخشري فى : " ذاكم الله ربكم له الملك ^(٤) كون الاسم الكريم صفة اسم الاشارة : من باب قياس العلم على الجوامد فى وقوعها صفة لاسم الاشارة على خلاف القياس ان المنظور فيه رفع الابهام فقط ، وقد تفرد به ^(٥) .

الوجه الثانى : أنه لا بد له من اسم تجرى عليه صفاته ، ولو كانت كلها صفات بقيت غير جارئة على اسم موصوف بها ، وهو محال ، فان كل شىء يتوجه اليه الأذهان ، ويحتاج الى التعبير عنه قد وضع له اسم توقيفى ، أو اصطلاحى ، فكيف يهمل خالق الأشياء ومبدعها ؟ ولم يوضع له اسم يجرى عليه ما يعزى اليه ؟ ولا يصلح له ما يطلق عليه سواه . لظهور معنى الوصفية فى غيره بخلافه .

وكونه اسم جنس معرف مما لا يلىق . لانه غير خاص وضعا ، وكونه : علما منقولا من الوصفية يستلزم أن لا يكون فى الأصل ما تجرى عليه الصفات ، وهو كما ترى ^(٦) .

-
- (١) لأنه لم يتسم به غيره تعالى ، وهو خاص به جاهلية واسلاما ، ولذلك لا يثنى ولا يجمع ، وهو أحد تأويلي قوله تعالى : " هل تعلم له سميا " : أى من تسمى باسمه الذى هو الله . (راجع تفسير القرطبي ١/١٠٢) .
- (٢) انظر الايضاح ص ٥٥ . (٣) ابراهيم . الآية : (١ ، ٢) (٤) فاطر : الآية / ١٣ . (٥) راجع تفسير الألوسى ١/ ٥٤ ، ورسالة الصبان ص ١٨ . (٦) انظر تفسير الألوسى (١/ ٥٤) .

الوجه الثالث : أنه لو كان وصفا لم تكن كلمة " لا اله الا الله " توحيدا . مثل :
" لا اله الا الرحمن " ان لامنع من الشركة ، والاجماع منعقد على افادتها له دون الثاني
والسر في ذلك : أنه لو كان صفة لكان مدلوله المعنى ، لا الذات المعينة ، فلا يمنع
من الشركة ، وان اختص استعمالا بذاته تعالى بخلاف ما اذا كان علما ، فان مدلوله
حينئذ الذات ، فيمنع الاشتراك .

هذا : وقد اختار البيضاوى : أنه وصف في أصله لكنه لما غلب عليه بحيث
لا يستعمل في غيره وصار له كالملم ، مثل الثريا ، والصعق : أجرى مجراه في اجراء الوصف
به ، وعدم تطرق احتمال الشركة اليه . . . ثم استدل لذلك بأدلة كثيرة ، ووافقته
على ذلك الشهاب في حاشيته حيث قال : والغلبة التي ذهب اليها المصنف رحمه
الله - أسلم الطسرق^(١) . وقد أبطل المحققون أدلة البيضاوى بما لا مزيد عليه
كما ذكره الأوسى في تفسيره^(٢) ، وقد أقر هو بنفسه في بعض تعاليقه بضعف بعض
أدلته ، والمرأ مؤاخذا باقراره ، فلا نطيل الكلام بالايراد والرد .

فبالخلاصة : أن هذا الاسم الأعظم : علم موضوع ابتداء للذات الجامعة لصفات
الكمال ، المستحقة لجميع المحامد . وهذا ما عليه المحققون من اللغويين والمفسرين ،
والأصوليين . والله أعلم .

الفرق بين الاله والله

اختلف العلماء في الفرق بين الاله ، والله ، فقال السيد الجرجاني : هما علم
لذاته تعالى ، الا أنه قبل الحذف للهمزة أطلق على غيره تعالى ، وبعده لم يطلق
على غيره أصلا ، ولهذا جاز أن ينادى " الله " وفيه لام التعريف وتقطع همزته ، فيقال :
يا الله . ولا يجوز يا الاله على وجه من الوجوه ، مقطوعة همزته ، ولا موصولة .
وقال السعد التفتازانى : " ان الاله اسم لمفهوم كلى هو المعبود بحق ، والله : علم
لذاته تعالى .

وقال الرضى : هما قبل الادغام وبعده مختصان بذاته تعالى ، لا يطلقان على غيره
أصلا ، الا أنه قبل الادغام من الأعلام الغالبة ، وبعده من الأعلام الخاصة . غير
أن رأى ابن مالك يخالف رأى الرضى حيث قال في التسهيل : " ان اسم " الله " خاص

(١) راجع حاشية الشهاب على البيضاوى ٦١/١ (٢) انظر تفسير الأوسى ١/٥٤ -

به تعالى جاهلية واسلاما ، و " الا له " : ليس كذلك . لأنه اسم لكل معبود .
فاستحسن بعض العلماء رأى ابن مالك ، وبالغ البلقيني في رده ، وادعى انه لا يقع
الا على المعبود بالحق ، ^(١) والصحيح ما ذهب اليه ابن مالك . لاختلاف مادتهما .
والله أعلم بالصواب .

(١) انظر تفسير الألوسى ٥٢/١ - ٥٣ ، وحاشية الشهاب ٥٣/١ .

(خواص الاسم الكريم " الله ")

- اختص اسم الجلالة بميزات لا توجد في غيره من الأسماء ، وتفرد بأمر لفظية ومعنوية وهي كثيرة جدا نذكر منها هنا ما تيسر ، فنقول : - وبالله التوفيق -
- ١- أن جميع الأسماء تنسب اليه ، ولا ينسب هو الى شيء . قال الله تعالى : " والله الاسماء الحسنى فادعوه بها " ^(١)
 - ٢- أنه لم يتسم به أحد من الخلق بخلاف سائر أسمائه . قال تعالى : " هل تعلم له سميا " ^(٢)
 - ٣- انه الذي وردت به الشهادة ، ولا يصح الدخول في الاسلام الا به .
 - ٤- انه جامع لمعاني جميع الأسماء وجميع صفات الكمال .
 - ٥- أنه لم يتكرر غيره في القرآن تكرر فيه ، فقد ورد فيه ستين وخمسمائة وألفي مرة .
 - ٦- أنه لا يدخل المصلى في الصلاة الا به عند أكثر أهل العلم .
 - ٧- أنه عند المحققين : اسم الله الأعظم الذي يستجاب الدعاء اذا دعي به . كما ورد الخبر به ^(٣)
 - ٨- أن جميع الاسماء الحسنى تصلح للتخلق بها الا هذا الاسم الكريم ، فانسه للتعلق ، لا للتخلق .
 - ٩- انه أعرف المعارف اتفاقا ، والخلاف انما هو في الأعراف بعده .
 - ١٠- وجوب تفضيم لاه اذا انفتح ما قبلها ، أو انضم ، تعظيما للاسم ليوافق تعظيم المسمى .
 - ١١- كثرة الاختلاف فيه . فانها لا توجد في غيره من الأسماء الحسنى . كما سبق .
 - ١٢- انه لا يثنى ولا يجمع .
 - ١٣- أنهم ألزموه الالف واللام عوضا عن الهمزة ، ولم يفعل بغيره .
 - ١٤- أنهم جمعوا بين " يا " النداء ، ولام التعريف فيه ، دون سائرهما الا في الضرورة .
 - ١٥- أنهم حذفوا " يا " النداء من أوله وزادوا ميما مشددة في آخره ، فقالوا : " اللهم " .
 - ١٦- اجتماع العوض والمعوض عنه معه في قول الشاعر : وان كان شانا -
اني اذا ما حدث ألما أقول : يا اللهم يا للهما
 - ١٧- أنهم قالوا : " يا الله " بقطع الهمزة ، دون غيره .

(١) الأعراف : الآية (١٨٠) . (٢) سورة مريم . الآية : (٦٥) .

(٣) رواه الحاكم في المستدرک ١/٥٠٣ - ٥٠٤ ، والترمذی في جامعه ٥/٥١٧ ، والنسائي في سننه (٥٢/٣) .

- ١٨- اختصاصه بالتاء القسمية ، وأما نحو : " ترب الكعبة ، وتالرحمن " : فنادر .
- ١٩- اختصاصه : بأين " القسمية بجميع لغاتها .
- ٢٠- تعويضهم من حرف القسم الداخل عليه : الهمزة ، أو " ها " ، أو اللام ، نحو :
" آله " ، أو " هالله " أو " لالله " لأفعلن كذا .
- ٢١- صحة كونه قافية لجميع القصيدة . كما في القصيدة التي أولها :
ان أبطأت غارة الأرحام أو بعدت فأقرب الشئ منا غارة الله * (١)
- قال في مرآة المحاسن : وليس ذلك من الايطاء المعيب في القوافي . لأن علة عيبه استئثار المعاد ، والدلالة على عجز الشاعر ، وذلك منتف هنا ، فان هذه القافية لا أطيّب ، ولا أحسن ، ولا أخف على اللسان ، والسمع ، والقلبي منها .
- ٢٢- انه لو حذف منه حرف لبقى شئ له معنى يدل على الذات العلية ، فلو حذفت الالف لبقى منه " لله " ولو حذفت اللام الأولى لبقى " له " ولو حذفت اللام الثانية لبقى " هـ " فتشعب الضمة ، فينشأ عنها الواو ، فيقال : (هو) ، وان حذفت احدى اللامين فقط ، بقی على صورة (اله) . (٢)
- وهذا الأخير بعيد جدا ، لأنه لا يخفى على من له أدنى المام باللغة العربية وقواعدها : أن هذا الكلام لا علاقة له بعلم اللغة ، ولا الصرف ولا الاشتقاق ، وان أيده الفخر الرازي في تفسيره ببعض الآيات القرآنية - ، بل هو من فلسفة أهل الإشارة ، ولا بن عربي : رسالة بعنوان : (الهو هو) ، ولفظ " هو " له في الذكر الصوفي شأن كبير . كما يزعمون : " لا اله الا الله " : ذكر العوام ، و " لا اله الا هو " ذكر الخواص ، و " هو هو " ذكر خواص الخواص . ولا شك في بطلان هذا القول . لأنه يناقض ما ورد في فضل كلمة الاخلاص من النصوص الصحيحة ، والآثار الصريحة ، بل هي أفضل الذكر على الاطلاق ، ومفتاح الجنة باتفاق . والله أعلم ، والهادى الى الصراط الأقوم .

(١) في القاموس ٢/١٠٦ : " غارهم الله بمطر سقاهم ، وبخير أعطاهم " ، وفي المصباح ٢/١١٢ : غاريغير ويغور : اذا أتى بخير ونفع " ، فلعل هذا المعنى هو المناسب هنا . والله أعلم .

(٢) راجع هذه المعلومات كلها في : رسالة الصبان في البسطة ص ٢٤ - ٢٥ ، والايضاح ص ٦ ، وكتاب البسطة بين أهل العبارة وأهل الإشارة ص ٢٩ - ٣٠ ، وتفسير الرازي ١/١٦٣ - ١٦٤ . (٣) انظر ١/١٤٦ ، ١٦٤ . (٤) ذكره الدكتور البسيوني في رسالة البسطة ص ٣٠ .

هـ - (معنى الرحمن الرحيم ، والفرق بينهما)

الرحمن الرحيم : وصفان بنيا للمبالغة . من " رحم " كالغضبان من " غضب والعليم من علم .

والرحمة فى اللغة : رقة القلب ، وانعطاف يقتضى التفضل ، والاحسان . ومنه " الرحم " لانعطافها على ما فيها ^(١) .

وفى لسان العرب : " الرحمة : الرقة ، والعطف ، والمرحمة : مثله . والرحمن الرحيم بنيت الصفة الأولى على " فعلان " لان معناه : الكثرة ، وذلك لأن رحمته وسعت كل شىء وهو أرحم الراحمين . فأما الرحيم : فانما ذكر بعد الرحمن : لان الرحمن مقصور على الله تعالى ، والرحيم : قد يكون لغيره . قال الفارسى : انما قيل : بسم الله الرحمن الرحيم ، فجىء بالرحيم بعد استفراق الرحمن معنى الرحمة : لتخصيص المؤمنين به فى قوله تعالى : " وكان بالمؤمنين رحيماً " ^(٢) . كما قال تعالى : " اقربأبسم ربك الذى خلق " ثم قال : " خلق الانسان من علق " ، فخص بعد أن عم لما فى الانسان من وجوه الصناعة ، ووجوه الحكمة ، ونحوه كثير ، والرحمة فى بنى آدم عند العرب : رقة القلب وعطفه . ورحمة الله : عطفه ، واحسانه ، ورزقه ^(٣) .

وقال الراغب : الرحمة : رقة تقتضى الاحسان الى المرحوم ، وقد تستعمل تارة فى الرقة المجردة ، وتارة فى الاحسان المجرد عن الرقة . نحو رحم الله فلانا ، واذنا وصف به البارى ، فليس يراد به الا الاحسان المجرد ، دون الرقة ، وعلى هذا روى : ان الرحمة من الله تعالى انعام ، وافضال ، ومن الآدميين : رقة وتعطف ^(٤) . ويقول البغوى : " الرحمة : ارادة الله الخير لأهله ، وقيل : ترك العقوبة لمن يستحقها ، واسدأه الخير لمن لا يستحقه ، فهى على الأول صفة ذات ، وعلى الثانى : صفة فعل " ^(٥) .

أى فالرحمن الرحيم على الأول : يكونان صفتى ذات ، وهى قديمة ، وعلى الثانى : يكونان صفتى فعل ، وهى حادثه . والفرق بين صفة الذات ، وصفة الفعل : أن صفة الذات : لا يجوز الجمع بين الوصف بها وبضدها كالعلم والجهل . وصفة الفعل : يجوز فيها ذلك كالرحمة والغضب ^(٦) .

(١) تفسير البيضاوى على هامش الشهاب / ١ / ٦٤ . (٢) الأحزاب . آية : (٤٣) .

(٣) راجع لسان العرب / ١٢ / ٢٣٠-٢٣١ . (٤) انظر تاج العروس / ٨ / ٣٠٥ .

(٥) انظر معالم التنزيل / ١ / ١٦ . (٦) راجع حاشية ابن حمدون على المكودى ص ٥ .

هذا : وقد اختلف المفسرون في : " الرحمن الرحيم " هل هما بمعنى واحد ، او لكل منهما معنى يخالف الآخر ؟ فذهب الى القول الأول جماعة ، منهم أبو عبدة ، والجوهري ، فقالوا : هما بمعنى واحد . مثل : ندمان ، ونديم . ومعناهما : ذو الرحمة . قال أبو عبدة : " ويقدران اللفظين من لفظ واحد ، والمعنى واحد . وذلك لاتساع الكلام عندهم ، وقد فعلوا ذلك في : ندمان ، ونديم ، ولهفان ، ولهيف ، ومن أقوالهم في ذلك : قول برج بن مسهر الطائي :

وندمان يزيد الكأس طيبا سقيت وقد تغورت النجوم

وقول بريق الهذلي :

رزينا أبا زيد ولاحى مثله وكان أبو زيد أخى ونديمي . (١)

ويقول الجوهري : الرحمن الرحيم : اسمان مشتقان من الرحمة ، ونظيرهما في اللفظة : ندمان ، ونديم . وهما بمعنى ، ويجوز تكرير الاسمين اذا اختلف اشتقاقهما على جهة التوكيد . كما يقال : فلان جاد مجد . (٢)

فعلى هذا القول : يكون " الرحيم " توكيدا للرحمن ، والى جواز ذلك ذهب قطرب واستحسنه الزجاج ، ويكون المعنى - كما قال محمد بن يزيد ، والمبرد - تفضل بعهد تفضل ، وانعام اثر انعام واحسان عقب احسان . وعللوا ذلك بأن التأكيد ورد فى كلام العرب وجاء فى كتاب الله تعالى كثيرا لنكت بليغة بديعة ، واشارات جميلة لطيفة تفهم فى كل موضع حسب ما يقتضيه الحال ، أو يملية المقام وقد ذكروا هنا - أى فى البسطة - من النكت الجليلة : أن فى توكيد وصف الرحمة عند الكلام تقوية لمطامع الراغبين فى رحمة رب العالمين ، ومزيدا من رجاء العاطلين فى رحمة أرحم الراحمين ، وبشرى مسبقة تفتح أبواب الأمل لمن عسى أن يقصر فى العمل ، ووعد من الله تعالى مؤكدا لا يخيب آمله ، ولا يرد قاصده . (٣) وأيد أصحاب هذا القول مذهبهم بما رواه : الحاكم فى المستدرک مرفوعا : " رحمن الدنيا والآخرة ، ورحيمهما " . (٤)

مناقشة هذا القول ، ودليله :

وقد ناقش كون : الرحمن الرحيم " بمعنى واحد ، العلامة محمد عبده فى بعض مباحثه التفسيرية قائلا : ان ذلك غفلة نساء الله تعالى أن يسامح صاحبها . . ثم قال : وانما لأجيز لمسلم أن يقول فى نفسه أو لسانه ان فى القرآن كلمة جاءت لتأكيد غيرها ، ولا معنى لها فى نفسها ، بل ليس فى القرآن حرف جاء لغير معنى مقصود .

(١) راجع تفسير الطبرى ١/ ٥٨ ، ورسالة البسيونى ص ٣٣ (٢) لسان العرب ١٢/ ١٣٠ .

(٣) تفسير القرطبي ١/ ١٠٥ ، ومذكرة الدكتور التازى ص ٢٦ .

(٤) انظر المستدرک ج ١ ص ٥١٥ وصححه ، وفى سنده : الحكم بن عبد الله الأيلي .

قال الذهبي فى التلخيص : " ليس بثقة " .

قال : والجمهور : على أن معنى الرحمن : المنعم بجلال النعم ، ومعنى الرحيم : المنعم بدقائقها . وبعضهم يقول : ان الرحمن : هو المنعم بنعم شاملة تشمل الكافرين مع غيرهم ، والرحيم : المنعم بالنعم الخاصة بالمؤمنين ، وكل هذا تحكم باللغة ، مبنى على أن زيادة **الجنس** تدل على زيادة المعنى ، ولكن الزيادة تدل على الوصف مطلقا ، فصفة الرحمن على كثرة الاحسان الذى يعطيه سواً كان جليلاً ، أو دقيقاً ، وأما كون أفراد الاحسان التى يدل عليها اللفظ الأكثر حروفاً أعظم من أفراد الاحسان التى يدل عليها اللفظ الأقل حروفاً ، فهو غير معنى ، ولا مراد ، وقد قارب من قال : ان معنى الرحمن : المحسن بالاحسان العام ، ولكنه أخطأ فى تخصيص مدلول الرحيم بالمؤمنين .

ولعل الذى حمل من قال : ان الثانى مؤكد للأول - على قوله هذا - هو عدم الاقتناع بما قالوه من التفرقة ، مع عدم التفطن لما هو أحسن منه .

قال : والذى أقوله : ان لفظ " رحمن " وصف فعلى فيه العبالفة - كفعال - ، ويدل فى استعمال اللفظة على الصفات العارضة - كعطشان ، وغضبان - وأما لفظ " رحيم " : فانه يدل فى الاستعمال على المعانى الثابتة ، كالأخلاق ، والسجايا فى الناس - كعليم ، وحليم - ، والقرآن لا يخرج عن الأسلوب العربى البليغ فى الحكاية عن صفات الله عز وجل - التى تملو عن مماثلة صفات المخلوقين ، فلفظ : " الرحمن " يدل على من تصدر عنه آثار الرحمة بالفعل ، وهى افاضة النعم والاحسان . ولفظ الرحيم : يدل على منشأ هذه الرحمة والاحسان ، وعلى أنها من الصفات الثابتة الواجبة ، وبهذا المعنى لا يستغنى بأحد الوصفين عن الآخر ، ولا يكون الثانى مؤكداً للأول ، فاذا سمع العربى وصف الله تعالى بالرحمن ، وفهم منه أنه المفيض للنعم فعلاً : لا يعتد منه أن الرحمن من الصفات الواجبة له دائماً . لأن الفعل : قد ينقطع اذا كان عارضاً ، لم ينشأ عن صفة لازمة ثابتة . فعندما يسمع لفظ الرحيم : يكمل اعتقاده على الوجه الذى يليق بالله تعالى ^(١) .

أقول : الظاهر من تحقيق الشيخ محمد عبده : أن الفرق بين الوصفين : أن الرحمن صفة فعل ، وهى متجددة وأن الرحيم : صفة ذات ، وهى قديمة لازمة ، وقد مر الفرق بين صفة الذات ، وصفة الفعل - بيد أن الصحيح عكس ما ذكره الاستاذ من كون الرحمن صفة ذات ، والرحيم صفة فعل ، وهو الأقوى دليلاً .

(١) راجع تفسير القاسمى ١/٥-٦ ، وتفسير المنار ١/٤٧-٤٨ .

قال صاحب المنار بعد أن ساق ما نقلناه : " سبق العلامة ابن القيم الى مثل هذه التفرقة ولكنه عكس في دلالة الاسمين الكريمين ، قال : وأما الجمع بين الرحيم والرحيم ، ففيه معنى بديع وهو أن الرحمن دال على الصفة القائمة به سبحانه وتعالى ، والرحيم : دال على تعلقها بالمرحوم وكان الأول الوصف ، والثاني : الفعل ، فالأول : دال على أن الرحمة صفته أى صفة ذات له سبحانه والثاني : دال على أنه يرحم خلقه برحمته . أى صفة فعل له سبحانه ، فإذا أردت فهم هذا فتأمل قوله تعالى : " وكان بالمؤمنين رحيماً " وقوله : " انه بهم رؤوف رحيم " . ولم يجيى قط رحمن بهم ، فعلمت أن رحمن هو الموصوف بالرحمة ، ورحيم : هو الراحم برحمته . قال رحمه الله : - هذه النكتة لا تكاد تجدها في كتاب ، وان تنفست عندها مرة قلبك لم تنجل لك صورتها " .

وقال في كتاب آخر^(٢) عند ذكر الاسمين الكريمين - : " وكرر ايذاناً بثبوت الوصف ، وحصول أثره ، وتعلقه بمتعلقاته . فالرحمن : الذى الرحمة وصفه . والرحيم : الراحم لعباده ، ولهذا يقول تعالى " وكان بالمؤمنين رحيماً " ، انه بهم رؤوف رحيم " ولم يجيى " رحمان بعباده ، ولا رحمان بالمؤمنين . مع أن ما فى اسم الرحمن الذى هو على وزن " فعلان " من سعة هذا الوصف ، وثبوت جميع معناه الموصوف به . ألا تراهم يقولون غضبان ، وندمان وحيران ، وسكران ، ولهفان لمن ملئ بذلك ، فبناءً فعلان " للسعة والشمول " .

قال صاحب المنار : " ان هذه الامثلة تؤيد ما قاله الاستاذ من أن صيغة " فعلان " تدل على الصفة العارضة ، ولا تدل على الدائمة ، فاحتيج الى صيغة أخرى تدل على الصفة الثابتة الدائمة ، وهى صيغة " فعيل " ، فهذا أقوى ما قيل فى نكتة الجمع بين الاسمين الكريمين بالصيغتين . ويليه دلالة أحدهما على الرحمة بالقوة ، والآخـر دلالتـه عليها بالفعل ، وهذا معنى آخر ألم به هذان الامامان ، ولكن ابن القيم جعل لفظ الرحيم هو الدال على الرحمة بالفعل ، بدليل الآيتين اللتين أوردهما ، ولفظ الرحمن هو الدال عليها بالقوة . لعدم تعلق مثل ذلك الظرف به . وهو أقوى ، وعكس محمد عبده ، وجعل ذلك من مهلول الصيغة باللزوم^(٣) " اهـ . أقول : العكس هو الأقوى من حيث الدليل .

(١) التوبة . الآية : (١١٧) .

(٢) وهو كتاب التفسير القيم للامام ابن القيم . جمع محمد أوييس الندوى ط سنة ١٣٦٨ هـ ص ٣٣ .

(٣) راجع تفسير المنار ١ / ٤٨-٤٩ .

وقد سبقت أقوال كثيرة للتمييز بينهما ، والتمييز بين الوصفين مسألة استحكمت في نظر الكثير من المفسرين عناية كبيرة ، وقد ذهبوا في ذلك مذاهب شتى ، ولكنها لم تسلم من النقد في أغلب الأحوال ، فمن ذلك ما يقوله القرطبي : ان الرحمن انما يدل على المبالغة في الفعل نفسه الذي هو الرحمة كما ينبيء عن ذلك بناؤه على وزن فعـلان بخلاف الرحيم فانه يأتي تارة بمعنى اسم الفاعل ، وتارة بمعنى اسم المفعول . ونسب القرطبي هذا القول الى الجمهور .

ومن ذلك ما قيل : ان الرحمن : المنعم بالنعمة العامة التي تتعلق بجميع الخلق من انس وجن ووحش وطير ، وغير ذلك من أنواع الخلق ، مثل الأمطار ، والنبات ، والهوا والحواس الى غير ذلك من أنواع النعم التي لا يختص بها بعض دون بعض . أما الرحيم : فهو المنعم بخصوص الهداية واللفظ بخصوص المؤمنين . ونسب القرطبي هذا القول الى عبد الملك العزري (١) .

ويقارب ما نسب الى العزري ما ذكره البغوي في الفرق بين الوصفين حيث قال : "للرحمن معنى العموم وللرحيم معنى الخصوص ، فالرحمن : بمعنى الرزاق في الدنيا وهو على العموم لكافة الخلق . والرحيم : بمعنى المعافي في الآخرة ، والمفوفى الآخرة للمؤمنين على الخصوص ، فالرحمن : من يصل رحمته الى الخلق على العموم ، والرحيم : من يصل رحمته اليهم على الخصوص ، ولذلك يدعى غير الله رحيمًا ، ولا يدعى رحمانًا ، فالرحمن عام المعنى خاص اللفظ ، والرحيم : عام اللفظ خاص المعنى " (٢) .

ومن ذلك ما نقل عن ابن المبارك : الرحمن : اذا سئل أعطى ، والرحيم : اذا لم يسأل غضب (٣) . عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من لم يسأل الله يغضب عليه " (٤) وقد أخذ بعض الشعراء هذا المعنى ، فقال :
الله يغضب ان تركت سؤاله * وبنى آدم حين يسأل يغضب

ومن ذلك ما قيل : الرحمن : هو المنعم بما لا يتصور صدوره من العباد ، والرحيم : هو المنعم بما يتصور صدوره منهم " (٥) الى غير ذلك من الأقوال ، وقد ذكر أكثرها الامام القرطبي في تفسيره ، والعلامة الصبان في الرسالة الكبرى ، غير أن أكثر هذه الأقوال تفسير بالمراد ، ويعيد عما وضعت له الكلمة من حيث اللفظة وتصاريفها .

فالخلاصة : أن الصحيح هو مذهب جمهور المفسرين : ان بين الرحمن والرحيم فرقا من حيث المعنى اجمالا ، فأما ما هو الفرق بالضبط ؟ فالله أعلم به ، والأقرب الى الصواب ما نقلناه عن العلامة ابن القيم .

(١) راجع تفسير القرطبي ١/١٠٥ ، ومذكرة التازي ص ٢٧ .

(٢) انظر معالم التنزيل ١/١٦٦ .

(٣) تفسير ابن كثير ١/٢٠ ، وتفسير القرطبي ١/١٠٥ ، ورسالة الصبان ص ٢٧ .

(٤) رواه الترمذي في سننه ٥/٤٥٦ ، وابن ماجه في سننه ٢/١٢٥٨ .

(٥) لباب التأويل ١/١٨ ، ورسالة الصبان ص ٢٧ .

أى الوصفين أبلغ ؟

اختلف القائلون : بأن الرحمن الرحيم غير مترادفين : فى أيهما أبلغ ؟ على أقوال :
القول الأول : ان الرحمن أشد مبالغة من الرحيم . قال الشوكانى : " وفى
كلام ابن جرير الطبرى ما يفهم حكاية الاتفاق على هذا ^(١) . واستدلوا على ذلك بما يلى :
١- لأن زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى ، كما فى قطع " بالتخفيف ، و " قطع"
بالتشديد . وكبار ، وكبار ، بضم الكاف ، وتخفيف الموحدة فى الأول ، وتشديد ها فى
الثانى . مبالغة فى كبير بمعنى عظيم .

٢- ولأن الرحمن عام فهو رحمن الدنيا والآخرة ، بينما الرحيم خاص بالدنيا ،
لما روى عن السلف : من قولهم : يارحمن الدنيا والآخرة ورحيم الآخرة .
٣- ولأن الرحمن : ورد على صيغة المثنى . قاله السهيلي ^(٢) .

مناقشة هذه الأدلة

أ- ان الاحتجاج بقاعدة : " زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى " ينقض اذا تذكرنا
صفة : حذر وحاذر " حيث كانا بالعكس ، وصيغة : " عليم وعالم " حيث كان
عليم أبلغ من عالم مع تساويهما وصيغة : " زمن وزمان " حيث كانا مستويين فى
المعنى مع زيادة أحدهما فى المبنى . وقد أجيب عن ذلك بأن هذه القاعدة أغلبية ،
لكنها وان أجيب عنها بما ذكر لا تصلح هنا ، لاسيما عند من يقول ان الرحمن علم ،
كما هو مذهب ابن مالك ، وابن هشام ، لأنه لا يدل فى هذه الحالة على الوصفية .
ب- والاستدلال بعمومية الرحمن : منقوض أيضا . لأننا نجد ضاربا أعم من ضراب ، ومع
ذلك " فضراب " : أبلغ لخصوصه ، فلا يلزم اذا من خصوص " رحيم " أن يكون أقل
مبالغة من رحمن لعمومه . والأثر الذى استدلوا به غير ثابت ، وانما الوارد : " رحمن
الدنيا والآخرة ، ورحيمهما " .

ج- والاحتجاج لابلغية الرحمن بأنه ورد على صيغة المثنى : مردود . لأنه اذا كان
الأمر كذلك فان العكس قد يكون صحيحا . لأن الرحيم على وزن الجمع كعبيد -
مثلا - ، فهذه الأدلة ترهقها ذل .

(١) أنظر فتح القدير ١٨/١

(٢) راجع هذه المعلومات كلها فى : تفسير البيضاوى وحاشية الشهاب عليه

١٨/١ ، وفتح القدير ١٨/١ ، وتفسير ابن كثير ٢١/١ ، ورسالة

البيهقي ص ٣٢ ، ورسالة الصبان ص ٢٧ .

القول الثاني : ان الرحيم : أبلغ من الرحمن . لأن فعلا للصفات الفريزية ، كشريف ، وكرهم وعلان للعارضنة كسكران ، وغبان . ورد بأن ذلك ليس لصيغة فعيل ، بل لصيغة " فعل " المضموم العين ^(١) .

القول الثالث : الرحيم أبلغ . لتأخره . لأن العادة تقديم الوصف الغير الابليغ ، ثم يؤتى بالأبلغ مثل : عالم ^(٢) تحرير ، ولأنه من الأمثلة المبالغة ^(٣) ، ولأنه أكد به والمؤكد أنها يكون أقوى من المؤكد .

القول الرابع : قال أبو حيان : كل منهما أبلغ من جهة ، فأبلغية فعلان من جهة افادته الامتلاء ، والغلبة والميلغية (فعيل) من جهة افادته التكرار ، والوقوع بمحال الرحمة ، ولذلك لا يتعدى الاول ويتعدى الثاني . تقول : زيد رحيم المساكين ، كما يتعدى فاعل ^(٤) . ويرد عليه ما نقله الألوسى عن الراغب : " أن فعلا لمن كثر منه الفعل ، وفعالان لمن كثر منه وتكرر ^(٥) والى هذا المعنى يرجع ما ذهب اليه امام الحرمين من أن فعلا لمن تكرر منه الفعل وكثر ، وفعلا : لمن ثبت منه الفعل ودام ^(٦) .

القول الخامس : هما سواء . فعلى هذا قيل : الثاني تأكيد للأول ، وقيل : المراد من كل غير المراد من الآخر ، وان كان أصل الموضوع واحدا . ليخرج الكلام عن التأكيد . لان التأسيس خير من التأكيد ^(٧) . وقد سبقت مناقشة هذه المسألة بما فيه الكفاية .

وأرجح الأقوال عندى أن الرحمن أبلغ من الرحيم . لأن بناء " فعلان " لا يقع فى اللغة الا على الكثرة والامتلاء ، والمبالغة فى الفعل . كرجل غضبان للممتلى " غضبا ، وحيران لكثير الحيرة . وبناء " فعيل " : قد يكون بمعنى الفاعل ، والمفعول . قال عمليس بن عقيل :

فأما اذا عضت بك الحرب عضنة فانك معطوف عليك رحيم ^(٨) .

فكون الرحمن أبلغ من الرحيم هو ما عليه جمهور المفسرين واللغويين . والله أعلم بالصواب .

(١) رسالة الصبان ص ٢٧ . (٢) حاشية ابن حمدون على المكودى ص ٥ .

(٣) تفسير ابن كثير ١/٢١ ، وفيه : " والجواب ان هذا ليس من باب التأكيد ، وانما هو من باب النعت ولا يلزم فيه ما ذكر " .

(٤) رسالة الصبان ص ٢٧ . (٥) تفسير الألوسى ١/٦٨ .

(٦) تفسير القرطبي ١/١٠٥ (٧) رسالة الصبان ص ٢٧ .

(٨) لسان العرب مادة : (رح م) ٢٣١/١٢ ، وتفسير القرطبي ١/١٠٥ ، ورسالة

البسيوني ص ٣٣ .

استشكال وحصل

استشكل تقديم الرحمن - على القول بأنه أبلغ - بأن اللائق في الاثبات تقديم غير الأبلغ على الأبلغ . نحو جواد فياض ، وعالم نحير ، وشجاع باسل . ليكون لذكر الثاني فائدة ، كما أن اللائق في النفي العكس للعللة المذكورة .

وأجيب : بأن محل ما ذكر اذا تضمن الأبلغ غير الأبلغ كما في الأمثلة ، دون ما اذا لم يتضمنه كما هنا ان لا يلزم من الانعام بالجلال الانعام بالدقائق ، كما يتفق لكثير من الملوك ، فتقديم كل حسن لحصول الفائدة (١) .
واستشكل أيضا تقديم الرحمن مع أن القياس يقتضى الترقى من الأدنى الى الأعلى . لأن ذكر الأدنى بعد الأعلى يعرّو عن الفائدة لدخول مفهوم الأدنى في مفهوم الأعلى .
وأجيب عنه بوجوه :

الوجه الأول : كون الرحيم من باب التكميل المسمى أيضا بالاحتراس . وهو أن يؤتى في كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفعه . لأن الوصف بالرحمن لما كان يوهم أن دقائق النعم لا تصدر عنه تعالى لحقارتها أتى بالرحيم دفعا لهذا الابهام (٢) . فهو اذا من باب الاحتراس لا من باب الترقى .

وجعله جماعة منهم البيضاوى والزمخشري ، والألوسى من باب التميم . وهذا غير صحيح على مذهب الجمهور من أن معنى الرحمن : المنعم بالجلال ، والرحيم : المنعم بالدقائق . لوجود ابهام خلاف المقصود عليه كما مر . والتميم - كما في التلخيص - : ان يؤتى في كلام لا يوهم خلاف المقصود بفضلة من مفعول أو حال ، أو نحوهما لنكتة . نحو : " ويطعمون الطعام على حبه (٣) .

الوجه الثاني : أن الرحمن لما كان مختصا به تعالى - على ما أتى - من حيث انه لا يوصف به غيره لأن معناه : المنعم الحقيقي البالغ في الرحمة غايتها ، وذلك لا يصدق على غيره - نزل منزلة العلم ، فقدم على الرحيم . ولا يتجه الاشكال أصلا على القول بأن الرحمن علم كما رجحه ابن مالك وابن هشام لأن العلم مقدم على الصفة . نعم يقال : لم قدم عليه اسم الجلالة على هذا القول ، فيجاب بأن تقديمه عليه لكونه أشرف ، ولكونه اسم ذات في الأصل والحال ، والرحمن : اسم ذات في الحال صفة في الأصل (٤) .

(١) انظر رسالة الصبان ص ٢٧ ، وحاشية الشهاب على البيضاوى (١/٦٧) .

(٢) راجع رسالة الصبان ص ٢٨ ، والمقاصد الوفية ص (٧) .

(٣) سورة الانسان . الآية : (٨) .

(٤) انظر رسالة الصبان ص (٢٨) .

والوجه الثالث : لتقدم رحمة الدنيا تقديماً زمانياً وجودياً ، فروعى ذلك فى لفظه على كلا الاعتبارين لضافته فيهما للدنيا . ذكره البيضاوى والشهاب ^(١) . ولا يخفى ضعفه . أما ما قيل فى الجواب من أن تأخير الرحيم عن الرحمن لقصد المحافظة على رؤس الآى فى السورة كلها حيث التزمت الياء قبل الحرف الأخير ^(٢) : ففيه قصور ، أو تقصير . لأن مجرد مراعاة الألفاظ فى الكلام من غير هدف يراعى فيه المعنى ، وإن كان واقعاً فى كلام عامة الناس ، فإنه لا ينبغى أن يقع فى كلام خاصتهم ، فكيف يمكن أن يقع فى كلام الله جل شأنه ؟ ولذلك قال الزمخشري فى كشافه القديم : " انما تحسن المحافظة بعد القاء المعانى على النهج الذى يقتضيه حسن النظم والتتامه ، فأما أن تهمل المعانى ويهتم بالتحسين وحده فليس من قبيل البلاغة " ،

وقال عبد القاهر : " أصل الحسن فى جميع المحسنات اللفظية أن تكون الألفاظ تابعة للمعنى ، فمجرد المحافظة على رؤس الآى لا يصير نكتة للتقديم الا بعد أن يثبت أن المعانى اذا أرسلت على سجيبتها كانت تقتضى تقديم الرحمن على الرحيم ^(٣) .

على أن المحافظة لاتجرى فى كل سورة ، بل فيها ما يقتضى خلاف ذلك كسورة الرحمن ، وغيره كثير .

وقال غير واحد : ان الرحمن الرحيم ذكر لافادة الشمول والعموم كما تقول : الكبير والصفير يعرفه ، ولو عكست صح وكان المعنى بحاله ، ومثله لا يلزم فيه الترتيب ^(٤) . وقيل : انما لم يكتف بالرحمن مع أنه أشد مبالغة عن الرحيم دفعا للايهام ، فقد روى عن عطاء الخراسانى ما معناه : " انه لما تسمى غيره تعالى بالرحمن جى * بلفظ الرحيم ، ليقطع الوهم بذلك فإنه لا يوصف بالرحمن الرحيم الا الله سبحانه وتعالى . كذا ذكره ابن جرير عن عطاء ووجهه بذلك ^(٥) .

(١) راجع حاشية الشهاب (٦٨/١) .

(٢) انظر تفسير البيضاوى فى هامش حاشية الشهاب (٧٠/١) .

(٣) راجع حاشية القنوى على البيضاوى (٦٦/١) .

(٤) انظر تفسير الألوسى (٥٩/١) .

(٥) راجع تفسير ابن كثير (٢١/١) ، وتفسير الطبرى (٥٢/١) .

هل اسم الرحمن مختص بالله تعالى ؟

أكثر العلماء على ان الرحمن مختص بالله جل وعلا ، لا يجوز أن يسمى به غيره . ألتراه
قال : " قل أدعوا الله او ادعوا الرحمن ^(١) فعادل الاسم الذي لا يشركه فيه غيره ،
وقال : " وأسأل من ارسلنا من قبلك ممن رسلنا أجعلنا من دون الرحمن آلهة يعبدون ^(٢)
فأخبر تعالى أن الرحمن هو المستحق للعبادة ^(٣) . ولأن معناه :- كما يقول البيضاوي
والألوسي - المنعم الحقيقي البالغ في الرحمة غايتها ، وذلك لا يصدق على غيره تعالى .

وقال الراغب : " ولا يطلق الرحمن الا على الله تعالى من حيث ان معناه لا يصح
الا له اذ هو الذي وسع كل شيء " رحمة ، والرحيم : يستعمل في غيره . وهو السدى
كثرت رحمته ^(٤) "

وقال أبو حيان : " الرحمن وصف لم يستعمل في غير الله تعالى كما لم يستعمل اسمه
في غيره ^(٥) .

و ادعى ابن جرير الطبري الاجماع على منع التسمية به للعباد حيث قال : " وقد كان الحسن
البيصري يقول في الرحمن : انه من أسماء الله تعالى التي منع التسمية به لعباده . . . مع
أن اجماع الأمة من منع التسمية به جميع الناس ما يغنى عن الاستشهاد على صحة ما قلنا
في ذلك بقول الحسن وغيره ^(٦) .

وأورد عليه أن بنى حنيفة أطلقوا على مسيلمة الكذاب رحمن اليمامة ، وقال شاعرهم :
علوت بالمجد يا ابن الأكرمين أبا * وأنت غيث الورى لازلت رحماننا
وأجاب الزمخشري بأن هذا من تعنتهم في الكفر حيث سمو المخلوق باسم الخالق كما
سموا الحجارة آلهة . واعترضه السبكي ، فقال : هذا غير سديد ، فانه لا يفيد جوابا
اذا التعنت لا يفيد مع وقوع اطلاقهم وغايته أنه ذكر السبب الحامل لهم على الاطلاق . والجواب
السديد ان يقال : المختص بالله تعالى هو المعرف باللام دون غيره لوروده لغيره ففى
اللفظة ، وأقره ابن جماعة وغيره .

وفى جوابه نظر . لان سهيل بن عمرو فى صلح الحديبية لما أمر النبي صلى الله عليه
وسلم عليا بكتابة بسم الله الرحمن الرحيم قال : لانعرف الرحمن الا صاحب اليمامة . وهذا
صريح فى أنهم كانوا يطلقونه معرفا ومنكرا ^(٧) .

(١) الاسراء . الآية : (١١٠) . (٢) الزخرف . الآية : (٤٥) .

(٣) راجع تفسير القرطبي (١/١٠٥) .

(٤) راجع المفردات فى غريب القرآن ص (٢٧٩) . (٥) راجع البحر المحيط (١/١٥) .

(٦) انظر تفسير الطبري (١/٥٩) .

(٧) رسالة الصبان ص ٢٨ ، وحاشية الشهاب (١/٦٩) .

وأشار المحقق المحلى الى دفع اعتراض ابن السبكي على جواب الزمخشري حيث قال :
" ان هذا الاستعمال غير صحيح دعاهم اليه لجاههم في كفرهم بزعمهم نبوة مسيلمة
الكذاب دون النبي صلى الله عليه وسلم كما لو استعمل كافر لفظ " الله " على غير
البارى من آلهتهم ، فخرجوا بمبالغتهم في كفرهم عن منهج اللغة حيث استعمالوا
المختص بالله تعالى في غيره .^(١)

اشكال وحل

قال المحقق ابن القاسم : لى فيه اشكال . لأنه حيث كان الرحمن من الصفات المشتقة
ومن لازمها أن يكون القياس جواز اطلاقها على غيره تعالى : كان هذا الاطلاق من بنى
حنيفة موافقا لقياس لغة العرب ، ونطقا بما قياس اللغة جواز النطق به ، ومثله صحيح
غير خارج عن منهج اللغة ، فلا يصح الجزم بخطئهم .^(٢)

ولا يخفى أنه لا حاجة الى الاعتذار عن اطلاق بنى حنيفة له على مسيلمة الكذاب . لان
معنى لا يوصف به غيره : لا يصح وصف غيره تعالى به كما يدل عليه التعليل بعدم تحقيق
معناه فى غيره تعالى ومعلوم أن عدم الصدق فى نفس الأمر لا يستلزم عدم الاطلاق .

ومذهب العزبن عبد السلام : أن الرحمن : مختص بالله تعالى شرعا لالفة . كالصلاة
على الأنبياء عند بعض العلماء ، ونسب الشهاب هذا القول الى السبكي ، وقال : هو
كلام سديد وبه صرح ابن عبد السلام .^(٣)

ورج العلامة الصبان هذا المذهب ، وعلله بقوله : لأنه لا اشكال عليه ، ولأن علّة
اختصاص الرحمن به تعالى - وهى كون معناه عند الجمهور : المنعم بجلائل
النعم ، والمنعم بجلائل النعم انما هو الله تعالى - مبنية على الشرع دون اللغة .
لأن معناه المذكور شرعى ، لالفوى .^(٤)

أقول : لى أسوة بهذا المذهب . لسلامته مما أورد على غيره . والله أعلم بالصواب .

(١) رسالة الصبان ص ٢٨

(٢) المصدر السابق .

(٣) حاشية الشهاب على البيضاوى ١/٦٩ .

(٤) رسالة الصبان ص ٢٨ .

الرحمن صفة ، أم علم ؟

ذهب الجمهور الى أن الرحمن صفة ، واستدلوا على ذلك بما يلي :

- ١- لوقوعه نعتا للفظ الجلالة . كما في : البسمة ، والفاتحة .
- ٢- ولأنه لو كان علما لأفاد " لا اله الا الرحمن " التوحيد صريحا مثل : " لا اله الا الله "
- ٣- ولأن معناه : البالغ في الرحمة ، لا الذات المخصوصة .
- ٤- ولأنه مشتق على الصحيح ، فيكون دالا على ذات متصفة بالرحمة الكثيرة المتكررة البالغة الغاية .

وذهب أبو يوسف الأعم ، وابن مالك الى أنه علم بالغلبة له تعالى ، واهتاره ابن هشام في المفتى .^(١) واستدلوا على ما ذهبوا اليه بما يلي :-

- ١- بأنه لم يستعمل صفة ، ولا مجردا من أل . وفيه نظر . لأن شهرة اضافته نحو : " رحمان الدنيا والآخرة " : تنافيه .

- ٢- ومجيئه كثيرا غير تابع . نحو : " الرحمن علم القرآن " ، " الرحمن على العرش استوى " ^(٢) . " قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن " . ورد بأنه ينتج أعم من المدعى ، ولا ينتج المدعى الا بمعونة أنه لا قائل بأنه ليس بعلم ولا صفة ، مع أن كلام الرصاع يفيد أنه من الصفات التي غلبت عليها الاسمية ، كأبطح وأجرع ، وليس بعلم .^(٤)

وفي شرح الكتاب لابن خروف : ان الرحمن صفة غالبية ولم يقع تابعا الا لله فسمى بسم الله الرحمن الرحيم و " الحمد لله " ، ولذا حكم عليه بغلبة الاسمية ، وقل استعماله منكرا ، ومضافا ، فوجب كونه بدلا لصفة لكون لفظ الله أعرف المعارف .^(٥) وأجاب الجمهور عن ذلك بأن النعت به باعتبار وصفيته الأصلية وغلبة الاسمية لاتمنع اعتبار الوصفية الأصلية .

ورد بعضهم استدلالهم بجواز تبعيته في هذه الآيات لموصوف مقدر لجواز حذف الموصوف اذا علم . وهذا الرد واه جدا . لأن حذف الموصوف قليل بالنسبة الى ذكره ، واستدلالهم انما هو بكثرة مجيئه غير تابع على أنه لا يمكن حذف الموصوف في : " قل ادعوا الله او ادعوا الرحمن " لأن المقام مقام المعادلة .

(١) راجع رسالة الصبان ص ٢٥ ، وحاشية الشهاب ٦٩/١ ، وتفسير الألوسي ٥٩/١ ، وحاشية الخضري ٦/١ ، والمقاصد ص ١٥ .
(٢) سورة الرحمن . الآية : (٢٤١) . (٣) طه . الآية : (٥) .
(٤) رسالة الصبان ص ٢٦ .
(٥) حاشية الشهاب ٦٩/١ ، وتفسير الألوسي ٥٩/١ .

ألفظ الرحمن عربى ، أم عجمى ؟

اختلف العلماء فى أن لفظ الرحمن عربى ، أو عجمى ، فذهب بعضهم الى أنه أعجمى . قال القرطبى : " زعم المبرد فيما ذكره ابن الأنبارى فى كتاب الزاهر - : أن الرحمن اسم عبرانى فجاء معه بالرحيم . قال ابواسحاق الزجاج فى معانى القرآن : وقال أحمد بن يحيى : الرحيم : عربى والرحمن عبرانى ، فلهذا جمع بينهما . قال ابواسحاق : وهذا القول مرغوب عنه ^(١) .

وقال السيوطى : ذهب المبرد وثلعب الى أن الرحمن : عبرانى ، وأصله الخاء المعجمة . ^(٢)

وقال أبو حيان : " ومن غريب ما قيل فى الرحمن : انه أعجمى بالحاء المعجمة ، فعرب بالحاء . قاله ثعلب . ^(٣)

ويقول الشيخ عlish : " ومن غرائب ما نقل فى الرحمن أنه معرب ، وأن أصله بالحاء المعجمة . ورد بوضوح الاشتقاق فيه . ولا يخفى أنه دعوى بداهة فى محل النزاع لاسيما والنقل عن ثعلب ، والمبرد من كبار أئمة العربية ، وقرره فى الاتقان ، وأقره ، فلا بد فى الرد من بيان صحيح ودليل صريح وقد قالوا تعرف العجمة بنقل الأئمة ، وبمخالفة هيئات الأسماء العربية " ^(٤) .

وفىما ذكره الشيخ نظر . سيأتى بيانه ان شاء الله .

وفى لسان العرب : " وحكى الأزهري عن أبى العباس فى قوله : الرحمن الرحيم : جمع بينهما لأن الرحمن عبرانى ، والرحيم عربى ، وأنشدوا لجرير موجهها كلامه السى الأخطل :

لن تدركوا المجد أو تشروا عباكم * بالخز أو تجعلوا الينبوت ضمرا ^(٥)

أو تتركوا الى القسين هجرتكم * ومسحكم صلبهم رخممان قربانا ^(٦)

قال الزجاج : الرحمن اسم من أسماء الله عز وجل مذكور فى الكتب الأولى ، ولم يكونوا يعرفونه من أسماء الله تعالى ^(٧) .

(١) راجع تفسير القرطبى ١/١٠٤ ، وتفسير ابن كثير ١/٢٠ ، وفتح القدير ١/١٨ .

(٢) الاتقان ١/١٣٨ . (٣) البحر المحيط ١/١٥ .

(٤) ايضاح ابداع حكمة الحكيم ص ٨-٩ .

(٥) قال فى القاموس : الينبوت : شجر الخشخاش ، وشجر آخر عظام ، أو شجر الخروب ، وضمران كسكران نبت من دق الشجر .

(٦) فى القاموس : قسين كزبير : موضع قرب الكوفة .

(٧) راجع لسان العرب مادة (رح م) ، واعراب ثلاثين سورة من القرآن (ص ١٣) .

واستدل القائلون : بأن الرحمن أعجمى بما يلي :-

١- بقوله تعالى : " واذا قيل لهم اسجدوا للرحمن قالوا وما الرحمن " (١) . انكارا منهم لهذا الاسم ان لو كان معروفا لديهم ، وعربيا لما أنكروه . قال ابن العربي : انما جهلوا الصفة دون الموصوف واستدل على ذلك بقولهم : " وما الرحمن " ولم يقولوا : ومن الرحمن ؟ قال ابن الحصار : وكأنه رحمه الله لم يقرأ الآية الأخرى : " وهم يكفرون بالرحمن " (٢) .

٢- لما قال النبي صلى الله عليه وسلم فى صلح الحديبية لعلى رضى الله عنه : اكتب بسم الله الرحمن الرحيم قال كفار قريش : لانعرف الرحمن ولا الرحيم ، وفى بعض الروايات : لانعرف الرحمن الا رحمن اليمامة (٣) .

٣- فى صحيح البخارى عن عبدالرحمن بن عوف قال : كاتبت أمية بن خلف كتابا بأن يحفظنى فى صاغتى بمكة ، وأحفظه فى صاغته بالمدينة ، فلما ذكرت الرحمن قال : لا أعرف الرحمن . كاتبنى باسمك الذى كان فى الجاهلية ، فكاتبتة عبد عمرو (٤) .

قال الحافظ فى الفتح : أى لا أعترف بتوحيده . وتمعبه العينى ، فقال : هذا لا يقتضيه قوله لا أعرف الرحمن ، وانما معناه : أنه لما كتب له ذكر له اسمه بعبد الرحمن ، فقال : ما أعرف الرحمن الذى جعلت نفسك عبد له . ألا تراه قال : كاتبنى باسمك الذى فى الجاهلية (٥) .

وذهب الجمهور الى أن الرحمن : عربى معروف ، واستدلوا على ذلك بما يلي :-

١- وجوده فى أشعار العرب . قال الشنفرى :

ألا ضربت تلك الفتاة هجينها * ألا ضرب الرحمن ربي يمينها (٦) .

وقال سلامة بن جندل الطهوى :

عجلتم علينا عجلتينا عليكم * وما يشا الرحمن يعقد ويطلق

٢- اشتقاقه من الرحمة . وما يدل على اشتقاقه ما رواه الترمذى والحاكم عن عبدالرحمن

بن عوف رضى الله أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " قال الله تعالى :

انا الرحمن خلقت الرحم ، وشققت لها من اسمى فمن وصلها وصلته ، ومن قطعها ^(٧)
بتته .

(١) الفرقان . الآية : (٦٠) . (٢) الرعد . الآية : (٣٠) .

(٣) تفسير ابن كثير ١/٢١ .

(٤) رواه البخارى فى صحيحه ٤/٤٨٠ من فتح البارى

(٥) راجع ارشاد السارى ٤/١٨٧ .

(٦) الهجين : اللثيم ، وعربى ولد من أمة ، او من أبوه خير من أمه . (راجع القاموس

٤/٢٧٧) (٧) رواه الترمذى فى سننه ٣/٣١٥ وقال : حديث صحيح ،

ورواه الحاكم فى المستدرک ٤/١٥٧ ، البت : القطع . تقول : بتة بيته . وشدد هنا للمبالغة فى القطع .

قال القرطبي : هذا الحديث نص في الاشتقاق ، فلا معنى للمخالفة والشقاق ^(١) .

وانتقد ابن جرير الطبري انتقادا شديدا من قال : ان الرحمن لاتعرفه العرب مستدلا بالآية المذكورة حيث قال : وقد زعم بعض أهل الفبا أن العرب كانت لاتعرف الرحمن ، ولم يكن ذلك في لغتها ، ولذلك قال المشركون للنبي صلى الله عليه وسلم : " وما الرحمن أنسجد لما تأمرنا " انكارا منهم لهذا الاسم . كأنه كان محالا عنده أن ينكر أهل الشرك ما كانوا عالمين بصحته ، أو كأنه لم يتل من كتاب الله قول الله : " الذين آتيناهم الكتاب يعرفونه - يعني محمدا - كما يعرفون أبناءهم ^(٢) . وهم مع ذلك به مكذبون ، ولنبوته جاحدون ، فيعلم بذلك أنهم قد كانوا يدافعون حقيقة ما قد ثبت عندهم صحته ، واستحكمت لديهم معرفته وقد وجد في أشعارهم ^(٣)

والظاهر - كما قال ابن كثير - أن انكارهم هذا انما هو جهود وعناد وتمنت فسى كفرهم ، ولذلك رد الله عليهم ذلك بقوله : " قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن أياماتدعوا فله الأسماء الحسنى ^(٤) " . وليس غريبا أن ينكر أهل الشرك ما كان معروفا لديهم ، كما هو شأنهم وديدينهم في عدم قبول الحق الثابت عندهم المقطوع بصحته لهم .

فالخلاصة : أن الصحيح كون الرحمن عربيا معروفا لديهم ، وأنه مشتق من الرحمة ، بل نقل الاجماع على ذلك الشيخ أحمد الرفاعي في حاشيته على لامية الأفعال لابن مالك ^(٥) ، والاشتقاق أقوى دليل لكون الكلمة عربية . لأن الكلمة العجمية لاتتصرف - باشتقاق ، وغيره .

هذا : وما تقرر تعلم ما في كلام الشيخ عليش المتقدم - مع جلالته وطول باعسه في العلوم - في اعتراضه ووضح الاشتقاق في الرحمن - من القصور أو التقصير ، على أنه نقل في نفس الكتاب (٢٠) اجماع جمهور العلماء على أن الرحمن مشتق .

فأما أولا : فقوله : انه دعوى بداهة في محل النزاع " غير مسلم ، بل حجة قاطعة للنزاع . لأن التصرف في الكلمة دليل قاطع على عربيتها ، وضعف عجميتها ، وكون الرحمن مشتقا ومتصرفا قول الجمهور .

وأما ثانيا : فنقل المبرد وثعلب ، وهما من كبار العربية مسلم ، لكن لا يدل على أن الرحمن ليس عربيا ، ولا مشتقا . لأنه يمكن أن يكون من توافق اللغات ، وقد يكون العكس هو الصحيح بأن تنقله العجم عن العرب ، على أن وجود كلمة أجنبية في القرآن

(١) تفسير القرطبي (١/١٠٣) (٢) البقرة . الآية : (١٤٦) ، والأنعام . آية : ٢٠

(٣) تفسير الطبري (١/٥٧-٥٨) .

(٤) الاسراء . الآية : (١١٠) .

(٥) انظر حاشية الرفاعي على شرح لامية الأفعال ص (٤) .

فيه خلاف مشهور ، وأكثرهم ينفي وجود ذلك .

والناقلان لأعجميته قد خالفهما من هو أرجح منهما كما وكيفا ، فنقلهما شاذ .
وأما ثالثا : فنقل صاحب الاتقان له واقاره اياه لا يصح أن يكون دليلا ، لأن الامام
السيوطي - كما قال كثير من النقاد - مشهور بالنقل والجمع ، وليس مشهورا بالنقد
والتحريير ، فلا يعتمد على اقراره .

وأما رابعا : فقله : لا بد في الرد من بيان صحيح ، ودليل صريح . فما ذكرناه
من وجود لفظ الرحمن في أشعار العرب ، والحديث الصحيح الدال على أنه عربي
مشتق : بيان صريح ، ودليل صحيح .

وأما خامسا : فقله : وقد قالوا تعرف العجمة بنقل الأئمة ، ومخالفة هيئات الاسماء
العربية . مسلم ، فانهم قالوا تعرف العجمة بأربعة أمور : منها : ما ذكره ، لكن
انما يعتمد على نقل الأئمة ما لم يخالفهم من هو أكثر منهم ، وأرجح ، وكانت الكلمة
غير واضحة ، وهنا خالف الناقلين كثير من الأئمة وصرحوا بخلاف رأيهما ، فيكون نقلهما
شاذا ، فلا يعتمد عليه .

وأيا : لفظ : " رحمن " : لم يخالف هيئات الأسماء العربية . لأنه على وزن
" فعلان " وقد ورد عن العرب على هذا الوزن كثير من الأسماء والصفات مثل : عدنان ،
ومروان وسلمان ، وعطشان ، وسكران ، وحيران ، وشعبان .

فلا يفترق أيها القارئ الكريم - ما في هذا المقام من الكلام ، وان كان من الأئمة
الاعلام فأكثره من الأوهام ، الناشئة عن عدم فهم المرام ، فالكمال لله والعصمة
لرسل الله .

والله أعلم بالصواب .

٢- الاشتقاق

وأما الكلام على هذه الآية الكريمة من جهة علم الاشتقاق : فلا بد لنا من تمهيد
نذكر فيه ما هو الاشتقاق ؟ وكما أقسامه ؟ ، وأشياء أخرى تعيننا على فهم الموضوع ،
ولم أطرافه فنقول :-

تمهيد

للاشتقاق جهتان : جهة صدره عن الواضع ، وجهة علمنا بالأخذ ، والتعريف
بالجهة الأولى علمي ، وهو : أن تجد اللفظ مناسباً للفظ آخر في أحرفه الأصلية
ومعناه . أعني علمك تناسباً في ذلك بينهما .
وبالجهة الثانية علمي ، وهو : أن تأخذ من اللفظ ما يناسبه في التركيب ، فتجعله
دالاً على معنى يناسب معناه .

والاشتقاق : لا بد فيه من الموافقة في الأحرف الأصلية ، ثم إن كانت في جميعها
مع الترتيب كما بين نصر ، وناصر ، وذهب وذاهب - سمي اشتقاقاً أصغر ، وإن كانت
كذلك بدون الترتيب كما بين حمد ومدح ، وجذب ، وجبذ - سمي اشتقاقاً صغيراً .
وإن كانت في أكثر الحروف الأصلية - كما بين ثلبوثلم ، ونعق ونهق - سمي اشتقاقاً
كبيراً . ومن العلماء من يسمي النوع الأول : " الاشتقاق الصغير ، والثاني : " الاشتقاق
الكبير " والثالث : " الاشتقاق الأكبر " . ومنهم من يقول : أصغر ، وأوسط ، وأكبر .
وهذا اختلاف في التسمية ، وليس اختلافاً في حقيقة واحد منها ، والغالب : ما ذكرناه
أولاً .

ويشترط في الأصغر توافقهما في المعنى أيضاً ، وفي الأخيرين تناسبهما فيـه ،
والمناسبة أعم ، فالمشتق ما وافق أصلاً في حروفه الأصلية ، ومعناه ، أو وافقه فيهما
وناسبه في معناه .

والأصل الذي يشتق منه عند البصريين المصدر ، وعند الكوفيين الفعل ، وعند
قوم ان المصدر أصل الفعل ، والوصف مشتق من الفعل ، وقال ابن طلحة شيخ
الزمخشري : ان كلا من المصدر والفعل أصل برأسه . ولكل أدلة تطلب من المطولات^(١) .
إذا علمت هذا ، فاعلم أن الباء لاحظ لها في الاشتقاق . لكونها حرفاً .

(١) راجع لهذه المعلومات : ايضاح ابداع حكمة الحكيم ص ١٢ ، ودروس التصريف

ص ١١ - ١٣ ، وشرح ابن عقيل مع حاشية الخضرى عليه ١٨٧/١ ، والمزهر

للسيوطى ١/٣٤٦ .

والاسم : اضطرب فيه كلامهم . لأنه وقع في عبارة بعضهم : أنه مشتق من " السمو " عند البصريين ، ومن الوسم عند الكوفيين ، بلفظ الاشتقاق . وفي عبارة بعضهم : ان أصله : سمو عند أهل البصرة ، ووسم عند أهل الكوفة ، بلفظ الأصل^(١) ، ثم ذكر طريق التصرف الصرفي بشي " قريب الى الاعلال ، أو هو نفس الاعلال الذي سيذكر في الجهة الصرفية ان شاء الله تعالى .

والظاهر : ان المراد من الأصل : المشتق منه ، وما ذكره من التصرف الصرفي ليس بمناسب هنا ، ولذا لم يقع في عبارة المحققين .

ثم ان البصريين أستدلوا على ما ذهبوا اليه من ان الاسم مشتق من السمو - بان السمو في اللغة هو العلو ، يقال : سما يسمو سموا اذا علا ، ومنه سميت السماء سماً لعلوها ، وذلك ان الاسم تنويه بشأن المسمى ورفع لقدره واشادة بذكره ، ولدالته على مسماه يعليه من حضيض الخفاء الى نروة الظهور والجلال ، ولذلك قال البرد : الاسم : ما دل على مسمى تحته . وهذا القول كاف في الاشتقاق منه ، فلما سما الاسم على مسماه ، وعلا على ما تحته من معناه يدل على أنه مشتق من السمو ، لامن الوسم .^(٢)

واحتج الكوفيون لمذهبهم - من ان الاسم مشتق من الوسم - بأن الوسم في اللغة العلامة والاسم : وسم على المسمى ، وعلامة له يعرف به ، ولذلك قال أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب : الاسم : سمة توضع على الشيء يعرف بها^(٣) . ومذهب البصريين هو الصحيح المختار .

وأجيب عن دليل الكوفيين : بأن قولهم هذا وان كان صحيحا من جهة المعنى الا أنه فاسد من جهة اللفظ ، وهذه الصناعة : لفظية ، فلا بد فيها من مراعاة اللفظ . ووجه فساد من جهة اللفظ من خمسة أوجه :

الوجه الأول : أننا اتفقنا على ان الهمزة في أوله همزة التعويض ، وهمزة التعويض انما تقع عوضا عن حذف اللام ، لا عن حذف الفاء ، فما ذهب اليه الكوفيون ليس له نظير في كلام العرب .^(٤)

والوجه الثاني : أن العرب تقول عند اسناده الى ضمير الفاعل : أسميته ؛ وأصله : اسموته قالوا ولا م الكلمة ، فلما وقعت رابعة ولم ينضم ما قبلها قلبت يا ، فصار أسميته . فهذا يدل على أن المحذوف من الاسم لام الكلمة التي هي الواو ، ولو كان

(١) انظر الايضاح ص (١٤) .

(٢) راجع الانصاف في مسائل الخلاف ٥ / ١ ، ومذكرة التازي ص (١١) .

(٣) الانصاف ٥ / ١ .

(٤) تفسير البيضاوي ٤٥ / ١ ، وتفسير الألويسي ٤٩ / ١ .

مشتقا من الوسم لوجب أن يقال : وسمته ، فلما لم يقل ذلك دل على أنه مشتق من سمو ، لا من الوسم .

والوجه الثالث : أنك تقول في تصغيره : سمي . وأصله : سميوا . الواو لام الكلمة . والياء قبلها زيدت للتصغير ، فاجتمعت الواو والياء وسبقت احدهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء . فهذا يدل على ان المحذوف لام الكلمة التي هي الواو . لأن التصغير يرد الأشياء الى أصولها ، ولو كان مشتقا من الوسم لقيـل في تصغيره : وسيم ، كما في تصغير زنة وزينة ، وعدة وعيدة ، فلما لم يجرأن يقال : الاسمي دل على أنه مشتق من سمو لا من الوسم .

والوجه الرابع : أنك تقول في جمع تكسيره : أسماء ، وأسامي . وأصله : أسماو : فالواو لام الكلمة فلما وقعت طرفا اثر ألف زائدة قلبت همزة ، كسما ، وكسا ، فهذا يدل على أن المحذوف لام الكلمة التي هي الواو . لأن جمع التكسير يرد الأشياء الى أصولها ، فلو كان مشتقا من الوسم لوجب أن يقال : أوسام وأواسم ، فلما لم يجرأن يقال الا أسماء دل على أنه مشتق من سمو لا من الوسم .

والوجه الخامس : أنه قد جاء عن العرب أنهم قالوا في اسم: سمي . على وزن على ، والاصل فيه : سمو . الا أنهم قلبوا الواو منه الفاء لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فصار سمي . قال الشاعر:

(١)

والله أسماك سمي مباركا * أثرك الله به ايثاركا .
فلاجل هذا الاعتبار اختير مذهب البصريين عند أولى الابصار ، وذوى الأفكار .

ثمرة الخـلاف

والذي يترتب على هذا الخلاف الاشتقاقي - من حيث المعنى التفسيري " ، وعلم الكلام أيضا لأنه دخل فيه بصورة ملحوظة - هو ان اسماء الله تعالى وصفاته الدالة عليه : هل كانت قبل ايجاد خلقه ، وأنها لاتزال له بعد وجودهم ، وستبقى له فيما لا يزال بعد فنائهم ، فليس للخلق تأثير فيها بجعل ولا وضع ولا ايجاد ؟ أو كان في الأزل بلا أسماء وصفات ، فلما خلق الخلق وضعوها لتكون علامة عليه يعرفونه بها فيعبدونه فانما أفناهم الله تعالى ذهبوا مع ما وضعوه وبقي الله على ما كان عليه في الأزل بلا أسماء ولا صفات ؟

(١) راجع لهذه الأوجه كلها الانصاف ١/٥ - ٦ ، ومذكرة التازي ص ١٢ ، وتفسير

الألوسي ١/٤٩ ، وحاشية الشهاب على البيضاوي ١/٤٤ .

ذهب الى الأول القائلون بأن الاسم مشتق من سمو بمعنى العلو والرفعة ، قائلين بأن الله سبحانه لم يزل موصوفاً قبل وجود الخلق وبعد وجودهم ، وعند فنائهم ، ولا تأثير لهم في أسمائه ولا في صفاته ، وهم أهل السنة والجماعة من هذه الأمة .

وذهب الى الثاني : القائلون بأن الاسم مشتق من الوسم بمعنى العلامة . وهم المعتزلة ، والفرق بين المذهبين واضح ، فأهل الاعتزال ينكرون صفات الله ، وأهل السنة يثبتونها ^(١) .

ورد القرطبي على المعتزلة ، فقال : ان قولهم هذا مخالف ما عليه الأمة وخارج عن اجماعهم ، وقال : انهم أخطأوا في ذلك خطأ عظيماً ، وهو أعظم من خطئهم في قولهم : ان كلام الله تعالى مخلوق ^(٢) . وهو كما قال .

لفظ الجلالة " الله " اختلف في اشتقاقه ، فقيل : ليس بمشتق . لان في الاشتقاق معنى الحدوث . لاقتضائه تقدم المشتق منه على المشتق ، وذا ليس بجائز في أسمائه تعالى ، لكن لا يخفى ان التقدم في الاشتقاق لا يقتضى التقدم الزماني في الذات حتى يلزم الحدوث ، على أن تخلف الدلالة اللفظية عن مدلولها جائز الا ان يقال : هذا وان لم يقتض ذلك لكنه موهوم ، وفي مثل هذا الموضع يلزم الاحتراز عما يوهم النقص له سبحانه وتعالى ^(٣) .

قال الخليل وجماعة : هو اسم علم خاى لله تعالى لا اشتقاق له كأسماء الأعلام للعباد وهو الصحيح المختار ^(٤) . وهو مذهب كثير من العلماء ، فكما لا يرجع أصله الى شىء فكذلك اسمه الكريم .

وقيل : مشتق ، ثم اختلفوا اختلافاً كثيراً ، قيل : انه مأخوذ من أصل لا يعلمه الا الله ^(٥) . وقيل : مادته : همزة ولام وهاء ، ففيه ثمانية أقوال .

الأول : من أله الالهة ، وألوهة ، وألوهية ، كعبد عبادة وعبودة ، وعبودية وزنا ومعنى . فله بمعنى مألوه ، ككتاب بمعنى مكتوب . قال أبو السعود : هو اسم منها بمعنى المألوه ككتاب بمعنى مكتوب ، لاصفة ^(٦) .

(١) رساله البسيونى ص ٢٦ ، ومذكرة التازى ص ١٢-١٣ ، وتفسير القرطبي ٥٢/١ ،

وحاشية ياسين ٨/١ . (٢) تفسير القرطبي ٥٢/١ . (٣) الايضاح ص ١٥ .

(٤) تفسير الهغوى ١٧/١ ، وتفسير الخازن ١٧/١ .

(٥) رسالة الصبان ص ٢٠ ، والمقاصد ص ٦ ، ولا يخفى ضعف هذا . ان حيث لا يعلم الأصل فنن آين الحكم بالاشتقاق ، فان أراد الأدب فليتنق عن أصل الاشتقاق (انظر

شرح الرسالة الصغرى لوجه ٢٥) .

(٦) انظر تفسير أبى السعود ١٣/١ .

والقول الثانى : من أله الرجل يأله من باب فرح - وكذا فى جميع ماأتى - اذا تحير . لتحير العقول فى كنه ذاته ، ولذا قالوا : انه ذات لا يدرك كنهها فى هذه النشأة . بمعنى أنه لا يمكن عند بعضهم ، أولا يقع وان أمكن عند بعض آخر . وفى هذا القول نظر . لأن الأصل فى الاشتقاق أن يكون لمعنى قائم بالمشتق ، والحيرة قائمة بالخلق ، لا بالحق . (٢)

والقول الثالث : من آلهت الى فلان اذا سكنت اليه . لأن القلوب تطمئن اليه بذكره ، والأرواح تسكن اليه بمعرفته . " ألا بذكر الله تطمئن القلوب " * سورة الرعد آية : (٢٨) . قال الشاعر : آلهت اليها والحوادث جمة . . . (٣)

والقول الرابع : من أله اذا فزع من أمر نزل به . ان العائد بالله تعالى يفزع اليه بالتضرع ، فالله مفزوع اليه ، وهو يجير ، ولا يجار عليه . (٤)

والقول الخامس : من أله الفصيل . اذا أولع بأمه . ان المباد يولعون بالتضرع اليه فى الشدائد ، بل مؤلهون ومولعون بالتضرع اليه فى جميع الأحوال . (٥)

والقول السادس : من أله بالمكان اذا أقام به ، يقال : ألهنا بمكان كذا أى أقمنا . قال الشاعر :

ألهنا بدار ماتبيد رسومها * كأن بقاياها وشمام على يد .

فأله بمعنى آله ، كضارب أى دائم باق . أو مألوه به . ان كل موجود قائم به تعالى . (٦)

والقول السابع : من أله اذا احتاج . لأن الخلق يحتاجون اليه فهو مألوه اليه . (٧)

والقول الثامن : من أله اذا أجار . يقال : آلهه اذا أجاره وآمنه كما فى القاموس فأله بمعنى آله ، كناصر . وأصله على هذه الأقوال الثمانية : اله . كفعال .

وقيل : مادته واو ولام وهاء . من وله اذا تحير ، وتخبط عقله ، وقيل : من وله . أى طرب . وقيل : من الوله . وهو الفزع . لأن الخلق يولعون اليه أى يفرعون اليه فى حوائجهم ، قال الشاعر :

وللهت اليكم فى بلايا تنوينى * فألفيتكم فيها كرائم محتد .

(١) الايضاح ع ١٦ ، ورسالة الصبان ع ٢٠ ، والمقاصد ع ٦ ، وتفسير الألوسى

(٢) (٥٣/١) * (٢) تفسير الألوسى (٥٣/١) . (٣) تفسير البغوى (١٧/١) .

(٤) تفسير الألوسى (٥٣/١) ، ورسالة الصبان ع (٢٠) .

(٥) رسالة الصبان ع ٢٠ ، والمقاصد ع (٦) .

(٦) حاشية الشهاب (٥٥/١) ، والايضاح ع (١٧) .

(٧) المقاصد ع ٦ ، ورسالة الصبان ع (٢٠) .

(٨) زاد المسير (٨/١) .

(٩) البحر المحيط (١٥/١) .

ومعنى الوله : المحبة الشديدة ، وسعى بذلك : لأن كل مخلوق واله نحوه ، ولذا قيل : الله محبوب كل الأشياء . يدل عليه قوله تعالى : " وان من شئ الا يسبح بحمده " (١)

وأصله على هذا : ولاءه . قلبت الواو همزة لاستثقال الكسرة عليها . مثل : اعاء واشاح في وعاء ووشاح . قاله الخليل ، والقنار (٢) . وهو ضعيف . للزوم البدل . ويرده أيضا جمعه على آلهة دون أولهة ، وقلب الواو ألفا اذا لم تتحرك مخالف للقياس (٣) .

وقيل : مادته : لام ويا وهاء . من لاه يليه ليها . اذا ارتفع . قيل :

ولذا سميت الشمس الالهة - بكسرة الهمزة وفتحها - لارتفاعها (٤) . أو اذا احتجب وارتفع . لأنه تعالى محبوب عن ادراك الأبصار ، ومرتفع عن كل شئ ، وعمما لا يليق به (٥) .

وقيل : مادته : لام وواو ، وهاء . من لاه يلوه لوها . اذا احتجب او استنار (٦) .

أو اذا خلق (٧) . وفي حاشية الشهاب نقلا عن بعض كتب اللغة : " لاه يليه ليها . اذا احتجب ، ولاءه يلوه لوها " اذا ارتفع (٨) . ويقول الألوسي : " لاه يليه ، ولاءه يلوه ليها ،

ولاها . اذا ارتفع واحتجب ، وهو المحتجب بسرادات الجلال ، والمرتفع عن ادراك الخيال (٩) . وقد قرئ " شازا " وهو الذي في السماء لاه وفي الأرض لاه " ، ويشهد لهذا القول أيضا قول ميمون بن قيس الأعشى :

* كحلفة من أبي رياح يشهد لها لاه الكبار * أنشده الفراء (١١)

وقول آخر :

(١٢)

لاهت فما عرفت يوما بخارجة * ياليتها ظهرت حتى رأيناها *
وهذا المذهب منقول عن سيوييه رحمه الله - على ما حقق في كتب اللغة فلا يلتفت لما قيل : ان لاه يليه : لم يثبت في اللغة (١٣)

وقيل : أصله " هاء " الكناية . لأنها للفائب ، وهو سبحانه الغائب عن أن تدركه الأبصار أو تحيط به الأفكار ، وأيضا الهاء يخرج مع الانفاس وان لم تشعر به الحواس ، ومتى انقطع خروجه انقطعت الحياة وحل بالحي الممات ، فبه تعالى وباسمه قوام الأرواح والابدان ، واستقامة كل متنفس من الحيوان فزيد عليها لام الملك ، ثم مد بها الصوت تعظيما ، ثم ألزم اللام (١٤) .

وهذا ضعيف جدا . لأنه لاعلاقة له بعلم الاشتقاق ، واللغة ، بل هو الى مشرب أهل الاشارة أقرب .

-
- (١) الاسراء . الآية : (٤٤) ، راجع تفسير البغوى ١/ ١٨ ، وتفسير الخازن ١/ ١٧ ، والايضاح ص (١٦) . (٢) البحر المحيط ١/ ١٤ ، والبيضاوى ١/ ٥٥ ، والألوسى ١/ ٥٣ .
(٣) البحر المحيط ١/ ١٤ ، والألوسى ١/ ٥٣ . (٤) البحر المحيط ١/ ١٤ . ورسالة البسيونى ص (٢٩) . (٥) تفسير البيضاوى ١/ ٥٦ . (٦) البحر ١/ ١٥ . (٧) المقاصد ص (٨) (١/ ٥٣) . (٩) تفسير الألوسى ١/ ٥٣ . (١٠) الزخرف . الآية : (٨٤) .
(١١-١٢) تفسير الألوسى ١/ ٥٣ ، وحاشية الشهاب ١/ ٥٧ . (١٣) حاشية الشهاب ١/ ٥٦ ، ورسالة البسيونى ص (٢٩) . (١٤) تفسير القرطبي ١/ ١٦٠ ، وتفسير الألوسى ١/ ٥٣ .

الرحمن :

—

الرحمن : صفة مشبهة مشتقة من الرحمة . وهذا هو الموافق لقول من جعل المصدر أصلا في الاشتقاق ، ولقول من جعل الأشهر أصلا فيه . ان لاشك في أشهرية الرحمة بالنسبة الى الرحمن ، بل والى " رحم " ماضيا .

(١) وقيل : انه مشتق من " رحم " كفضبان من غضب ، وهو المشهور عند المفسرين . فان قال قائل : الرحمن : صفة مشبهة ، وهى لا تصاغ الا من لازم . ورحم : متعد ، فكيف يشتق اللازم من المتعدى ؟ فالجواب : ان الاشتقاق انما يكون بعد جعله لازما بمنزلة الأفعال الفرزية بنقله الى " رحم " من باب حسن . وهذا النقل - كما في قواعد النحو - مطرد في بابي المدح والذم ، كما هو الحال هنا ، فان الرحمن نعت مدح لله تعالى .

روى مطرف عن قتادة في قوله : " بسم الله الرحمن الرحيم " : قال : مدح نفسه . قال أبو اسحاق الزجاج : وهذا قول حسن . (٢)

وقيل : ان الرحمن : ليس بمشتق . لأن الصرب كانت لاتعرفه ، ولانه لو كان مشتقا لاتصل به متعلقه ، كما اتصل بالرحيم ، وقد تقدمت مناقشة هذا القول بما فيه الكفاية وأن أدلته واهية فاتره ، ترهقها قتره ، وان الصحيح المختار أنه مشتق . لأدلة قويه باهره .

الرحيم

والرحيم : كالرحمن . فهو اما مشتق من الرحمة ، أو من " رحم " بيد أن اشتقاقه مجمع عليه ، ولم يختلف فيه اثنان فيما علمت . والله أعلم .

(١) انظر ايضاح ابداع حكمة الحكيم ص (١٧) .

(٢) راجع تفسير القرطبي (١/١٠٥) .

٣- من جهة علم الصرف

وأما الكلام على هذه الآية الكريمة من جهة علم الصرف الذى هو : " علم يبحث فيه عن المفردات من حيث صورها وهيئاتها العارضة لها من صحة ، واعتلال ، وإبدال ونحوها " (١) .

وبعبارة أدق : هو العلم الذى تعرف به كيفية صياغة الأبنية العربية ، وأحوال هذه الأبنية التى ليست اعرابا ، ولا بناء (٢) —

فيقال : الباء ليست من موضوع هذا الفن لقول ابن مالك : حرف وشبهه من الصرف

برى *

ولفظ : " اسم " عند البصريين ناقص واوى من الأسماء المحذوفة الأعجاز ، كيد ، ودم ، از أصله الاعلالى : " سمو " بضم ، أو كسر ، أو فتح ، فسكون . مثل قفل وأقفال ، وجذع وأجذاع ، ورطب وارطاب (٣) . وقول صاحب المقاصد الوفية : لا يفتح السين لجمعه على أفعال ، وفعل كفلس لا يجمع على أفعال . غفلة منه . لأنه ورد فى القاموس : " الرطب : ضد اليابس ، وجمعه أرطاب (٤) .

ولما كثر استعماله ، ودورانه فى اللسنة أريد تخفيفه فى طرفيه ، فعمدوا الى آخره فوجدوه واوا تتعاقب عليه الحركات الاعرابية مع ثقلها ، فحذفوه ، ونقلوا حركته الى الميم ، ثم عمدوا الى أوله ، فحذفوا حركته دونه لثلا يحصل الاجفاف بالكلمة ، ثم اجتلبوا همزة الوصل عوضا عن اللام ، وقيل : عن حركة الفاء ، وقيل : عنهما .

والراجع الأول ، وتوصلا للنطق بالساكن . لأن الابتداء بالساكن - وان لم يمتنع فى نفسه لكونه موجودا فى غير العربية - لكنه غير جائز فى العربية لكونها فى غاية الاحكام ، وفى الابتداء بالساكن نوع بشاعة كالوقف على الحركة مع امكانه بلاشبهة ، ومن ادعى الامتناع مطلقا ، فقد رده المحقق الجرجاني بأنه حكاية عن لسانهم المخصوص ، فلا يقوم حجة على الغير ، ومن استدل عليه بالاستقراء ، فان كان ناقصا ، فليس بغيره ، وان كان تاما فبعد تسليمه لا يدل الا على عدم الوقوع وهو لا يستلزم الامتناع ، واختار الكافي (٥) تفصيلا ، فقال : ان كان السكون لازما ذاتيا للساكن فمتعذر ، والا فمتعصر ، قال : ولكنه

(١) الايضاح ص ١٨ . (٢) دروس التصريف ص ٥ .

(٣) حاشية الشهاب ٤٣/١ ، وحاشية الرفاعى على شرح لامية الأفعال ص ٥ .

(٤) القاموس ٧٣/١ .

(٥) رسالة الصبان ص ١٦ ، والايضاح ص ١٤ ، وحاشية الرفاعى ص ٥ - ٦ .

لم يقع في لغة العرب . لسلامتها من اللكنة (١) .

وخصت الهمزة بذلك من بين الحروف لاختصاصها باجتماع أمرين فيها يناسبان
الابتداء : قوتها ، وكونها من ابتداء المخارج . لأنها من أقصى الحلق ما يلي
الصدر . (٢)

وكسرت الهمزة . لانه أصل تحريك الساكن ، ولأنه حركة السين في الأصل ، حتى
عند من ضمها وفتحها ، فانهما عنده عارضان . فوزن اسم على هذا المذهب :
افع . (٣)

وعند الكوفيين : لفظ " اسم " مثال واوى . ان أصله الاعلالي : وسم . بفتح
الواو وسكون السين . حذفت واوه تخفيفا لكثرة الاستعمال . ان كثر حذفها
في أوائل كلمات أولها واو . كزفة ، وعدة ، وصلة ، فهو من الاسماء المحذوفة
الأوائل ، ثم أتى بهمزة الوصل توصلا للنطق بالساكن ، وعضا عن الواو المحذوفة
وقيل : ليست بعض ، بل لمجرد التوصل ، فوزنه : اعل . وقيل : لا حذف ،
ولا عوض . وانما قلبت الواو همزة . مثل اعا ، واشاح ، ثم كثر استعماله ، فجعلت
همزته همزة وصل ، وقد تقطع للضرورة (٤) . ورد بأنه لو كانت الهمزة مقلوبة عن الواو
لكانت حركتها فتحة كاصلها .

ورجح مذهب البصريين بتصريف الاسم تكسيرا وتصغيرا ، ومجى فعل منه ،
فيقال : أسماء وأسام ، وأسامى ، وسمى ، وأسमित ، وكلها يرد الأشياء التي
أصولها ، ولو كان من الوسم ، لقيل : أوسام ، وأواسم ، ووسيم ، ووسمت ، ولكن
لم يرد ذلك .

وأورد عليه بأنه دخله القلب المكاني أولا ، بأن أخرت فاؤه ، ثم جرى عليه
الجمع وما معه . ورد . بأنه خلاف الأصل ، فلا يصار اليه بلا ضرورة .
ورد مذهب الكوفيين : بأن الهمزة لم تعهد داخلية على ما حذف صدره ، وبان
حذف اللام كثير ، وحذف الفاء قليل ، وبأن الاصل : كون التعويض في غير محل
الحذف (٥) . والله أعلم .

(١) رسالة الصبان ص ١٦ ، ومقاصد الوفية ص ٦ ، والايضاح ص ١٤ ، وحاشية
الرفاعي ص ٥ - ٦ .

(٢) رسالة الصبان ص ١٦ ، ومقاصد الوفية ص ٦ .

(٣) الايضاح ص ١٩ ، وحاشية الرفاعي ص ٤ .

(٤) تفسير الألوسى ١ / ٤٩ ، ورسالة الصبان ص ١٦ ، والايضاح ص ١٩ ، والمقاصد
ص ٦ .

(٥) حاشية الرفاعي ص ٤ ، والايضاح ص ١٩ ، ورسالة الصبان ص ١٦ - ١٧ .

ولفظ : " الله " : أصله الاعلالي : اله ككتاب كما فى القاموس - حذفت همزته اعتباطا - أى لغير علة تصريفية - و عوض عنها " أل " فلا يجتمعان الانادرا كما فى قول الشاعر : معاذ الاله أن تكون كظبيبة^(١) .

وقيل قياسا . بأن أدخل عليه " ال " للتفخيم ، ثم حذفت الهمزة بعد نقل حركتها الى ما قبلها تخفيفا لكثرة الاستعمال ، أو ليكون الادغام قياسيا ، ثم ادغم^(٢) وفخم .

روى المنذرى عن أبى الهيثم أنه سأله عن اشتقاق اسم الله تعالى فى اللفظة ، فقال : كان حقه الاله ، أدخلت الالف واللام تصريفا ، ف قيل : الاله ، ثم حذفت العرب الهمزة استثقالا لها ، فلما تركوا الهمزة حولوا كسرتها فى اللام التى هى لام التعريف ، وذهبت الهمزة أصلا ، فقالوا : أللاه ، فحركوا لام التعريف التى لا تكون الا ساكنة ، ثم التقى لامان متحركان فادغما الأولى فى الثانية ، فقالوا : الله ، كما قال عز وجل : " لكننا هو الله ربى^(٣) " معناه : لكن أنا^(٤) .

ولزوم الحذف والتعويض ، وعدم منع الادغام مع أن المحذوف لعلة كالموجود : من الأمور الشاذة التى اختص بها هذا الاسم الأعظم . والأظهر كون حذف الهمزة اعتباطا^(٥) .

وقيل : أصله : لاه ، ثم أدخلت عليه ال وأدغمت ، وفخمت ، فصار الله ، وأجرى مجرى العلم ، كالفضل ، والنعمان .

وقيل : أصله : الهاء التى هى كناية عن الغائب . لأن الخلق علموا ذاتهم موجودا ، وأشاروا اليه بها ، ثم زيد عليها لام الملك ، لكون اختصاص الاشياء له تعالى خلقا وملكا ، فصار له ، ثم زيد عليه حرف التعريف تفخيما ، فصار الله ، ومال الى هذا الألوسى^(٦) .

ورد بأنه خارج عن قانون الصرف ، وقواعد اللغة العربية ، فلا يصار اليه ، ولا يعول عليه ، فهو شبيهه باصطلاح أهل الاشارة . والله أعلم بالصواب .

(١) انظر تفسير الألوسى ١/٥١-٥٢ ، والايضاح ص ١٩-٢٠ ، وحاشية الرفاعى ص ٤)

(٢) الايضاح ص ١٩ ، وحاشية الرفاعى ص ٤ .

(٣) الكهف . الآية : (٣٨) .

(٤) راجع لسان العرب ١٣/٤٦٧ ، وتاج العروس ٩/٣٧٤ .

(٥) انظر حاشية الشهاب ١/٥٠ .

(٦) تفسير الألوسى ١/٥٣ ، والايضاح ص ٢٠ .

الرحمن

الرحمن اسم فاعل . بناءً على أن الصفة المشبهة ، واسم الفاعل قسم واحد عند الصرفيين لكن في بعض كتب الصرف جعلها قسيماً مقابلاً لاسم الفاعل كما عند النحاة^(١).

والمشهور : عند المفسرين أن الرحمن صفة مشبهة ، فعلها " رحم " بضم الحاء منقولاً من " رحم " بكسرهما . لا طراد نقل الفعل المتعدى الى فعل بالضم في بابي المدح والذم ، أو أصلياً .

قال الشيخ عليش : هو التحقيق . أو من رحم " بكسر الحاء مجعولاً لازماً بان لا يعتبر تعلقه بمفعول لا لفظاً ولا تقديراً . كقولك : زيد يعطى . أى يصدر منه العطاء ، قاصداً الرد على من نفى عنه أصل الاعطاء^(٢) .

فان قيل : كيف يدعى اللزوم وقد ورد : " رحمن الدنيا والآخرة ورحيمهما " بالاضافة الى المفعول ؟

فالجواب : من يدعيه يقول : انه على التوسع كما بينه النحاة في باب الظروف . ورجح الألوسى أن الرحمن الرحيم من أبنية المبالغة الملحقة باسم الفاعل ، وأخذنا من فعل متعد . وذلك في الرحيم ظاهر ، وقد نص عليه سيوييه في قولهم : رحيم فلانا ، والصفة تساعده ، وللاشتباه في الرحمن ، وعدم ذكر النحاة له في أبنية المبالغة : قال الأعمى وابن مالك : انه علم في الاصل لصفة ، ولا علم بالغلبة التقديرية التي ادعاها الجمل من العلماء^(٣) .

الرحيم

الرحيم : صفة مشبهة من رحم بكسر عينه ، يعد نقله الى فعل " بضمها ، أو تنزيله منزلة اللازم . لأن الصفة المشبهة لاتصاغ الا من لازم^(٤) . قال الخضرى : لاتصاغ من متعد مالم ينزل منزلة اللازم أو يحول الى فعل بالضم ، كما قيل به فى العليم والرحمن الرحيم^(٥) .

وقيل : ان الرحيم : ليس صفة مشبهة ، بل هى صيغة مبالغة نص عليه سيوييه^(٦) . قال أبو حيان : " الرحيم : فعيل محول من فاعل للمبالغة ، وهو أحد الأمثلة الخمسة^(٧) " والراجح عندى أن الرحمن الرحيم وصفان بنيا للمبالغة ، والرحمن أبلغ من الرحيم . وعليه المحققون . والله أعلم .

(١) الايضاح ص ٢٠ ، وحاشية الرفاعى (٤)

(٢) رسالة الصبان ص ٢٥ ، والايضاح ص ٢٠ .

(٣) تفسير الألوسى ١/ ٥٦ ، وحاشية الشهاب ١/ ٦٤ .

(٤) أوضح المسالك ١/ ٨ . (٥) حاشية الخضرى على ابن عقيل ٢/ ٣٥ .

(٦) انظر تفسير أبى السعود ١/ ١٥ . (٧) راجع البحر المحيط ١/ ١٥ .

٤- من جهة علم النحو

وأما الكلام على هذه الآية الكريمة من جهة علم النحو الذى هو : "علم يعرف به أحوال أواخر الكلمات العربية من اعراب وبناء" - فيقال الباء حرف جر أصلى مبنى على الكسر .

وانما كسرت الباء - مع أن الحروف المفردة أن تبني على الفتح - لامتيازها من بين الحروف بأمرين : لزوم الحرفية ، والجر معا ، وكل منهما يناسب الكسر . أما الحرفية : فلأنها تقتضى عدم الحركة ، والكسر يناسب عدمه . لقلته . ان لا يوجد فى الفعل ولا فى الاسم غير المنصرف ، ولا فى الحروف الا نادرا كجير . وأما الجر : فلموافقة حركة الباء أثرها ، ولانقض بواو العطف وفائه ولام الابتداء والقسم ونحوها لأنها وان لزم الحرفية انتفى عنها الجر ، ولا يكاف التشبيه . لأنها وان لزم الجر لا تلزم الحرفية ، فالمجموع سبب الامتياز (١) .

و " اسم " : مجرور بالباء وعلامة جره كسرة ظاهرة فى آخره . وهو مضاف .

واسم " الله " الكريم : مضاف اليه ، وقيل : بالعكس ، وقيل : كل منهما لكل منهما . وهو مجرور بالمضاف . وقيل : بالاضافة ، وقيل : بالحرف الذى الاضافة بمعناه (٢) . وعلامة جره كسرة ظاهرة فى آخره .

والاضافة هنا : لامية . اما استفراقية . ان أريد كل اسم من أسمائه تعالى . أى بكل اسم الله ، ولا يتوقف صدق ذلك على النطق بكل اسم بشخصه ، بل يكفى توجيهه القصد الى العموم . أو جنسية . ان أريد جنس أسمائه تعالى فى ضمن الأفراد الغير المعين ، لا الجنس من حيث هو . ان لا يمكن النطق به حتى يقع ابتداء ، والجنس انما يوجد فى ضمن الأفراد .

أو عهدية . ان أريد اسم مخصوص . والمعهود : لفظ الجلالة ، أو غيره بحسب ما يقصده المتكلم .

قال العلامة الخضرى : " والاستفراق هنا أولى . وان قلنا بأولوية الجنس فى الحمد . لأن القصد هنا التبرك بذكر أفراد الاسم كلها ، والاستفراقية بمنزلة قضايا متعددة بعدد الأفراد . بخلاف الجنس ، والمقصود هناك اثبات اختصاص الافراد ، واثبات لها بطريق البرهان ان لو كان فرد منها لغيره لما اختص به الجنس لتحقيقه فى ذلك الفرد " (٣)

(١) رسالة الصبان ص ١٣-١٤ ، وتفسير الألوسى (٤٨/١) .

(٢) المقاصد الوفية ص ١٢ . (٣) راجع حاشية الخضرى (٥/١) .

فعلى الاحتمالات الثلاثة ، فالمراد من الاسم الكريم : " الله " المضاف اليه -
معناه . أو للبيان . أى باسم هو الله بناءً على أن المراد به اللفظ . ووصف الجلالة
حينئذ بالرحمن الرحيم اما من قبيل الاستخدام . بأن يرجع الضمير المستتر فيهما اليها
بمعنى الذات ، أو مجاز عقلي من اسناد ما للمدلول للدال ، وانما لم يقل حينئذ
بالله مبالغة في التعظيم ، والأدب . كقولهم : سلام على مجلسك العالى ، أو حضرتك
الشريفة . أى عليك .^(١)

والجار والمجرور متعلق بمحذوف اتفاقاً بين الكوفيين والبصريين . وذلك لما يلي :-
١- للتخفيف . لكثرة استعماله ، ودورانه فى الألسنة .
٢- ولفهم معناه بدون ذكره ، وحذف ما يتعلق به الجار والمجرور لقريظة تعيينه وتدل
عليه كثير فى فصيح الكلام جاء به القرآن ، والسنة النبوية ، ووقع كثير فى كلام فصحاء
العرب نثرها ونظمها . قال تعالى : " فى تسع آيات الى فرعون وقومه ^(٢) . اى اذهب
الى فرعون وقومه . وتقول العرب : بالرفاء والبنين " لمن عرس . أى أعرست بالرفاء
والبنين .

وقال الشاعر : سمير بن الحارث الضبى :

أتوا نارى فقلت ممنون أنتم * فقالوا الجن قلت : عموا ظلاما

فقلت الى الطعام فقال منهم * زعيم نحسد الانس الطعاما

فالتقدير : هلموا الى الطعام .^(٣)

٣- ولأن المقصود المتعلق - بكسر اللام - قال الشيخ عبد القاهر فى دلائل الاعجاز :
" انه ما من كلام فيه أمر زائد على مجرد اثبات الشئ " أو نفيه عنه الا وهو الفرض
والمقصود من الكلام ^(٤) .

٤- ولتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن فى المقام .^(٥)

ثم اختلفوا فى تقديره . فقدره الكوفيون فعلا . قال ابن هشام فى المغنى : وهو
المشهور فى التفاسير والأعاريب ^(٦) . ووجه تقدير الفعل : بأنه الأصل فى العمل .
ويقلة المحذوف . لأنه عليه كلمتان : الفعل والفاعل ، وعلى مقابله ثلاث كلمات : المبتدأ

(١) حاشية الخضرى (٥/١) . (٢) النحل . الآية : (١٢) .

(٣) رسالة الصبان ع ١١ ، ومذكرة التازى ع ١٤ ، والمقاصد الوفية ص (١٢) .

(٤) رسالة الصبان ص (١١) .

(٦) حاشية الخضرى ٤/١ ، ورسالة الصبان ع (١١) .

والمنضاف اليه ، والخبر - مثلا - ويكثر التصريح بالمتعلق فعلا كما في قوله تعالى :
" اقرأ باسم ربك " وحديث : " باسمك ربي وضعت جنبي وباسمك اللهم أرفعه ^(١) " وبأن
الجملة عليه مضارعية تفيد بواسطة غلبة الاستعمال ، التجدد الاستمراري ، وهو
أنسب بالمقام من الدوام المستفاد بالاسمية .

قال العلامة الخضري : وتخصيص المضارع بالتقدير ليس لمجرد أنه الواقع في عبارة
الكوفيين مع جواز غيره كما وقع في رسالة البسملة ، بل لعدم صحة غيره . لأن قائل
البسملة لم يخبر عن شيء صدر منه حتى يصح الماضي على حقيقته ، ولم يطلب شيئا
في المستقبل حتى يصح الأمر مع أن أمر الشخص نفسه خلاف الظاهر ، بل مخبر عما
هو ملتبس به من البدء بالبسملة أول فعله الشارع فيه ، أو منشيء للتبرك بهذا اللفظ
فلا يناسبه الا المضارع فتدبير ^(٢) .

وما قاله الخضري ذهب اليه الزجاج ، ونقله التازي في مذكرته وأقره ^(٣) . وفيه نظر .
لأنه يخالفه سياق السورة . قال أبو بكر الجصاص : " والمحذوف في هذا الموضع
ينقسم الى معنيين : خبر وأمر . فاذا كان خبرا كان معناه : أبدأ بسم الله . . . واذا
كان أمرا كان معناه ابدأوا بسم الله ، واحتماله لكل واحد من المعنيين على وجه واحد ،
وفي نسق السورة دلالة على أنه أمر ، وهو قوله تعالى : " اياك نعبد " ومعناه : قولوا :
اياك نعبد . كذلك الخطاب في معنى قوله : بسم الله ، وقد ورد الأمر بذلك في مواضع
من القرآن مصرحا ، وهو قوله تعالى : " اقرأ باسم ربك " فامر بافتتاح القراءة بالتسمية ^(٤)
وقال الشهاب : ورجح بعضهم تقديره ماضيا لوروده كذلك كما في : " باسمك
ربي وضعت جنبي " ومنهم من قدره أمرا ، وعن الفراء أنه قال : المقدر فعل أمر . لانه
تعالى قدم التسمية حثا للعباد على فعل ذلك ، فالتقدير : ابدأوا ، او اقرأوا ، ورواه
السيوطي عن ابن عباس رضي الله عنهما ، وهو المناسب لتعليم العباد الآتي ^(٥) .
واختار الزمخشري وتبعه المتأخرون تقديره فعلا خاصا مؤخرا عن البسملة بتمامها .

(١) رواه الترمذي في جامعه (٤٧٣/٥) وقال : حديث حسن .

(٢) حاشية الخضري (٤/١) .

(٣) مذكرة الدكتور التازي ص (١٥) .

(٤) أحكام القرآن (٦/١-٧) .

(٥) حاشية الشهاب (١/٣٢) .

ورجح الألوسى تقدير الفعل مقدما على الجار والمجرور ، ونسبه الى الأكثرين ، وقال :
ان تقديره مؤخرا : مؤخر عن ساحة التحقيق . وأيد ما ذهب اليه بوجوه : أهمها :
أنه لو قدر الفعل مؤخرا فقليل : بسم الله أقرأ لزم عليه الفصل بين الصفة التى هى :
" الرحمن " والموصوف الذى هو لفظ الجلالة وهو غير جائز .^(١)

ويجاب عنه : أولا : على فرض التسليم : بأن الفصل هنا حصل تعقلا وتقديرا ،
وهو ليس بمنوع وانما المنوع أن يقع الفصل بالفعل بينهما نطقا وذكرنا . وثانيا : بأننا
نمنع القول بعدم جواز ذلك ، ونقول : هو جائز بغير أجنبي محض كما نص على ذلك
العلامة الصبان حيث قال : " يجوز الفصل بين التابع والمتبوع بغير أجنبي محض
كمعمول الوصف . نحو : " ذلك هشر علينا يسير^(٢) . ومعمول الموصوف . نحو : يعجبني
ضربك زيدا الشديد ، وعامله . نحو : زيدا ضربت القائم^(٣) . ومن هذا القبيل :
بسم الله أقرأ . ان أقرأ هنا عامل فى المضاف الى الموصوف ، فليس بأجنبي محض .
هذا : وعلى مذهب الكوفيين فالجملة فعلية . وبسم الله : ظرف لفو متعلق^(٤)
بالفعل ، والمجرور : فى محل نصب على المفعولية . وانما جعلنا المحل للمجرور
فقط . لأنه الذى عمل فيه الناصب بواسطة حرف الجر .

وقدره البصريون اسما : لشرفه ، ولأن المقام مقام الابتداء وهو بالاسم أليق .
والأولى : كونه خاصا مؤخرا عن البسمة بتمامها ، كما سبق . وهو اما مبتدأ . نحو :
قرأتى ، أو تأليفى . وبسم : ظرف لفو متعلق به ، وان كان يمتنع اعمال المصدر محذوفاً ،
او مؤخراً لأن محله فى غير الظرف والجار والمجرور . لتوسعهم فيهما . لأنهما مما يكفيه
رائحة الفعل . نحو : " ولما بلغ معه السعى " ، على أنه يمكن جعله من حذف العامل ،
لاعمل المحذوف . والأصل : قرأتى بسم الله الرحمن الرحيم حاصلة .
واما خبر لمبتدأ محذوف أيضا . وبسم الله : ظرف مستقر متعلق به . والأصل :
ابتدأتى حاصل بسم الله الرحمن الرحيم . أو حال من فاعل ذلك المصدر . أى مستعينا
أو متبركا .

(١) راجع تفسير الألوسى (٤٧/١) . (٢) سورة : ق . الآية : (٤٤) .

(٣) انظر حاشية الصبان على الأشموني (٥٧/٣) .

(٤) اعلم ان الجار والمجرور والظرف يتفقان فى كثير من الأحكام ، فلذا يطلقون على

الجار والمجرور أنه ظرف ، فلا يلتبس عليك . (رسالة أحمد دحلان ص ١٢) .

(٥) الصفات . الآية : (١٠٢) .

ولك أن تجعل المتعلق : اسم فاعل مخبرا به عن محذوف . تقديره : أنا بادي^١
بسم الله - مثلا - أو حالا من فاعله . أي مستعينا - مثلا - أو من فاعل فعل أخبر به
مع فاعله . أي أنا أبدأ متبركا بسم الله الرحمن الرحيم .^(١)

ومحل المجرور نصب على المفعولية بالمتعلق المحذوف على جميع الاحتمالات .
معنى المستقر واللفو

وما ينبى التنبيه عليه : أن الجار والمجرور كالظرف على وجهين : مستقر ،
ولغو .

فالمستقر : ما كان متعلقه عاما ، ولا يكون الا واجب الحذف ، وأما ذكره فى قوله :
لك العزان مولاك عز وان يهن * فأنت لى بحبوحة الهون كائن
فشان . وسمى مستقرا : لاستقرار معنى العامل فيه . أى فهمه منه ، ولأن ضمير
العامل انتقل اليه واستقر فيه .

واللفو : ما كان متعلقه خاصا ، ذكر ، أو حذف لدليل ، ولا يجوز حذفه بلا قرينة .
وأما معها فتارة يجوز حذفه . مثل : يزيد . فى جواب بمن مررت . وتارة يجب . نحو :
يوم الجمعة صمت فيه على الاشتغال . أى صمت يوم الجمعة صمت فيه .

وسمى لفوا : لخلوه عن الضمير . وقد يقدر المتعلق خاصا . نحو : زيد على
الفرس ، أو من العلماء ، أو فى البلد . أى راكب ، أو معدود ، أو مقيم ، ولا يخرج
ذلك عن الاستقرار . ان يجوز تقدير العام لتوجيه الاعراب ، وخصوصه بمعونة
المقام لا يقتضى لفوته ، كما صرح به الدمامى فى أوائل شرح التسهيل^(٢) .

وقد نظم بعضهم ضابط الظرف اللفو والمستقر ، فقال :

الظرف لفوان يكن مخصوصا * بعامل لقد أتى منصوصا
ومستقران يكن قد عمما * واحذف لهذا دون ذاك حتما^(٣) .

(١) انظر المقاصد الوفية ص ١٤ ، وحاشية الخضرى (٥/١) .

(٢) راجع تفسير الألوسى ٤٧/١ ، وحاشية الخضرى ٤/١ - ٥ ، والمقاصد ص (١٤) .

(٣) انظر رسالة الشيخ أحمد دحلان ص (١٢) .

وقيل : الباء في بسم الله : زائدة . وعلى هذا القول :

فاسم : مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الميم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، فاعرابه تقديري ، لا محلي بناء على الراجح من ان المحلي للمبنيات فقط . ولا ضرر في اجتماع اعرابين على الكلمة لاختلافهما باللفظ والتقدير . والخبر محذوف ، اسم ، أو جملة فعلية . والتقدير : اسم الله مبدوء به أو أبدأ به بداءة قوية بحسن النية ، وحضور القلب ، وتعظيم الرب ، وأخذنا قوة البداءة بما ذكر من الباء الزائدة ، فان الزائد يدل على التوكيد المعنوي ، والا كان ذكره عبثا لا يقع عن الموب ، وقولهم : الزائد لامعنى له . أى من المعانى المشهورة .^(١)

((هل مقدرات القرآن منه ؟))

اختلف العلماء في محذوفات القرآن ، كمتعلق البسطة ، ف قيل : انها من القرآن . وأورد عليه أمران : الأول : أن المقام قد لا يقتضى تقدير لفظ بعينه ، بل أى لفظ صلح ، فان حكم على الجميع بالقرآن لزم التكرار بلا فائدة ، وان حكم على بعضها فقط لزم الترجيح بلا مرجح . الثانى : أن المقدرات من كلام البشر ، فهى حادثة ، وغير معجزة فلو جعلت من القرآن لزم تركبه من الحادث الغير المعجز ، والقديم المعجز والمركب منهما غير معجز ، فليس بقرآن .

وأجيب عن الأول : بان المحكوم بقرآنيته القدر المشترك بين جميع الألفاظ الصالحة قال العلامة الصبان : فيه : أنه كلى لا يوجد الا ذهننا على التحقيق ، والكلام فى القرآن اللفظى فتأمل .

وعن الثانى : بأن الكلام فى القرآن اللفظى ، وهو بجميعة حادث ، فلا يضر لزوم الحدوث وكون المركب من المعجز وغيره غير معجز : ممنوع . وسند المنع أن مجموع القرآن مركب من المعجز كثلاث آيات منه ، وغير المعجز كآيتين مع أن المجموع معجز ، بل كل سورة ، بل ثلاث آيات .^(٢)

أقول : فى هذا الجواب من سلوه الفهم ، وطغيان الوهم ، والخروج عن عقيدة السلف ما لا يخفى .

(١) حاشية الخضرى (١/٤) ، والمقاصد الوفية ص ١٤ ، ورسالة الصبان ص (١٠) .

(٢) انظر رسالة الصبان ص (١٣) .

لأن القرآن كلام الله غير مخلوق ، فالقول : بان القرآن اللفظي حادث بجميعه عقيدة الجهمية فالخلاف بينهم وبين أهل السنة مبسوط في كتب العقيدة . وكون مجموع القرآن مركبا من المعجز كـثلاث آيات ، وغير المعجز كآيتين غير مسلم . بل اعجاز القرآن متعلق بجميع القرآن قليله وكثيره كما هو قول كثير من العلماء ، ونص عليه السيوطي في الاتقان^(١) . لقوله تعالى : " فليأتوا بحديث مثله ان كانوا صادقين^(٢) " فهذا يشمل القليل والكثير .

وقيل : ليست من القرآن . لأنه اللفظ المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم للاعجاز المتعبد بتلاوته ، المتحدى بأقصر سورة منه . وتلك المقدرات ليست من هذا اللفظ المنزل ، فهي مرادة له تعالى ، لا من كلامه . وأورد عليه . بأن تلك المقدرات يتوقف معنى القرآن عليها ، فلو لم تكن منه لزم احتياجه الى كلام البشر ، وهو نقص .

أجيب : بان حذفها لاقتضاء البلاغة ذلك ، وتوقف الكلام في افادة معناه المراد على شيء آخر اقتضت البلاغة حذفه ليس نقصا بل هو كمال^(٣) . وفي كلام الشهاب تصريح بأن المقدرات من معاني القرآن ومدلوله دلالة التزام حيث قال : " فان قلت : مقدرات القرآن هل هي منه حتى يطلق عليها كلام الله ، أم لا ؟ قلت : معانيها مما يدل عليه لفظ الكتاب التزاما للزومها في متعارف اللسان فهي من المعاني القرآنية ، وأما ألفاظها فليست منه . لأنها معدومة ، ومنها ما لا يجوز التلفظ به أصلا كالضمائر المستترة وجوبا . وأما جعلها مقدرة فامر اصطلاحى ادعاه النحاة تقريرا للفهم^(٤) . "

وللقنوي رأى آخر يخالف رأى الشهاب حيث يقول : " مقدرات القرآن من مدلولات القرآن لا من القرآن كما أن معاني القرآن ليست منه على الاصح ، بل القرآن عبارة عن النظم الدال على المعنى ، فالمعاني والمحذوفات كلاهما من مدلولات القرآن لامنه ، فلا تجوز الصلاة بقراءة المقدرات وان كانت مقدار ما تجوز به الصلاة ، ولا يكفر جاحد كونها من القرآن . لأنه كما عرفت عبارة عن النظم المنزل المنقول الينا متواترا ، والمقدرات ليست كذلك ، وأما كونها مدلول القرآن فانكاره بطريق الاطلاق يخشى عليه الأمر العظيم ، واما انكار المقدر المخصوص فلا يخاف عليه خوف المقدر المطلق^(٥) . "

أقول : ما ذكره العلامة القنوي من الحسن بمكان وتحقيق حقيق بالقبول . والله أعلم .

(١) الاتقان في علوم القرآن (١/١٢٣) . (٢) الطور . الآية : (٣٤) .

(٣) رسالة الصبان ص ١٣ ، وحاشية الخضرى (١/٥) .

(٤) حاشية الشهاب (١/١٣) . (٥) حاشية القنوي (١/٣٧) .

الرحمن الرحيم

قد أسلفنا أن الراجح كون الرحمن صفة . وقيل : علم ، كما هو مذهب ابن مالك ، وابن هشام . وفائدة الخلاف : ان الرحمن الرحيم على الأول - نعتان لله ، ونعتت المجرور مجرور وعلامة جرهما كسرة ظاهرة في آخرهما . ويجوز رفعهما على الخبرية لمبتدأ محذوف وجوبا . تقديره : هو الرحمن الرحيم . ويجوز نصبهما على المفعولية لفعل محذوف وجوبا . أى أمدح الرحمن الرحيم . وجر الأول مع رفع الثانى ، أو نصبه ، ورفع الأول ، ونصب الثانى ، والعكس ، وكذا جر الثانى مع رفع الأول ، أو نصبه على قول ضعيف من جواز الاتباع بعد القطع ، قال فى الاتقان نقلا عن الفارسي : قطع النعت فى مقامى المدح والذم أحسن من اتباعها . لأن المقام يقتضى الاطناب .^(١)

قال العلامة الخضرى : " الرحمن الرحيم اشتهر فيهما بحسب الاعراب تسعة أوجه ، يمتنع منها جر الرحيم مع نصب الرحمن ، أو رفعه . لأن النعت التابع أشد ارتباطا بالمنعوت ، فلا يؤخر عن المقطوع ، كما قاله ابن أبى الربيع ، ولأن فى الاتباع بعد القطع رجوعا بعد الانصراف عنه ، فمنع لذلك ، لا لاعتراض الجملة بين الصفة والموصوف لوقوعه فى نحو : " وانه لقسم لو تعلمون عظيم " .^(٢)

فهذه التسعة واحد منها جائز عربية ، ومتعين قراءة ، وهو جرهما . لأن القراءة سنة متبعة وستة منها جائزة عربية ، لا قراءة . لأنها لم تنقل عن النبى صلى الله عليه وسلم .

وعلى القول الثانى : فالرحمن : بدل من " الله " أو عطف بيان . والرحيم : نعت للرحمن ، لا لله . لئلا يلزم تقديم البدل أو البيان على النعت ، مع أن النعت هو المقدم عند اجتماعه مع غيره من التوابع . ويجوز رفعه ونصبه على ما مر ، وكذا يجوز رفع الرحمن ونصبه على أنه بدل . لجواز قطع البدل بخلاف البيان ، ويجوز بعضهم جواز قطع البيان أيضا ، وعليه يجوز رفع الرحمن ونصبه على أنه بيان أيضا .^(٣) وجوز بعضهم كون الرحيم توكيدا لفظيا للرحمن ، بناء على القول بترادفهما ، ونكتة التوكيد : ترغيب العباد فى التخلق بالرحمة ، وتقوية رجائهم فى رحمته .^(٤)

(١) رسالة الصبان ص ٢٩ . (٢) الواقعة . الآية : (٧٦) ، راجع حاشية

الخضرى ١/٥٠ - ٦ .

(٣) القول الأرشى ص ٢٩ - ٣٠ ، ورسالة الصبان ص ٢٩ ، وتشويق الخلان ص ٤ .

(٤) رسالة احمد دحلان ص ٢٢ ، ورسالة الصبان ص ٢٩ .

وعلى قطع الرحمن الرحيم : فالجملة من المبتدأ والخبر ، أو الفعل والفاعل : مستأنفة استئنافا بيانيا جوابا لسؤال مقدر مقصود به التلذذ ، وتعظيم شأن المسؤول عنه لا التعيين . لأن المولى سبحانه وتعالى لا يجهل ، وليست الجملة حالا من الجلالة ، وان كانت الجملة بعد المعارف أحوالا - لأن الحالية تفيد تقييد البدء باسم الله تعالى بحالة الرحمة وهي وان كانت حالا لازمة لكن الملاحظ عدم التقييد بوصف .^(١)

وحاصل صور البسملة الاعرابية : أن تضرب أربعة : - العموم ، والخصوص ، والتقدم والتأخر - في ثمانية : - كون الظرف متعلقا بالفعل ، أو بحال من فاعله ، أو بالمبتدأ المصدر ، أو بحال من فاعله ، أو باسم الفاعل ، أو بحال من فاعله ، أو بالخبر ، أو بحال من فاعله ، فتكون جملة صور التعلق اثنتين وثلاثين ، وان ضمنت لذلك احتمال القسمية والزيادة بوجهيها أعنى تقدير الخبر اسما ، أو جملة فعلية كانت خمسا وثلاثين ، فتضمر بها في تسعة الرحمن الرحيم تبلغ الصور ثلاثمائة وخمس عشرة ، فان نظر الى احتمالات الاضافة الأربعة ، ومعاني الباء من الاستعانة ، أو المصاحبة أو التعدية ، أو غيرها زادت الصور ، وتكاثرت جدا .^(٢)

ولنمسك عنان القلم عما يتعلق باعراب البسملة ، ففيما ذكرناه كفاية للمبتدى وتذكرة للمنتهى ، وفوق كل نى علم عليم . والله أعلم .

(١) راجع حاشية الخضرى ٦/١ .

(٢) انظر رسالة أحمد دحلان ص ١٥-١٦ ، وحاشية الخضرى ٦/١ ، والمقاصد

الوفية ص ١٦ .

هـ - من جهة علم المعانى :

أما الكلام على هذه الآية من حيث علم المعانى الذى هو : - " علم يبحث فيه عن الأحوال التى يطابق بها اللفظ مقتضى الحال " - فيقال : يتعلق بها منه خمسة مطالب :

المطلب الأول : فى المتعلق . فعلى ما اختاره جمهور المفسرين وعامة المصريين من تعلق الجار والمجرور - " بسم الله " - بأقرأ " المقدر فيه خمسة أمور :

كونه فعلا ، وخاصا ، ومضارعا ، ومحدوفا ، ومؤخرا عن البسمة بتمامها .

أما كونه فعلا : فلأنه أصل فى العمل ، والأولى التمسك بالأصل مهما أمكن ولأنه قطعى التقدير فى نحو : الذى فى الدار أخوك . ولكثرة تعلق " بسم الله "

به . كحديث : " باسمك ربى وضعت جنبى . . . " ، وقوله تعالى : " اركبوا "

فيها بسم الله مجربها " بناء على القول : بان " بسم الله " متعلق بـ " اركبوا " ، لا بـ

" مجربها " ، ولا بحال من الواو . فالحمل عليه عند الاحتمال أولى ^(١) . فان قيل : هذا

ترجيح بقلبة الاشباه والنظائر ، وهو فاسد . قلنا : هذا انما يجرى فى المسائل

الأصولية ، وأما فى العربية فلا . ولو سلم فهذا ليس من هذا الباب ، بل من

تقديم ما يكون استعماله أشهر على ما ليس كذلك ، فان الأشهر ، ولو مجازا يقدم

على غير الأشهر فى اللغة والشرع والمرف ، أو من ترجيح الموافق لدليل آخر

على ما لا يؤيده دليل ^(٢) .

وأما كونه خاصا : فلان الأولى أن يقدر الفعل من جنس ما جعلت البسمة مبدأ له .

ان كل شارع فى شئ يضم ما كانت البسمة لأجله ، فالشارع فى التأليف ينوى أولف ،

وفى القراءة أقرأ ، وفى السفر أسافر ^(٣) .

وأما كونه مضارعا : فلأن المقام مقام فعل القراءة الملازمة لها البسمة الصادرة عن

المتكلم فى الحال - مثلا - مع افادته التجدد الاستمرارى على وجه أخصر ، ومفيد هذه

المعانى هو الفعل المضارع دون غيره ^(٤) .

(١) الايضاح ص ٢٦ ، حاشية الشيخ مخلوف على شرح الجوهر المكنون ص ٣ ، وحاشية

الشهاب (١/٣٥) .

(٢) الايضاح ص ٢٦) .

(٣) المقاصد الوفية ص ١٢-١٣ ، وحاشية الخضرى (١/٤) .

(٤) حاشية مخلوف ص ٤ ، والمقاصد الوفية ص ١٢ ، وحاشية الخضرى (١/٤) ، والايضاح

ص (٢٦) .

وأما كونه محذوفا فلما يلي :-

- ١- فللتخفيف . لكثرة دورانه في السنة العامة والخاصة ، كما في حذف حرف النداء في مثل : " يوسف أعرض عن هذا " (١).
- ٢- ولأن الزمن يتقاصر عن الاتيان به .
- ٣- ولأن الاشتغال به يفضى الى تفويت المهم .
- ٤- ولأن المقصود المتعلق - بكسر اللام - ، ويقربه ما يقال : ان الحكم المقيّد ان كان معلوما بدون قيده ، فالمقصود من الحكم هو القيد . كقوله صلى الله عليه وسلم : " بيعوا سوا بسوا " (٢) . وتقدم في الجهة النحوية عن صاحب دلائل الاعجاز ما يدل على ذلك ، فراجعه .
- ٥- ولتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن في المقام من الاحتمالات المتقدمة في الجهة النحوية .
- ٦- وقيل : حذف المسند والمسند اليه : تخبيلا الى العدول الى أقوى الدليلين من اللفظ والعقل (٣) . يعنى أن علة حذفهما يكون لتخييل أن في تركهما تعويلا على شهادة العقل ، وفي ذكرهما تعويلا على شهادة اللفظ من حيث الظاهر ، وكما بين الشهادات من بون شاسع ، تنقطع دونه أعناق مطايا البلغاء ، وانما قال : تخبيلا : لأن الدال حقيقة عند الحذف هو اللفظ المدلول عليه بالقرائن (٤) .
- ٧- ويمكن أنه حذف للاحتراز عن العبث ظاهرا ، لتداعى قرائن الحذف ، باضافة نحو أو ان الشروع ، وشهرة الاتيان به .
- ٨- ولأن الصناعة داعية الى المتعلق - اذ الجار والمجرور لا بد له من متعلق . قال عبدالقاهر : الحذف أحسن من الذكر عند الامكان ، وسماه ابن جنى : شجاعة العربية . لأنه يشجع على الكلام (٥) . وربما يكون الحذف لغير ذلك . لان لكل امرئ في باب البلاغة مانوى .

(١) يوسف . الآية : (٢٩) . (٢) رواه البخارى في صحيحه (٣٧٩/٤) من الفتح .
(٣) الايضاح ص ٢٦-٢٧ ، ورسالة الصبان ص (١١) .
(٤) راجع التلخيص وشرحه للبرقوقي ص (٥٣-٥٤) .
(٥) الايضاح ص ٢٧ ، والاتقان ٢/٥٨ .

وأما كونه مؤخرا : فلما يلي :-

- ١- فلتخصيص القراءة - مثلا - بالتبرك باسمه تعالى . لان المقصور عليه في تأخير ماحقه التقديم هو الجزء الأول من الكلام . فان قيل : هذا فيما ذكر فيه مجموع جزأى الكلام ، وفيما نحن فيه ليس كذلك . قلنا : المقدر كالمفوظ به . قال في المطول : التقديم على المحذوف كالتقديم على المذكور كما في بسم الله الرحمن الرحيم .^(١)
- ٢- وللاهتمام بالمقدم . أعنى اسمه تعالى . لأن المقام مقام استعانة بالله . ففى التلخيص بعد هذا البيان : ولهذا يقدرون فى بسم الله مؤخرا . قال فى المطول : ليفيد مع الاختصاص الاهتمام . لان المشركين كانوا يبدون بأسماء آلهتهم ، ويقولون باسم اللات والعزى ، فقصد الموحد تخصيص اسم الله تعالى بالابتداء للاهتمام^(٢) والرد عليهم .

قال العلامة الصبان : وليفيد الاختصاص لأن تقديم المعمول يفيد عند الجمهور خلافا لابن الحاجب ، لكن ليس مرادهم ان الاختصاص لا ينفك عنه حتى يرد عليهم . نحو : " وثيابك فطهر"^(٣) مما لا يصح فيه ارادة الاختصاص ، بل مرادهم أنه قد يكون له كما قد يكون لغيره كالاتمام كما صر جوابه وان كان الاهتمام لا يصلح سببا الا مع بيان وجه الاهتمام كما نص عليه الشيخ عبدالقاهر .^(٤)

قال الشيخ عبدالقاهر فى دلائل الاعجاز : " اعلم أنا لم نجد هم اعتمدوا فى التقديم شيئا يجرى مجرى الأصل غير العناية والاهتمام ، لكن ينبغى أن يفسر وجه العناية بشىء ، ويعرف له معنى وقد وقع فى ظنون الناس أنه يكفى أن يقال : انه قدم للعناية ، ولأن ذكره أهم من غير أن يذكر من أين كانت تلك العناية ، ولم كان أهم . ومن الخطأ أيضا ان يجعل التقديم مفيدا فى كلام فائدة وغير مفيد فى آخر ، وأن يعلل تارة بالعناية ، وأخرى بأنه توسعة على الشاعر والكاتب حتى يطرد لهذا قوافيه ولذاك سجعهم ، ذلك لأن من البعيد أن يكون فى جملة النظم ما يدل تارة ، ولا يدل أخرى^(٥) .

(١) الايضاح ص ٢٧ .

(٢) شرح التلخيص ص ١٣٥ ، والايضاح ص ٢٧ .

(٣) المدثر . الآية : (٤) . (٤) رسالة الصبان ص ١٢ .

(٥) نقله عبدالرحمن البرقوقى فى شرح تلخيص المفتاح ص ١٣٤-١٣٥ .

والظاهر أنه قصر افراد قصد به الرد على المشركين اذ كانوا يبدون أفعالهم ، بأسماء
آلهتهم ، ويحتمل كونه قصر قلب ردا على الدهرية والشيوعية الذين ينكرون وجوده
تعالى ، وكونه قصر تعيين ردا على المترددين فيمن يبدأ باسمه .^(١)

قال الدسوقي : لكن هذا الثالث بعيد^(٢) . ولم يوجهه .

المطلب الثاني : " اسم " على تقدير كونه زائدا يكون ذكره للفرق بين

اليمين واليمين ، أو للتبرك ، أو للتعظيم ، فهو من قبيل الاطناب بالزيادة كما
في قوله تعالى : " فان آمنوا بمثل ما آمنتم به " أي بما آمنتم به . فلفظ مثل صلة .^(٣)

وعلى تقدير عدم زيادته فتعريفه بالاضافة الى الله : للاغناء عن التفصيل المتعذر . بناء
على عدم تناهي أسماء الله تعالى ، أو المتعسر . بناء على كثرتها مع التناهي .

وعلى عدم زيادته ، وكون اضافته من اضافة العام للخاص ، فهو ايجاز قصر . وهو^(٤)
تكثير المعنى بتقليل اللفظ من غير حذف . وفيه ايجاز حذف ، فمنه ما حذف جملة .

مثل متعلق الجار والمجرور ، ومنه نوع يسمى اختزالا . مثل حذف همزة الوصل من اسم ،
وحذف تنوينه .^(٥)

وفي البسطة ايجاز تضمين . قال السيوطي : " ان من الايجاز نوعا يسمى تضمينا ،
وهو حصول معنى في لفظ من غير ذكره باسم موضوع له . كبسم الله الرحمن الرحيم ، فانه
تضمين تعليم الاستفتاح في الامور باسمه تعالى على جهة التعظيم لله تعالى والتبرك
باسمه .^(٦)

وفيها أيضا : الايجاز الجامع . وهو احتواء اللفظ على معان متعددة . نحو : " ان
الله يأمر بالعدل والاحسان " .^(٧) بناء على ما في بعض الكتب أنه روى عن النبي صلى الله
عليه وسلم أنه قال : " كل ما في الكتب المنزلة فهو في القرآن ، وكل ما في القرآن فهو
في الفاتحة ، وكل ما في الفاتحة فهو في بسم الله الرحمن الرحيم " .^(٨)

(١) رسالة الصبان ص ١٢ ، وحاشية الدسوقي ٣/١ ، وحاشية الشيخ مخلوف ص ٤ .

(٢) حاشية الدسوقي ٣/١ . (٣) البقرة . الآية : (١٣٧) .

(٤) الايضاح ص ٢٨ ، وحاشية الشيخ مخلوف ص ٤ .

(٥) الايضاح ص ٢٧ . (٦) الاتقان في علوم القرآن ٥٦/٢ .

(٧) النحل . الآية : (٩٠) .

(٨) الاتقان ٥٤/٢ والايضاح ص ٢٨ ، هذا الخبر مذكور بلفظ أطول فسي

أكثر كتب التفسير ، ولم أجده في كتب الحديث المشهورة بعد البحث
الشديد ، وأظن أنه لا أصل له .

المطلب الثالث : " الله " اختيار الجلالة من بين سائر الأسماء لكونه أشهر فى الألسن ، وأورد فى الاستعمال ، ولكونه مستجمعا لجميع الصفات لملاحظة مفهومه الأسمى تبعا للمعنى الومضى ، كما قد يلاحظ فى غيره من الأعلام - يصلح عللة للتبرك به ، وان جعل متعلق الباء أمرا صلح تقوية لداعى الأمور به .^(١)

فان قيل : المقصود من العلم هو الذات فمن أين فهم هذا المعنى ؟ قلنا : نعم ، ولكن قد يقصد معناه الأسمى تبعا ، وبهذا اندفع ما استشكله بعضهم بقوله : لو كان اسم الجلالة جامعا لجميع الصفات لزم كون العارف بان ذات الواجب هو الله مؤمنا موحدا ، وأكثر الكفار يقرون بذلك ، ولم يحكم بايمانهم وتوحيدهم . وحاصل الدفع : ان المقصود الأسمى من العلم هو الذات ، والمفهوم الأسمى الذى هو ذلك الاستجماع مقصود تبعا ، وأن هذا المفهوم الملاحظ ليس مطابقا ، بل التزاميا ، ولزومه غير مبين ، فلا يلزم المعرفة والايان .^(٢)

ويمكن اعتبار الالتفات فى اسم الجلالة . بناء على أن المقام مقام ان يقال : باسمك ، كما فى حديث : " باسمك ربى . . ." بناء على مذهب السكاكى أنه يكفى فيه واحد من الأنواع ان كان المقام لغيره .^(٣)

(١) الايضاح ص ٢٨ ، وحاشية الشيخ سخلوف ص (٤) .

(٢) الايضاح ص (٢٨) .

(٣) والفرق بين مذهب السكاكى ، ومذهب الجمهور فى الالتفات : أن السكاكى يقول : ان التعبير بواحد من الأنواع الثلاثة أعنى التكلم والخطاب ، والغيبة متى كان على خلاف مقتضى الظاهر فانه يسمى التفاتا ، سواء عبر عنه قبل ذلك بواحد منها ، ثم عدل عنه الى غيره ، أم لا . والجمهور : يقولون : لا يسمى التفاتا الا اذا عبر بواحد منها ، ثم عدل الى غيره ، فقول صاحب الخلاصة : " قال محمد هو ابن مالك " يسمى التفاتا عند السكاكى . لأنه جاء على خلاف مقتضى الظاهر ، ان مقتضاه أن يقول : أقول : ولا يسمى التفاتا عند الجمهور . لأنه ما عبر بواحد من الثلاثة ، ثم انتقل منه الى غيره . (أنظر رسالة الشيخ أحمد دحلان ص (٣١) .

المطلب الرابع : وصف اسم الجلالة بالرحمن الرحيم : للمدح . كما قيل : الصفات الجارية على الله تعالى للمدح قطعيا . ويمكن جعله من قبيل مبين للمقصود . ان الفرض من ذكر اسمه تعالى رجاء رحمته تعالى . أعني ان المقصود من التبرك بالاسم الدال على الذات الرحمة ، كما يشعر به لفظ التبرك الذي هو الخير الكثير ، والنفع الجليل . ونظيره في كون الوصف للبيان قوله : " انما هو اله واحد " (١) اذا المقصود منه الوحدة ، لا قصر الألوهية ، فظهر وجه اختيار هذه الصفة من بين صفاته تعالى . (٢) وقال ابن جرير الطبرى : " أما وجه تخصيص صفة الرحمة من بين الصفات الدالة على كرمه واحسانه عز شأنه : فكون وصف الرحمن الرحيم مختصا به سبحانه وتعالى . لأنه لا يتصف بهما معا غيره تعالى ، كما قاله عطاء الخراساني . (٣) وعلى أنه من قبيل صفة المدح والثناء : فهو من الاطناب الوصفى . قال السيوطى بعد ذكره : " ومنه صفات الله تعالى . نحو : " بسم الله الرحمن الرحيم " (٤) .

وعلى كونه بيانا : يشبه أنه من نوع التوضيح منه . أى زيادة البيان . نظير قوله : " ورسوله النبي الأمى " (٥) .

ثم مقتضى الحال قطع الصفات . أعني " الرحمن الرحيم " . لأن المقام مقام مدح وثناء ، وقد نصوا على أن النعوت اذا كان القصد منها المدح والثناء فالأولى قطعها دلالة على أن المنعوت متعين بدونها ، قال السيوطى : " قطع النعوت فى مقام المدح والذم أبلغ من اجرائها ، قال الفارسى : اذا ذكرت صفات فى معرض المدح أو الذم فالأحسن أن يخالف فى اعرابها . لأن المقام يقتضى الاطناب ، فاذا خولف فى الاعراب كان المقصود أكمل . لأن المعانى عند الاختلاف تتنوع ، وتتفنن ، وعند الاتحاد تكون نوعا واحدا " (٦) .

فان قيل : اذا كان مقتضى الحال قطع الرحمن الرحيم ، فلماذا كانت القراءة تهجرهما دون نصبهما أو رفعهما على القطع ؟ فالجواب : أنه انما كانت القراءة بالجر ليحصل التناسب ، وعدم التنافى فى الحركات بين لفظ الجلالة ، والرحمن الرحيم ، فجى بهما على الأصل ، نظرا لتحصيل التناسب والقراءة سنة متبعة ، فيجب فيها الاتباع ، ولا يجوز تركه ، لاسيما وقد جاء ذلك على الأصل وما جاء على أصله لا يسأل عنه . (٧)

(١) النحل . الآية : (٥١) . (٢) الايضاح ص ٢٩
(٣) تفسير الطبرى ١/٥٧ . (٤) الاتقان ٢/٦٩
(٥) الاعراف . الآية : (١٥٨) (٦) الاتقان ٢/٧٠ .
(٧) رسالة دحلان ص ٢٦-٢٧ ، وحاشية الدسوقى ١/٣ .

قال الدسوقي : لكن لا يخفاك أن الوارد في القرآن والسنة الاتباع ، وحينئذ ، فتكون في القطع مخالفة مقتضى الحال : لما في الاتباع من الجرى على الأصل ان الأصل عدم القطع^(١) .

وللشيخ مخلوف المنيأوى : تفصيل جميل حيث قال : " ما قالوه نظروا فيه حال سامع لا يعلم التعيين المذكور ، فيقتضى حاله ما يدل عليه ، ويطابقه القطع ، والوارد روى فيه حال من يعلم ، فصار متعينا لعدم الحاجة الى القطع ، فلم يلزم من موافقة الاتباع لمقتضى الحال مخالفة القطع . لتعدد الحال ، واختلافه ، فتأمل^(٢) ، واتبع القول السديد ، ولا تكن أسير التقليد .

المطلب الخامس : جملة البسمة خبرية الصدر ، انشائية العجز . ان يصدق على صدرها وهو أولف - مثلا - أنه خبر . لصدق حد الخبر عليه وهو : ما قصد به حكاية ما في الخارج " أو ما احتمل الصدق والكذب لذاته . وعلى عجزها - وهو مستعينا بسم الله - أنه انشاء لصدق حد الانشاء عليه وهو : ما لم يقصد به حكاية ما في الخارج ، أو ما لم يحتمل الصدق والكذب . فان قلت : عجز الجملة ليس بكلام . ان هو قيد فضلة ، فكيف يجعل انشاء ؟ فالجواب : هو في معنى الكلام . لأنه في معنى أستعين بسم الله - مثلا - فقد اتضح محل الخبرية ، والانشائية من جملة البسمة ، وسقط استشكال كونها انشائية بأن أولف - مثلا - لم ينطبق عليه حد الانشاء ، وكونها خبرية : بأن مستعينا بسم الله لم ينطبق عليه حد الخبر . والقول : بأن الجملة بتمامها انشائية تبعاً لانشاء المتعلق غير سديد^(٣) .

وهذا مبني على جعل الباء للتعدية متعلقة بفضلة ، وللعلامة الصبان تفصيل حسن ذكره في رسالته الكبرى في البسمة^(٤) فمن شاء فليراجعه . والراجح عندي أن جملة البسمة انشائية مطلقا سواء كانت الباء للاستعانة أو للمصاحبة أو للتعدية . لأن المقصود انشاء التبرك بالاسم الكريم ، وهو متوقف على هذا الكلام . والله أعلم بالصواب .

(١) حاشية الدسوقي على شرح الفتاواني (٣/١)

(٢) حاشية الشيخ مخلوف على الدمنهورى ص (٤) .

(٣) حاشية البناني على جمع الجوامع (٣/١) بتصرف .

(٤) انظر رسالة الصبان ص ٣٠ - (٣١) .

٦- من جهة علم البيان

وأما النظر في هذه الآية الكريمة من حيث علم البيان الذي هو : علم يعرف به كيفية تأدية المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة من تشبيه ومجاز وكناية : فيقال : يتعلق بها من هذا الفن خمسة مطالب :

المطلب الأول : الباء : حقيقتها اللصاق . وهو قسمان : حقيقي ، ومجازي .

قال في المنى : أصل وضعها اللصاق ، وهو معنى لا يفارقها ، ولهذا اقتصر سيويه عليه . أي لأن بقية المعاني ترجع إليه ، واللصاق : أما حقيقي ^{كأمسكت بزويد} إذا قبضت على شيء من جسمه ، أو على ما يهبسه من ثوب أو غيره ، أو مجازي كمررت بزويد أي ألصقت مروري بمكان يقرب من زيد .

لكن نازعه العلامة الدماميني في مسألة الثوب ، واستظهر أنه اللصاق مجازي إذ هو اللصاق بما يجاور زيدي لا بنفس زيد . وأجاب عنه العلامة الشمني بأن اللغة لا يناقش فيها هذه ، المناقشة ، فماسك ثوب زيد يقال لغة : انه ماسك لزيد .

وقال العلامة الخادمي : ان اللصاق هنا مجازي لامتناع اجتماع القراءة وذكر الله تعالى في آن واحد . ان الالفاظ أعراض سيالة لاقرار لها تنقضي بمجرد النطق . ورد عليه بأن اللصاق في كل شيء بحسبه ، فالصاق لفظ لآخر وقوعه عقبه . أي فقراءة القاري ملصقة باسم الله تعالى على أن أهل اللغة لا يعتبرون مثل التدقيق (١) .

ثم ان استعملت الباء في الاستعانة ، او المصاحبة التبركية فهي على سبيل

المجاز :

١- اما بالاستعارة التبعية . وتقريرها أن يقال : شبه الارتباط على وجه الاستعانة ، أو المصاحبة بالارتباط على وجه اللصاق بجامع مطلق الارتباط في كل ، ثم سرى التشبيه من الكليات الى الجزئيات ، فاستعيرت الباء الموضوعه للالصاق الجزئي للاستعانة أو المصاحبة الجزئية على طريق الاستعارة التبعية . لأنها جرت أولاً في متعلق معنى الحرف أعني مطلق الارتباط ثم جرت فيه وذلك معنى كونها تبعية .

(١) الايضاح ص ٣٢ ، وهاشية الدسوقي ٣/١ ، وهاشية مخلوف ص ٤ ، رسالة دحلان ص ٢٧ ، وهاشية البيجوري ص (٣) .

(٢) رسالة دحلان ص ٢٧ ، حاشية البيجوري على السمرقندية ص ٣ ، وهاشية الدسوقي ٣/١ .

٢- واما بالمجاز المرسل . بمرتبة ، أو بمرتبتين ، والعلاقة الاطلاق والتقييد . وذلك ان الباء موضوعة للارتباط المقيد بالالصاق ، فأطلقت عن ذلك القيد ، واستعملت في الارتباط على وجه الاستعانة ، لكن لان حيث خصوص الاستعانة ، بل من حيث انها جزئي من جزئيات مطلق ارتباط ، فيكون المجاز بمرتبة واحدة ، وعلاقته : الاطلاق عن التقييد ، فان لم يكن بهذا الاعتبار بل باعتبار خصوص الاستعانة كان مجازا مرسلا بمرتبتين ، بأن اطلقت الباء عن التقييد بالالصاق ، ثم قيدت بالاستعانة ، فالعلاقة على هذا الاطلاق أولا ثم التقييد ثانياً^(١) .

ثم لا بد هنا من مجاز آخر . وذلك أن الاستعانة حقيقة انما تكون بالذات ، لا بالاسم وهنا قد جعلت بالاسم ، فيكون مجازا مبنيا على مجاز^(٢) . فأما المجاز المبنى عليه فقد علمته . وأما المبنى : فتقريره أن يقال : شبه الارتباط الواقع بين المستعان فيه ، واسم المستعان به بالارتباط بين مطلق مستعان فيه ، وذات المستعان به فسرى التشبيه من الكليات الى الجزئيات ، فاستعيرت الباء الموضوعة للارتباط بين المستعان فيه وذات المستعان به الخاصين للارتباط بين المستعان فيه واسم المستعان به الخاصين على طريق الاستعارة التصريحية التبعية .

وتعتبر العلاقة بين المجاز الأول والمجاز الثاني ، لابين الثاني والمعنى الحقيقي فيجعل المجاز الأول كالحقيقة بالنسبة للمجاز الثاني^(٣) .

(١) الراجح عند علماء البيان في اعتبار العلاقة ان تعتبرها من جهة المنقول عنه لأنه المعنى الحقيقي وهو أولى بالاعتبار . وقيل : يعتبر جهة المنقول اليه لأنه المراد من اللفظ ، وقيل : يعتبر كل منهما . فعلى الأول نقول : العلاقة التقييد . وعلى الثاني : نقول : الاطلاق . وعلى الثالث نجمع بينهما فنقول : التقييد والاطلاق . (رسالة أحمد دحلان ص ٢٨) .

(٢) الفرق بينه وبين المجاز بمرتبتين : ان اللفظ ان نقل من معناه الأصلي الى غيره واستعمل فيه على طريق المجاز ثم نقل من ذلك المعنى الى معنى آخر مجازي واستعمل اللفظ في ذلك المعنى فهو في حالة استعماله في ذلك الآخر مجاز على مجاز أي مجاز مسبوق بمجاز . وان نقل اللفظ من معناه الأصلي الى غيره ، ثم نقل من ذلك الغير الى معنى آخر ثم استعمل في ذلك الآخر ، ولم يسبق له استعمال فيما نقل اليه اولا فهو مجاز بمرتبتين ، فالفارق بينهما الاستعمال فيما نقل اليه أولا وجودا وعدما . (تعليق الازهوري على البيجوري ص ٣) .

(٣) رسالة أحمد دحلان ص ٢٨ ، والايضاح ص ٣٢ ، وحاشية الدسوقي ٣/١ ،

وحاشية البيجوري ص ٣) .

هذا : وبناءً المجاز على المجاز مختلف فيه ، فقال بعضهم : بمنه . لأن فيه أخذ الشيء من غير مالكة . لأن الحق في اللفظ انما هو للمعنى الحقيقي ، والمعنى المجازي أخذه تطفلاً ، فلا يملك التصرف فيه باعطائه لغيره . وقال بعضهم : بجوازه . وهو الحق . لأن اللفظ لما نقل للمعنى المجازي بالعلاقة صار كأنه موضوع له خصوصاً وقد قالوا : ان المجاز موضوع بالوضع النوعي . أي بان قال الواضع - مثلاً - وضعت كل سبب لأن يستعمل في مسببه ، فاذا اعتبر ذلك كان كالحقيقي .^(١)

والدليل على جوازه : قوله تعالى : " ولكن لاتواعدوهن سرا " أي عقداً للنكاح . وأصل معنى السر ضد الجهر ، ثم اطلق على الوطء مجازاً لأنه محله غالباً . اذا لوطء لا يكون غالباً الاسراء بالعلاقة : الحالية والمحلية ، ثم استعمل في العقد لعلاقة السببية والمسببية . لان العقد سبب في حل الوطء ، فاستعمال السرفى العقد مجاز على مجاز .^(٣)

وان قيل : بزيادة الباء ، فمجاز بالزيادة . والحق أنه مجاز بمعنى خلاف الأصل لابعنى الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له لعلاقة مع قرينة مانعة من ارادة المعنى الحقيقي .^(٤)

المطلب الثاني : في حذف متعلق الجار والمجرور : مجاز بالحذف : بناءً على ما اشتهر من أن الحذف مجاز مطلقاً ، وبناءً على أن الكلام ان توقف عليه لفظاً ومعنى فمجاز ، والا فلا . ان لاشك أن صحة هذا الكلام موقوفة على هذا التقدير لفظياً ومعنى ، وأما على القول : ان الحذف ليس مجازاً مطلقاً ، فلامجاز . وقيل : انه مجاز اذا تغير بسببه اعراب الباقي ، كما في قوله تعالى : " واسأل القرية " فعلى هذا أيضاً لا يكون حذف متعلق الجار والمجرور مجازاً بالحذف .^(٦)

والقائلون : بان الحذف مجاز : لا يريدون أنه بمعنى الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له . . . الخ ، بل مرادهم أنه جاء على خلاف الأصل ، فتسميته مجازاً بهذا المعنى اصطلاحاً آخر ، فلا مشاحة في الاصطلاح .^(٧)

(١) رسالة السيد احمد دحلان ص ٢٨ . (٢) البقرة . الآية : (٢٣٥) .

(٣) حاشية الدسوقي ٣/١ ، والايضاح ص ٣٢-٣٣ ، وحاشية البيجورى ص ٣ ، ورسالة

دحلان ص ٢٨ . (٤) حاشية مخلوف ص ٥ ، والايضاح ص ٣٣ .

(٥) يوسف . الآية : (٨٢) .

(٦) حاشية الدسوقي ٤/١ ، والايضاح ص ٣٣ ، ورسالة دحلان ص ٣٠ ، وحاشية

مخلوف ص ٥ .

(٧) رسالة دحلان ص ٣٠ ، وحاشية الدسوقي ٤/١ ، وحاشية البيجورى ص ٣ .

المطلب الثالث : اسم : حقيقة لغوية^(١) ، وان كان مجازا نحويا ، ومجاز بالزيادة ، ان اعتبرت زيادته ، كما في قوله : " ليس كمثل شئ^(٢) " وعلى شرط تغيير الاعراب فليس بمجاز . وههنا مجاز ثالث ، وهو مجاز بالتقديم والتأخير . بناء على أن الأصل بالله الاسم ، فقدم وأخر ، وان كان الأصح أنه ليس مجازا ، كما في الاتقان نقلا عن البرهان : ان ذلك ليس بمجاز^(٣) .

واضافة اسم الى الجلالة حقيقة ان أريد من لفظ الجلالة الذات ، وان اعتبرت - اضافته استغراقية ، وأريد به بعض أفرادها فهو مجاز^(٤) .

وأما ان أريد منه اللفظ فهي بيانية . أى اسم هو هذا اللفظ . والاضافة البيانية مجاز بالاستعارة . لأن الاضافة البيانية مقابلة للحقيقة ، والاضافة نسبة جزئية بمنزلة معنى الحرف ، والاستعارة في معنى الحرف تبعية ، فكذا ما كان بمنزلة .

وتقريرها : أن نقول : ان هيئة الاضافة موضوعة لتخصيص الأول بالثانى ، أو تعريفه به ، فاستعملت هنا في تبين الثانى للأول ، بان شبه مطلق نسبة شئ^(٥) لشيئ^(٥) على أن الثانى مبين للأول بمطلق نسبة شئ^(٥) لشيئ^(٥) على أن الثانى مخصص للأول أو معرف له ، بجامع مطلق التعلق والارتباط فى كل ، فسرى التشبيه من الكليات للجزئيات ، فاستعملت صورة الاضافة الموضوعة " للنسبة الجزئية المفيدة للتخصيص أو التعريف للنسبة الجزئية للبيان على سبيل الاستعارة التصريحية التبعية^(٥) . فان قيل : صورة الاستعارة ليست بكلمة مع أن المجاز المصطلح عليه هو الكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له . . . الخ . أجيب : بأنها وان لم تكن كلمة حقيقة فهي فى قوة الكلمة . أى من حيث انها تدل على معنى^(٦) .

(١) معنى الاسم : ما دل على مسمى ، لكن ليس المراد به هنا هذا الأمر الكلى ، بل المراد ما صدقاته كالخالق والرازق ، والمحىى ، والمميت الى غير ذلك ، وهى هو حينئذ حقيقة ، أو مجاز خلاف . لأنهم اختلفوا فيما لو استعمل الكلى فى جزئياته ، كما لو استعملت الانسان فى زيد وعمرو وخالد الى غير ذلك ، فقيل انه حقيقة ، وقيل : انه مجاز . (راجع حاشية البيجورى على السمرقندية ص ٣) .

(٢) الشورى . آية : (١١) .

(٣) الاتقان ٤١/٢ ، وحاشية البيجورى ص ٣ ، والايضاح ص ٣٣ .

(٤) الايضاح ص ٣٣ ، حاشية الدسوقى ٣/١ ، حاشية الشيخ مخلوف ص ٥ .

(٥) حاشية الدسوقى ٤/١ ، والايضاح ص ٣٣ ، ورسالة أحمد رحلان ص ٣١ .

(٦) حاشية البيجورى ص ٣ .

المطلب الرابع : لفظ الجلالة : حقيقة في معناه كما اقتضاه اطلاق الجمهور ، وهو الصحيح .^(١) قال السيد أحمد دحلان : " اختلف في الأعلام الشخصية ، ف قيل : انها حقيقة . لأنها استعملت فيما وضعت له . وقيل : انها واسطة بين الحقيقة والمجاز . لان كلا منهما من خواص الأمور الكلية ، والاعلام الشخصية موضوعة لمعان جزئية ، فعلى القول الأول لفظ الجلالة مستعمل في حقيقته ، وعلى الثاني واسطة بين الحقيقة والمجاز^(٢) . لكن الأصح أنه حقيقة .

ودلالة لفظ الجلالة على الذات مطابقة ، وعلى سائر الصفات التزام . والاتييان بلفظ الجلالة فيه التفات . كما أشير اليه في الجهة المعانية - من الخطاب التي الغيبة على مذهب السكاكي لا على مذهب الجمهور ، ان مقتضى الظاهر خطاب المستعان به بان يقال : باسمك يا الله ، فمدل عنه الى الغيبة لان الاسم الظاهر بمنزلة الغيبة والالتفات : مما اختلف في كونه حقيقة ، أو مجازا وان قال في الاتقان نقلا عن السبكي : لم أر من ذكر هل هو حقيقة ، أو مجاز ؟ قال : وهو حقيقة حيث لم يكن معه تجريد^(٣) .

المطلب الخامس : الرحمن الرحيم : مشتقان من الرحمة وحقيقتها رقة في القلب تقتضى الاحسان ، أو ارادة الاحسان ، وهي مستحيلة على الله تعالى ، فيراد منها ما ينشأ عنها ، وهو الاحسان او ارادته ، ثم يشتق منها بهذا المعنى " الرحمن الرحيم " بمعنى متفضل ومحسن فهما مجاز مرسل تبعى . لأن التجوز فيهما تابع للتجوز في أصلهما . والعلاقة السببية . هذا ما اشتهر . ولا يبعد أن يقال : انه حقيقة لغوية بلا احتياج الى كلفة تجوز ، ولا نقل . ان قد سمعت في الجهة اللغوية من معاني الرحمة : ارادة الخير والاحسان المجد ، والمغفرة^(٤) .

وجوز بعضهم استعمالهما في هذا المعنى على سبيل الكناية . والكناية هي اللفظ الذي يراد منه لازم معناه مع صحة ارادة المعنى الأصلي . ورد عليه بأن علماء البيان صرحوا ان الكناية يصح فيها ارادة المعنى الحقيقي ، وما هنا ليس كذلك . لأن قرينة الكناية هنا مانعة من ارادة المعنى الأصلي وهو استحالة معنى الرحمة الأصلي وهي رقة القلب - عليه سبحانه وتعالى . وأجيب : بأن المراد من ذلك كون المعنى

(١) الايضاح ص ٣٣ .

(٢) قال ابراهيم البيجورى في حاشيته على السمرقندية ص ٣ : والتحقيق : أن العلم الشخصى من قبيل الحقيقة خلافا لمن زعم أنه واسطة بين الحقيقة والمجاز معللا بأنه لا بد فيهما من الوضع الذى يخص لفة بعينها ، والأعلام ليست كذلك ، بل تكون في لفة العرب كما تكون في لفة العجم " ا هـ .

(٣) الاتقان ٢/٤١ ، والايضاح ص ٣٣-٣٤ ، ورسالة دحلان ص (٣١) .

(٤) الايضاح ص ٣٤-٣٥ ، ورسالة دحلان ص (٣٢) .

الكنائى لا ينافى المعنى الحقيقى ، وان منع مانع خارجى كما هنا ، فالمسراد أن ذات الكناية لا تنافى الحقيقة على ما قيل : فى جعل : " ليس كمثل شىء " . كناية عن نفي المثل . (١)

وقرر حفيد السعد ، وتبعه الدسوقى فى حاشيته على مختصر السعد ، والسيدزىنى دحلان فى رسالته فى البسطة : جريان الاستعارة التمثيلية فى الرحمن الرحيم . بأن يقال : شبه حال الله سبحانه وتعالى : - وله المثل الأعلى - فى إيصال جلائل النعم ودقائقها الى عباده بحال ملك عطف ورق على رعيته ، فأوصلهم انعامه بجامع أن كلا حالة عظيم مستول على الضعفاء . مد لهم باحسانه ، ثم استعير التركيب الدال على المشبه به للمشبهه .

واعترف عليه : بأن اللفظ المستعار فى الاستعارة التمثيلية لابد وأن يكون مركبا كما فى : " انى أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى " للمتروك ، وما هنا مفرد ، وبأنه لا يقال : ان لله هيئة تشبه هيئة الملك ، وبأنه لا يجوز اطلاق الحال على الله تعالى لعدم وروده ، وبأن استعارة اللفظ من شىء يقتضى استعمال اللفظ فى المستعار منه ، وقد نصوا على أن الرحمن مختص بالله تعالى ، ولم يستعمل فى غيره ، وبأن كون الرحمن مشبها يقتضى اطلاقه على الملك ، وقد عرفت اختصاصه به تعالى ، وبأنه يشترط كون وجه الشبه أقوى فى المشبه به ، وكون حال الملك أقوى من حال الله بديهى البطلان ، وبأن فى التشبيه المذكور اساءة أدب . (٢)

وهذه الاعتراضات وان أجيب عنها الا أنها قوية والجواب عنها فيه تكلف وتعسف فتقرير الاستعارة التمثيلية فى الرحمن الرحيم فى غاية السقوط ، وسوء الأدب فى الله جل شأنه .

وجوز الألوسى فى تفسيره كون المجاز هنا على طريقة الاستعارة المكنية بأن يشبه معنى الضمير فى الرحمن الرحيم العائد اليه تعالى بملك رق قلبه على رعيته تشبيها مضرا فى النفس ، ويحذف المشبه به ويرمز له بشىء من لوازمه ، وهو الرحمة . (٣)
ولا يخفى ما فيه من الضعف والتعسف وسوء الأدب . والله أعلم بالصواب .

(١) حاشية البيجورى ص ٣ ، ورسالة دحلان ص ٣٢ ، والايضاح ص ٣٦ - ٣٧ ، وحاشية

الشيخ مخلوف ص ٥ .

(٢) حاشية الدسوقى ٤ / ١ ، ورسالة السيد دحلان ص ٣٢ ، وحاشية البيجورى ص ٣ .

(٣) تفسير الألوسى ١ / ٥٥ .

وبعد هذا كله فجملة البسمة مجاز مركب . لأنها موضوعة للاخبار ، وقد استعملت في انشاء التبرك ، فتكون خبرية في اللفظ انشائية في القصد ، فهي مجاز مرسل علاقته الضدية . كصيغ العقود . مثل : بعتك ، وزوجتك . لانشاء العقد ، فهي خبر لفظا انشاء معنى .^(١)

٧- من جهة علم البديع :

وأما الكلام على هذه الآية الكريمة من حيث علم البديع الذي هو : علم يعترف به وجوه تحسين الكلام بعد رعاية مطابقته لمقتضى الحال ، ورعاية وضوح الدلالة : فيقال يتعلق بها من هذا الفن خمسة مطالب :

المطلب الأول : بسم الله : ان اعتبر متعلقه أمرا يمكن كونه من قبيل التجريد . على تقدير الخطاب من المتكلم لنفسه . كان مجرد من نفسه شخصا فيخاطبه . ويمكن كونه التفاتا على مذهب السكاكي الذي لا يشترط التعبير بطرق أخرى . لأن مقتضى الظاهر في التوجه اليه تعالى الخطاب . بأن يقال : باسمك اللهم فعدل عن مقتضى الظاهر ، وقيل : بسم الله .^(٢)

هذا : والالتفات : يصح جعله من علم المعاني باعتبار المطابقة ، ومن علم البيان من حيث انهم اختلفوا في كونه حقيقة ، أو مجازا ، ومن علم البديع باعتبار كونه من المحسنات .^(٣)

المطلب الثاني : " اسم " : على تقدير كون أصله " وسم " قالوا في تصغيره : سمي ، وفي جمعه أسماء وأسامي ، ففيها قلب . كما سبق في الجهة الصرفية . وفيه : " الابدال " الذي هو اقامة بعض الحروف مقام بعض . وجعل ابن فارس منه قوله تعالى ﴿ فانلق^(٤) اي انفرق ، ولهذا قال : " فكان كل فرق " فالراء واللام متعاقبان .^(٥)

(١) حاشية البيجورى ص ٣ ، ورسالة دحلان ص (٣٥) .

(٢) حاشية الدسوقي ١/٥ ، والايضاح ص (٣٧) .

(٣) رسالة دحلان ص (٣٦) .

(٤) الشعراء . الآية : (٦٣) .

(٥) الاتقان ٢/٨٩ ، والايضاح ص ٣٧ ، وحاشية الشيخ مخلوف ص (٥) .

المطلب الثالث : الله : الظاهر أنه لا يتعلق به شيء لذاته من هذه الجهة .
قال الشيخ مخلوف : " والجلالة : لعله لم يوجد له شيء يتعلق به من هـ هذه
الجهة البديعية " (١)

المطلب الرابع : الرحمن الرحيم : فيها أنواع كثيرة من الأنواع البديعية، ونذكر
هنا ما تيسر منها بإيجاز فنقول : وبالله التوفيق -

١- التورية . ويقال لها : ايهام . وهي أن يطلق لفظ له معنيان : قروب وبعيد
ويقصد البعيد اعتمادا على قرينة خفية له . قال السيوطي نقلا عن الزمخشري : " لا ترى
بابا في البيان أدق ، ولا أطف من التورية ، ولا أنفع ، ولا أعون على تعاطي تأويل
المتشابهات في كلام الله ورسوله " (٢)

فالرحمن الرحيم: معناهما القريب رقة القلب . والبعيد : الاحسان ، أو ارادته ، فأريد
منهما البعيد ، والقرينة : استحالة المعنى القريب الذي هو رقة القلب على الله
سبحانه وتعالى . (٣)

٢- المبالغة - وهي أن يذكر المتكلم وصفا فيزيد فيه حتى يكون أبلغ في المعنى الذي
قصد . والمشهور : أنها أن يدعى لوصف بلوغه حدا مستحيلا ، أو مستبعدا ، وأن
المبالغة بالصيغة لم تذكر في المبالغة البديعية . لكن في الاتقان : " هي ضربان :
مبالغة بالوصف بأن يخرج الى حد الاستحالة . ومنها : " يكاد زيتها يشمس " ،
ولو لم تمسسه نار " (٤) ، ولا يدخلون الجنة حتى يلج الجمل في سم الخياط " (٥) ، ومنها :
مبالغة بالصيغة . كالرحمن الرحيم " (٦)

فهذا تصريح في أن المبالغة الصرفية غير خارجة عن البديعية . ثم الظاهر : أنه
من الاغراق من أنواع المبالغة . وهو ما يمكن عقلا ، لاعادة . ان الرحمة ولو في الدنيا
للاعداء ممكنة عقلا ومستحيلة عادة . (٧)

٣- ائتلاف اللفظ مع المعنى . وهو أن يكون ألفاظ الكلام ملائمة للمعنى المراد .
كقوله تعالى : " وهم يصطرخون " ، فانه أبلغ من يصرخون للإشارة الى أنهم يصرخون
صراخا منكرا خارجا عن الحد المعتاد . قال السيوطي بعد أن ذكر أمثال ذلك :
" ومثل الرحمن ، فانه أبلغ من الرحيم ، والرحيم : فانه مشعر باللطف والرفق ،

(١) حاشية الشيخ مخلوف ص ٥ ، والايضاح ص (٣٧) .

(٢) الاتقان ٨٣/٢ ، والايضاح ص (٣٨) .

(٣) الايضاح ص ٣٧ ، وحاشية مخلوف ص ٥ ، وحاشية الدسوقي (٥/١) .

(٤) الايضاح ص (٣٨) . (٥) النور . الآية : (٣٥) . (٦) الاعراف . الآية : (٤٠) .

(٧) الاتقان ٩٤/٢ . (٨) الايضاح ص (٣٨-٣٩) . (٩) فاطر . الآية : (٣٧) .

كما أن الرحمن مشعر بالفخامة والعظمة^(١).

يعنى أن المعنى المراد من الرحمن ملائم للفظ الرحمن . والرحيم كذلك .

٤- جناس الاشتقاق . لاشتقاقهما من الرحمة ، وان اختلف معناهما . ان الرحمن : المنعم بجلال النعم وعظائمها ، والرحيم : المنعم بدقائق النعم ولطائفها ، كما هو مذهب الجمهور . ولعل في قولهم : جناس الاشتقاق . مسامحة . لأن هذا ليس نوعا مستقلا ، انما هو من ملحق الجناس^(٢) .

٥- الطباق . وهو الجمع بين المتضادين ، أو اكثر في الجملة . كما في قوله تعالى : " خافضة رافعة"^(٣) . ان المنعم بالجلال غير المنعم بالدقائق باعتبار المتعلق به ، وهى النعم . والأشبه : اعتبار الطباق بالنسبة الى كون معنى أحدهما مختصا بالدنيا ، والآخر مختصا بالآخرة . ان معنى التضاد أظهر ههنا مما اعتبروه .^(٤) وسبقت مناقشة هذا الرأى فى الجهة اللغوية .

٦- التعديد . وهو ايقاع الألفاظ المفردة على سياق واحد . قال فى الاتقان : وأكثر ما يوجد فى الصفات . كقوله تعالى : " هو الله الذى لا اله الا هو الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر"^(٥) ، وقوله : " التائبون العابدون"^(٦) الآية^(٧) .

٧- الترقى من الأدنى الى الأعلى . ان اعتبرت المبالغة فى الرحيم . نحو قوله تعالى : " ألهم أرجل يمشون بها أم لهم أيد يبطشون بها"^(٨) . فان اليد أشرف من الرجل .

٨- التدرج من الأعلى الى الأدنى . ان اعتبرت الأملفية فى الرحمن . وهو القول الصحيح المؤيد بالدليل الصريح .

٩- اللف والنشر . وهو أن يذكر متعدد اما تفصيلا ، أو اجمالا ، بأن يؤتى بلفظ يشتمل على متعدد ، ثم يؤتى بما لكل واحد من آحاده من غير تعيين اتكالا على ان السامع يرد الى كل ما يليق به لوضوح الحال . كقوله تعالى : " وقالوا لن يدخل الجنة الا من كان هودا أو نصارى"^(٩) .

فذكر المتعدد مجملا وهو الواو فى : " قالوا " ان هى عبارة عن اليهود والنصارى ثم ذكر ما يخص كلا من الفريقين فى قوله : " الا من كان هودا او نصارى"^(١٠) . وبيانه فيما نحن فيه : أنه ذكر اسم الجلالة وهو جامع لصفات الكمال ومجملة فيه ، ثم ذكر

(١) الاتقان ٢/٨٨ . (٢) الايضاح ص ٤٠ (٣) الواقعه . الآية : (٣) .

(٤) الايضاح ص ٤٠ . (٥) الحشر . الآية : (٢٣) (٦) التوبة . الآية : (١١٢) .

(٧) الاتقان ٢/٩٠ (٨) الأعراف . الآية : (١٥) (٩) البقرة . الآية : (١١١) .

(١٠) الاتقان ٢/٩٣ ، والمنهاج الواضح ص ١٤١ ، والايضاح ص ٤٠ .

الرحمن الرحيم نشر لما لف في الجلالة من الصفات .

١- الجمع . وهو أن يجمع بين شيئين ، أو أشياء متعددة في حكم . كقوله : " المال والبنون زينة الحياة الدنيا " (١) . جمع المال والبنين في الزينة (٢) .
وبيانه فيما نحن بصدده : أنه جمع الله الرحمن الرحيم في حكم . لأنه في قوة : الله الرحمن الرحيم : مستعان به ومتبرك به . والله أعلم .

المطالب الخامس : جملة البسمة : يتعلق بها من أنواع البديع ما يلي :-

١- الأدماج : وهو أن يدمج المتكلم غرضاً في غرض بحيث لا يظهر في الكلام إلا أحد -
الغرضين كقوله تعالى : " له الحمد في الأولى والآخرة " (٣) . فان الغرض تغرده تعالى بوصف الحمد ، وادمج فيه الإشارة الى البعث والجزاء .

فالغرض الأصلي من الاتيان بالبسمة التبرك والاستعانة باسمه تعالى ، فيعد أن ذكر هذا الغرض أدمج فيه الشناء على الله تعالى بكونه رحماناً رحيماً ، والإشارة السلي ان فيضان كل نعم الى كل مخلوق منه في البداية والنهاية . كذا في الايضاح ص (٣٩) .

٢- الاستخدام . وهو أن يذكر لفظ بمعنى ، ويعاد عليه الضمير بمعنى آخر .
كقوله تعالى : " ولقد خلقنا الانسان من سلالة من طين " (٤) فان المراد به آدم ، ثم أعاد الضمير عليه مراداً به ولده ، فقال : " ثم جعلناه نطفة في قرار مكين " (٥) . وبيانه هنا : اذا حمل اسم الجلالة على ارادة اللفظ . بأن يراد التبرك بذكر هذا اللفظ : يصح ان يرجع الضمير من الرحمن الرحيم بمعنى الذات . اذا المراد من المرجع الاسم ، ومن
الراجع المسمى (٦) .

٣- القول بالموجب . ويقال له : المذهب الكلامي ، وحسن التعليل . وهو أن يساق المعنى بدليله (٧) . وعرفه في الاتقان : احتجاج المتكلم على ما يريد اثباته بحجة تقطع المعاند له فيه على طريقة أرباب الكلام (٨) . أي ايزاد حجة المطلوب على طريق

(١) الكهف . الآية : (٤٦) . (٢) الاتقان ٢/٩٣ .

(٣) القصص . الآية : (٧٠) . (٤) المؤمنون . الآية : (١٢) .

(٥) المؤمنون . الآية (١٣) . (٦) الاتقان ٢/٨٤ ، والايضاح ص (٣٩) .

(٧) رسالة السيد دحلان ص (٣٦) . (٨) الاتقان ٢/١٣٥ .

أهل الميزان ، وهو أن تجعل بحيث تكون بعد تسليم المقدمات مستلزمة للمطلوب بطريق الدليل الاقتراني . كقوله تعالى : " وهو الذى يبدأ الخلق ثم يعيده وهو أهون عليه " (١) ، أو الدليل الاستثنائي . كقوله تعالى : " لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا " (٢) .

فالرحمن الرحيم : حد أوسط لدليل اقتراني ، منتج لمطلوب من فهم من مضمون قوله تعالى : بسم الله " وهو قولنا : ان الله ذات متبرك باسمه - مثلاً - لأنه الرحمن الرحيم . يعنى ذات يفيض من جنابه كل خير ، وبركة ، وكل ما شأنه كذلك فهو متبرك باسمه . (٣) وان شئت قلت : ان القول : بسم الله الرحمن الرحيم فى قوة قولنا : لاأبتدىء الا باسم الله لانه الرحمن الرحيم . (٤)

٤ - التضمن . وهو حصول معنى فى لفظ من غير ذكره باسم موضوع له . كبسم الله الرحمن الرحيم فانه تضمن تعليم الناس الاستفتاح فى الأمور ذوات البال باسمه تعالى على جهة التعظيم له والتبرك باسمه تعالى . وتقدم نظيره فى الجهة المعانيسة .

وفى الاتقان عند ذكره بدائع القرآن : " التضمن يطلق على أشياء . أحدها : ايقاع لفظ موقع غيره لتضمنه معناه ، وهو نوع من المجاز تقدم فى بابه . الثانى : حصول معنى فيه من غير ذكر له باسم هو عبارة عنه ، وهذا نوع من الايجاز تقدم أيضا " (٥) .

ومعنى كلام السيوطى : أن التضمن : يصح جعله من علم المعانى باعتبار المطابقة لمقتضى الحال ، ويصح جعله من علم البيان باعتبار الحقيقة والمجاز ، ويمكن جعله من علم البديع باعتبار المحسنات اللفظية ، فلذا ذكرته هنا ، ولم أر من ذكره من المحسنات البديعة فى البسمة ومناسبتها ظاهرة . هذا آخر ما يتعلق بالبسمة من فن البديع حسبما اطلعت عليه وقد يمكن فيها غير ذلك . لان بدائعها لا تنتهى ، والله أعلم .

-
- (١) الروم . الآية : (٢٧) . (٢) الانبياء . الآية : (٢٢) .
(٣) انظر الايضاح ص (٣٩) .
(٤) الايضاح ص (٣٦) .
(٥) الاتقان ٢ / ٩٠ .

تفسير صفة الرحمة على مذهب السلف :

ما قدمناه في الجهة اللغوية ، والبيانية ، والبديعة من أن الرحمة في اللغة رقة القلب تقتضى الاحسان ، او ارادته ، وهذا المعنى مستحيل على الله تعالى باعتبار مبدئه وهو الرقة . لكونها من الكيفيات التابعة للمزاج ، وجائز باعتبار غايته ، وهى الاحسان او ارادته ، فلا بد من تأويل معنى الرحمة بما يلى :-

- ١- اما على طريقة المجاز المرسل للعلاقة السببية .
- ٢- واما على طريقة الاستعارة التصريحية .
- ٣- واما على سبيل الاستعارة التمثيلية .
- ٤- واما على طريقة الاستعارة المكنية التخيلية .
- ٥- واما على سبيل الكناية .
- ٦- واما على التورية بارادة المعنى البعيد للرحمة لقرينة الاستحالة .

كل ذلك تبعنا فيه متكلمى الأشاعرة ، والمعتزلة ، ومفسريهم كالرازى ، والبيضاوى والزمخشري ، والحاصل : أن الرحمة عندهم ليست من صفات الذات ، أو صفات المعانى القائمة بذاته تعالى . لاستحالة معناها اللغوى عليه سبحانه وتعالى ، فيجب تأويلها بلازمها ، وهو الاحسان ، فتكون من صفات الأفعال ، كخالق والرازق ، أو بارادة - الاحسان ، فترجع الى صفة الارادة ، فلا تكون مستقلة . وهذا القول من فلسفة المتكلمين الباطلة ، المخالفة لهدى السلف الصالح . فقد نقل العلامة ياسين عن الامام السكونى فى رده على الزمخشري حيث قال : " قوله : ان وصفه تعالى بالرحمة مجاز . اعتزال وضلال باجماع الأمة ، أجمعت على أن الله تعالى رحيم على الحقيقة ، وأن ~~من~~ نفى عنه حقيقة الرحمة فهو كافر ، وانما قال الزمخشري ذلك لأن الرحمة عند المعتزلة رقة وتغيير ، لأنهم ينكرون الارادة القديمة ، ويصرفون رحمة الله تعالى الى الأفعال او الى ارادة حادثة ، تعالى الله عن قولهم علوا كبيرا^(١) .

(١) راجع حاشية العلامة ياسين على التصريح (١/٨) .

والتحقيق : أن صفة الرحمة : كصفة العلم والحياة ، والارادة ، والقدرة ، والسمع ، والبصر والكلام ، التي يسميها الأشاعرة صفة المعاني ، فارتكاب المجاز في صفة الرحمة يوجب ارتكابه في هذه الصفات أيضا . لأن معاني هذه الصفات كلها بحسب مدلولها اللغوي ، واستعمالها في البشر محال على الله سبحانه وتعالى .

ان العلم بحسب معناه اللغوي هو : صور المعلومات في الذهن التي استفادها من ادراك الحواس أو من الفكر . وهو بهذا المعنى محال على الله تعالى ، فان علمه تعالى قديم بقدمه غير عرض منتزع من صور المعلومات ، وكذلك يقال في ارادته وقدرته وسمعه وبصره وسائر صفات المعاني ، ولم نسمع أحدا قال : يارتكاب المجاز فيها ، وما أدري ما الفرق بين صفة الرحمة ، وتلك الصفات ؟

فقاعدة السلف في جميع الصفات التي وصف الله تعالى بها نفسه في كتابه العزيز ، وعلى لسان رسوله الكريم : أن نثبتها له ، ونمرها كما جاءت بلا تأويل ولا تعطيل ، ولا تشبيه ولا تمثيل ، مع التنزيه الثابت عقلا ونقلا بقوله عز وجل " ليس كمثله شيء " وهو السميع البصير " فنقول : ان لله علما حقيقيا هو وصف له ، ولكنه لا يشبه علمنا ، وأن له سمعا حقيقيا هو وصف له لا يشبه سمعنا ، وأن له رحمة حقيقية هي صفة له لا تشبه رحمتنا التي هي انفعال في النفس وهكذا نقول في سائر صفاته العليا ، فنجمع بين النقل والعقل .

وأما القول بتأويل بعض الصفات ، وجعل اطلاقها من المجاز المرسل أو الاستعارة بأقسامها ، او الكناية ، او التورية ، كما في صفة الرحمة ، والفضب وأمثالهما ، دون العلم والقدرة والارادة والسمع والبصر ، وأمثالها : فهو تحكم بحت ، والحاد في صفاته ، وأسمائه .^(١)

ويرحم^{الله} الامام الألويسي حيث عبر عن هذا المعنى أفصح تعبير ، وقدم بحثا نفيسا يدل على علوكعبه في البيان ، وتحرره عن رقة التقليد في هذا الشأن ، فقال : " كون الرحمة في اللفظة رقة القلب انما هو فينا ، وهذا لا يستلزم ارتكاب المجاز عند اثباتها لله تعالى . لأنها حينئذ صفة لا ثقة بكمال ذاته كسائر صفاته ، ومعان الله تعالى أن تقاس بصفات المخلوقين ، وأين التراب من رب الأرباب ، ولو أوجب كون الرحمة فينا رقة القلب ارتكاب التجوز في الرحمة الثابتة له تعالى لاستحالة اتصافه بما نتصف

(١) راجع تفسير المنار ١/٧٦-٧٧ ، واحياء علوم الدين (٤/٩٣) .

به ، فليوجب كون الحياة ، والعلم والارادة والقدرة ، والكلام والسمع والبصر مانعلمه
في ارتكاب المجاز أيضا اذا أثبتت لله تعالى ، وماسمعنا أحدا قال بذلك ، وما ندري
ما الفرق بين هـ.هـ وتلك ؟ وكلها بمعانيها القائمة فينا يستحيل وصف الله تعالى بهما ،
فاما أن يقال : بارتكاب المجاز فيها كلها اذا نسبت اليه . عز وجل ، أو بتركه كذلك
وابتاتها له حقيقة بالمعنى اللائق بشأنه تعالى شأنه ، والجهل بحقيقة تلك الحقيقة
كالجهل بحقيقة ذاته مما لا يعود منه نقص اليه سبحانه ، بل ذلك من عزة كماله
وكمال عزته ، والعجز عن درك الادراك ادراك ، فالقول بالمجاز في بعض ، والحقيقة
في آخر : لا أراه في الحقيقة الا تحكما بحتا ، بل نطق الامام السكوني في كتابه
" التمييز لما للزمخشري من الاعتزال في تفسير كتاب الله العزيز " بان جمل الرحمة مجازا
نزعة اعتزالية قد حفظ الله تعالى سلف المسلمين ، وأئمة الدين ، فانهم أقرؤا ماورد
على ماورد ، وأثبتوا لله ما أثبت له نبيه صلى الله عليه وسلم من غير تصرف فيه بكتابة ، أو
مجاز ، وقالوا : لسنا أغير على الله من رسوله ، لكنهم نزهوا مولا هم عن مشابهاة
المحدثات ، ثم فوضوا اليه ما اراده هو أو نبيه من الصفات المتشابهات ،

قال : والأشعري امام اهل السنة ذهب في النهاية الى طذهبوا اليه ، وعول في الابانة
على ما عولوا عليه ، فقد قال في أول كتاب " الابانة ^(١) الذي هو آخر مصنفاته : أما
بعد : فان كثيرا من المعتزلة وأهل القدر مالت بهم أهواءهم الى التقليد لرؤسائهم ،
ومن مضى من أسلافهم ، فتأولوا القرآن على آرائهم تأويلا ، لم ينزل الله به سلطانا ،
ولا أوضح به برهانا ، ولا نقلوه عن رسول رب العالمين ، ولا عن السلف المتقدمين . . .
وساق الكلام الى أن قال : فان قال قائل : قد أنكروا قول المعتزلة ، والقدرية
والجهمية ، والحرورية والرافضة ، والمرجئة ، فمرفونا قولكم الذي تقولون به ، وديانتكم
التي تدينون بها . قيل له : قولنا الذي نقول به وديانتنا التي ندين بها : التمسك
بكتاب الله ، وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم ، وما روى عن الصحابة ، والتابعين ، وأئمة
الحديث ، ونحن بذلك معتصمون ، وما كان عليه أحمد بن حنبل - نضر الله وجهه
ورفع درجته ، وأجزل مثوبته - قائلون ولمن خالف قوله مجانبون . لانه الامام الفاضل
والرئيس الكامل ، الذي أبان الله تعالى به الحق عند ظهور الضلال ، وأوضح
به المنهاج ، وقمع به بدع المبتدعين ، وزيف الزائفين وشك الشاكين ، فرحمه الله من

(١) انظر الابانة عن أصول الديانة (ص ٦) ، وما بعدها .

امام مقدم ، وكبير معظم ، وعلى جميع أئمة المسلمين .

ثم سرد الكلام في بيان عقيدته مصرحا باجرا ما ورد من الصفات على حالها بلا كيف غير متعرض لتأويل ، ولا ملتفت الى قال وقيل ، فما نقل عنه من تأويل صفة الرحمة اما غير ثابت ، أو مرجوع عنه ، والأعمال بالخواتيم ، وكذا يقال في حق غيره من القائلين به من أهل السنة ، على أنه اذا سلم الرأس كفى ، ومن ادعى ورود ذلك عن سلف المسلمين ، فليأت ببرهان مبين ، فما كل من قال يسمع ، ولا كل ترأس يتبع ، والمعجب من علماء أعلام ومحققين فخام كيف غفلوا عما تلتناه ، وناموا عما حققناه ، ولا أظنك في مريسة منه ، وان قل ناقلوه ، وكثر منكره ، وكم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة (١)

أقول : تأمل أيها القارئ الكريم في هذا التحقيق الحقيق للتقدير والتقدير ، وفي هذا النصح العظيم من عالم جليل كريم ، وفكر في هذا المقام ، فقد غفل عنه أقوام بعد أقوام الا من رحم ربك وقليل ما هم . اللهم يامن وسعت رحمته كل شيء ، وسبقت رحمته غضبه أرنا الحق حقا فارزقنا اتباعه ، وارنا الباطل باطلا وارزقنا اجتنابه . يا أرحم الراحمين آمين .

(١) راجع تفسير الألوسي (١/٥٦-٥٧) .

القسم الثاني : المعنى الاجمالي للبسملة

هذه الآية الكريمة من الآيات الجامعة لكثير من المعاني ، حتى نقل بعض العلماء اجماع كل ملة على أن الله تعالى افتتح جميع كتبه بسم الله الرحمن الرحيم ، لأن فيها اجمال ما بعدها ^(١) . ونقل الامام القرطبي عن بعض العلماء قوله : " ان بسم الله الرحمن الرحيم تضمنت جميع الشرع . لأنها تدل على الذات ، وعلى الصفات . قال : وهذا ^(٢) صحيح .

ومعناها الاجمالي - وان ^{كان} من الصعب الوفاء به - الا أننا نكتفي بأن نورد - ونحسن متهميون وبالعجز معترفون - ما يمكن أن يكون تصويرا لجانب من معانيها المتعددة ، أو توضيحا لما أغلق ، وتقييدا لما أطلق من مبانيها المعدودة على القاصرين أمثالنا ، والناشئين في مستوانا ، فنقول - وبالله التوفيق :-

ذكر امام المفسرين ابن جرير الطبري في معنى البسملة : " ان الله تعالى ذكره ، وتقدست أسماؤه أدب نبيه محمدا صلى الله عليه وسلم بتعليمه تقديم ذكر أسمائه الحسنى أمام جميع أفعاله ، وتقدم اليه في وصفه بها قبل جميع مهماته ، وجعل ما أدبه به من ذلك ، وعلمه اياه منه لجميع خلقه سنة يستنون بها ، وسببلا يتبعون به عليها ، فيه افتتاح أوائل منطقتهم ، وصدور رسائلهم ، وكتبهم ، وحاجاتهم ، حتى أغنت دلالة ما ظهر من قول القائل : " بسم الله " على ما بطن من مراده الذي هو محذوف ، وذلك أن الباء من " بسم " مقتضية فعلا يكون لها جالبا ، ولا فعل معها ظاهر ^(٣) .

أى يقدر الفعل بما جعلت البسملة مبدأ له ان كان قياما ، أو قعودا ، أو أكلا ، أو شربا ، أو قراءة ، أو وضوءا ، أو غير ذلك من كل أمر ذي بال ، فالمشروع ذكر الله تعالى في الشروع في ذلك كله تبركا وتيمنا ، واستعانة على الاتمام والتقبل ^(٤) .

(١) انظر رسالة الصبان ع ٧ ، ومذكرة التازي ص ٢٩ .

(٢) راجع تفسير القرطبي (٩١/١) .

(٣) انظر جامع البيان عن تأويل القرآن (١١٤/١) ، واعراب ثلاثين سورة من القرآن

(ص ١٠-١١) .

(٤) راجع تفسير القاسمي (٦/١) .

ولهذا روى ابن أبي حاتم (١) ، وابن جرير (٢) من حديث بشر بن عمارة عن أبي روق عن الضحاك عن ابن عباس رضی اللہ عنہما قال : " ان أول ما نزل به جبريل على محمد صلى اللہ علیہ وسلم قال : يا محمد قل : استعيز بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم ، ثم قال : قل : بسم اللہ الرحمن الرحيم . قال : قال له جبريل : قل بسم اللہ يا محمد ، يقول : اقرأ بذكر اللہ ربك ، وقم ، واقعد بذكر اللہ تعالیٰ (٣) .

فمعنى بسم اللہ الرحمن الرحيم : أبتدىء بسم واجب الوجود المعبود بحق ، المنعم بكل النعم جليلها ، ودقيقها على جميع خلقه فى الأولى ، والأخرى ، مستعينا ، ومتبركا بأسمائه الحسنی على ما أقوم به من أعمال . أى أبتدىء بكل اسم لله تعالى . لأن لفظ " اسم " مفرد مضاف ، فيعم جميع أسماء اللہ الحسنی فيكون العبد مستعينا بربِّه وبكل اسم من أسمائه على ما يناسبه من المطالب .

وأجل ما يستعان به : على عبادة اللہ ، وأجل ذلك الاستعانة على قراءة كلام اللہ ، وتفهم معانيه ، والاهتداء بهديه . (٤)

والبدء باسم اللہ هو الأدب الذى أوحى اللہ لنبيه صلى اللہ علیہ وسلم فى أول ما نزل من القرآن باتفاق ، وهو قوله : " اقرأ باسم ربك " . . . وهو الذى يتفق مع قاعدة التصور الاسلامی الكبرى من أن اللہ تعالیٰ : " هو الأول والآخر والظاهر والباطن " . . . فهو سبحانه الموجود الحق الذى يستمد منه كل موجود وجوده ، ويبدأ منه كل مبدوء بدأه ، فياسمه اذن يكون كل ابتداء ، وباسمه اذن تكون كل حركة ، وكل اتجاه . (٥)

افتتح اللہ عز وجل كتابه الكريم بالبسملة ارشادا لعباده أن يفتتحوا أعمالهم بها ، وكان العرب قبل الاسلام يبدؤون أعمالهم باسماء آلهتهم ، ويقولون : باسم اللات ، أو باسم العزى ، وكذلك كان يفعل غيرهم من الامم ، فاذا أراد امرؤ منهم أن يفعل أمرا ما مرضاة لملك ، أو أمير يقول : عمله باسم فلان . أى ان ذلك العمل لا وجود له لولا ذلك الملك أو الأمير . فمثل هذا الاستعمال معروف ومألوف ، وأقرب المثال لينا ما نراه فى المحاكم النظامية حيث يبدؤون الاشياء ، قولا وكتابة باسم السلطان فلان ، أو الرئيس فلان .

(١) راجع تفسير ابن أبي حاتم (لوحة ٢ / أ) ، وتفسير ابن جرير الطبرى (١ / ١١٣) ،
(٢) انظر تفسير ابن كثير ١ / ١٨ ، قال : وهذا الأثر غريب ، وفى اسناده ضعف وانقطاع . أقول : سبب الضعف : بشر بن عمارة الكوفى : ضعيف . قاله النسائى فى الضعفاء ص ٦ ، وسبب الانقطاع : اختلافهم فى سماع الضحاك عن ابن عباس والراجح سماعه منه . أفاده الشيخ أحمد شاکر فى تعليقه على تفسير الطبرى (١ / ١١٣) . (٤) انظر تيسير اللطيف المنان فى خلاصة تفسير القرآن ص (٨) .
(٥) راجع فى ظلال القرآن لسيد قطب (١ / ١٤) .

فمعنى أبتدىء على بسم الله الرحمن الرحيم : أننى أعلمه بأمر الله ، ولله ، لا لحظ نفسى وشهواتها ، ويمكن أن يكون المراد : ان القدرة التى أنشىء بها العمل هى من الله ، ولولا ما أعطانى من القدرة لم أفعل شيئاً ، فانا برىء من أن يكون على باسمى ، بل هو باسمه تعالى ، لأننى أستمد القوة والعون منه تعالى ولولا ذلك لم أقدر على عمله .

ومعنى البسمة التى جاءت أول الكتاب الكريم : أن جميع ما جاء فى القرآن من الأحكام والشرائع ، والأخلاق ، والآداب ، والمواظ هو الله ، ومن الله ليس لأحد سواه فيه شىء ، وكأنه جل شأنه قال : اقرأ يا محمد هذه السورة بسم الله الرحمن الرحيم . اى اقرأها على أنها من الله لا منك ، فانه أنزلها عليك لتهدى بهم بها الى ما فيه خيرهم وسعادتهم فى الدنيا والآخرة ، وكذلك كان النبى صلى الله عليه وسلم يقصد فى تلاوتها على أمته أنه يقرأ عليهم هذه السورة باسم الله لا بأسمه . اى انها من الله لا منه ، فانما هو مبلغ عنه تبارك وتعالى ، كما فى قوله : " وأمرت أن أكون من المسلمين وان اتلوا القرآن فمن اهتدى فانما يهتدى لنفسه ومن ضل فقل انما انا من المنذرين " (١) .

ولما كان فى لفظ الجلالة من معنى القهر والجلال : أتبعه بالرحمن الرحيم . ليشير الى ان ربوبيته ربوبية رحمة واحسان ، ليقبل العبد على عمل ما يرضيه وهو مطمئن النفس منشرح الصدر .

قال الامام القشيري : بسم الله : اخبار عن عزه وعظمته . الرحمن الرحيم : اخبار عن فضله ورحمته ، فبشهود عظمته يكمل سرور الأرواح ، وبوجود رحمته يحصل نعيم الاشباح . ولولا رحمته لما عبد الرحمن عابد ، ولولا رحمته لما أحب الرحمن واحد ، الرحمن برحمته علمنا القرآن ، فبرحمته نصل الى القرآن ، لا بتراة القرآن نصل الى رحمته . اى ليس بالفعل الانسانى يتم الوصول ، ولكن بالفضل الالهى أولاً وآخرًا (٢) .

ويقول ابن القيم - رحمه الله - : " اسم الله : دال على جميع الاسماء الحسنى ، والصفات العليا بالدلالات الثلاث ، فانه دال على الهيته المتضمنة لثبوت صفات الالهية له مع نفي أضرارها عنه ، فعلم أن اسمه : " الله " مستلزم لجميع معانى الاسماء الحسنى دال عليها بالاجمال ، والاسماء الحسنى تفصيل وتبيين للصفات الالهية ،

(١) النمل . الآية : (٩١ ، ٩٢) ، راجع تفسير المراغى ١/ ٢٧-٢٩ ، وتفسير الفاتحة للشيخ محمد عبده ص ٢٢-٢٣ ، التفسير الفريد للقرآن المجيد (٤/١) .

(٢) رسالة الدكتور بسيونى ص (٨١) .

فصفات الجلال والجمال أخص باسم الله ، وصفات الاحسان والجود والبر والحنان والمنة والرأفة واللطف ؛ أخص باسم الرحمن ، وكرر ايذانا بثبوت الوصف ، وحصول أثره ، وتعلقه بمتعلقاته ، فالرحمن : الذى الرحمة وصفه . والرحيم ؛ الراحم لعباده . ولهذا يقول تعالى : " وكان بالمؤمنين رحيما " ، " انه بهم رؤوف رحيم " ، ولم يجيب " رحمان بعباده ولا رحمان بهم ، مع ما فى اسم الرحمن الذى هو على وزن فعلان : من سعة هذا الوصف ، وثبوت جميع معناه الموصوف به ، فهنا " فعلان " للسعة والشمول ، ولهذا يقرن استواؤه على العرش بهذا الاسم كثيرا ، كقوله : " الرحمن على العرش استوى " ، ثم استوى على العرش الرحمن ^(١) ، فاستوى على عرشه باسم الرحمن ؛ لان العرش محيط بالمخلوقات ، قد وسعها ، والرحمة محيطية بالخلق واسعة لهم ، كما قال تعالى : " ورحمتى وسعت كل شىء " ^(٢) فاستوى على أوسع المخلوقات بأوسع الصفات ، فلذلك وسعت رحمته كل شىء ، وفى الصحيح من حديث أبى هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لما قضى الله الخلق كتب فى كتاب فهو عنده موضوع على العرش ان رحمتى تغلب غضبى ^(٣) .

قال فى الفتح : فى رواية شعيب عن أبى الزناد فى التوحيد : " سبقت" بدل " غلبت " وقال الطيبى : فى سبق الرحمة اشارة الى ان قسط الخلق منها اكثر من قسطهم من الغضب ، وانها تنالهم من غير استحقاق ، وان الغضب لا ينالهم الا باستحقاق فالرحمة تشتمل الشخص جنينا ورضيما وفطيما ، وناشئا قبل أن يصدر منه شىء من الطاعة ، ولا يلحقه الغضب الا بعد أن يصدر عنه من الذنوب ما يستحق معه ذلك ^(٤) .

وقال السيد قطب : " ووصفه سبحانه فى البدء بالرحمن الرحيم يستغرق كل معانى الرحمة وحالاتها ، وهو المختص وحده باجتماع هاتين الصفتين ، كما أنه المختص وحده بصفة الرحمن ، فمن الجائز أن يوصف عبد من عباده بأنه رحيم ، ولكن من الممتنع من الناحية الايمانية أن يوصف عبد من عباده بأنه رحمان ومن باب أولى أن تجتمع

(١) الفرقان . الآية (٥٩) (٢) الأعراف : الآية : (١٥٦) .

(٣) رواه البخارى فى صحيحه (٢٨٢/٦) من الفتح ، وراجع التفسير القيم ص (٣٣) .

(٤) راجع فتح البارى (٢٩٢/٦) .

* سورة طه الآية : (٥) .

له الصفتان ، ومهما يختلف في الصفتين أيتها تدل على مدى أوسع من الرحمة فهذا الاختلاف ليس ما يعنيننا تقصيه هنا ، انما نخلص منه الى استفراق هاتين الصفتين مجتمعتين لكل معاني الرحمة ، وحالاتها ، ومجالاتها ، واذا كان البدء بسم الله ، وما ينطوى من توحيد لله وأدب معه يمثل الكلية الأولى في التصور الاسلامي ، فان استفراق معاني الرحمة وحالاتها ومجالاتها في صفتي " الرحمن الرحيم " يمثل الكلية الثانية في هذا التصور ويقرر حقيقة العلاقة بين الله والعباد^(١) .

ولانبالغ اذا قلنا : ان صفة الرحمة ، وما يتصل بها من الألفاظ الدالة عليها تعد أبرز صفات الله في الذكر الحكيم ، وقد وضعت الرحمة والمفطرة بجوار العذاب والعقاب ، وينبغي أن تعرف ان العذاب والعقاب لا يذكران لذاتهما ، وانما لتخويف العاصي حتى ينجو بنفسه ، ويستأصل جذور الشر والعصيان ، وينوه القرآن مرارا برحمة الله وأنها تعم الناس ، بل تعم الأشياء جميعا ، مثل قوله تعالى : " كتب ربكم على نفسه الرحمة^(٢) " ، " ورحمتي وسعت كل شيء " .

ودعا القرآن دعوة قوية الى ان لا ييأس أحد من رحمة الله مهما تكن معصيته ، ومهما تكن جريمته ، على نحو ماصوره آية : " قل يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله ان الله يغفر الذنوب جميعا^(٣) " .

وفي كل ذلك ما يبطل دعوى خصوم الاسلام من أن صفات الله في القرآن تغلب عليها الشدة والقسوة ومحبة الانتقام ، فالصحيح العكس من أنها تغلب عليها الرحمة ، والرأفة والمحبة ، وقد أسند الله حبه لعباده المؤمنين في أكثر من عشرين آية . مثل آية : " قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله ويغفر لكم ذنوبكم^(٤) " ، وبذلك كان الاسلام دين رحمة ومحبة ورأفة بالعباد ، لادين جبروت ، وقسوة ، وانتقام شديد ، كما يصفه أعداؤه ، كبرت كلمة تخرج من أفواههم ان يقولون الا كذبا^(٥) .

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ان لله مائة رحمة قسم رحمة بين أهل الدنيا وسعتهم الى آجالهم ، وأخر تسعا وتسعين رحمة لأوليائه ، وان الله تعالى قابض تلك الرحمة التي قسمها بين أهل الدنيا الى التسع والتسعين فيكملها مائة رحمة لأوليائه يوم القيامة^(٦)) .

(١) راجع في ظلال القرآن (١/١٤) . (٢) الانعام . الآية : (٥٤) .

(٣) الزمر . الآية : (٥٣) . (٤) آل عمران . الآية : (٣١) .

(٥) الكهف . الآية : (٥) ، راجع تفسير سورة الرحمن وسور قمار للدكتور شوقي ضيف

ص ٣٥ - ٣٦) . (٦) رواه الحاكم في المستدرک ٢٤٨/٤ ، وقال : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ، ووافقه الذهبي في التلخيص .

الحكمة في اختيار هذه الأسماء الثلاثة في البسطة

قال الامام البيضاوى : " وتخصيص التسمية بهذه الاسماء الثلاثة : وهى الله ، الرحمن ، الرحيم ، - ليعلم العارف أن المستحق لأن يستعان به فى مجامع الأمور هو المعبود الحقيقى الذى هو مولى النعم كلها ، عاجلها وآجلها ، جليلها ، وحقيرها ، فيتوجه بشرا شره^(١) الى جناب القدس ويتمسك بحبل التوفيق ، ويشغل سره بذكره ، والاستمداد به عن غيره^(٢) .

حظ العبد من هذه الأسماء الثلاثة

قال الامام الغزالى : اعلم أن كمال العبد وسعادته فى التخلق بأخلاق الله تعالى ، والتحلّى بمعانى صفاته وأسمائه بقدر ما يتصور فى حقه ، وأن من لم يكن له حظ من معانى أسماء الله الا بأن يسمع لفظه ويفهم فى اللفظة تفسيره ، ووضعها ، ويعتقد بالقلب وجود معناه فى الله تعالى ، فهو مخوس الحظ نازل الدرجة ليس يحسن به أن ينتج بما ناله ، فان سماع اللفظ لا يستدعى الا سلامة السمع التى بها يدرك الأصوات ، وهذه رتبة يشارك البهيمية فيها ، وأما وضعه فى اللفظة فلا يستدعى الا معرفته العربية ، وهذه رتبة يشارك فيها الأديب اللغوى ، بل الفبى البدوى ، وأما اعتقاد ثبوت معناه لله تعالى من غير كشف فلا يستدعى الا فهم معانى هذه الألفاظ ، والتصديق بها ، وهذه رتبة يشارك فيها العامى ، بل الصبى ، فانه بعد فهم الكلام اذا ألقى اليه هذه المعانى تلقاها وتلقنها ، واعتقدتها بقلبه ، وصمم عليها ، وهذه درجات أكثر العلماء فضلا عن غيرهم ، ولكنه نقص ظاهر بالنسبة الى ذروة الكمال ، فان حسنات الابرار سيئات المقربين^(٣) .

فينبغى أن يكون حظ العبد من هذا الاسم الكريم " الله " : (التآله) أعنى به أن يكون مستغرق القلب والهمة بالله تعالى ، لا يرى غيره ، ولا يلتفت الى سواه ، فلا يحب ولا يرجو ، ولا يخاف الا اياه ، وكيف لا يكون كذلك ، وقد فهم من هذا الاسم العظيم أنه الموجود الحقيقى الحق ، وكل ما سواه فان ، وهالك ، وباطل الا به ، فيرى

(١) جمع شرشرة بالفتح ، وتستعمل بمعنى النفس والجسد ، فيقال : ألقى عليه شراره أى نفسه حرصا ومحبة ويمثل به لمن يتوجه بكليته فيقال : ألقى عليه شراره كما قال الاصمعى كأنه لتهالكه طرح نفسه عليه وهو الذى عناه المصنف . ان مراده التوجه ظاهرا وباطنا ولذا خصه بالعارف . أفاده الشهاب (٧٢/١) .

(٢) راجع تفسير البيضاوى (٧٢/١) . (٣) انظر رسالة البسيونى ص (٨٩) .

أولا نفسه أول هالك ، وياطل ، كما رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث قال :
أصدق بيت قالته العرب قول لبيد : (ألا كل شئى ما خلا الله باطل) .^(١)

وحظ العبد من اسم " الرحمن " : أن يرحم عباد الله تعالى الفافلين ، فيصرفهم
عن طريق الغفلة الى الله بالوعظ والنصح بطريق اللطف دون العنف ، وأن ينظر
الى المعصاة بعين الرحمة ، لا بعين الايذاء والازدراء ، وان تكون كل معصية تجرى فى
العالم كمعصية له فى نفسه ، فلا يألو جهدا فى ازالتها بقدر وسعه رحمة لذلك العاصي
أن يتعرض لسخط الله تعالى ، فيستحق البعد عن جواره ورحمته .

وحظه : من اسم " الرحيم " : أن لا يدع فاقة لمحتاج الا يسدها بقدر طاقته
ولا يترك فقيرا فى جواره ، وبلده الا ويقوم بتعمده ، ودفع فقره اما بماله ، أو جاهه
او السعى فى حقه بالشفاعة الى غيره ، فان عجز عن جميع ذلك فيعيثه بالدعاء ،
واظهار الحزن رقة عليه وعطفا حتى كأنه ساهم له فى ضرره وحاجته^(٢)

هذا : ومن العلماء من فسر البسمة على مقتضى الحروف ، فقال : ان كل حرف
منها مفتاح اسم من أسمائه تعالى مبدوء بذلك الحرف ، فالباء : مفتاح اسمه تعالى
بصير ، وياقى وبارى ، وبر . والسين : مفتاح اسمه تعالى : سميع ، وسلام ، ونحو
ذلك . والميم : مفتاح اسمه تعالى ملك ، ومجيد ، ومنان ، ومؤمن ، ونحو ذلك .
والالف : مفتاح اسمه تعالى : " الله " واللام : مفتاح اسمه تعالى : لطيف
ونحوه . والهاء : مفتاح اسمه تعالى : هادى ، ونحوه . والراء : مفتاح اسمه
تعالى : رزاق ونحوه ، والحاء : مفتاح اسمه تعالى : حليم ، ونحوه . والنون : مفتاح اسمه نافع ، ونوره فكان المفتاح بها مفتاح
بجميع أسمائه سبحانه وتعالى .^(٣)

وقد ذكر الفخر الرازى ، والقرطبى ، والألوسى ، وغيرهم من المفسرين من ذلك
شيئا كثيرا ، واستدلوا عليه بآثار لم يصح شئى منها ، فلا يعول عليها .

وتفسير البسمة ، بل والقرآن كله بالحروف مرتع خصب ، وميدان فسيح لأرباب
الإشارة ، وقد نالت البسمة حظا وافرا ، وقسطا كبيرا فى ذلك من كثير من الاشاريين .

(١) رواه البخارى فى صحيحه ٣٢١/١١ من الفتح .

(٢) انظر رسالة الدكتور بسيونى ص ٩٣ .

(٣) راجع حاشية الصاوى على الجلالين ٣٧٢/٤ ، وتفسير مراح لبيد ٣/١ .

فمنهم المعتدل ، ومنهم المتطرف **ف** المتجاوز الحد المعقول .
ومن المعتدلين : عبد الكريم بن هوازن القشيري ، فهو يمثل في التصوف الاسلامي
النزيه الجانب المعتدل الرزين الذي لا يسخط أهل السنة . لانه يعلن حربا شعواء
على البدعة والمبتدعين الذين أساءوا الى التصوف ، وحملوه ما هو بربى منه ،
ولا يخلو كتاب من كتبه من نصرة للشريعة ، كل ذلك بأسلوب أدبي ممتاز ممتع .

يقول الدكتور ابراهيم بسيوني في بيان موقف القشيري من البسمة : " لم تنسل
البسمة من مفسر ما نالته من القشيري ، فقد عني بها أشد العناية على مدى كتابين
كاملين :

أحدهما : " التيسير في التفسير " وهو تفسير عبارى صنفه عام ٤١٠ هـ قبل أن يلج
باب التصوف واهتم فيه بنواحي اللغة ، والاشتقاق ، والاعراب ، والبلاغة ، والأخبار ،
والقصص ، والناسخ ، والمنسوخ والاحكام وغير ذلك .

والثاني : " لطائف الاشارات " وهو تفسير اشارى صنفه عام ٤٣٤ هـ بعد أن
أصبح من كبار شيوخ الصوفية في عصره ، ففي كلا التفسيرين نجد القشيري لا يكتفى
بإثبات قرآنية البسمة ، بل يعمى يلتمس لكل بسمة في مفتتح كل سورة تفسيراً خاصاً ،
وغالباً يكون هذا التفسير ملائماً للجو العام للسورة ^(١) .

ومن المتطرفين الشيخ محى الدين ابن عربى في تفسيره المشهور ، وغيره من كتبه
المعروفة . فما قاله في كتاب : (تفسير ابن عربى) : " سئل رسول الله صلى الله
عليه وسلم عن ألف الباء (أى بـ البسمة) أين ذهبت ؟ قال : سرقها الشيطان ،
وأمر بتطويل بـ بسم الله تعويضا عن ألفها إشارة الى احتجاب ألوهية الالهية فس
صورة الرحمة الانتشارية ، وظهورها في الصورة الانسانية بحيث لا يعرفها الا أهلها ،
ولهذا انكرت في الوضع ^(٢) .

ومن المتطرفين أيضا : عبد الكريم بن ابراهيم الجيلي ، وله كتاب خاص بالبسمة أسماه
" الكهف والرقيم في شرح بسم الله الرحمن الرحيم " ، وقد علق عليه الدكتور ابراهيم بسيوني

(١) انظر رسالة البسيوني ص ٦٤-٦٥ .

(٢) انظر تفسير محى الدين ابن عربى / ط . دار اليقظة العربية / بيروت ج ١ ص ٩
وهذا الكلام كما ترى مخالف للعقل والنقل ، وفلسفة غير معقولة ، وغير نافعة .

وتعقبه في كثير من عباراته الشاذة النابية ، ولكن تعقبه يتسم بلين في غالب الأحوال وان كان يتشدد عليه في بعض الأحيان . وأنا في نظري أنه لا يكفي مثل هذا التعليق على الكتاب المذكور فان فيه طامات ، وبلايا كثيرة من عبارات أرباب وحدة الوجود ، التي فيها الجرأة على الله سبحانه وتعالى والمساس للشريعة المطهرة ، والخروج عن قواعد اللغة العربية ، وأسلوب الادب العربي .

وأنا لست ممن يضيق صدره من تفسير أهل الاشارة ، كما هو حال كثير من أهل العبارة . نعم نزل القرآن كله ليكون كتاب هداية للأمة ، وبيان سعادتها دنيا وأخرى ، وبمعنى آخر لقد در من العلم ميسور ، ولكن لقد در من العمل كبير . وهذا ما صنعه أرباب المجاهدة تماما فعند ما أخلصوا في العمل ، وجدوا واجتهدوا وثابروا استكملوا العلم الميسور الذي حصلوه في البداية بالعرفان العظيم الذي أفاضه الله عليهم ، ويعود ذلك بالدرجة الأولى الى فضل ربهم واصطفائه لهم " ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء (١) " ، والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا (٢)

وأحب أن أنبه الى شيء هام ، وهو : أن الاشاريين لا يقولون ان اشاراتهم هي التفسير الذي لا تفسير بعده ، ولا يزعمون أن كلمتهم في كتاب الله هي الكلمة النهائية وحاشاهم أن يزعموا ذلك - كيف وقد حثوا على حفظ التفسير الظاهر ، وقالوا : من ادعى فهم أسرار القرآن قبل احكام التفسير الظاهر ، فهو كمن ادعى البلوغ الى صدر البيت قبل أن يتجاوز الباب (٣) .

يقول السهروردي في عوارفه : " أخذ الصوفية حظا من علم الدراسة أفادهم العمل بالعلم فهم مع سائر العلماء في علومهم ، ولكنهم تميزوا عنهم بعلوم زائدة هي علوم الوراثة . اي الفقه في الدين (٤) .

فهم لا يعتقدون أن الظاهر غير مراد أصلا ، وانما المراد الباطن فقط . لأن ذلك اعتقاد الباطنية الملاحدة الذين توصلوا بذلك الى نفي الشريعة بالكلية ، وحملوا الاسلام ، والقرآن العزيز ما هما منه برى براءة الذئب من دم ابن يعقوب ، وقد وصفهم الشيخ ابن تيمية رحمه الله بأن ظاهرهم الرفض وباطنهم الكفر .

(١) المائدة . الآية : (٥٤) (٢) العنكبوت . الآية : (٦٩) .

(٣) راجع تفسير الألوسى (٧/١) .

(٤) انظر رسالة بسيوني ص (٤٩) .

ومما يدل على أن للقرآن ظاهرا وباطنا : ما أخرجه ابن أبي حاتم من طريق الضحاك عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : " ان القرآن ذو شجون وفنون ، وظهور وبطنون ، لا تنقض عجائبه ولا تبلغ غايته ، فمن أوغل^(١) فيه برفق نجا ، ومن أوغل فيه بعنف - هوى ، أخبار وأمثال ، وحلال وحرام ، وناسخ ومنسوخ ، ومحكم ومتشابه ، وظاهر ، وبطن ، فظهره التلاوة ، وبطنه التأويل فجالسوا به العلماء ، وجانبوا السفها^(٢) .

وقال على بن أبي طالب رضى الله عنه : " ما من آية الا ولها أربعة معان : ظاهر ، وباطن ، وحد ومطلع ، فالظاهر التلاوة ، والباطن : الفهم ، والحد : هو أحكام الحلال والحرام ، والمطلع : هو مراد الله تعالى من العبد بها^(٣) .

فلا ينبغي للماقل أن ينكر اشتغال القرآن على بواطن يفيضها الكريم المنان على قلوب من شاء من عباده المخلصين . ورد عن ابن مسعود أنه قال : " من أراد علم الأولين والآخرين فليتل القرآن^(٤) .

ومن المعلوم أن هذا لا يحصل بمجرد التفسير الظاهر .

وقد اشترط العلماء لقبول التفسير الاشارى شروطا كثيرة ، فقد قال الشيخ محمد عبد العظيم الزرقانى : ان التفسير الاشارى لا يكون مقبولا الا بشروط خمسة ، وهى :

- ١- أن لا يتنافى وما يظهر من معنى النظم الكريم .
- ٢- أن لا يدعى أنه المراد وحده دون الظاهر .
- ٣- أن يكون له شاهد شرعى يؤيده .
- ٤- بيان المعنى الموضوع له اللفظ الكريم أولا .
- ٥- أن لا يكون من وراء هذا التفسير الاشارى تشويش على المفسر له .

قال : ثم ان هذه شروط لقبوله بمعنى عدم رفضه فحسب ، وليست شروطا لوجوب اتباعه ، والأخذ به . ذلك لأنه لا يتنافى وظاهر القرآن ، ثم ان له شاهدا يعضده من الشرع ، وكل ما كان كذلك لا يرفض ، وانما لم يجب الأخذ به لان النظم الكريم لم يوضع للدلالة عليه بل هو من قبيل الالهامات التى تلوح لأصحابها غير منضبطة بلغة ، ولا مقيدة بقوانين^(٥) .

(١) فى القاموس : أوغل فى البلاد والعلم : ذهب وبالع وأبعد كتوغل . وفى المصباح :

أوغل فى الأرض أبعد فيها . (٢) راجع تفسير الألوسى (٧/١) .

(٣) رسالة البسيونى ص ٥٧ ، وتفسير الألوسى (٧/١) . (٤) تفسير الألوسى (٧/١) .

(٥) راجع مناهل العرفان فى علوم القرآن (١/٥٤٩) .

وأنا لا أحب أن أقول بالمقابلة بين التفسير العباري ، والتفسير الاشاري ، بل بأنهما متكاملان ويتعاضدان ، ويلتقيان ، ولا يتعارضان ، فما قامت علوم الظاهر الا لنصرة الشريعة ، وما كانت علوم الباطن الا لاحداث لقاء بين الشريعة والحقيقة ، فان كل شريعة غير مؤيدة بالحقيقة فغير مقبولة ، وكل حقيقة غير مقيدة بالشريعة فغير محسولة ، الشريعة أن تعبد ، والحقيقة أن تشهد . ويؤيد هذا المعنى حديث جبريل المشهور في تفسير الاسلام والاحسان .^(١)

فلا بد أن نرفض رفضا باتا كل اشارة فيها افتيات عن النص القرآني ، أو خروج عن مألوف الأسلوب العربي لغة وأدبا ، فللقرآن قداسته ، ولكلام العرب الذي نزل به القرآن الكريم احترامه وتقديره ، ولن يجدي في هذا وذاك أي استشفاع لأهل الاشارة .

والخلاصة : ينبغي أن نقبل تفسير المعتدلين من أهل العبارة ، وأهل الاشارة لأن مجاوزة الحد المعقول ، وتحميل القرآن ما لا يتحملة ، والخروج عن الاسلوب العربي لغة وأدبا قد يوجد عند العباريين ، كما يوجد عند الاشاريين ، كما لا يخفى على من مارس أسلوب الطرفين فتأخذ الدرر عنهما ، ونطرح الصدق ، فخير الأمور الوسط ، وما عداه شطط .

والله أعلم بالصواب .

(١) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : " كان النبي صلى الله عليه وسلم بارزا يوما للناس فجاءه رجل ، فقال : ما الاسلام ؟ قال : الاسلام أن تعبد الله ، ولا تشرك به ، وتقيم الصلاة ، وتؤدى الزكاة المفروضة وتصوم رمضان . قال : ما الاحسان ؟ قال : أن تعبد الله كأنك تراه ، فان لم تكن تراه فانه يراك . . . الحديث بطوليه وفيه : ثم أدبر ، فقال ردوه ، فلم يروا شيئا ، فقال : هذا جبريل جاء يعلم الناس دينهم . متفق عليه رواه البخاري في صحيحه (١١٤/١) من الفتح ، ومسلم في صحيحه (١٥٧/١) من شرح النووي ، واللفظ للبخاري . قال في الفتح (١٢٠/١) : " أشار في الجواب الى حالتين . احدهما : أن يغلب على العبد مشاهدة الحق بقلبه حتى كأنه يراه بعينه ، والثانية : أن يستحضر أن الحق مطلع عليه يرى كل ما يعمل ، قال : وهاتان الحالتان يثمرهما معرفة الله وخشيته . وقال النووي (١٥٨/١) : " فمقصود الكلام الحث على الاخلاص في العبادة ومراقبة العبد ربه في اتمام الخشوع والخضوع وغير ذلك ، وقد ندب أهل الحقائق الى مجالسة الصالحين ليكون ذلك مانعا من تلبسه بشئ من النقائص احتراما لهم واستحياء منهم ، فكيف بمن لا يزال مطلعا عليه في سره وعلانيته " ا هـ .

المبحث الثاني : فى أحكام البسملــــــــــــــــة

اعلم - أيها القارىء الكريم - أن البسملــــــــة تشتمل على أحكام كثيرة ، ومعانى عظيمة ، وفوائد جليــــــــلة ، فهى سر من أسرار القرآن العظيم كلما أنعمت النظر فى مشكلاتها بدت لك منها أنوار تخطف بالأبصار ، وكلما غصت فى بحارها استخرجت منها الدرر الكبار ، فهى آية عظيمة ونعمة للعارف جسيمة ، لانها بآياتها وفوائدها ، ولا غاية لقيمتها فرائدها ، واليك ما تيسر من أحكامها :

الأول : مشروعية الاتيان بها عند بدء الأعمال ذوات البال

لاشك أن الاتيان بهذه الجملة فعل من أفعال المكلف ، فيجرى فى الاتيان بها غالب الأحكام الشرعية وقيل : كلها ، من وجوب ، وندب ، وحرمة ، وكراهة ، وإباحة . أى - يعترىها الأحكام الخمسة المشهورة .

١- فأما الوجوب : فيعرض لها فى ابتداء الفاتحة فى الصلاة عند أكثر أهل العلم ، وفى ابتداء تلاوة سورة مبدوءة بها عند جميع القراء . وقد سبق تفصيل هذه المسألة فى الباب الأول . ويعرض لها أيضا : فى ابتداء الذبح ، أو النحر ، أو رمى السهم على الصيد ، أو ارسال الجارح عليه عند بعض العلماء .

قال ابن رشد رحمه الله - : " اختلفوا فى حكم التسمية على الذبيحة على ثلاثة أقوال . فقول : هى فرض على الاطلاق ، وقيل : بل هى فرض مع الذكر ساقطة مع النسيان ، وقيل : بل هى سنة مؤكدة . وبالقول الأول قال أهل الظاهر ، وابن عمر ، والشعبي ، وابن سيرين . وبالقول الثانى : قال مالك وأبو حنيفة ، والثورى ، وبالقول الثالث : قال الشافعى وأصحابه ، وهو مروى عن ابن عباس وأبي هريرة . قال : وسبب اختلافهم : معارضة ظاهر الكتاب فى ذلك للأثر ، فاما الكتاب : فقوله تعالى " ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وانه لفسق " ^(١) وأما السنة المعارضة لهذه الآية : فمسا رواه مالك عن هشام بن عروة عن ابيه أنه قال : سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقيل : يارسول الله ان ناسا من البادية يأتوننا بلحمان ولاندرى أسموا الله عليها أم لا ؟ فقال رسول الله : سموا الله عليها ثم كلوها ^(٢) . فذهب مالك الى أن الآية ناسخة لهذا

(١) الأنعام . الآية : (١٢١) .

(٢) رواه الامام مالك فى الموطأ ٢ / ٣٨ من تنوير الحوالك .

الحديث ، وتأول ان هذا الحديث كان في أول الاسلام ، ولم ير الشافعي النسخ . لأن هذا الحديث ظاهره أنه كان بالمدينة ، وآية التسمية مكية ، فذهب الشافعي لمكان هذا مذهب الجمع . بأن حمل الأمر بالتسمية على الندب . وأما من اشترط الذكر في الوجوب ، فمضيرا الى قوله عليه الصلاة والسلام : " رفع عن أمتي الخطأ والنسيان ، وما استكرهوا عليه " (١) .

أقول : الظاهر من كلام ابن رشد أن البسمة على الذبيحة واجبة عند المالكية ، لكن يعكز عليه مقاله الدسوقي : " وليس للبسمة حالة وجوب الا بالنذر ، ولا يقال : ان البسمة واجبة عند الزكاة مع الذكر والقدرة لأننا نقول : الواجب مطلق الذكر ، لا خصوص البسمة كما عليه المحققون " (٢) .

ويقول الشيخ عليش : " لا تشترط البسمة ، بل يكفي مطلق الذكر بشرط كونها خالصة عن شعوب الدعاء وغيره " (٣) .

أقول : الراجح عندي : اشتراط البسمة ، فلا يقوم غيرها مقامها . لأنها الواردة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وعن الصحابة رضی الله عنهم ، ولان التسمية اذا أطلقت إنما تنصرف الى البسمة .

قال ابن قدامة : " ان التسمية هي : قول بسم الله ، لا يقوم غيرها مقامها ، كالتسمية المشروعة على الذبيحة وعند أكل الطعام وشرب الشراب " (٤) وقال في موضع آخر : " التسمية المعتبرة قوله : بسم الله " لأن اطلاق التسمية ينصرف الى ذلك وقد ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا ذبح قال : بسم الله والله أكبر (٥) وكان ابن عمر يقول ، ولا خلاف أن قوله : بسم الله بجزئته " (٦) .

والظاهر من مذهب الامام أحمد رحمه الله : التفصيل بين الصيد ، والذبيحة ، فتجب التسمية عند ارسال الجارح ، ولا تجب عند الزكاة . قال ابن قدامة بعد كلام طويل : " والفرق بين الصيد والذبيحة أن الذبح وقع في محله ، فجاز أن يتسامح فيه ، بخلاف الصيد ، مع ما في الصيد من النصوص الخاصة " (٧) .

أقول : والراجح عندي : أن التسمية عند الذبح ، او ارسال السهم ، أو الجارحة سنة مؤكدة ، ويكره تركها عمدا ، فلو تركها ولو عمدا حل . لان الله تعالى أباح لنا ذبائح أهل الكتاب بقوله : " وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم " (٨) وهم لا يذكرونها عند الذبح . وأما قوله تعالى : " ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه " : فالمراد ما ذكر عليه غير اسم الله تعالى . يعني ما ذبح للأصنام . بدليل قوله تعالى : " وما ذبح على المنصب " (٩) .

(١) رواه ابن ماجه في سننه (١/٢٥٩) من حديث ابن عباس . وفي الزوائد : اسناده صحيح ان سلم من الانقطاع . قال الحافظ في الفتح (٩/٣٩٠) : والحديث قد أخرجه ابن ماجه وصححه ابن حبان . (٢) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (١/٣) . الايضاح ص (٥٨) . (٤) مغني ابن قدامة (١/١٠٤) . (٥) ورد في الضحايا في صحيح مسلم من حديث أنس (١٥٥٧/٣) . (٦) مغني ابن قدامة (٩/٣٦٨) . (٧) مغني ابن قدامة (٩/٣٦٨) . (٨) المائدة . الآية : (٥) . (٩) المائدة . الآية : (٣) .

وما أهل لغير الله به^(١) . وسياق الآية يدل عليه ، فانه قال : " وانه لفسق " والحالة التي يكون فيها فسقا هي الاهلال لغير الله تعالى . لقوله : " أوفسقا أهل لغير الله به^(٢) ، والاجماع قائم على أن أكل ذبيحة مسلم لم يسم عليها ليس بفسق ، فوجب حمل الأحاديث على ما ذكرنا ، وبهذا يحصل الجمع بين الآيات والأحاديث . والله أعلم^(٣) .

قال محمد الرملى : " يسن أن يقول : بسم الله وحده (أى بدون ذكر الرحمن الرحيم) عند الفعل من ذبح أو ارسال سهم ، أو جارحه^(٤) . ويقول الشيخ عليش : " ولا يأتى الذابح بالرحمن الرحيم لأن الذبح ليس بملائم للرحمة^(٥) .

أقول : وفيه نظر . لأن الأفضل الاتيان بها كاملة . والقول : بأن الذبح ليس من آثار الرحمة ، ولا يلائمها : مدفوع بأنه رحمة بالنسبة للحيوان . لأن موته لا بد منه وهو بهذا الطريق أسهل ، وبأنه رحمة بالنسبة للانسان . لأنه نعمة أكرمه الله بها لأكله^(٦) .

قال الامام النووي : " من أهم ما ينبغى أن يعرف صفة التسمية ، وقدر المجزى منها ، فاعلم أن الافضل أن يقول : بسم الله الرحمن الرحيم ، فان قال : بسم الله . كفاه وحصلت السنة^(٧) .

٢- وأما الندب : فتستحب البسملة فى الوضوء ، والغسل ، والتيمم . لما جاء فى مسند الامام أحمد والسنن من رواية أبى هريرة ، وسعيد بن زيد ، وأبى سعيد مرفوعا : " لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه " وهو حديث حسن ، ومن العلماء من أوجبها عند الذكر ههنا ، ومن قال بوجوبها مطلقا^(٨) .

قال ابن قدامة : " ظاهر مذهب أحمد رحمه الله - أن التسمية مسنونة فى طهارة الأحداث كلها . رواه عنه جماعة من أصحابه . وهذا قول الثورى ، ومالك ، والشافعى ، وأبى عبيد ، وابن المنذر وأصحاب الرأى ، وعنه أنها واجبة فيها كلها : الوضوء والغسل ، والتيمم . لما روى أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : " لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه^(٩) " رواه أبو داود ، والترمذى ، قال الامام أحمد : حديث أبى سعيد أحسن حديث فى الباب ، وقال الترمذى : حديث سعيد بن زيد أحسن . وهذا نفى فى نكرة يقتضى أن لا يصح وضوءه بدون التسمية . ووجه الرواية الأولى : أنها طهارة ، فلاتفتقر الى التسمية ، كالطهارة من النجاسة ، أو عبادة ، فلاتجب فيها التسمية كسائر

(١) المائدة . الآية : (٣) - (٢) الانعام . الآية : (٤٥) .

(٣) راجع نهاية المحتاج الى شرح المنهاج ١١٩/٨ ، والمجموع ٤١٢/٨ .

(٤) نهاية المحتاج ١١٨-١١٩/٨ . (٥) الايضاح ص ٥٨ .

(٦) رسالة الصبان ص ٥ ، وحاشية ابن حمدون ٣/١ . (٧) الأذكار النووية ص ٢٠٧ .

(٨) راجع عمدة التفسير لأحمد شاکر ٦٩/١ . (٩) رواه أبو داود فى سننه (١٧٥/١) .

من العون ، والترمذى فى سننه (٣٨/١) ، وابن ماجه فى سننه (١٤٠/١) ، وفى الزوائد :

" هذا حديث حسن " ، ورواه أحمد فى المسند (٤١٨/٢) .

العبادات ، ولأن الأصل عدم الوجوب ، وإنما ثبت بالشرع والأحاديث . قال أحمد :
ليس يثبت في هذا حديث ، ولا أعلم فيه حديثاً له اسناد جيد . الى أن قال : وان صح
ذلك فيحمل على تأكيد الاستحباب ونفى الكمال بدونها^(١) اهـ ملخصاً .

عن أنس رضي الله عنه قال : " طلب بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
وضوءاً ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هل مع أحد منكم ماء ؟ فوضع يده فمسى
الماء ، ويقول : توضعوا بسم الله ، فرأيت الماء يخرج من بين أصابعه حتى توضعوا
من عند آخرهم . قال ثابت : قلت لأنس : كم تراهم ؟ قال : نحو من سبعين^(٢) .

وتستحب أيضاً عند دخول الخلاء . لقوله صلى الله عليه وسلم : " ستر ما بين الجن
وعورات بنى آدم اذا دخل الخلاء أن يقول : باسم الله^(٣) . قال الحافظ : " وقد
روى العمري عن طريق عبد العزيز بن المختار عن عبد العزيز بن صهيب ، بلفظ الأمر .
قال : اذا دخلتم الخلاء فقولوا بسم الله أعوذ بالله من الخبث والخبائث . اسناده
على شرط مسلم^(٤) .

وقال ابن عراق : " اذا دخل الخلاء يقول : بسم الله اللهم انى أعوذ بك من الـ
الخبث والخبائث " أخرجه هكذا ابن أبي شيبة ، وابن السنن ، وابن السكن فسى
صاحبه ، وأخرجه الستة بدون ذكر التسمية^(٥) .

وتستحب أيضاً عند تناول الطعام والشراب . قال الامام النووي : " وسواء في هذا
الجنب والحائض وغيرهما ، وينبغى أن يسمى كل واحد من الاكلين ، فلو سمي واحد
منهم أجزاءً عن الباقيين ، نص عليه الشافعي رضي الله عنه ، وقد ذكرته عن جماعة
في كتاب الطبقات في ترجمة الشافعي ، وهو شبيه برد السلام وتشميت العاطس ؛
فانه يجزى فيه قول أحد الجماعة^(٦) .

لخبر : " اجتمعوا على طعامكم واذكروا اسم الله عليه بيارك لكم فيه^(٧) . وعن عمر
ابن سلمة رضي الله عنه قال : " كنت غلاماً في حجر النبي صلى الله عليه وسلم ، وكانت يدي
تطيش في الصحيفة ، فقال رسول الله : يا غلام سم الله ، وكل بيمينك ، وكل مما يليك ،
قال عمر : فما زالت تلك طعمتى بعد^(٨) .

وعن حذيفة رضي الله عنه في حديث طويل " ان الشيطان يستحل الطعام أن لا يذكر
اسم الله عليه^(٩) واذنا نسي التسمية في ابتداء الأكل سن له الاتيان بها اذا ذكرها

(١) راجع المغنى ١/٧٦-٧٧ . (٢) رواه النسائي في السنن الصغرى ١/٦١ ، وفى
الكبرى ١/٤٥ . (٣) رواه ابن ماجه في سننه ١/١٠٩ ، وابن السنن في عمل اليوم
والليلة ص ١٨ . (٤) راجع عون المعبود ١/٢٣ . (٥) راجع الصراط المستقيم
(لوحه ٦٧) . (٦) انظر الأذكار النووية ص ٢٠٧ . (٧) رواه أبو داود في سننه
(١٠/٢٣٨ ، وابن ماجه في سننه ٢/١٠٩٣) . (٨) رواه البخارى في صحيحه
(٩/٥٢١ ، ومسلم في صحيحه ١٣/١٩٣ ، وأحمد في المسند ٤/٣٦ ، وابن ماجه فسى
سننه ٢/١٠٨٧) . (٩) رواه مسلم في صحيحه ١٣/١٨٩ .

في أثناءه ، وبعد الفراغ منه ليتقياً الشيطان ما أكله^(١) . ويقول : بسم الله أوله وآخره .
عن أمية بن مخشى رضى الله عنه قال : " كان رسول الله صلى الله عليه وسلم جالسا ،
ورجل يأكل ، فلم يسم حتى لم يبق من طعامه الا لقمة ، فلما رفعها الى فيه قال : بسم
الله أوله وآخره ، فضحك النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم قال : مازال الشيطان يأكل
معه ، فلما ذكر اسم الله استقاء ما في بطنه^(٢) .
وعن عائشة رضى الله عنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " اذا أكل
أحدكم فليذكر اسم الله في أوله فان نسي أن يذكر اسم الله في أوله ، فليقل : بسم
الله أوله وآخره^(٣) .
وقال النبي صلى الله عليه وسلم : " اذا شرب أحدكم فليشرب في ثلاثة أنفاس ،
يسمى في أول كل نفس ، ويحمد آخره^(٤) .
وتستحب أيضا عند الجماع ، فتكفى من أحد الزوجين ، وينبغى أن يسمى كل منهما .
لقوله تعالى : " وقدموا لأنفسكم^(٥) . قال عطاء : هو التسمية عند الجماع . وعن ابن
عباس رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " لو أن أحدكم اذا أتى
أهله قال : بسم الله اللهم جنبنا الشيطان ، وجنب الشيطان مارزقتنا ، فإنه ان يقدر
بينهما ولد لم يضره الشيطان أبدا^(٦) .
وهل يسن الاتيان بها في أثناء الجماع اذا نسيت في ابتدائه ، أم لا ؟ قال
العلامة الصبان : الذى صرح به بعضهم الكراهة . قال : لأنه يكره المتكلم حالة
الجماع الا بما هو من مصالحه^(٨) . أقول : قد يقال : التسمية من مصالحه . لطرد
الشيطان عن الزوجين ، والمتولد منهما ، فلا يبعد استحبابها في هذه الحالة بقصد
الذكر . ويؤيد ذلك ما قاله محمد بن علان : ولا فرق في استحباب التسمية بين
الظاهر والجنب والحائض ومن في معناهما ، لكن نحو الجنب لا ينوى به القرآن^(٩) .
وتستحب عند دخول المنزل . عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما قال : قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم " اذا دخل الرجل بيته ، فذكر اسم الله قال الشيطان :
لامبيت لكم ولاعشاء ، واذا دخل ولم يذكر اسم الله عند دخوله قال الشيطان أدركتم
المبيت ، واذا لم يذكر اسم الله عند طعامه ، قال الشيطان أدركتم المبيت والعشاء^(١٠) .
فاسم الله يطرد الشيطان ، ويدر البركة في المكان .

-
- (١) رسالة الصبان ص ٣٢ . (٢) رواه أبو داود في سننه (١٠/٢٤٢) من عون المعبود
(٣) رواه أبو داود في سننه (١٠/٢٤١) ، والترمذى في جامعه (٤/٢٨٨) ، وقال :
هذا حديث حسن صحيح .
(٤) قال ابن عراق في الصراط (لوحة ٦٨) : رواه الطبرانى في الكبير .
(٥) البقرة . الآية : (٢٢٣) . (٦) الصراط (لوحة ٦٨) .
(٧) رواه البخارى في صحيحه ٦/٣٣٥ . (٨) رسالة الصبان ص ٣٣ .
(٩) الفتوحات الربانية شرح الأذكار النووية (١/٢٩٨) .
(١٠) رواه مسلم في صحيحه (١٣/١٩٠) من شرح النووي .

وتستحب أيضا عند دخول المسجد والخروج منه . لخبر أنه يقول عند دخول المسجد :
بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله اللهم أغفر لي ذنوبي ، وافتح لي أبواب رحمتك ،
وعند الخروج يقول : ما قاله داخلا الا أبواب رحمتك ، فيقول بدله : أبواب فضلك^(١) .

والخلاصة : أنها تستحب في كل عمل مشروع أذن فيه الشرع ، بشرطين :
أحدهما : أن لا يكون ذكرا محضا . فلا تسن البسمة عند افتتاح الذكر المحض . مثل :
(لا اله الا الله) بخلاف الذكر غير المحض . كالقرآن الكريم . لاشتماله على غير
الذكر . كالأخبار ، والقصص ، والأحكام التشريعية ، والمواعظ ، ونحو ذلك .

وثانيهما : أن لا يجعل الشارع له مبدءا غير البسمة . كالصلاة ، فان الشارع جعل
افتتاحها بالتكبير^(٢) . قال عز الدين بن عبد السلام : " أفعال العبد على ثلاثة أقسام :
ما سنت فيه التسمية وما لم تسن ، وما تكره فيه . الأول : كالوضوء ، والغسل ، والتميم
وذبح المناسك ، وقراءة القرآن ومنه أيضا مباحات . كالأكل والشرب ، والجماع .
والثاني : كالصلاة ، والأذان ، والحج ، والعمرة ، والأذكار ، والدعوات .

والثالث : المحرمات . لان الغرض من البسمة التبرك في الفعل المشتمل عليه
والحرام لا يراد كثرته ، وبركته ، وكذلك المكروه ، قال : والفرق بين ما سنت فيه
البسمة من القربات وبين ما لم تسن فيه عسير . فان قيل : انما لم تسن البسمة في
ذلك القسم لأنه بركة في نفسه فلا يحتاج الى التبرك . قلنا : هذا مشكل بما سنت
فيه البسمة كقراءة القرآن ، فانه بركة في نفسه ، ولو بسمل على ذلك لجاز ، وانما
الكلام في كونه سنة ، ولو كانت سنة لنقل عن الرسول صلى الله عليه وسلم ، والسلف
الصالح كما نقل غيره من السنن^(٣) .

أقول : قد يعرف الجواب عن ذلك مما قدمناه . لأن الحج والعمرة : جعل
لهما الشارع مبدءا غير البسمة ، وهو التلبية . والصلاة جعل لها مفتاحا وهو التكبير ،
والآذان ذكر محض ، وأما القرآن ، فليس ذكرا ، فشرعت فيه البسمة . والله أعلم
بالصواب .

ومما لا يطلب له التسمية : نفس البسمة . ان لو طلب لها مثلها لطلب لمثلها مثله ،
وهكذا فيحصل التسلسل ، وقد قيل : تكفى عن نفسها ، وغيرها ، كالشاة من أربعين
تزكى نفسها ، وغيرها .^(٤)

(١) أخرجه ابن خزيمة . ذكره ابن عراق في الصراط (لوحة ٦٧) .

(٢) رسالة بسيوني ص ١٨ ، ورسالة دحلان ع ٣٧ .

(٣) نقله السيوطي في شرح سنن النسائي ١/٦١ ، وابن علان في شرح الأذكار

النووية ١/٢٩٨ .

(٤) رسالة الصبان ص ٥ ، وحاشية ابن حمدون على شرح المكودي ١/٣ .

هذا : وما ينبغى التنبيه عليه : أن أكثر المواطنين التي تسن فيها البسطة انما ورد فيها أقلها . أى بسم الله " فقط ، لا أكملها . أى بسم الله الرحمن الرحيم ، فانما ورد فى مواضع قليلة . وقد تتبع العلامة على بن محمد بن عراق فى كتابه : " الصراط المستقيم الى معانى بسم الله الرحمن الرحيم " المواطنين التي ورد فيها أكملها ، والتي ورد فيها أقلها ، وما ورد فيه مطلق التسمية ، وأوصلها الى ما يزيد من ستين موطناً ، وقال فى مستهل كلامه :

" أما اذا وردت التسمية على كيفية مخصوصة فتتبع ، فان شاء الله تعالى أتتبع مواطن التسمية فى هذا الفصل تتبعا وافيا بما ورد فيه أقلها ، وما ورد فيه أكملها ، وما ورد فيه مطلق التسمية ، وما ورد فيه كيفية مخصوصة ، ليستعمل كل فى موطنه ، وجعلت ذلك تذكرة لنفسى ، ولأخوانى فى الدين^(١) .

٣- وأما الحرمة : فتحرم على المحرم لذاته كسب الخمر والزنا ، بل قيل يكفر . بخلاف المحرم لعارض كالوضوء بما مفصوب ، فلا تحرم ، بل تسن^(٢) . قال الشيخ عليش نقلا عن الخلاصة : " ان قال : بسم الله عند شرب الخمر ، أو عند أكل الحرام ، أو عند الزنا يكفر ، ولعل الوجه فيه استلزام استحلاله . لان ايراد التسمية انما يتصور فيما أن فيه تعالى ورضيه . لأن التبرك باسمه تعالى ، والاستعانة به لا يتصور فيما ليس فيه رضا الله تعالى ، واستحلال ما ثبتت حرمة قطعاً كفر^(٣) .

وتحرم قراءة البسطة بتمامها على الجنب والحائض على أنها من القرآن ، لاعلى قصد التيمن والتحصن والذكر . قال الفخر الرازى : " اختلفوا فى أنه هل يجوز للحائض والجنب قراءة بسم الله الرحمن الرحيم ؟ والصحيح عندنا أنه لا يجوز^(٤) . يعنى بقصد القرآن . أما بقصد الذكر ، فاتفق الفقهاء على الجواز . مع أن قراءة الحائض والجنب للقرآن مسألة خلافية جوزها بعض العلماء ، ومنعها بعضهم ولم يرد نص صريح صحيح يعتمد عليه فى تحريم قراءتهما للقرآن . والله أعلم .

٤- وأما الكراهة : فتعرض لها فى مكروه لذاته . مثل النظر لفرج الزوجة بلا حاجة ومثل الاتيان بها فى حال أكل المشتبهات ، ومنه الاتيان بها فى حال شرب الدخان عند الجمهور . بخلاف المكروه لعارض كأكل البصل ، فلا تكره التسمية عليه ، بل تسن على الصحيح^(٥) .

(١) الصراط المستقيم (لوحه ٦٦) . (٢) حاشية البيجورى على شرح ابن قاسم (٢/١) .

(٣) الايضاح ص ٦٠) . (٤) تفسير الرازى (٢٠٨/١) .

(٥) الايضاح ص ٦٠ ، وحاشية البيجورى على ابن قاسم (٢/١) .

بقى شيئاً آخر وهو : ما حكمها في ابتداء تعاطي أمر مطلوب فيه التسمية ، ومطلوب فيه تركها معا ؟ كأن يكون محل الوضوء داخل الكنيف ، فهل يندب الاتيان بها لأجل الوضوء ، أو يكره ، لأن هذا المحل ليس صالحاً لذكر الله تعالى ؟ قال العلامة الصبان : لم أرفيه نصاً ، ولا يبعد أن يقال : قد اجتمع فيه حينئذ مقتضى ، ومانع ، فيغلب المانع^(١) .

أقول : ولا يبعد تغليب المقتضى لاسيما في المحلات النظيفة كالغداق ، والبيوت التي من الطراز الجديد ، فان الماء المعد يزيل الوسخ ، فلا يستقر في المكان ، ولا يبقى له أثر ، فيتأكد الاتيان بها في هذه الحالة خروجاً من الخلاف ، فان التسمية عند الوضوء واجبة عند بعض العلماء كما سبق . والله أعلم .

هـ- وأما الاباحة : فقليل : تباح في المباحات التي لا شرف فيها كنقل متاع من مكان الى مكان آخر .^(٢) قال المحقق الأثير : " وهو بعيد ان هو في ذاته ذكر واقترانه بالمباح الذي لا شرف له عارض لا يقوى على معارضته الأصلي حتى يرجع الحكم الى الاباحة^(٣) .

وقال العلامة الصبان : " والظاهر : أنها لا تكون مباحة كما هو القاعدة فيما أصله الندب ، الا في صلاة النقل على احدى ثلاث روايات عن مالك ، وما قيل : من اباحتها عند الجلوس ، والقيام ونحوهما ، كما هو قضية قولهم : تحرم للمحرم ، وتكره للمكروه ، وتندب للمندوب . لأن ما ذكر ليس محرماً ولا مكروهاً ، ولا ذاباً باليدفع اما بأن البسملة ذكر ، وأقل مراتب الذكر عند عدم منافع للتعظيم الندب ، واما بأن الأولى في مثل ذلك تركها لأنها انما شرعت في الاشياء المعتبرة تعظيماً لاسمه تعالى ، وترك الذكر في غير محله قد يستحب ولو لم يكن ثم منافع للتعظيم ، فقد كره الامام مالك التلبية في غير أيام الحج ، وهذا الاحتمال أولى . لأن الأول يرد عليه قول مالك باباحتها في صلاة النقل على احدى الروايات عنه ، وكل ذلك مالم يقصد قائلها اهانة ، والا كفر اجماعاً^(٤) .

أقول : ما ذكره العلامة الصبان من الحسن بمكان ، ولي أسوة به في هذا الشأن . والله أعلم .

(١) رسالة الصبان الكبرى في البسملة ص (٣٣) .

(٢) رسالة الشيخ أحمد دحلان ص (٣٧) .

(٣) الايضاح ص (٦٠) .

(٤) رسالة الصبان ص (٣٣) .

الثاني من أحكام البسمة : استحباب كتابتها في أوائل الكتب والرسائل والصكوك ،
والوصايا ونحو ذلك ، فقد نقل القرطبي : اتفاق الأمة على مشروعية كتابتها في
أول كتاب العلم والرسائل^(١) . ولا نكاد نجد كتابا من كتب النبي صلى الله عليه وسلم
الى الملوك والحكام الا وقد استهل بالبسمة . نرى ذلك في كتابه الى هرقل ملك
الروم ، والى كسرى ملك الفرس ، والى المقوقس عظيم القبط ، والى النجاشي ملك
الحبشة ، والى المنذر بن ساوى ملك البحرين ، والى عوذة ملك اليمامة^(٢) .

واختلفوا في جواز كتابتها أول دواوين الشعر ، فذهب سعيد بن جبير الى جواز
ذلك ، وتابعه أكثر المتأخرين . أخرج الخطيب في الجامع عن سعيد بن جبير
قال : لا يصلح كتاب الا وأوله بسم الله الرحمن الرحيم وان كان شعراً^(٣) . وذهب
الزهري الى القول بالمنع ، وقال : مضت السنة أن لا يكتبوا أمام الشعر بسم الله الرحمن
الرحيم ، وادعى الشعبي الاجماع على المنع ، فروى عنه مجالد أنه قال : " أجمعوا
أن لا يكتبوا أمام الشعر بسم الله الرحمن الرحيم^(٤) " .

وربما كان الأصل في ذلك يعود الى أن المفهوم الجاهلي للشعر كان عسير النسيان
لدى الذوق الاسلامي حتى بعد أن حاول الاسلام أن يقوم وظيفة الشعر ، وأن ينحى
عنه الهجاء الفاحش ونهش الحرمات ، واثارة النزغات القبلية ، وأن يوجهه الى خدمة
الدعوة والدفاع عنها ، فبالرغم من ذلك أصر بعض الصحابة على التزام موقف عدائي
تجاه الشعر حتى وصفه أبو الدرداء الصحابي الجليل بأنه مزامير ابليس^(٥) .

وقال الملا علي القارى : " واختلف السلف الأبرار في كتابة البسمة في أول كتب الأشعار
فمنعه الشعبي والزهري ، وأجازه سعيد بن جبير ، واختاره الخطيب البغدادي ، والاحسن
التفصيل ، بل هو الصحيح ، فان الشعر حسنه حسن ، وقبيحه قبيح ، فهان ايــــراد
البسمة في الهجويات والهديان ، ومدائح الظلمة ، ونحوها ، كما تصان في أكل الحرام
وشرب الخمر ، وموضع القاذورات وحالة المجامعة ، وأمثالها ، ثم قال : والأظهر أنه
لا تكتب في أول كتب المنطق على القول بتحريم مسائله وكذا في القصص الكاذبة بجميع
أنواعها ، والكل مستفاد من قوله : ذى بال ، والله أعلم بحقيقة الحال^(٦) .

(١) راجع تفسير القرطبي (١/٩٧) . (٢) رسالة بسيوني ص (١٩) .

(٣) الدر المنثور (١/١٠) (٤) تفسير القرطبي (١/٩٧) ، والدر المنثور (١/١٠) .

(٥) رسالة البسيوني ص ١٨ - ١٩ ، نقلا عن زهد ابن حنبل ص (١٤١) .

(٦) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (٢/١) .

أقول : مذكروه الملا على القارى رحمه الله - تفصيل جميل ، وكلام جليل ، وتحقيق حقيق بالقبول ، ويقاس على مقاله مايلي :-

- ١- تحريم كتابتها فى أوائل القوانين الوضعية المستوردة من الشرق ، أو الغرب . لأن فيها الحكم بغير ما أنزل الله تعالى وهو كفر ، وظلم ، وفسوق ، وحرام ، فالبسمة تحريم فى الحرام ، وتكره فى المكروه ، فهذه القوانين الوضعية ليس فى ثناياها ذكر الله تعالى سوى أنها تبدأ بالبسمة .
- ٢- تحريم كتابتها فى صدور الصحف الخليفة التى تنشر الكفر والاحاد ، والفساد ، وتبث السموم الفتاكة فى المجتمع الاسلامى ، وتظهر العداة للاسلام وأهله .
- ٣- منع كتابتها فى افتتاح الجرائد اليومية التى صدق من وصفها بقوله : " كل شىء " فيها الا الصدق " . فهذه الجرائد ليست من الأمور ذوات البال ، بل تمتهن غاية الامتهان ، يلف بها الخباز خبزه لمشتريه ، ويطوى بها الفسال الحوائج لزبونه ، والقماش قماشه لراعيه ، ومن أغرب الغريب ، وأعجب العجائب أنه بلغنى أن بعض ربات البيت تقرب بها الطعام لأهلها بدل السفرة ، فاذا فرغوا من الأكل تلم الفتاة بها وترميها الى محل القمامة ، وذلك أن السفرة محترمة عندها تحتاج الى المسح والفسل والطفى ، بخلاف الجريدة ، فانها لا تحتاج الى هذه العملية ، لأنها رخيصة تأتى كل يوم بثمن بخس . هكذا بلغ بنا الأمر ، فانالله وانا اليه راجعون " على أن الحروف العربية يجب تعظيمها عند بعض أهل العلم ، فضلا عن الآيات القرآنية ، والأحاديث النبوية ، والأسماء المعظمة ، كأسماء الله وأسماء الأنبياء ، فقد صرح كثير من الفقهاء بوجوب صيانتها واحترامها .^(١)
- ٤- كراهة كتابتها على الجدران والحيطان ، وظهر السيارة ، ونقش الثياب بها ، والخيام وغير ذلك مما يتعرض للنجاسة ولايصان ، فقد صرح بذلك النووى فى التبيان .^(٢)
- الثالث من أحكام البسمة : أن فى الابتداء بها اظهار مخالفة المشركين الذين كانوا يستفتحون أمورهم بذكر أسماء آلهتهم التى كانوا يعبدونها من دون الله تعالى .^(٣)
- الرابع من أحكامها : ان فى الاستفتاح بها تعظيما لله عز وجل ، واقترارا بالألوهية ، واعترافا بالنعمة ، وتبرؤا من الحول والقوة ، وإشارة الى ان قدر العباد غير مستقلة .^(٤) والله أعلم .

(١) انظر التبيان فى آداب حملة القرآن ع ٩٨-٩٩ .

(٢) المصدر السابق ص ٩٠ ، ٩٨) ، قال ابن عراق فى الصراط (لوحة . ١ / أ) :
(ويكره كتابة القرآن ، وأسماء الله تعالى على جدار ، ولو لمسجد ، وعلى ثوب ، وحلوى ، وذكر القرطبي فى التذكار : أن عمر رضى الله عنه رأى ابنا له يكتب على حائط القرآن فضربه .

(٣) راجع أحكام القرآن لأبى بكر الجصاص ١ / ١٨) .

(المبحث الثالث : في علاقة البسمة بسائر العلوم المشهورة)

يقول جمهور العلماء : ان كل شارع في فن ينبغى أن يتكلم على البسمة بشيىء مما يناسب ذلك الفن المشروع فيه وفاء بحق البسمة ، وهو ان لا يترك الكلام عليها أصلاً ، وبحق الفن المشروع فيه ، وهو : أن يتكلم عليها بما يناسب ذلك الفن لتعود بركة البسمة عليه ، وترك التكلم عليها بما يناسب ذلك الفن تقصير ، او قصور .

وفي البسمة مناسبة لكثير من العلوم . لأن الله تعالى جعل معاني الكتب المنزلة من السماء في القرآن العظيم ، وجعله مفتتحاً بالبسمة ، فهي سر من أسرار الله تعالى أودعه في أول كتابه العزيز . والقرآن الكريم المفتتح بالبسمة مشتمل على أنواع كثيرة من أنواع الاعجاز ، فمن جملتها أن فيه مناسبات وإشارات الى كثير من العلوم ، والفنون ، كما بسط ذلك الجلال السيوطى في الاتقان في علوم القرآن ^(١) - لأنه منزل تبياناً لكل شىء ، ولهذا نجد أهل كل فن يستدلون على كثير من قواعدهم ومسائلهم بآيات قرآنية ، حتى قال بعض علماء الهندسة : ان في قوله تعالى : " انطلقوا الى ظل ذي ثلاث شعب لا ظليل ولا يغنى من اللهب " ^(٢) إشارة الى بعض الأشكال الهندسية . وقال الجلال السيوطى : ان علم الهندسة مذكور في قوله تعالى : " انطلقوا الى ظل ذي ثلاث شعب " . واستخرج علماء المنطق من الكتاب العزيز كثيراً من الأقيسة الصحيحة الانتاج بجميع أشكاله ، غير الشكل الرابع ، فلم يوجد له إشارة في القرآن الكريم . لأنه بعيد عن الطبع غير واضح الانتاج ، ولذا أسقطه بعض المناطق عن الأشكال ^(٣) .

وبهذا يتضح لنا أن القرآن العزيز المفتتح بهذه الآية الكريمة فيه إشارة لكثير من الفنون وله علاقة بجميع العلوم . لأنه جمع علوم الأولين والآخرين ، فلا بدع اذن أن يكون للبسمة علاقات بكثير من العلوم الشرعية ، ومناسبات لكثير من الفنون المشهورة ، وأنه يمكن لكل شارع في فن أن يتكلم على البسمة بشيىء مما يناسب ذلك الفن المشروع فيه .

ويستثنى بعض المحققين من ذلك علم العروض ، فلا يتكلم فيه على البسمة بشيىء من اصطلاحات العروضيين ، كالأسباب ، والأوتاد ، لما في ذلك من إساءة الأدب ، ولما علم من الدين بالضرورة أن بين القرآن والشعر غاية التباين " وما علمناه الشعر

(١) راجع الاتقان (١٢٦/٢ - ١٣١) .

(٢) المرسلات . الآية : (٣٠ ، ٣١) .

(٣) راجع رسالة السيد دحلان ص ٤ - ٧) وذكر أمثلة لذلك ، ووضوابط الأشكال

الأربعة ، فراجعها للفائدة .

وما ينبغى له^(١).

فلا ينبغى التكلم على البسمة بما يناسب الشعر حسما لباي نسبة القرآن الى الشعر ، ولذا شنعوا على من تكلم عليها بشيء من ذلك حيث قال : " بسم " وتد مفروق ، فقالوا من جملة التشنيع على هذا القائل : " ان البياض اذا اشتد كان برصا " ، وتكلم بعضهم على البسمة بما يناسب علم الفرائض ، فقال : الباء : بائنين ، وهى عدد من يرث الربح ، فشنع عليه بعضهم وقال : ما أبرد ما جاء به . لأن البسمة ليست من موضوع علم الفرائض أعنى التركات ، ورده بعضهم بأنه لا برودة فى ذلك ، فان التكلم على البسمة من حيث مناسبة الفرائض لا يشترط فيه أن تكون البسمة من موضوع علم الفرائض من حيث عوارضه الذاتية ، بل يكفى أن يكون الكلام عليها لمناسبتها علم الفرائض من حيث انها تشير الى بعض مستحقى التركات ، لا لكونها من موضوعه ، ولا برودة فى ذلك ، وقد ورد فى الحديث : أن علم الفرائض نصف العلم ، فكون البسمة فيها اشارة الى شىء منه ما يزيد ذلك العلم شرفا^(٢).

هذا : والكلام على جميع المعلوم التى لها علاقة بالبسمة بالبسط والاسهاب عسير جدا ولا يتحمله المقام ، بل نتكلم على بعضها المشهور بالايجاز ، فنقول :- وبالله التوفيق -

قد سبق لنا الكلام على ماله علاقة بالبسمة من علم اللفظة ، وعلم الاشتقاق ، وعلم الصرف وعلم النحو ، وعلم المعانى ، وعلم البيان ، وعلم البديع ، وعلم التفسير ، وعلم الحديث وعلم الاسناد والفقهاء ، واليك الكلام على مابقى من العلوم المشهورة التى لها علاقة بالبسمة :

١- علاقة البسمة بعلم الوضع

فأما الكلام على هذه الآية الكريمة من جهة علم الوضع فلا بد أن نمهد له بأمر متعلق بهذا الفن .

الوضع لفة جعل الشىء فى حيز ، ويطلق ويراد به الاسقاط ، والكذب ، وضرب من السير يقال : وضعت عنه الدية أسقطتها ، ووضع الرجل الحديث كذب فيه ، ووضع البعير اذا سار الضرب المعروف من السير . واصطلاحا : مشترك بين معنيين . أحدهما : تعيين الشىء بازاء المعنى وثانيهما : تعيين الشىء للدلالة على شىء بنفسه . وقال^(٣)

(١) سورة يس . الآية : (٦٩) . (٢) أنظر رسالة السيد دحلان ص (٧) .

(٣) رسالة فى علم الوضع لشمس الدين محمد الأنابى (لوحة ٢) .

السيوطى فى المزهري : " الوضع عبارة عن تخصيص الشئى " بالشئى " بحيث اذا أطلق الأول فهم منه الثانى . قال : وهذا تعريف شديد . فانك اذا أطلقت قولك : قام زيد . فهم منه صدور القيام منه ^(١) .

وقال العلامة الصبان : ان الوضع ان تعين فيه اللفظ الموضوع فشخصى ، وان لم يتعين كان يقول الواضع وضعت كل لفظ على هيئة كذا لمعنى كذا فنوعى ، ومنه المجاز ، وكل ما دلالة على المعنى بالهيئة كالمركب والمشتق ، والمصفر ، والمنسوب والمنسب والجمع . والشخصى ان كان فيه المعنى الموضوع له خاصا ملحوظا بخصوصه سمي وضعيا خاصا لموضوع له خاص . كوضع الاعلام لمسمياتها ، أو ملحوظا بأمرعام له ولغيره من أمثاله سمي وضعيا عاما لموضوع له خاص ، وهذا القسم أثبتته المتأخرون ، وجعلوا منه وضع الحروف ونحوها ، وان كان عاما ملحوظا بعمومه سمي وضعيا عاما لموضوع له عام . كوضع أسماء الأجناس لمفهوماتها الكلية . وأما كون المعنى العام ملحوظا بأمر خاص ، فيكون الوضع خاصا لموضوع له عام فمحال ، كما بين فى محله . فالأقسام أربعة . ثلاثة منها واقعة ، ومثل ذلك يقال فى النوعى ^(٢) . أى فالأقسام ستة :

الأول : وضع شخصى خاص لموضوع له خاص . كوضع العلم الشخصى . مثل : زيد وعمرو .

والثانى : وضع شخصى عام لموضوع له خاص . كوضع المضمرات وأسماء الاشارة ، وأسماء الموصول والحروف .

والثالث : وضع شخصى عام لموضوع له عام . كوضع أسماء الأجناس . كإنسان ، وفرس ، وأسد .

والرابع : وضع نوعى خاص لموضوع له خاص . كوضع أعلام أجناس الصيغ . مثل قول الواضع كل ما يصح تركيبه من (ف ع ل) مفتوح الفاء محرك العين عينته للدلالة على هذه الصيغة الثلاثية الماضية .

والخامس : وضع نوعى عام لموضوع له خاص . كوضع صيغ الأفعال لجزئيات الزمن والنسبة .

والسادس : وضع نوعى عام لموضوع له عام . كوضع هيئات المركبات للدلالة على ثبوت شئى " لشئى " ، والمشتقات ، والمجازات ، فعلم بذلك أن شخصية الوضع مبنية على استحضار تشخيص الموضوع عند الوضع ، ونوعيته مبنية على استحضاره بوجه كلى عنده ، وأن خصوصه مبنى على استحضار الموضوع له بخصوصه عند الوضع ، وعمومه مبنى على استحضاره كليا عند الوضع . ^(٣)

(١) راجع المزهري فى علوم اللغة وأنواعها ١/٣٨ .

(٢) رسالة الصبان فى البسطة ص (١١) . (٣) الايضاح ص (١٠) .

وبعد : فوضع باء البسملة شخصي عام لموضوع له خاص. لأن الواضع لاحظ لفظها بخصوصه وعينه للدلالة على كل جزئي من جزئيات الالتصاق المستحضرة له باستحضار الالتصاق الكلي العام المشترك بينها ، فكونه شخصيا لاعتبار اللفظ حين الوضع على الوجه المخصوص ، وكونه عاما لعموم آله التي هي مطلق الالتصاق ، وكون الموضوع له خاصا لكونه جزئيا ، ولهذا لم يكن اسما . أي ان لفظ الباء جزئي موضوع لمعنى جزئي ، وآلة الوضع كلية^(١) .

والاسم : لفظ جزئي موضوع لما أنبأ عن المسمى ، فوضعه شخصي عام لموضوع له عام . ووضع الاسم باعتبار اضافته من قبيل الوضع النوعي : لما يلي :-

١- لدخوله تحت قاعدة : " كل اسم أضيف الى اسم آخر يعمل فيه الجر .

٢- ولقولهم : المركبات تامة كانت ، أو ناقصة ، تقييدية بوصف أو اضافة : موضوعة بالوضع النوعي لصورة كلية عقلية . والأشبه أنه من قبيل الوضع العام للموضوع له الخاص^(٢) .

الله : علم شخصي على التحقيق موضوع للدلالة على ذات الواجب الوجود بملاحظة صفاته الشريفة الجزئية ، فالمعنى هو ذاته تعالى ، والآلة هي تلك الصفات العليا الجزئية فالوضع خاص لموضوع له خاص شخصي .

وأما على أن الواضع هو الله تعالى فلا آلة لكونه قديماً^(٣) . قال الصبان : " وواضعه هو الله تعالى اتفاقا على ما قاله الفغيمي تبعا للكمال بن الهمام حيث قال في تحريره : ان الخلاف في الواضع انما هو في أسماء الأجناس . أما أسماء الله تعالى ، والملائكة فالواضع لها هو الله تعالى اتفاقا . وأما أعلام الأشخاص كزيد وعمرو فالواضع لها البشر اتفاقا^(٤) .

ونازعه العلامة ياسين حيث قال : " وفي دعوى الاتفاق نظر . كما يعلم من جواب القوم عن استشكال علميته بان العلم ما وضع لشيء من جميع مشخصاته فوضعه فرع تعقل الموضوع له ولكنه وذلك لا يمكن في وضع الجلالة : بأنه يكفي التعقل حسب الطاقة البشرية ، ومن نقل القرطبي عن المعتزلة ان الله تعالى كان في الأزل بلا اسم فلما خلق الخلق وضعوا له الأسماء^(٥) .

(١) الايضاح ص ١٠٠ . (٢) المصدر السابق ص ١٠-١١ .

(٣) المصدر السابق ص ١١٠ . (٤) الرسالة الكبرى في البسملة ص ٢٠ .

(٥) راجع حاشية العلامة ياسين على التصريح ص ٧/١-٨ .

وأما على القول : انه علم بالغلبة فوضع شخصى عام لموضوع له عام ، وأما على ما استظهره البيضاوى من أنه وصف فى أصله لكنه أجرى مجرى العلم فى اجراء الوصف عليه ، وامتناع الوصف به وعدم تطرق احتمال الشركة : فوضع نوعى عام لموضوع له عام ، كما هو شأن جميع الصفات المشتقة ^(١) .
و "أل" فى لفظ : "الرحمن" : كونها حرفا يقتضى كون وضعها من قبيل الوضع الشخصى العام لموضوع له خاص ، لكن كونها لازمة له وزائدة : يقتضى اشتباه وضعها . لعدم المعنى الموضوع له .

و "رحمن" : مشتق على الصحيح ، صفة معناه : ذات قامت بها الرحمة . وهذه الذات مبهمه فى أصل الوضع ، فوضعه نوعى عام لموضوع له عام ، وقد تقرر أنه لا يستعمل فى غيره تعالى ، فان لوحظ ذلك عند وضعه كان من قبيل الوضع العام للموضوع ^(٢) الخاص .

ووضع "ال" فى الرحيم : من قبيل الوضع العام للموضوع له الخاص قطعاً . و"رحيم" : اما صفة أو صيغة مبالغة ، وعلى التقديرين فوضعه كوضع رحمن ^(٣) . فقد تبين لك مما تقدم أنه وجد فى البسطة أقسام الوضع الشخصى الثلاثة الواقعة مع بعض أقسام الوضع النوعى الثلاثة الواقعة ^(٤) . فافهم ذلك فانه من مقصورات الخيام . والله أعلم بالصواب .

٢- علاقة البسطة بعلم الرسم :

وأما الكلام على هذه الآية الكريمة من جهة علم الرسم الذى هو : علم يعرف به كيفية رسم الكلمة وكتابتها - فيتعلق بها منه مسائل .
الأولى : انما طولوا الباء من بسم الله " أى بنحو نصف ألف ، وما طولوها فى سائر المواضع لما يلى :

- ١- لتدل على الالف المحذوفة التى بعدها ، ولتكون عوضاً عنها . ألا تراهم أنهم لما كتبوا " اقرأ باسم ربك " بالألف رد والباء الى صفتها الأصلية ^(٥) .
- ٢- وليكون افتتاح كتاب الله تعالى بحرف معظم ، ثم اضطرر التطويل فى بسطة غيره ^(٦) .
- ٣- وللإشارة الى أنها وان انخفضت لكنها اذا اتصلت هذا الاتصال ارتفعت ، واستعلت وفيه رمز الى أن من تواضع لله رفعه الله . وأنا عند المنكسرة قلوبهم من أجلى ^(٧) .

(١) انظر رسالة الصبان ص ٢٠ ، والايضاح ص (١١) .

(٢، ٣) الايضاح ص (١٢) . (٤) رسالة الصبان ص ٢٠ ، والايضاح ص (١٢) .

(٥) راجع تفسير الرازى ١/١٠٥ - ١٠٦ ، ورسالة الصبان ص (١٤) .

(٦) رسالة الصبان ص (١٤) . (٧) تفسير الألوسى ١/٥١ ، وتفسير الرازى ١/١٠٦ .

المسألة الثانية : انما لم ترسم ألف " اسم " بعد الباء على ما هو مقتضى الظاهر من الرسم . ان الأصل في كل كلمة أن تكتب باعتبار ما يتلفظ بها في الوقف والابتداء ، وهنا يلفظ بالالف في الابتداء - تخفيفا لكثرة الاستعمال ، والمراد كثرة الكتابة ، فلما كثرت الكتابة حذف الألف تخفيفا على الكاتب ، كما خفف تلفظه به . وقد سبق تفصيل هذه المسألة في الجهة اللغوية ، وأن الراجح أن هذا الحذف خط عثمانى لا يكسار يعرف سره .

المسألة الثالثة : انما لم تحذف ألف " الله " الأولى خطأ : لئلا يلزم الاجحاف .
لحذف الفه الثانية خطأ ، أو لئلا يلتبس بقولك : " لله " مجرورا .^(١)

المسألة الرابعة : كتبوا لفظ الجلالة " الله " بلامين ، ولفظ " الذى " بلام واحدة مع استوائهما في اللفظ ، وكثرة الدوران على الألسنة ، وفى الكتابة ، وفى لزوم " أل " لما يلي :
١- لأنه لما كان لفظ الجلالة تاما فى باب الاسمية لكونه معربا أتقوا كتابته على الأصل من وضع اللامين ، ولما كان لفظ " الذى " ناقصا فى باب الاسمية لكونه مبنيا أدخلوا النقصان فى كتابته ، ولا يرد كتابة " اللذين " بلامين مع أنه مبنى على الراجح . لمافيه من صورة التثنية التى هى من خصائص الاسماء المعربة .

٢- ولو حذفنا إحدى لامى الجلالة لحصل اجحاف به ، ولزم الباس برسم " الله " وهذا الالباس غير حاصل فى قولنا : " الذى " .

٣- ولأن تفخيم لفظ الجلالة واجب فى اللفظ ، فكذلك فى الخط ، والحذف ينافى التفخيم .^(٢)

المسألة الخامسة : انما حذفوا الألف قبل الباء من (الله) فى الخط : لكراهتهم اجتماع الحروف المتشابهة بالصورة عند الكتابة ، وهو مثل كراهتهم اجتماع الحروف المتماثلة فى اللفظ عند القراءة .^(٣) وزيادة فى الفرق بين رسمه ، ورسم الالة " اسم الصنم " .^(٤)

المسألة السادسة : انما حذفوا الألف الثانية من " الرحمن " خطأ ، لكثرة وقوعه مع لفظ الجلالة ، وليناسب الحذف فيهما حذف الف " اسم " ، وتحذف الألف الثانية من الرحمن مع أل ، وبدونها .^(٥) وقال الفخر الرازى : " انما جاز حذف الألف قبل النون من " الرحمن " فى الخط على سبيل التخفيف ، ولو كتبت بالألف حسن " .^(٦)

(١) راجع حاشية الشهاب (١/٥٠) . (٢) رسالة الصبان ص ٢٣ ، وتفسير الرازى (١٠٦/١) .

(٣) انظر تفسير الرازى (١/١٠٧) . (٤) انظر رسالة الصبان ص (٢٣) .

(٥) رسالة الصبان ص (٢٣) . (٦) راجع تفسير الرازى (١/١٠٧) .

وانما لم تحذف الألف الأولى منه لتأديته الى الاجفاف به ، ولم تحذف مع بقاء الثانية ايثارا لحفظ صدره عن التغيير .^(١)

المسألة السابعة : لا يجوز حذف الباء من الرحيم " لاشتباهه حينئذ بالرحم في الرسم ، فيحصل اخلال بالكلمة والباس فيها .^(٢)

ويعد : فهذه علل تلتبس بعد الوقوع لابتداء مناسبة ، فلا تحتل التحقيق ، وهي أوهن من بيت المنكبوت ، فلا نظيل الكلام بمالها وما عليها ، والراجح أن هذا الرسم رسم عثمانى لا يكاد تعرف علقته ، وقد قيل : خطان لا يقاس عليهما : خط المصحف ، وخط العروض .

ويرحمه الله الامام القشيري حيث يقول : " سقطت ألف الوصل من كتابة بسم الله " وليس لاسقاطها علة ، وزيد في شكل الباء من " بسم الله " وليس لزيادتها علة ليعلم أن الاثبات والاسقاط بلا علة ، فان قيل : العلة في اسقاط الألف من بسم الله كثرة الاستعمال في كتابتها أشكل بان الباء في بسم الله زيد في كتابتها ، وكثرة الاستعمال موجودة ، وان قيل : العلة في زيادة شكل الباء بركة افضال بسم الله . أشكل بحذف الف الوصل . لأن الاتصال فيها موجود فلم يبق الا ان الاثبات ، والنفي ليس لهما علة ، يرفع من يشاء ، ويمنع من يشاء .^(٣)

وعند الله العلم الحقيقي .

(١) انظر رسالة الصبان ص (٢٣) .

(٢) تفسير الرازي ١/١٠٧ ، ورسالة الصبان ص (٢٣) .

(٣) رسالة الدكتور البسيوني ص (٧٨) .

٣- علاقة البسمة بعلم القراءة

وأما الكلام على هذه الآية الكريمة من جهة علم القراءة - الذي هو : علم يعرف به كيفية قراءة القرآن على الوجه الذي كان يقرؤه به النبي صلى الله عليه وسلم - فيتعلق بها منه مسائل :

المسألة الأولى : اختلف القراء العشرة في حكم البسمة بين السورتين غير الأنفال ، وبراءة من الفصل ، والوصل ، والسكت :

ففضل بالبسمة ابن كثير ، وعاصم ، والكسائي ، وقالون ، وورش من طريق الأصفهاني ، وأبو جعفر . ووصل حمزة ، واختلف عن خلف في اختياره بين الوصل ، والسكت ، فنص له أكثر الأئمة المتقدمين على الوصل ، كحمزة ، ونص له صاحب الارشاد على السكت ، وهو الذي عليه أكثر المتأخرين الآخذين بهذه القراءة .

واختلف عن الباقيين وهم : أبو عمرو ، وابن عامر ، ويعقوب ، وورش من طريق الأزرق بين الوصل ، والسكت والبسمة .

فأما أبو عمرو : فقطع له بالوصل صاحب العنوان ، وصاحب الوجيز ، وقطع له بالسكت صاحب الهداية ، وصاحب التبصرة ، وسائر العراقيين ، وقطع له بالبسمة صاحب الهادي ، والهداية . والتسمية بين السورتين مذهب البصريين عن أبي عمرو .

وأما ابن عامر : فقطع له بالوصل صاحب الهداية ، وقطع له بالسكت صاحب التلخيص ، والتبصرة ، وقطع له بالبسمة صاحب العنوان ، وجميع العراقيين ، وبه قرأ الداني على الفارسي .

وأما يعقوب : فقطع له بالوصل صاحب غاية الاختصار ، وقطع له بالسكت صاحب المستنير ، والارشاد ، والكفاية ، وسائر العراقيين ، وقطع له بالبسمة صاحب التذكرة ، والداني .

وأما ورش من طريق الأزرق : فقطع له بالوصل صاحب الهداية ، والعنوان ، وقطع له بالسكت ابنا غلبون ، وهو الذي في التيسير ، وبه قرأ الداني على جميع شيوخه ، وقطع له بالبسمة صاحب التبصرة ، وهو اختيار صاحب الكافي .^(١)

(١) راجع النشر في القراءات العشر ملخصا ١/٢٥٩-٢٦١ ، واتحاف فضلا البشر

في القراءات الأربع عشر ص ١١٩ - (١٢١) .

فالفصل لبيان أن البسمة آية من كل سورة ، والوصل : لبيان ما في آخر السورة من اعراب وبناء ، وهمزات وصل ، ونحو ذلك ، ولأن القرآن كالسورة الواحدة ، والسكت : لأنها آيتان وسورتان . أى وفيه اشعار بالانفصال .

واشترطوا في السكت أن يكون من دون تنفس ، واختلفت ألفاظهم في التأدية عن زمن السكت ف قيل : وقفة تؤذن باسرار البسمة ، وقيل : سكتة يسيرة ، وقيل : غير ذلك .

وإذا فصل بين السورتين بالبسمة جاز لكل من رويت عنه ثلاثة أوجه : وصلها بالماضية مع وصلها بالآتية ، وفصلها عنهما . لأن كلا من الطرفين وقف تام ، وفصلها عن الماضية ، ووصلها بالآتية قال الجعبرى : وهو أحسنها . لاشعاره بالمراد ، وهو أنها من السورة ، أو للتبرك ، ويمتنع وصلها بالماضية ، وفصلها عن الآتية . إذ هي لأوائل السور ، لا لأواخرها . والمراد بالفصل والقطع : الوقف .

واختار كثير من أهل الأدب لمن وصل من أبي عمرو ، وابن عامر ، وحمزة ، وورش ، ويعقوب : السكت بين المدثر ، والقيامة ، وبين الانفطار ، والمطففين ، وبين الفجر ، والبلد ، وبين العصر ، والهمزة . كاختيار الآخذين بالسكت لورش ، أو أبي عمرو ، أو ابن عامر ، أو يعقوب : الفصل بالبسمة بين السور المذكورة . لبشاعة التلفظ بلا ، وويل ، والأكثر على عدم التفرقة وهو مذهب المحققين .^(١) أى لان فيما عدل اليه القائلون بالاختيار المذكور نظراً . لأنهم فروا من قبيح الى أقبح منه . لأن من وجوه البسمة الوصل ، فيلتصق في هذه الحالة الرحيم بويل ، ولا .

المسألة الثانية : أجمع القراء على أن الوقف على قوله : " بسم " ناقص قبيح ، وعلى قوله : " بسم الله " ، أو على قوله : " بسم الله الرحمن " كاف صحيح .

وعلى قوله : " بسم الله الرحمن الرحيم " تام . وذلك أن الوقف على ما لا يستقل بالافادة - كالوقف على المضاف دون المضاف اليه ، وعلى الرفع دون مرفوعه ، وعلى الشرط دون جوابه - وقف ناقص . وأن الوقف على ما يستقل بالافادة مع عدم استقلال ما بعده عما قبله كالوقف على الموصوف دون صفته - وقف كاف . وأن الوقف على كلام تام مستقل بالافادة مع استقلال ما بعده عما قبله ، وكونه منقطعاً عنه - وقف تام .^(٢)

(١) راجع لهذه المعلومات اتحاد فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر ص ١٢٠-١٣١ .

(٢) راجع تفسير الرازى ١/١٠٣ ، ورسالة الصبان ص ٣٠ .

المسألة الثالثة : أطبق جميع القراء على ترك تخفيف اللام في قوله : بسم الله .
قال ابن الجزرى : " ان التخفيف بعد الكسر متفق على تركه ، ولم يقله غير الزجاج ، والقراء
لم يلتفتوا اليه ، ولم يعدوه خارقا للاجماع^(١) . والسبب في ذلك : ان الكسرة تقتضى
التسفل واللام المفخمة تقتضى التصعد ، وفي الانتقال من التسفل الى التصعد من
الثقل ما لا يخفى .^(٢)

وتخفيف لام الجلالة بعد الضمة ، أو الفتحة أمر لازم يكاد ينعقد الاجماع عليه
الا ما نقله الدانى ، وتبعه في الاقناع في رواية شاذة عن السوسى من ترفيقها ، وقدرها
الجمهور ، وقالوا : انها لم تصح رواية ودراية .^(٣)

ويجوز الوجهان اذا وقع قبلها حركة بين الكسر والفتح ، كالمالة السوسى حركة الراء
في : " نرى الله^(٤) " ، " وسيرى الله^(٥) " على أحد وجهيه ، والتخفيف أحسن لموافقته
الأصل من الفتح .^(٦)

والتخفيف هنا ضد الترفيق . ويطلق على ما يقابل الامالة ، واشتهر في لسان القراء
التخفيف في الراء ، والتقليظ في اللام ، وقال الجعبرى : هما مترادفان ، وضدهما
الترفيق ، وهو انحاف الحرف عن صوته .^(٧) والمقصود من هذا التخفيف ثلاثة أمور :-
الأول : الفرق بين لفظ الجلالة ، وبين لفظ " اللات " (اسم صنم) اذا وقف عليها
بالحاء .

الثانى : أن التخفيف مشعر بالتعظيم ، وهذا اللفظ يستحق الصلغة في التعظيم ليوافق
تعظيم المسمى .

الثالث : أن اللام المرققة انما تذكر بطرق اللسان ، وان هذه اللام المفلطة انما تذكر
بكل اللسان ، فكان العمل فيه أكثر ، فوجب أن يكون أدخل في الثواب .^(٨)

المسألة الرابعة : تشديد اللام من " بسم الله " للادغام ، فانه حصل هنا لامان :
الاولى : لام التعريف وهى ساكنة ، والثانية : لام الاصل وهى متحركة ، فاذا التقى
حرفان مثلان من الحروف كلها وكان أول الحرفين ساكنا ، والثانى متحركا أدغم الساكن
في المتحرك وجوبا ، سواء كانا في كلمتين ، أو كلمة واحدة ، فمثال الكلمتين قوله تعالى :
" فما ربحت تجارتهم^(٩) " ومثال الكلمة الواحدة : " اياك نعبد " ، ومنه لفظ الجلالة .
لأنه في حكم كلمة واحدة مجازا لا حقيقة .^(١٠)

(١) تفسير الرازى ١٠٣/١ ، وحاشية الشهاب (٦٣/١) .

(٢) رسالة الصبان ص ٢٣ ، وتفسير الرازى (١٠٣/١) .

(٣) حاشية الشهاب (٦٣/١) . (٤) البقرة . الآية : (٥٥) . (٥) التوبة . الآية : (٩٤) .

(٦) رسالة الصبان ص ٢٣) . (٧) حاشية الشهاب (٦٣/١) . (٨) تفسير الرازى (١٠٣-١٠٤) .

(٩) البقرة . الآية : (١٦) . (١٠) تفسير الرازى (١٠٤/١) بتصرف .

المسألة الخامسة : لا يجوز حذف الألف الثانية من " الله " في اللفظ الا في الضرورة ،
عند الوقف كما قال الشاعر :

(١)

أقبل سيل جاء من عند الله * بجود جود الجنة المغلقة

وقيل : حذف هذه الألف لفظا لفة حكاها ابن الصلاح عن الزجاجي ، وفي التيسير
انها لفة جائزة في الوقف دون الوصل ، والأفصح اثباتها^(٢) . وقال البيضاوي : حذف
ألفه لفظا لحن لا يرتكب الا في الضرورة ، وجعل منه حذف الف الجلالة الأولى من
قول الشاعر :

(٣)

الا لا بارك الله في سهيل * اذا ما الله بارك في الرجال .

المسألة السادسة : لم يقرأ احد من القراء " الله " بالامالة الاقتية في بعض

(٤)

الروايات .

المسألة السابعة : تشديد الراء من قوله : " الرحمن الرحيم " لأجل ادغام لام التعريف

في الراء ، ولاخلاف بين القراء في لزوم ادغام لام التعريف في اللام ، وفي ثلاثة عشر
حرفا سواها التي تسمى الحروف الشمسية ، والعلة الموجبة لهذا الادغام قرب
المخرج ، فان اللام وسائر الحروف الشمسية مخرجها من طرف اللسان ، وما يقرب منه .

ولاخلاف بينهم في امتناع ادغام لام التعريف فيما عدا هذه الثلاثة عشر ، وتسمى

القمرية ويجمعها قولك : " أبصغ حجك وخف عقيم " . والعلة في ذلك بعض

(٥)

المخرج .

المسألة الثامنة : أجمع القراء على أنه لا يمال لفظ الرحمن " وفي جواز امالته قولان

للنحويين : أحدهما : يجوز . وعلة جوازه انكسار النون بعد الالف ، والقول الثاني :

(٦)

وهو الأظهر عند النحويين - أنه لا يجوز .

المسألة التاسعة : أجمعوا على ان اعراب " الرحمن الرحيم " هو الجر . لكونهما صفتين

للمجرور الأول^(٧) . وحكى الكسائي ممن الكوفيين عن بعض العرب أنها تقرأ بفتح الميم

من الرحيم ، وصللة الهمزة من الحمد ، فيقولون : بسم الله الرحمن الرحيم^{الحمد لله} فنقلوا حركة

الهمزة الى الميم بعد تسكينها كما قرئ قوله تعالى : " ألم الله لا اله الا هو " قال ابن

(٨)

عطية : ولم ترد هذه قراءة عن أحد فيما علمت^(٩) .

(١) تفسير الرازي (١/١٠٤) . (٢) حاشية الشهاب (١/٦٣) ، وتفسير اللوسى (١/٥٥) .

(٣) حاشية الشهاب (١/٦٤) وقال : لم اقف على قائله .

(٤) تفسير الرازي (١/١٠٥) .

(٥) تفسير الرازي (١/١٠٥) ملخصا ، والمنح الفكرية شرح المقدمة الجزرية ص (٣٦) .

(٦) (٧٤٦) تفسير الرازي (١/١٠٥) (٨) آل عمران . الآية : (١/٢٤) .

(٩) تفسير ابن كثير (١/٢١) ، وقال الأشموني في منار الهدى في بيان الوقف والابتدا

ص (٢٣) : " وهذا الوجه ردي " لم يقرأ به أحد وانما سمعه الكسائي من العرب ، ولا يجوز
لأحد أن يقرأ به . لأنه لا امام له " .

٤ - علاقة البسطة بعلم أصول الفقه

وأما الكلام على هذه الآية الكريمة من جهة علم أصول الفقه الذي هو : علم يعرف به كيفية استنباط الأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية ^(١) - فيقال :
الباء : ان كانت بمعنى اللصاق ، وكان متعلقها : " اقرأ " فيقتضى تكرار اسم الله تعالى عند تكرار القراءة . كما في قولك : لا تخرجي الا بأذني . حيث يشترط الاذن عند كل خروج ، وان كانت بمعنى الاستعانة ، فلا يلزم ذلك التكرار ، بل يكون اسم الله تعالى وسيلة للقراءة ، أو للانتفاع بها . لان الباء حينئذ تدخل على الوسائل ، ولهذا رجح اللصاق في معنى الباء هنا .

فان قيل : الباء : مشترك بين معان كثيرة ، فهو من قبيل المجل ، وحكمه التوقف الى أن يتبين المعنى المراد ، ولذا يقال : لا يجوز ارادة بعض معاني المشترك بلا قرينة معينة له ، فمن أين يصح ارادة اللصاق هنا ؟ أجيب : بانا لانسلم الاشتراك ، بل هو للالصاق فقط ، ويؤيده ما سبق في الجهة اللغوية عن سيوييه من ان معنى الباء للالصاق وياق معانيها ترجع اليه . ولو سلم اشتراكه عند أهل العربية ، فلا يسلم عند الاصوليين ، بل الظاهر انفراد الباء بالالصاق عندهم . قال في جمع الجوامع : " الباء : للالصاق حقيقة ومجازاً ^(٢) .

واضافة " اسم " الى " الله " ان كانت استفراقية ليحصل التبرك بجميع الأسماء ، فيكون لفظ اسم عاما . وهو : لفظ مستغرق لما يصلح له دفعة بوضع واحد من غير حصر . ^(٣) فان قيل : أسماء الله تعالى محصورة . لقوله صلى الله عليه وسلم : " ان لله تسعة وتسعين اسما من أحصاها دخل الجنة " ^(٤) . ان تقديم ما حقه التأخير يفيد الحصر عند علماء المعاني ، فكيف يكون اسم الله عاما ؟ أجيب : بأنه قد يطلق العام على ما يشتمل جمعا من المسميات ، ولو لم يستفرقها ، ولو كانت محصورة ، على أن دلالة الحديث على عدم الزيادة بطريق مفهوم العدد ، وهو غير معتبر عند عامة العلماء في الأدلة ^(٥) .

-
- (١) انظر تسهيل الوصول الى علم الأصول ص ٥) ، وانظر أيضا غاية الوصول شرح لب الأصول ص ٤) .
(٢) راجع جمع الجوامع في أصول الفقه (١/٣٤٢) .
(٣) تسهيل الوصول ص ٣٢) .
(٤) متفق عليه ، ورواه الترمذى أيضا في جامعه ٥ / ٥٣١) .
(٥) الايضاح ملخصا ص ٤٤ - ٤٧) .

" الرحمن الرحيم " : فى هذين الوصفين ايماء الى علة الحكم المذكور . لأن تعليق الحكم بصفة يشعر بأنها علة عند صلوحها لذلك ، فكأن الرحمن الرحيم علة للقراءة المقيدة باسم الله ، ^(١) فحاصل المعنى حينئذ : قرائتى بسم الله . لأنه الرحمن الرحيم . أى ذات فاضل منها الرحمة .

فان قيل : المختار كون الأصل فى النصوص معللا ، لكن فائدة التعليل التعديسية والقياس وههنا لايجرى ذلك . لان القياس لايجرى فى الصفات والأفعال . فالجواب : أننا لانسلم انحصار فائدة التعليل فى التعديسية . لجواز أن تكون سرعة الانعان ، وزيادة الاطمئنان بالأحكام ، والاطلاع على حكمة الشارع فى شرعيتها من فوائده .

وان قيل : فعلى هذا يلزم كون أفعاله تعالى معللة بالأغراض ، وهو مذموب المعترلة . أجيب : بأن ما ذكر ليس علة مؤثرة حقيقة حتى يلزم ذلك ، بل من قبيل الحكم والمصالح والله تعالى راعى الحكمة فى أفعاله بلا وجوب عليه . لأن أفعاله تعالى معللة بالحكم والمصالح تفضلا منه واحسانا ، والظاهر أن هذا عام لجميع الأفعال ، وان خفى علينا ذلك فى البعض .

ثم ان الرحمن الرحيم : باعتبار معناهما اللغوى يحتمل كونهما من قبيل المشكل . لأن المراد من الرحمة هنا خفى بحيث لا يدرك الا بالتأمل ، ويعد علم أن المراد بها الاحسان والانعام هملا لها على غايتها ، أو بطريق ذكر السبب و ارادة السبب ، فصار مفسرا قطعيا .

ويحتمل كونهما من قبيل المجمل الذى خفى المراد منه بحيث لا يدرك الا ببيان من المجمل . لأن من أنواعه المنقولات الشرعية ، كالصلاة ، والزكاة ، والحج .

ولا يبعد كونهما من المنقولات الشرعية . ان لا ينتقل الذهن عند اطلاقهما الا الى معنى المحسن والمنعم ، وما ذكر من المعنى تأويل للرحمن الرحيم على طريقة المتأخرين ^(٢) . وقد سبق تحقيق القول فى تفسير^{صنف} الرحمة على طريقة السلف . والله أعلم .

(١) راجع تفسير الألوسى (١/٤٧) .

(٢) انظر ايضاح ابداع حكمة الحكيم بتصرف ص ٤٧ - ٥٠ .

٥- علاقتها بعلم المنطق

وأما الكلام على البسطة من جهة علم المنطق فلا يتم الا من خلال تمهيد يمهد لنا السبيل ومقدمة موجزة تدرس فيها بعض مبادئ هذا الفن وتعاريفه ، فنقول - وبالله التوفيق -

حد هذا الفن : علم يبحث فيه عن المعلومات التصويرية ، والتصديقية من حيث انها توصل الى أمر مجهول تصوري ، أو تصديقي ، أو من حيث ما يتوقف عليه ذلك .^(١)
موضوعه : المعلومات التصويرية ، والتصديقية من حيث صحة التوصل بها الى أمر مجهول تصوري . أي حقيقة مفردة - أو تصديقي . أي نسبة بين موضوع ومحمول ، أو مقدم وتال .^(٢)

ثمرته : أن مراعاة قوانينه تعصم بتوفيق الله تعالى - الذهن من الخطأ في الفكر ، كما أن علم النحو تعصم مراعاة قواعده عن الخطأ في اللسان .^(٣)

ويسمى الموصل الى المجهول التصوري : معرفاً وقولاً شارحاً . ويسمى الموصل الى المجهول التصديقي حجة وقياساً . ولما توقفت المعلومات افادة ، واستفادة على اللفظ وعلى دلالة قسموه الى مفرد ، وهو ما لا يدل جزؤه على جزء معناه دلالة مقصودة ، والى مركب : وهو ما يدل جزؤه على جزء معناه دلالة مقصودة .

وقسموا المفرد الى جزئي ، وهو ما يمنع نفس تصور مفهومه من صحة الاشتراك فيه والى كلي : وهو ما لا يمنع نفس تصور مفهومه من صحة الاشتراك فيه ، وقسموا الكلي الى خمسة أقسام : نوع . وهو تمام الماهية ، وجنس . وهو جزؤها الأعم . وفصل : وهو جزؤها المساوي لها . وخاصة : وهو عرضها القاصر عليها . وعرض عام : وهو عرضها المشترك بينها وبين غيرها .^(٤)

وقسموا الدلالة الى مطابقة : وهي دلالة اللفظ على تمام ما وضع له . والى تضمن : وهي دلالة على جزء ما وضع له . والى التزام : وهي دلالة على لازم ما وضع له لزوماً^(٥) ذهنياً .

(١) انظر حاشية البيجوري على سلم المنورق ص ١٧-١٨ .

(٢) المصدر السابق ص ١٨ ، والايضاح ص ٥١ .

(٣) حاشية البيجوري ص ١٨ .

(٤) الايضاح ص ٥١ ، والسلم وحاشية البيجوري عليها ص ٢٩-٣٠ .

(٥) حاشية البيجوري ص ٣٢ ، والايضاح ص ٥٢ .

وقسموا المركب الى مايلي :-

- أ- الى تقييدى كالمعرف المنقسم الى حد تام وناقص ، ورسم تام وناقص ، ولفظى .
- ب- والى اسنادى . وقسموا الاسنادى الى انشائى ، والى خبرى . ويسمى الاسناد الخبرى قضية . وتنقسم الى كلية : وهى ما موضوعها كلى مصحوب بسور كلى . والى جزئية : وهى ما موضوعها كلى مصحوب بسور جزئى . والى شخصية : وهى ما موضوعها جزئى . والى مهملة : وهى ما موضوعها كلى غير مصحوب بسور . والى طبيعية وهى ما موضوعها كلى ، ولم يحكم فيها على الأفراد ، بل حكم فيها على الماهية والطبيعة .^(١)

اذا عرفت هذا : فالبا : مفرد جزئى استعمالا ، وفى وضعه خلاف ، فقليل : جزئى بوضع عام . وقيل : كلى بوضع عام . وتعريفها : بالالصاق لفظى . لجريانه فى جميع أنواع الكلمة حتى الحرف . ان هو تبدل لفظ بلفظ مرادف أشهر منه ، وهذا يتحقق فى الحرف .

ولفظ اسم : مفرد كلى جنس باعتبار معناه لفة . ونوع ، أو صنف باعتبار معناه اصطلاحا وتعريفه : بما أنبأ عن مسمى : لفظى . ان الظاهر أن هذا المعنى معلوم قبيل التعريف ، والمقصود منه تعيينه من بين المعلومات . فان قيل : التعريف اللفظى يكون بالمفرد . أجيب : بأنه قد يكون بالمركب ان عدم المفرد المرادف ، أو الأشهر لكنه لا يقصد به التفصيل .

ويحتمل أنه حد تام . لتبادر أن هذا المعنى هو المتعقل فى ابتداء الوضع ، فقوله : " ما " أى لفظ جنس . وقوله : أنبأ الخ . . . فصل قريب ، أو بمنزلة .

ولفظ الجلالة : مفرد جزئى . وتعريفه : بأنه اسم ذات متصف بكل كمال منزه عن كل نقص يجوز فى حقه فعل كل ممكن وتركه : لفظى . لما مر . وتعريفه : بأنه الواجب الوجود لذاته : الظاهر أنه رسم ناقص بالخاصة وحدها . ان الجنس القريب ، أو البعيد منتف هنا . لاستلزامه التركيب المحال فى حقه تعالى . لأن الجنس يستلزم النوع المستلزم لفصل مميز ، فلهذا يتمذر الحد التام أيضا فى حقه تعالى ، ولذا قالوا :
يتمتع معرفة كنهه تعالى للعباد .^(٢)

(١) الايضاح ص ٥٢ ، ورسالة السيد دحلان ص ٢٥ ، والمرشد السليم فى

المنطق الحديث والقديم ص ٩٥ - ٩٦ .

(٢) الايضاح بتصرف يسير ص ٥٢ - ٥٣ .

ولفظ : " الرحمن " : مفرد كلى وضعا جزئى استعمالا . وقيل : جزئى وضعا أيضا .
وتعريفه : بذات قام بها الرحمة ، أو مرید الانعام ، أو المنعم ، لفظى .
ولفظ : " الرحيم " : مفرد كلى وضعا واستعمالا من قبيل الصفة العامة . وتعريفه بكتعريف
الرحمن . هذا بعض ما يتعلق بها بحسب التصورات .

وأما الكلام عليها بحسب التصديق : فعلى المشهور من أن الباء حرف أصلى ، وتعلقها
بنحو أبدى : قضيتها حملية شخصية . لأن المحكوم عليه فيها مشخص معين ، كما هو
ضابط القضية الشخصية . وان قدر : " بيتدى " كل مؤمن " فهى قضية كلية . لأن الموضوع
فيها كلى وقد سور بالسور^(١) الكلى . كما هو ضابط القضية الكلية . وان قدر : " بيتدى "
بعض المؤمنين " فهى قضية جزئية . لأن الموضوع فيها كلى وقد سور بالسور^(٢) الجزئى ،
كما هو ضابط القضية الجزئية . وان قدر نحو : " بيتدى " المؤمن بقطع النظر عن الكلية
والجزئية كانت قضية مهيمة . لأن المحكوم عليه فيها كلى ، وقد أهمل عن اعتبار الكلية
والجزئية كما هو ضابط القضية المهيمة .

ويصح اعتبار القضية باعتبار اضافة اسم الى لفظ الجلالة بنا على مقابل المشهور من
أن الباء حرف جر زائد ، فان جعلت الاضافة للعهد : فالقضية شخصية ، وان جعلت
للاستفراق : فالقضية كلية . وان جعلت للجنس فى ضمن بعض الأفراد : فجزئية .
وان جعلت له فى ضمن الأفراد من غير نظر الى كلية ، ولا جزئية ، فالقضية مهيمة^(٣) .
فان قيل : كيف يصح هذا مع أن المدار فى هذه القضايا على الموضوع ، لا على المجرور ؟
أجيب : بأنه وان كان مجرورا لفظا موضوع معنى ، ولذا قال النحاة : المجرور مخبر
عنه فى المعنى ، ومدار المنطق على المعنى لاعلى اللفظ ، والتقدير هنا : اسم الله
مهدو به .

ولا يصح أن تكون جملة البسمة قضية طبيعية . لا باعتبار المتعلق ، ولا باعتبار
اضافة اسم الى لفظ الجلالة . ان لا يصح أن يراد من المؤمن - مثلا - الجنس والطبيعة
بقطع النظر عن الأفراد . لأنه لا يقع منه ابتداء ، ولا مصاحبة ، ولا استعانة . ولا يصح
ان يراد من الاسم الجنس والطبيعة كذلك لانه لا يقع منه ابتداء ، ولا يستعان به ولا يصاحب^(٤) .
والله اعلم .

-
- (١) هو فى الكلية الموجبة : كل ، وأل الاستفراقية ، وفى السالبة : لاشيىء ، ولا
واحد .
(٢) هو فى الموجبة : بعض ، وواحد ، وفى السالبة : ليس بعض ، وبعض ليس ، وليس
كل . ا هـ الأنابى ص ٤) .
(٣) حاشية البيجورى على السلم ص ٤ ، ورسالة السيد دحلان ص ٢٥ ، والايضاح ص ٥٤)
(٤) الايضاح ص ٥٤ ، ورسالة السيد دحلان ص ٢٥ ، وحاشية البيجورى ، وتقرير
الانابى عليها ص ٤) .

٦- قضية الأسماء والصفات في ضوء البسملية

قد سبق في الجهة اللغوية والاشتقاقية والبيانية الاشارة الى علاقة البسملية بعلم الكلام (أصول الدين) الذى هو علم يبحث فيه عن صفات الله تعالى وصفات الرسل عليهم الصلاة والسلام .^(١)

وبمعنى احتواء البسملية على : " اسم " ، و " الله " ، و " الرحمن " ، و " الرحيم " الى عقد هذا العنوان لأدرس فيه بايجاز قضية هامة من قضايا الفكر الاسلامى وأعنى بها " الأسماء والصفات الالهية " وبالرغم من أنها قضية كلامية فى الأصل الا أننى لاحظت خطورتها ، وأنا عاكف على قراءة كتب التفاسير ، وكتب النحو والصرف ، والاشتقاق ، والبلاغة والتصوف ، التى تناولت البسملية . لأن ثقافة المفسر ، أو النحوى ، أو الصرفى تغضغ لمذهبه الكلامى خضوعا تاما ، وتكون فى خدمة هذا المذهب بطبيعة الحال .

فالمعتزلى : يرى اشتقاق " الاسم " من السمة أى العلامة ، ويقول : كان الله فى الأزل بلا اسم ولا صفة ، فلما خلق الخلق جعلوا له أسماء ، وصفات ، واذا أفناهم بقى بلا اسم ، ولا صفة .^(٢) والأشعرى : لا يرى مانعا من اشتقاق الاسم من السمو أى العلو . لأنه يثبت لله تعالى الاسماء والصفات أزلا وأبدا ، وفى مقدمة تلك صفات المعانى السبع ، وصفات المعنوية السبع . أى يثبت صفات الذات ، ويؤول صفات الأفعال .

والمعتزلى يجد لهذه الصفات السبع وجهة أخرى ، فهى عنده : اما هى نفس الذات ، فعلمه عين ذاته ، وقدرته عين ذاته ، وهكذا
واما هى صفات سلوب . بمعنى أن كونه عالما أنه ليس بجاهل ، وكونه مريدا أنه ليس بمكره وهكذا . وحجته فى ذلك : أن الله قديم ، وتعدد القديم كفر ، وان الصفة هى وصف الواصف ، ولم يكن فى الأزل واصف ، وأن الوصف يحتاج الى حامل ومحمول وفى ذلك تعدد ، وأن " الاسم " عنده التسمية ، ولم يكن فى الأزل مسم .
بمعنى أن المعتزلة ذهبوا الى ما ذهبوا اليه رغبة فى التنزيه ، واثباتا للتوحيد .
والاشاعرة ذهبوا الى ما ذهبوا اليه رغبة فى اثبات الكمال الواجب لله سبحانه وتعالى
آخذين بعض النصوص على ظواهرها ، ومؤولين البعض الآخر .

(١) راجع لزيادة المعلومات ايضاح ابداع حكمة الحكيم ص ٤٠-٤٣) ، وغاية المرام

فى علم الكلام للامدى ص ٢٠٦) ، وما بعدها .

(٢) سبق مناقشة هذا الرأى .

وللتصوف دور هام في هذه القضية ، فقد أخرجها الصوفية من حيزها الكلامي الضيق الى نطاق السلوك ، والتخلق ، والتذوق ، فمن هؤلاء الامام القشيري .
على أن منهم من ناقش القضية مناقشة كلامية صرفة قيل أن يلج الى باب التصوف ، ومن هؤلاء الامام الغزالي .

والواقع أن تطبيق المقاييس الانسانية بصفة عامة ، والعقلية بصفة خاصة على محاولة فهم الذات الالهية ، وأسمائه الحسنى ، وصفاته العليا - كما ذهب اليه المتكلمون - أمر مرفوض قطعاً . لأن الله تعالى غيب ، والغيب لا يمكن خضوعه خضوعاً كاملاً لأحكام العقل . لا لأن العقل أضعف من أن ينظر اليها نظرة تفكر وتدبر ، بل لأن العقل نفسه هو المصاب بالآفة والعجز ، فالعقل يعتمد على الحواس المحدودة ، وعلى الفروض ، والتخمينات ، وأحياناً يصاب بالتردد . وكل هذه النقائص في العقل تجعله غير جدير بالخوض في الغيبات .^(١)

والسلف يحسنون ان يحكمون النقل أكثر مما يحكمون العقل ، ويأمرون أن تمر النصوص الدالة على صفات الله تعالى وأسمائه كما جاءت . روى أبو بكر الخلال في كتاب السنة عن الوليد بن مسلم قال : سألت مالك بن أنس ، وسفيان الثوري ، والليث بن سعد ، والأوزاعي عن الأخبار التي جاءت في الصفات : فقالوا : أمروها كما جاءت بلا كيف . فقولهم رضی الله عنهم : " أمروها كما جاءت " رد على المعطلة . وقولهم : " بلا كيف " رد على الممثلة .^(٢)

فعلى هذا اذا ذكرنا صفات الأفعال كالرازق ، والرحمن ، والرحيم ، وكذلك الاستواء ، والمجى ، والنزول وغيرها ، فلنتدبر أنها جميعها صفات لمن له الجلال والجمال والكمال نسبها الى نفسه ، وليس من المقبول عقلاً أن ينسب الله الى نفسه صفة نقص ، ولا أن يصفه رسوله الكريم بصفة نقص ، فكلها بلا كيفية ، ولا تمثيل ، ولا تحريف ولا تعطيل .

قال الامام أحمد رحمه الله تعالى - : " لا يوصف الله الا بما وصف الله به نفسه ، أو وصفه به رسوله صلى الله عليه وسلم لا يتجاوز القرآن ، والحديث " .^(٣)
وقال امام دار الهجرة مالك رحمه الله تعالى : " الاستواء غير مجهول ، والكيف غير معقول ، والايمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة " .^(٤)

(١) انظر رسالة البسيوني ص (٤١-٤٢) .

(٢) راجع الرسالة التدمرية للشيخ ابن تيمية ص (١١١) .

(٣) انظر الرسالة التدمرية ص (١٠١) .

(٤) المصدر السابق ص (١١٢) .

وليس لأحد أن يرفض نسبة هذه الأوصاف الى الانسان ، ولكن الفرق بين النسبتين كالفرق بين ذات الخالق وذات المخلوق ، فما للمخلوق كما يليق به ، وما للخالق كما يليق به . تعالى الله عما يقوله الظالمون علوا كبيرا . والعلم عند الله .

هذا : وأحب أن أختتم هذا الباب الشائك المتشابك بما قاله العلامة الصبان في رسالته الصفري^(١) في البسمة ليكون بمثابة اجمال لما فصل في مباحث الباب أو كخلاصة لذلك ، فأقول :- وباللغة التوفيق -

قال : - رحمه الله تعالى - " اعلم أن متعلق الجار والمجرور في البسمة : اما فعل ، أو اسم وكل اما خاص ، أو عام ، وكل : اما مقدم ، أو مؤخر ، فهذه ثمانية . وعلى كل : فالبا ، اما للاستعانة ، او للمصاحبة ، أو للتعددية ، فهذه ثلاثة في ذلك (أي مضمومة في الثمانية) باربعة وعشرين . وعلى كل : فالاسم : اما مشتق من السمو ، أو من الوسم ، فهذان اثنان في ذلك القدر بثمانية وأربعين . وعلى كل : فإضافة " اسم الله " : اما لامية استفراقية أو لامية جنسية ، اولامية عهدية ، أو للبيان فهذه أربعة في ذلك القدر بمائة واثنين وتسعين (١٩٢) . وعلى كل : فاسم الجلالة : اما علم بالوضع ، أو بالقلبية التقديرية مشتق ، أولا ، أو وصف ، فهذه خمسة في ذلك القدر بتسعمائة وستين . (٩٦٠) .

وعلى كل : فهو الاسم الأعظم ، أولا ، فهذان اثنان في ذلك القدر بألف وتسعمائة وعشرين . (١٩٢٠) . وعلى كل : فالرحمن : اما علم ، أو وصف ، وعلى كل : فهو اذا جرد من " أل " اما مصروف ، أو ممنوع من الصرف ، فهذه أربعة في ذلك القدر بسبعة آلاف وستمائة وثمانين (٧٦٨٠) . وعلى كل : فالرحمن ، والرحيم : اما متساويان لاتحاد معنهما أو متكافئان لاختصاص كل بمزية تعادل مزية الآخر ، أو الرحمن أبلغ ، أو الرحيم أبلغ ، فهذه أربعة في ذلك القدر بثلاثين ألفا وسبعمائة وعشرين (٣٠٧٢٠) . وعلى كل : فالرحمة : اما ان يراد بها فيهما غايتها وهو الاحسان ، او مبدؤها وهو ارادته ، أو يراد بها في الأول الغاية ، وفي الثاني المبدأ ، أو العكس وكل : اما على طريق المجاز ، أو الاستعارة فهذه ثمانية في ذلك القدر بمائتي ألف وخمسة وأربعين ألفا وسبعمائة (٢٤٥٧٠٠) . وعلى كل : فهما : اما مجروران ، او مرفوعان ، أو منصوبان ، أو الأول مجرور ، والثاني مرفوع ، أو منصوب ، أو الأول مرفوع ،

(١) الرسالة الصفري في جملة البسمة والحمدلة مع شرحها للعلامة عبد محمد

والثاني : منصوب ، أو بالعكس ، أو الأول مرفوع أو منصوب ، والثاني : مجرور بناً على صحة الاتباع بعد القطع ، فهذه تسعة في ذلك القدر بألفي ألف وأحد عشر ألفاً وأربعين (٢٠١١٠٤٠) . وعلى كل : فالتيان بها اما واجب ، أو مندوب ، أو محرم ، أو مكروه ، فهذه أربعة في ذلك القدر بثمانية آلاف ألف وسبعة وأربعين ألفاً وثلاثمائة وستين (٨٠٤٧٣٦٠) .

ثم قال : ويزيد العدد جدا ان اعتبرت أقسام المتعلق الفعلي : الماضي ، والمضارع والأمر خطاباً لنفسه ، أو شخص مجرد منها ، وأقسام المتعلق الاسمي : كالصدر ، واسمه ، واسم الفاعل ، واسم المفعول ، واحتمالات القصر على تقدير تأخير المتعلق من كونه افراداً ، أو قلباً ، أو تعييناً ، وأقوال "أل" في اسم الجلالة على تقدير العلمية من كونها للتعويض عن همز اله ، أو زائدة لازمة ، أو من نفس الكلمة والأقوال فيه من كونه عربياً ، أو عبرانياً ، أو سريانياً ، والأقوال فيما اشتق هو منه على القول باشتقاقه من كونه من أصل لا يعلمه الا الله . . (الى آخر ما تقدم) والاحتمالات في قضية البسملية على أنها خبرية من كونها شخصية ، أو كلية ، أو جزئية أو مهملية . والاحتمالات المتأتية على ما قيل : ان الباء زائدة ، وعلى ما قيل : انها للقسم .

وقال الشارح عبده محمد الأمير : ويزيد العدد أيضا بما في العامل في المضاف اليه من الخلاف ، وفي التابع ، وفي المتعلق المضارع ، وفي الابتداء ، وفي الخبر ، وغير ذلك مما لو تتبع أمل القلم ، وأعقب السأم^(١) .

وأنا أقول : يزداد العدد جدا اذا اعتبرنا أقسام الوضع الشخصي ، والنوعى الموجودة في البسملية^(٢) .

وهذا الذي ذكره هذان العالمان المحققان من الاحتمالات التي لانهاية لها في البسملية ان دل على شئى^٥ فانما يدل على مدى اهتمام علمائنا الجهابذه وساداتنا

(١) انظر شرح رسالة الصبان الصفري (لوحة ٢٩) .

(٢) فالحاصل من ضرب هذه الاحتمالات بعضها في بعض: (٥٠٥ ، ٧٣٢ ، ٠٠٠) .

(٧٥ ، ٠٩١) خمسة وسبعون مليارا ، وواحد وتسعون بليوناً وخمسمائة وخمسة

ملايين ، وسبعمائة واثنان وثلاثون ألفاً .

الأستاذ بهذه الآية الكريمة التي جعلها الله جل شأنه سرا من أسرارهِ العظيمة أودعه في مفتاح كتابهِ العزيز الذي لا يأتيهِ الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد . (فصلت : ٤١) .

وصدور هذه الاحتمالات في البسطة من أهل العبارة يخفف حدة التوتر ، وشدة التعصب بين أهل العبارة ، وأهل الإشارة حيث ذكروا فيها ما يقارب ذلك أو يزيد .

قال الامام الألوسى : " قد صرح السرميني بإبداء خمسة آلاف ألف وثلاثمائة ألف واحد وتسعين ألفا وستين احتمالا ، قال : وزدت عليه من فضل الله تعالى حين سئلت عن ذلك بما يقرب أن يكون بمقدار ضرب هذا العدد بنفسه والدائرة أوسع " (١) .

فسبحان من أودع في بسطة قرآنهِ هذه المعاني التي ظلت الأجيال المتعاقبة والثقافات المتنوعة تحاول جاهدة أن تميط اللثام عن بعض خفاياها ، وتكشف أسرارها وسبحان من استأثر في غيبهِ بمعان لها لا قبل للبشر بها . والله أعلم .

(١) راجع تفسير الألوسى (٦٢/١) .

الباب الثالث : ويشتمل على ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : حديث الابتداء بالبسملة ، وبيان معناه .

اعلم - أيها القارىء الكريم - أن حديث : " كل أمر نرى بال لا يبدأ فيه بيسم الله الرحمن الرحيم فهو أقطع " ورد بطرق عديدة ، وألفاظ مختلفة ، فحكم عليه بعض النقاد بالاضطراب سنداً ومتناً ، ومنع بعضهم وجود الاضطراب فيه لامكان الجمع ، وضعفه بعضهم ، وصححه البعض الآخر ، وحسنه أكثرهم .
وأنا استعرض هنا جميع ألفاظه المختلفة ، وطرقه العديدة ، وأذكر من خرجته من المصنفين ، ثم أذكر من حكم عليه بما ذكر ، فأقول : - وبالله التوفيق -

ألفاظ الحديث

ورد هذا الحديث باعتبار ألفاظه الرئيسية بأربع روايات . الأولى : ما روى بلفظ : " الحمد " فقط . والثانية : ما ورد بلفظ : " الذكر " فحسب . والثالثة : ما فيه البسملة فقط . والرابعة : ما روى بلفظ " الحمد " مع زيادة الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم .

فالرواية الأولى : " كل كلام لا يبدأ فيه بحمد الله فهو أجذم " . رواه أبو داود فى سننه^(١) ، ومن طريقه المنذرى فى الترغيب والترهيب .^(٢)
ورواه ابن ماجه فى سننه^(٣) بلفظ : " كل أمر نرى بال لا يبدأ فيه بالحمد أقطع " . وهو كذلك فى مصنف ابن أبى شيبة ، ورواه بهذا اللفظ أبو عوانة فى خطبة صحيحه وزاد " فهو " ، ورواه الرهاوى فى خطبة الأرميين من طريقين بلفظ ابن ماجه .^(٤)
ورواه الدارقطنى فى سننه فى أول كتاب الصلاة^(٥) بلفظ : " بحمد الله أقطع " ، وكذلك أخرجه النسائى فى عمل اليوم والليلة ، والبزار فى سننه .^(٦)

(١) كتاب الادب رقم حديث (٤٨١٩) (١٨٤/١٣) من عون المعبود .

(٢) ج ٢ ص (١٩٠) .

(٣) فى كتاب النكاح حديث رقم (١٨٩٤) (١/٦١٠) .

(٤) الفتوحات الربانية (٢٩٠/٣) .

(٥) انظر ج ١ ص (٢٢٩) .

(٦) راجع الفتوحات (٢٩٠/٣) .

(١) ورواه ابن حبان في صحيحه من طريقين : عبد الحميد بن أبي العشرين ، وشعيب
ابن اسحاق عن الأوزاعي ، وترجم له بترجمتين متفايرتين ، فنظر فيهما السبكي ورواه الحاكم
في المستدرک ، كما ذكره السبكي وأنا لم أجده فيه بعد المراجعة الطويلة في مظانه ،
وهكذا رواه البيهقي ، والعسکري في الأمثال ، وأبو موسى المدني . (٢)
وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى بلفظ : " بالحمد لله رب العالمين أقطع " وأخرجه
أيضا في الشعب في الباب الثالث والثلاثين : ولفظه : " بالحمد لله أقطع " (٣)
وأورده السيوطي في الجامع الصغير حديث رقم : (٦٢٨٣) بلفظ : " بالحمد لله أقطع "
ورمز له (ه هق) (ح) علامة الحسن .
كل هؤلاء عن الأوزاعي عن قرعة عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة .
الرواية الثانية : " كل كلام ، أو أمر ذي بال لا يفتح بذكر الله عز وجل فهو أتر " رواه
الامام أحمد (٤) ، ورواه الدارقطني (٥) بلفظ : " كل أمر ذي بال لا يبدأ بذكر الله
أقطع " . كلاهما من طريق الأوزاعي عن قرعة بن عبد الرحمن عن الزهري عن أبي سلمة عن
أبي هريرة أيضا .
الرواية الثالثة : " كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم فهو أقطع " .
رواه الخطيب في تاريخه ، وجامعه ، وابن بشكوال . (٦)
قال السخاوي : هذا حديث غريب رواه الخطيب هكذا في كتابه الجامع لأخلاق الراوي
والسامع ، ومن طريقه أخرجه الرهاوي في خطبة الأربعين له ، وقال الحافظ : فسي
سنده ضعف وسقط بعض رواته . (٧)
وأورده السبكي في الطبقات بسنده (٨) من طريق مبشر بن اسماعيل عن الأوزاعي عن
الزهري بدون ذكر قرعة . وأورده السيوطي في الجامع الصغير حديث رقم : (٦٢٨٤) -
بلفظ : " كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم أقطع " بدون " فهو " ورمز له :
(ض) . (علامة الضعف)

-
- (١) انظر الترغيب والترهيب ٢ / ١٩٠ ، وشرح ابن القيم لسنن أبي داود ١٣ / ١٨٤ .
(٢) راجع فيض القدير ٥ / ١٣ ، وطبقات الشافعية ١ / ٤ ، والرحمة المرسله في حديث
البسمله ص ٥ ، ٦ .
(٣) فيض القدير ٥ / ١٣ ، والرحمة المرسله ص ٦ ، والفتوحات ٣ / ٢٩٠ .
(٤) راجع المسند ٢ / ٣٥٩ . (٥) انظر السنن ١ / ٢٢٩ .
(٦) الرحمة المرسله ص ٨ . (٧) الفتوحات ٣ / ١٩٠ .
(٨) طبقات الشافعية ١ / ٦ .

وذكره الحافظ الكتاني في كتابه : " الرحمة المرسله في شأن حديث البسمله " وساقه بسنده من طريق عبد القادر الرهاوي ، فقال : " أخبرنا محمد بن علي بن مخلد الوراق ، ومحمد بن عبد العزيز بن جعفر البردعي قالا : حدثنا يعقوب بن كعب الأنطاكي عن مبشر بن اسماعيل عن الأوزاعي عن الزهري عن أبي سلمة ^(١) عن أبي هريرة رضي الله عنه - قال : قال رسول الله . . . "

ثم تكلم علي رجال السند ، فقال : أما محمد بن علي بن مخلد الوراق : فلم أقف على ترجمة له بعد المراجعة الطويلة في كتب الفن ، قال : وأظن أنه الذي جهله الحافظ ابن حجر . وأما متابعه محمد بن عبد العزيز البردعي ، فقال الذهبي في ^(٢) الميزان : محمد بن عبد العزيز يعرف بمكي البردعي يروي عن القاضي الأبهري قال الخطيب : فيه نظر . وفي لسان الميزان ^(٣) : " بقية كلام الخطيب : مع أنه لم يـرو كثير شيء " كتب عنه ومات سنة ثلاث وعشرين وأربعمائة .

وأما يعقوب بن كعب الأنطاكي : ففي الكاشف ^(٤) : ثقة صالح سني . وفي تهذيب التهذيب : قال العجلي : ثقة رجل صالح صاحب سنة ، وقال أبو حاتم : كان ثقة ، وذكره ابن حبان في الثقات ^(٥) .

وأما مبشر بن اسماعيل فهو الحلبي عن الأوزاعي كما في سند هذا المتن ، وروى عن الامام أحمد ودهيم وخرج له الجماعة كما رمز له في الكاشف ، وقال : ثقة توفى سنة ٢٠٠ هـ . وفي الميزان : مبشر ابن اسماعيل : صدوق عالم مشهور من أهل حلب من طبقة وكيع تكلم فيه بلا حجة خرج له البخاري مقرونا بغيره .

وفي التهذيب ^(٦) : " قال النسائي : ليس به بأس ، وقال ابن سعد : كان ثقة مأمونا ، وثقه ابن معين وأحمد بن حنبل " . وقال السيوطي : هو من رجال الشيخين ، سمع جعفر بن برقان ، روى له عثمان بن عبد الله في التوحيد . قال : فقد علمنا أنه جاوز القنطرة .

ثم قال : واما باقي رجال الاسناد من أعلاه وأدناه فثقات مشاهير ، ثم رد علي من قال : هذا الحديث شديد الضعف : بأن تعدد الطرق مانع من كون الحديث واهيا . لان الضعف اذا حصل له أدنى انتعاش ، واستثناس أحدث فيه ذلك قوة ، وأورد الشواهد على ذلك وطول الكلام فيه ^(٨) .

(١) في الكاشف ٣/٢٤٢ : (٤) أبو سلمة بن عبد الرحمن أحد الأئمة عن أبيه ، وعائشة وأبي هريرة ، وعنه الزهري ومحمد بن عمرو ، في موته أقوال " . وفي التقريب ص ٤٠٩ : " أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهري المدني قيل : اسمه عبد الله ، وقيل : اسماعيل اسماعيل ثقة مكثر من الثالثة . مات سنة أربع وتسعين " .

(٢) ميزان الاعتدال ٣/١٣٠ . (٣) انظر ج ٥ ص ٢٦٣ . (٤) ٣/٢٩٣ . (٥) ١١/٣٩٤ . (٦) ٣/١١٨ . (٧) ١٠/٣٢ . (٨) انظره (ص ٧-١٠) .

هذا : وما ينبغي التنبيه عليه أننى لم أجد هذا الحديث مسنداً الا فى كتاب " الرحمة المرسله " للكتانى ، وكتاب : " طبقات الشافعية الكبرى " للسبكي .
فأما سند الكتانى فقد تقدم . وأما سند السبكي فقال : انبأنا الحافظ الكبير شيخنا أبو الحجاج القضاى ، قال : أخبرنا أبو عبد الله أحمد بن حمدان بن شبيب الحرانى سمعنا عليه قال : أخبرنا عبد القادر بن عبد الله الحافظ ، قال : حدثنا محمد بن حمزة بن محمد القرشى بدمشق قال : أخبرنا هبة الله بن أحمد بن محمد الأصفهاني ، أخبرنا أحمد بن علي الحافظ ، أخبرنا محمد بن علي بن مخلد الوراق ، ومحمد بن عبد العزيز بن جعفر البردعي قال حدثنا أحمد بن محمد بن عمران ، حدثنا محمد بن صالح البصرى بها ، حدثنا عبيد بن عبد الواحد بن شريك ، حدثنا يعقوب بن كعب الانطاكى ، حدثنا مبشر بن اسماعيل عن الأوزاعي عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم^(١)

فبين السندين - كما ترى - بون شاسع ، وكلاهما من طريق عبد القادر بن عبد الله الرهاوى فى سند الكتانى بين عبد القادر الرهاوى ، وبين الأوزاعي ثلاثة رجال . وفى سند السبكي بين الرهاوى ، والأوزاعي تسعة رجال ، فما أدري أيهما أقرب الى الصواب ؟

ورجال سند السبكي لم أقف لأكثرهم على ترجمة لهم فى كتب الفن بعد المراجعة الطويلة وأحمد بن محمد بن عمران أبو يعقوب : قال الدارقطنى : مجهول ، وتقدمت ترجمة البردعي والأنطاكى ، ومبشر بن اسماعيل .

الرواية الرابعة : " كل أمر نى بال لا يبدأ فيه بحمد الله ، والصلاة على فهو اقطع أتر محوق من كل بركة " . رواه الديلمى فى مسند الفردوس من طريق اسماعيل بن أبي زياد الشامى عن يونس بن يزيد عن الزهري ، وكذلك السبكي فى الطبقات^(٢) بلفظ : " كل كلام " .

وأخرجه أبو عمر بن منده فى فوائده بلفظ : " كل أمر نى بال لا يبدأ فيه بذكر الله ، ثم الصلاة على فهو أكتع محوق من كل بركة^(٣) " .

(١) راجع الطبقات الكبرى (٦/١) .

(٢) المصدر السابق (٨/١) .

(٣) انظر الرحمة المرسله ص (٦) .

ورواه عبد القادر الرهاوي في الأربعين له ، ثم قال : غريب تفرد بذكر الصلاة فيه اسماعيل بن أبي زياد ، وهو ضعيف جدا لا يعتبر بروايته ، ولا بزيادته .^(١)
وفي لسان الميزان : " اسماعيل بن أبي زياد شامي واسم ابيه مسلم . قال الدارقطني : متروك الحديث ، وقال الخليلي : شيخ ضعيف ليس بالمشهور ، قال : كان يعلم ولد المهدي وشحن كتابه في التفسير بأحاديث مسندة يرويها عن شيوخه : محمد بن يزيد ويونس الأيلي لا يتابع عليها ا هـ . وهذا منها ، والراوى عنه الحسين بن القاسم الزاهد الأصبهاني غير معروف ، وكذا الراوى عن الحسين ، ابراهيم الطيان . قال أبو جعفر : سألت عنه بأصبهان ، فلم يعرفوه ، ولا شيخه الحسين ، ولا التفسير الذي رواه .^(٢)

وقال القسطلاني : في اسناده ضعفاً ومجاهيل ، ورواه ابن المديني وغيره بأسانيد كلها مشحونة بالضعفاء والمجاهيل .^(٤) فتبين أن هذه الرواية ضعيفة جدا ، ولذا قال التاج السبكي : " أما زيادة الصلاة ، وزيادة محقوق من كل بركة : فسندهما لا يثبت .^(٥)

هذا : وقد اشتهر الحديث على اختلاف ألفاظه عن أبي هريرة ، مع أنه روى عن صحابي آخر .

للهديث شاهد :

روى هذا الحديث من صحابي آخر بطريق آخر ، فساقه السبكي بسنده عن محمد بن الوليد الزبيدي عن الزهري عن عبد الله بن كعب بن مالك عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " كل أمر نزي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله أقطع .^(٦)

وأورده السيوطي في جمع الجوامع بلفظ : " كل أمر نزي بال لا يبدأ فيه بالحمد أقطع " . بدون ذكر " لله " ، وقال : أخرجه الطبراني في الكبير ، والرهاوي في الأربعين .^(٧)

ورواه الدارقطني في سننه من طريق عبد الرحمن بن كعب بن مالك ، فقال : " ورواه صدقة عن محمد بن سعيد عن الزهري عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ولا يصح الحديث ، وصدقة ، ومحمد بن سعيد ضعيفان .^(٨)^(٩)

-
- (١) الرحمة المرسله ص ٥ . (٢) (٤٠٦/١) . (٣) الرحمة المرسله ص ٥-٦ .
(٤) فيض القدير ٥/١٤ . (٥) طبقات الشافعية ١/١٠ . (٦) المصدر السابق ٧/٧٨ .
(٧) الرحمة ص ٦ . (٨) لكعب بن مالك ولدان : احدهما : عبد الله ، والآخر : عبد الرحمن وكل منهما ثقة (راجع الكاشف ٢/١٢١ ، ٢/١٨٣) ، فلا يضر الاختلاف فيهما ان صح الطريق اليهما .
(٩) راجع سنن الدارقطني ١/٢٢٩ .

روى الحديث مرسلًا

قال أبو داود في سننه : " رواه يونس ، وعقيل ، وشعيب ، وسعيد بن عبد العزيز عن الزهري عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلًا ^(١) . وقال المنذرى : ان جماعة رووه عن الزهري مرسلًا ، وأخرجه النسائي مسندًا ، ومرسلًا ^(٢) .

وقال الدارقطني في السنن : " تفرد به قرعة عن الزهري عن أبي سلعة عن أبي هريرة ، وأرسله غيره عن الزهري عن النبي صلى الله عليه وسلم . وقرعة : ليس بقوى في الحديث ، والمرسل هو الصواب ^(٣) .

وقال السخاوي : " رواه يونس بن يزيد ، وعقيل بن خالد ، وشعيب بن أبي حمزة ، وسعيد بن عبد العزيز عن الزهري عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلًا كما أشار اليه أبو داود في سننه ، وتبعه البيهقي ، وأخرجه النسائي في عمل اليوم والليلة من طريق الحسن بن عمرو ، وهو أبو المليح عن الزهري قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " كل كلام لا يبدأ فيه بذكر الله فهو أبت ^(٤) .

وقال النووي في الأذكار : " وروينا في سنن أبي داود ، وابن ماجه ، ومسند أبي إسبغ عوانة الاسفرايني المخرج على صحيح مسلم عن أبي هريرة رضى الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : " كل كلام لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أجذم " . وفي رواية : " بحمد الله " ، وفي رواية : " بالحمد فهو أقطع " وفي رواية : " كل كلام لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أقطع " . وفي رواية : " كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بيسم الله الرحمن الرحيم فهو أقطع " . وروينا هذه الألفاظ كلها في كتاب الأربعين للحافظ عبد القادر ^(٥) الرهاوي ، وهو حديث حسن ، وقد روى موصولًا كما ذكرنا ، وروى مرسلًا ، ورواية الموصول جيدة الاسناد ، وانا روى الحديث موصولًا ، ومرسلًا ، فالحكم للاتصال ، عند جمهور العلماء ، لأنها زيادة ثقة ، وهي مقبولة عند الجماهير ^(٦) .

(١) سنن أبي داود ١٣ / ١٨٤ مع عون المعبود .

(٢) راجع عون المعبود ١٣ / ١٨٤ .

(٣) سنن الدارقطني ١ / ٢٢٩ . (٤) راجع الفتوحات الربانية ٣ / ٢٩١ .

(٥) بضم الراء كما في الصحاح نسبة الى (رها) بالضم حين من مذبح ، وذكر ابن عبد الهادي عن عبد الفنى بن سعيد المصرى انه بالفتح . (فيض القدير ٥ / ١٤) وقال العلامة يسن في حاشيته على التصريح ١ / ٥ : " بضم الراء نسبة الى (رها) مدينة رومية " .

(٦) انظر الأذكار النووية ص ١٠٣ .

وذكر مثله في شرح المهذب ، وزاد : " ورويناه فيه من رواية كعب بن مالك الصحابي رضي الله عنه . قال : والمشهور رواية أبي هريرة ، وحديثه هذا حسن ، وروى موصولا ومرسلا ، ورواية الموصول اسنادها جيد " .^(١)

((حال قرّة بن عبد الرحمن الذي قال فيه الدارقطني :))

((تفرد به عن الزهري ؛))

قال الذهبي : (ع م قرنه : قرّة بن عبد الرحمن بن حيويل المعافري : ضعفه يحيى ، وقال أحمد : منكر الحديث جدا ، مات سنة ١٢٧ هـ) .^(٢) وقال الحافظ في التقریب : قرّة بن عبد الرحمن بن حيواثيل المعافري البصري : صدوق ، وله مناكير من السابعة . (ع م)

وقال السبكي : " هو عندي في الزهري ثقة ثبت ، فقد قال الأوزاعي : ما أحد أعلم بالزهري منه . وقال يزيد بن السمط : أعلم الناس بالزهري قرّة بن عبد الرحمن ، وقال ابن عدي روى الأوزاعي عن قرّة عن الزهري بضعة عشر حديثا ، ولقرّة أحاديث سالحة ، ولم أر له حديثا منكرا وأرجو ان لا بأس به . ثم نقل الفاظ من جرحوه : منهم ابن معين ، وأحمد ، وأبو زرعة ، والنسائي ثم قال : هذا الجرح أن قبل فلا أقبله في حديث الزهري ، ولئن قبلته فيه فلا أقبله في هذا الحديث منه . . . فطول الكلام ، وأجاء وأفاد^(٣) .

((المتابعة لقرّة بن عبد الرحمن في هذا الحديث))

روى النسائي في عمل اليوم والليلة هذا الحديث عن محمود بن خالد عن الوليد عن سعيد بن عبد العزيز عن الزهري مرفوعا ، وعن قتيبة عن ليث عن عقيل عن ابن شهاب مرسلا^(٤) . وتابعه يونس ، وشعيب ، وعقيل ، وسعيد بن عبد العزيز أيضا عن الزهري مرسلا ، كما مر في رواية أبي داود .

وقال السبكي : " وتابعه الأوزاعي نفسه حدث به عن الزهري ، فقد قال الدارقطني ان محمد بن كثير رواه عن الأوزاعي عن الزهري ، ولم يذكر قرّة ، وكذا حدث به خارجه ابن مصعب ، ومبشر بن اسماعيل عن الأوزاعي عن الزهري ولم يذكر قرّة ، فلعل الأوزاعي سمعه من قرّة عن الزهري ، ومن الزهري ، فحدث به مرة كذا ، ومرة كذا^(٥) .

(١) انظر المجموع (٧٣/١) وذكر مثله في شرح صحيح مسلم (٤٣/١) ، ومثله في عمدة القاري

(٢) ١٥/١ ، وفي ارشاد الساري (٦٢-٦٣) .

(٣) راجع الكشف (٢/٢٩٩) . (٤) طبقات الشافعية ملخصا (١/٤-٥) .

(٤) انظر الطبقات (١/٣) ، وعمدة القاري (١/١٥) ، وارشاد الساري (١/٦٣) .

(٥) الطبقات ملخصا (١/٦٤) .

وقال السخاوى بعد كلام ساقه : " فهؤلاء " سبعة أنفس من رجال الصحيحين الا عبد الحميد كاتب الأوزاعى فلم يخرجوا له لكنه وثقه أحمد ، وأبو زرعة فى آخرين ، وتكلم فيه بكلام يسير كل هؤلاء رواه عن الأوزاعى باثباتقرة ، ورواه مبشر ، وخارجه ومحمد بن كثير - باسقاطقرة ، ويمكن الجمع بأن الأوزاعى رواه عن الزهرى من صحيفته مناولة ، وسمعه من قررة عنه سماعاً (١) .

فالخلاصة : أنه حصل لقررة فى هذا الحديث متابعة تامة ، وليس معنى ذلك أن السند الى المتابع صحيح ، بل المراد أن حديث قررة يقوى بها ، وقد لا ينهض الشيبى فى نفسه حجة بمفرده ، وينهض مقويا ومرجحا لاسيما عند انضمام غيره اليه ، والمرسل أيضا يعضد السند لعدم التنافى بين الارسال والاسناد ، فقول الدارقطنى : تفرد به قررة عن الزهرى عن أبى سلمة عن أبى هريرة : غير صحيح . لأنه لم ينفرد به ، بل تابعه غيره من الأئمة النقاد كما رأيت . والله الموفق للصواب .

الجمع بين طرق الحديث ، وألفاظه المختلفة

قد حاول التاج السبكي محاولة جادة فى التوفيق بين طرق الحديث المتعارضة ، وألفاظه المتضاربة فى الظاهر ، فأما التوفيق بين طرقه فقد سبقت الإشارة اليه .
وأما الجمع بين الألفاظ المختلفة : فقال : ان هذا الاختلاف لا يضر . أما تباين الأمر والكلام : فقد يوضع الأخص موضع الأعم (٢) ، بل ان بينهما عموما ، وخصوصا من وجه فالكلام قد يكون أمرا ، وقد يكون نهيا ، وقد يكون خبرا ، والأمر قد يكون فعلا وقد يكون قولاً ، فالخطب فى هذا سهل . واما ذكر " ذى بال " فى بعض الألفاظ دون بعض : فالأثبت سندا اثباتها . واما الحمد والبسمة : فجائزان يعنى بهما ما هو الأعم منهما ، وهو ذكر الله ، والثناء عليه : اما بصيغة الحمد ، أو غيرها ، ويدل على ذلك رواية " بذكر الله " فالحمد والذكر والبسمة سواء ، وجائزان يعنى خصوص الحمد ، وخصوص البسمة ، وحينئذ فرواية الذكر أعم فيقضى لها على الروايتين الأخريين . لأن المطلق اذا قيد بقيدين متنافيين لم يحمل على واحد منهما ويرجع الى أصل الاطلاق ،

(١) الفتوحات الربانية ٣/٢٨٧ .

(٢) والأمر أعم من الكلام . لأنه قد يكون فعلا ، ومنه قوله تعالى : " وما أمر فرعون برشيد " أى وما فعله . وقوله تعالى : " وشاورهم فى الأمر " أى الفعل .

ويدل على أن المراد الذكر ، فتكون روايته هي المعتبرة - ان غالب الأعمال غير مفتوحة بالحمد ، ولا بالبسمة كالصلاة ، والحج .^(١)

فخلاصة القول : أن الحديث واحد ، ولفظه متعدد ، ومفاده بعد ثبوته : البداية بذكر الله تعالى سواء كان في صيغة البسمة ، أو الحمدلة ، أو غيرها ، وتوهم كثير من المصنفين تعدد الحديث لاختلاف لفظه ، فاضطربوا في جمع العمل به فاخترعوا للابتداء أقساما من الحقيقي ، والعرفي ، والاضافي ، فحملوا بعض الألفاظ على الحقيقي ، والبعض الآخر على الاضافي كما هو معروف . كل ذلك تكلف وتنطع ، وغفلة عن الصناعة الحديثية ، وقواعدهما ، ومدار تحقيقهم وعنائهم على ظنهم تعدد الحديث ولم يدروا أن الحديث واحد ، وانما الاختلاف في اللفظ .^(٢) والله الموفق للصواب .

أقوال العلماء في الحكم على هذا الحديث

قال الكتاني : " تكلم على هذا الحديث محدث المغرب أبو العلاء مولاى ادريس بن محمد العراقى فقال : ومدار طريقه على رجل قال بعض الحفاظ فيه : ليس بشيىء " ، وآخر جهله الحافظ ابن حجر وآخر ضعيف ، فلاجل هذا جزم الحافظ ابن حجر بان اسناده واه أى شديد الضعف ا هـ . قال : وقال المحدث أبو زيد سيدى عبدالرحمن : الحديث ضعيف ، بل شديد الضعف كاد أن يكون موضوعاً .^(٣)

وقال المناوى : " قال ابن حجر : والحديث صححه ابن حبان ، وفى اسناده مقال ، وبمقدير صحته فالرواية المشهورة بلفظ : " بحمد الله " وماعدا ذلك من الألفاظ التى ذكرها النووى وردت فى بعض طرق الحديث بأسانيد واهية .^(٤)

وقال العلامة الميىنى : " الحديث صحيح صححه ابن حبان ، وأبو عوانة ، وقد تابع سعيد ابن عبدالعزيز قرة كما أخرجه النسائى .^(٥) وقال السبكى : " ادعى أن الحديث صحيح كما ادعاه هذان الحبران : ابن حبان ، والحاكم بن البيهق .^(٦)

وقال ابن علان : " قال السخاوى فى جزئه :^(٧) وهذا الحديث تبع ابن الصلاح على تحسينه الامام النووى فى أذكاره ، وشيخ شيوخنا العراقى ، وادعى بعضهم صحته ا هـ . ثم قال :

(١) الطبقات ملخصا ١/٨-٩) . (٢) أفاده البنورى فى معارف السنن ١/٢) نقل عن

فتح الملهم . (٣) الرحمة المرسلية ص ٩) . (٤) فيض القدير ٥/١٤) .

(٥) عمدة القارى ١/١٦) . (٦) الطبقات ١/٤) .

(٧) قال السخاوى فى المقاصد الحسنة ص (٣٢٢) : " أفردت فى حديث البسمة

جزءاً " . وقال محمد بن علان فى الفتوحات الربانية (٣/٢٩١) : " لخصت روايات

الحديث من تحرير المقال للسخاوى وهو جزء لطيف تتبع فيه طرق الحديث ، واختلاف

ألفاظه ورواياته وروواته بما حاصله ما أشرنا اليه فى بيان الرواة وألفاظ رواياتهم " .

وأنا لخصت ذلك من ملخص ابن علان ، وزدت عليه من الرحمة المرسلية ، وفيه

القدير ، كما سبق .

غفل السخاوى عن ذكر شيخه الحافظ ابن حجر فيمن حسنه حيث قال بعد تخريج حديث الباب : انه حديث حسن أخرجه ابن ماجه وأبو عوانة فى صححة" . (١)

وتتبع الكتانى ذكر من قال بحسنه ، فقال : " منهم رئيس الفن وعالمه ومهذه أبو عمرو بن عثمان بن الصلاح ، ومنهم الامام النووى كما فى شرح مسلم ، والمهذب ، والأذكار ، ومنهم الحافظ السيوطى صرح بحسنه فى حاشيته على البيضاوى ، وفى الدر المنثور ، ومن تأخرت به الرتبة عن هؤلاء ممن صرح بحسنه عبد الرؤوف المناوى فى التيسير ، والامام أحمد بن حجر الهيثمى محدث مكة المكرمة وحافظها صرح بحسنه فى عدة كتبه (٢) .

أقول : أعدل الأقوال ما ذكره السبكي فى الطبقات عن الحافظ ابن الصلاح ان هذا الحديث حسن دون الصحيح ، وفوق الضعيف محتجا بان رجاله رجال الصحيحين سوى قره فانه ممن انفرد مسلم عن البخارى بالتخريج له مقرونا بغيره . (٣)

ويتلخص من أقوالهم أن الحديث أخرجه أصحاب السنن الأربعة غير الترمذى وأخرجه أحمد فى المسند ، وأبو عوانة ، وابن حبان ، والحاكم ، فالحديث صحيح ، لاسيما عند من التزم الصحة فى كتبهم على شروطهم ، ومهما يكن من شىء فلا ينحط عن رتبة الحسن ، والمرسل أيضا حجة عند الجمهور ، فوجب العمل بمقتضاه .
فهل هو البسمة بخصوصها ، أو الحمدلة بخصوصها ، أو ذكر الله على العموم ، أو ذكر الله فى صورة الجمع بين البسمة والحمدلة : كل محتمل ، لكن الظاهر الافتتاح بالبسمة تأسيا بالقرآن الكريم ، واتباعا برسول الله صلى الله عليه وسلم حيث افتتح كتبه الى الملوك بالبسمة دون غيرها .

قال الحافظ : " القدر الذى يجمع الأمور الثلاثة : - البسمة ، والحمدلة ، والشهادة - ذكر الله وقد حصل بالبسمة ، ويؤيده أن أول شىء نزل من القرآن : " اقرأ باسم ربك " فطريق التأسى به الافتتاح بالبسمة والاقتصار عليها ، ويؤيده أيضا وقوع كتب النبى صلى الله عليه وسلم مفتوحة بالبسمة دون الحمدلة وغيرها " . (٤)

(١) الفتوحات الربانية ٣ / ٢٨٨ .

(٢) الرحمة المرسله ملخصا ص ١٣) ، وما بعدها .

(٣) طبقات الشافعية ١ / ٤ .

(٤) فتح البارى ١ / ٨ .

فعدم بذلك أن قول من قال : ان هذا الحديث ضعيف كاد أن يكون موضوعا . في غاية الضعف والسقوط . والله الموفق للصواب .

بيان معنى الحديث

(كل) : كلمة تستعمل بمعنى الاستفراق بحسب المقام ، كقوله تعالى : " والله بكل شئىء عليم " (١) . وقوله : " وكل راع مسئول عن رعيته " (٢) . وقد تستعمل بمعنى الكثير ، كقوله تعالى " تدمر كل شئىء بأمر ربها " (٣) لأنها انما دمرتهم ودمرت مساكنهم دون غيرهم ولا تستعمل الا مضافا لفظا أو تقديرا . (٤)

أى تستعمل لاستفراق ما أضيفت اليه ان كان منكرا ، وهى الآحاد . ان كان مفردا كما هنا والجماعات : ان كان جمعا . نحو كل الرجال يحملون الصخرة العظيمة ، ولا استفراق آحاده : ان كان جمعا معرفا . نحو جاني كل الرجال ، ولا استفراق أجزاءه : ان كان مفردا معرفا . مثل : كل زيد حسن . (٥)

(أمر ، أو كلام) والأمر أعم من الكلام . لأنه قد يكون فعلا . ولكن الحق أن بينهما عموما وخصوصا من وجه ، كما سبق . (ذى) : بمعنى صاحب ، وتفارقه فى أنها تضاف الى ماله شرف وخطر ، وصاحب : أعم منها ، وهذا سر وصف الله تعالى يونس عليه الصلاة والسلام فى مقام ذكر الأنبياء ومدحهم بذى النون ، وفى مقام النهى عن التشبيه به بصاحب الحوت فما اختير فى الآيتين ليس لمجرد التفنن . (٦)

(بال) يطلق ويراد به الشأن والحال ، وقد يطلق ويراد به القلب ، فعلى الأول المعنى ذو شرف وشان يهتم به . قال فى النهاية : امر ذو بال : أى شريف يحتفل به ويهتم . وعلى الثانى : كأن الأمر ملك قلب صاحبه لاشتغاله به ، أى أمر يهتم قلب صاحبه ويشغله ، أو شبه الأمر المهتم به بالقلب بجامع الشرف فى كل على سبيل الاستعارة التصريحية ، أو شبه الأمر الشريف برجل له قلب ثبت وجنان ذو عزم ، ورمز اليه بشئىء من لوازمه وهو البال تخيلا على سبيل الاستعارة المكنية ، فيكون قوله : أقطع ، أو أجزم ، أو أوتر : ترشيحا . لانه يلائم : المشبه به ، فالكلام : اما على التشبيه البليغ ، أو على الاستعارة بقسميها . (٧)

-
- (١) البقرة . الآية : (٢٨٢) . (٢) رواه البخارى فى صحيحه ٢/٣٨٠ من الفتح ، والامام أحمد فى مسنده ٥/٢ . (٣) الاحقاف . الآية : (٢٥) .
(٤) راجع مصباح المنير ٢/٢٠٠ . (٥) رسالة الصبان ص ٣ .
(٦) الفتوحات الربانية ٢٨٩/٣ ، ورسالة الصبان ص ٣ .
(٧) راجع فيض القدير ١٣/٥ ، ورسالة الصبان ص ٣ ، وحاشية يس على التصريح ٥/١ ، وتفسير الألوسى ١/٦٣ .

وفى تقييد الأمر بذى البال : فائدتان : الأولى : رعاية تعظيم اسم الله تعالى لأن يبدأ به فى الأمور الشريفة المعتبر بها . والثانية : التخفيف على العباد بعدم طلب التسمية فى محقرات الأمور ^(١) . قال المناوى : " وقد فهموا من تخصيص الأمر بذى البال أنه لا يلزم فى ابتداء الأمر الحقير التسمية . لأن الشريف ينبغى حفظه عن صيرورته أتر ، والحقير لا اهتمام ولا اعتداد بشأنه ^(٢) .

(لا يبدأ) بالبناء للمجهول كما هو المشهور رواية ، ويجوز أن يقرأ على صيغة المعلوم للمخاطب والضمير عام لكل من يصلح للخطاب . والجملة صفة ثانية لأمر ، فهو جرى على الأحسن من تقديم النعت المفرد على النعت الجملة ، مثل قوله تعالى : " وهذا ذكر مبارك أنزلناه ^(٣) " (فيه) أى بسببه ، ففى : سببية ، فائدة الاتيان بالظرف مع صحة تركه : افادة أن المطلوب التسمية فى ابتداء الامر ذى البال بسبب هذا الأمر ، لا مطلق وقوع التسمية فى ابتدائه ولو بسبب آخر بحيث يكون هو غير منظور اليه عند التسمية ، والضمير ، وكذا نائب فاعل " يبدأ " المستتر فيه - يعود على " أمر " لأن الغالب رجوع الضمير الى المضاف مالم يكن لفظ " كل " فالغالب رجوعه الى المضاف اليه ، ومنهم من جعل نائب الفاعل : " فيه " ، ومنهم من جعله الجار والمجرور الآتى أعنى بسم الله الرحمن الرحيم ، او بحمد الله ، ولا ضمير فى " يبدأ " ، لكن الأول أحسن لجريانه على الأصل ، وهو نيابة المفعول به ، والظرفان يتعلقان بببدأ ^(٤) .

(بحمد الله ، او بسم الله الرحمن الرحيم) : سبق أن المراد ما هو أعم من لفظه ، وأنه ليس القصد خصوص لفظه ، فلا تنافى بين روايتى الحمدلة والبسمة . مع أن جميع الروايات بيائين ، فيكون المطلوب البدء بلفظ : بسم الله الرحمن الرحيم " ولا أجل ارادة لفظها وحكايتها دخلت عليها الباء الأولى . لأنه حينئذ فى تأويل اسم مفرد ، وكانت الباء الثانية من مدخول الأولى لانفس مدخولها ، فلا يقال : كيف دخل الجار على الجار ؟ بيد أنه جعل القصد التمثيل دون التقييد لثلا يقع التعارض بين الألفاظ الواردة فى الحديث ^(٥) .

(١) رسالة الصبان ص ٤ . (٢) فيض القدير ٥ / ١٣ .

(٣) الأنبياء . الآية : (٥٠) ، راجع الفتوحات الربانية ٣ / ٢٨٩ ، ورسالة الصبان .

(٤) المصدران السابقان .

(٥) انظر رسالة الصبان ص ٣ - ٤ .

(فهو) ليس هذا فى أكثر الروايات . ودخلت الفاء فى الخبر لشبه المبتدأ هنا باسم الشرط فى العموم واستقبال معنى مابعد ، وكونه نكرة موصوفة بفعل صالح للشرطية أعنى : " لا يبدأ " و " هو " مبتدأ ، وما بعده خبره ، والجملة خبر " كل أمر " وليس ضمير فصل . لأن شرطه أن يكون الخبر معرفة ، أو أفعل تفضيل ، وكلاهما منتفیان عن قوله : أقطع أما الأول : فظاهر ، وأما الثانى : فان أقطع : ليس للتفضيل ، بل هو صفة مشبهة كأعمش وأعرج . أى فهو مقطوع .^(١)

(أقطع) أى مقطوع اليد . وفى المصباح : " قطعت اليد تقطع من باب تعب : اذا بان تقطع أو علة ، فالرجل أقطع ، واليد ، والمرأة : قطعاً ، وجمع الأقطع : قطعان . مثل أسود وسودان ."

وفى القاموس : " قطعت اليد كفرح : انقطعت بداء عرض لها ."

(أو أجذم) : أى مقطوع اليد ، أو الذاهب الأنامل ، كما فى القاموس . وفى المصباح :

" جذمت اليد جذماً من باب تعب قطعت ."

(أو أبتّر) : هو الحيوان المقطوع الذنب كما فى القاموس . وفى المصباح : " المبتورة :

هى التى بتر ذنبها أى قطع ، ويقال فى لازمه : بتر يتر من باب تعب فهو أبتّر ، والأنثى بترء ، والجمع : بتر ."

(أو أكتع) : فى القاموس : " الأكتع من رجعت أصابعه الى كفه وظهرت رواجه^(٢) ."

فالأربعة كلها صفات مشبهة من أفعال لازمة مكسورة العين ليكون صوغ الصفة المشبهة التى على وزن (أفعل) منها قياسياً . والكلام على كل من الروايات : من باب التشبيه البليغ ، وهو ما حذف فى الأداة ، ووجه الشبه . اما باق على حقيقته ، أو مجاز عن نقصان البركة على سبيل الاستعارة التصريحية ، بان شبه النقص المعنوى بالقطع ، أو الجذم ، أو البتر ، واستعير المشبه به للمشبه ، ثم اشتق من المشبه به أقطع ،

(١) الفتوحات الربانية ٢٨٩/٣ ، ورسالة الصبان ص ٤) .

(٢) القاموس المحيط ٧٧/٣) .

(١)

أو أجذم ، أو أبتز بمعنى ناقص وقليل البركة على سبيل الاستعارة التبعية التصريحية .

والمقصود من الحديث : أن الأمر لا يكون معتبرا في الشرع ، فهو قليل البركة غير تام معنى وان كان تاما حسا ، وقلّة البركة في كل شيء ، بحسبه ، فقلتها في التأليف قلّة انتفاع الناس به ، وقلّة الثواب عليه . وفي نحو الأكل قلّة انتفاع الجسم به . وفي القراءة : قلّة انتفاع القارئ بها لوسوسة الشيطان له ، فباسم الله تعالى تتم معاني الأشياء ، ويطرد الشيطان ، ومن مشكات بسم الله الرحمن الرحيم تشرق أنوار البهاء على الأكوان . والله أعلم .

(١) راجع حاشية العلامة يّس على التصريح ٥ / ١ ، وتفسير الألوّسى ٦٣ / ١ ، ورسالة

الصبان ص ٤ ، وحاشية اسماعيل الحامدي على شرح حسن الكفراوي لمتن

الآجرومية ص ٥ .

المبحث الثاني : فى حكمة الابتداء بالبسملة

- ذكر العلماء لابتداء الأمور ذوات البال بيسم الله الرحمن الرحيم حكما كثيرة بعضها معقولة ومقبولة ، وبعضها متكلف فيها ، وغير مفهومة ، وأنا أذكر هنا بعض الحكم ، وأرجو أن تكون واضحة معلومة ، فأقول : - وبالله التوفيق -
- ١- التأسى بالقرآن العزيز حيث جعل الله عنوانه : " بسم الله الرحمن الرحيم " وافتتحه بهذه الآية الكريمة ، فهى سر من أسرار الله تعالى أودعه مفتتح كتابه العزيز .
 - ٢- الاقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم حيث ابتداء كتبه الى الملوك والعظماء فى أنحاء المعمورة بيسم الله الرحمن الرحيم . قال المناوى : " قد جمعت كتب النبى المصطفى صلى الله عليه وسلم الى الملوك وغيرهم فلم يقع فى واحد منها الا الابتداء بالبسملة (١) "
 - ٣- العمل بحديث : " كل أمرى بال لا يبدأ فيه بيسم الله الرحمن الرحيم فهو أقطع " وورد فى ترغيب الابتداء بالبسملة أحاديث كثيرة ، لأعلم مدى صحتها ، ولم أجدها فى كتب الحديث المعتمدة . منها : ماروى مرفوعا " من أراد أن يحيى سعيدا ويموت شهيدا فليقل عند ابتداء كل شىء بيسم الله الرحمن الرحيم " . أى كل شىء (٢) ذى بال بدليل الحديث المتقدم .
 - ومنها : ماروى عن ابن مسعود رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قرأ بيسم الله الرحمن الرحيم كتب الله له بكل حرف أربعة آلاف حسنة ، ومحا عنه أربعة آلاف سيئة ، ورفع له أربعة آلاف درجة (٤) .
 - ٤- اظهار مخالفة المشركين ، فانهم كانوا يفتتحون أعمالهم بأسماء آلهتهم التى كانوا يعبدونها من دون الله ، فيقولون : باسم اللات ، والعزى ، وهبل . فشرع لنا الابتداء بالبسملة مخالفة لهم ، وتوحيدا لله تعالى .

(١) راجع فيض القدير ٥/١٤٠ .
(٢) تقدم تخريجه وقال السيوطى فى الدر ١/١٠ : أخرجه الرهاوى فى الأربعين بسند حسن . (٣) رسالة الصبان ص ٧ ، وحاشية ابن حمدون ١/٣ .
(٤) قال ابن عراق فى الصراط المستقيم (لوحة ١ / ب) : أخرجه الديلمى بسند ضعيف . وأورده السيوطى فى الدر ١/١٠ ، والشوكانى فى فتح القدير ١/١٩ ، والسيد هاشم البحرانى فى البرهان ١/٤٣ .

٥- ان العبد اذا اراد أن يعمل عملا صالحا كالتأليف ، وقراءة القرآن بالغ الشيطان في افساد نيته ، وتشويشه ، فشرع الابتداء بيسم الله الرحمن الرحيم طردا له . لأنه مسح ذكر الله ضدان لاجتماعان .^(١)

٦- رجاء حصول النجاة في الدنيا والآخرة لمن قالها . وذلك أن نوحا عليه الصلاة والسلام لما ركب السفينة قال : " بسم الله مجريها ومرساها " فوجد النجاة من الفرق بنصف هذه الآية الكريمة ، فمن واظب عليها طول عمره كيف يبقى محروما عن النجاة^(٢) ؟

٧- ان العبد اذا قال : بسم الله الرحمن الرحيم عند ابتداء أعماله فاز بخير الدنيا والآخرة ، فان سليمان عليه وعلى نبينا أفضل الصلاة والسلام نال ملكة الدنيا والآخرة بقوله : " انه من سليمان وانه بسم الله الرحمن الرحيم " .^(٣)

أما تقديم اسمه على اسم الله تعالى : فأجابوا عنه بأوجه . منها : أن سليمان كتب اسمه على عنوان الكتاب ، وفي داخله ابتداء بيسم الله الرحمن الرحيم ، كما هو العادة في جميع الكتب ، فلما أخذت بلقيس ذلك الكتاب قالت : انه من سليمان ، ولما فتحت الكتاب ، ورأت ما فيه قالت : وانه بسم الله الرحمن الرحيم ، فحكى الله قولها .^(٤)

قال ابن عراق : " مما يدل لتقدم البسمة في كتاب سليمان مارواه الطبري عن وهب ابن منبه قال : كتب سليمان مع الهدد بسم الله الرحمن الرحيم من سليمان الى بلقيس . . . وذكر بقية الكتاب " . ويشهد لظاهر الآية مارواه الطبري أيضا من حديث معمر بن قتادة ، وفيه : " وألقى الصحيفة فاذا فيها انه من سليمان وانه بسم الله الرحمن الرحيم ، قال : فان صح هذا فجوابه أن يكون من مضمّن الكتاب ، وقدمه على اسم الله تعالى صيانة لاسم الله عن سوء ، وكأنه خشى من بلقيس لكفرها ان ذاك أن يصدر منها عند الوقوف على كتابه ما يصدر من الجبارين المتكبرين عن الحق من الشتم فأراد سليمان أن يكون ذلك لاسمه ، لا لاسم الله تعالى ، أو أن من سليمان في ناحية من الكتاب ، وفي أوله من ناحية أخرى بسم الله الرحمن الرحيم " .^(٥)

ومنها : ان بلقيس لما وجدت الكتاب على وسادتها ، ولم يكن لأحد طريق اليها ، ورأت الهدد على طرف الجدار علمت أن الكتاب من سليمان ، فأخذته وقالت : انه من سليمان فلما فتحت الكتاب ورأت ما فيه قالت : وانه بسم الله الرحمن الرحيم . أى فقوله :

(١) حاشية ابن حمدون على المكودي (٣/١) .

(٢) راجع تفسير الرازي (١/١٦٩) . (٣) النمل . الآية : (٣٠) .

(٤) تفسير الرازي (١/١٦٩) .

(٥) راجع الصراط المستقيم (لوحة ٨ / ب) .

(١)

انه من سليمان من كلام بلقيس ، لامن كلام سليمان عليه الصلاة والسلام .

٨- رجاء دفع الضرر عن قالها . ورد أن بعض المجوس طلبوا آية من خالد بن الوليد ، فقالوا : انك تدعى الاسلام ، فأرنا آية لنسلم ، فقال : اثتوني بالسم القاتل فأتى بطاس من السم فأخذها بيده ، وقال : بسم الله الرحمن الرحيم ، وأكل الكل وقام سالما باذن الله تعالى ، فقال المجوس : هذا دين حق^(٢) .

ويؤيد هذه القصة حديث : " باسم الله الذي لا يضر مع اسمه شئ في الأرض ولا في السماء وهو السميع العليم"^(٣) .

وأما حكمة جعل الله تعالى البسمة مبدأ كتابه المجيد ، وسوره الكريمة :- الله أعلم - فلأن بسم الله الرحمن الرحيم : اجمال ما بعدها من السور ، فانها كنز هائل لاتعجز - وحاشاها أن تعجز - أن تفي بمضمون كل سورة ، وأن تشع ضوءها في حناياها وأن يتسرب ضياؤها كل جزء في كيان السورة من بدايتها الى نهايتها . صحيح أن مقاصد السور تتعدد ، وأن أهدافها تتنوع ، ولكن هناك أشياء تلتقى عندها كل السور ، وهى الأغراض الأساسية من كتاب الله العزيز من حيث هو كتاب هداية للبشرية ، ومن حيث هو دال على تنزيه الرب سبحانه وتعالى ، ومن حيث هو موضح لرحمة الخالق بخلقه ، ومن حيث هو منظم لحياة الناس في دنياهم وأخراتهم فما الوعظ ، والقصص ، والأحكام ، وما توجيه العقول والقلوب نحو الكون وما حواه ، وما وراءه الا وسائل لذلك ، وفي الامكان أن يدخل كل ذلك ضمن محتويات البسمة ، وأن تكون البسمة مقدمة ملائمة لكل سورة في أدق التفاصيل فهى آية عظيمة أودع الله فيها معاني جسيمة ، حاولت الثقافات المتنوعة محاولة جادة أن تميظ اللثام عن بعض خفاياها ، وتكشف النقاب عن زواياها ، فلم تنل مناها .

(٤)

فالباحث عنها مع قصرها اذا أراد ذرة من علمها ، وذرة من عيلمها احتاج الى باع طويل فى العلوم ، واطلاع عريض فى المنطوق والمفهوم - فمثلا - اذا أراد أن يبحث

(١) راجع تفسير الرازى (١٦٩/١) . (٢) تفسير الرازى (١٧٢/١) ، والصرط المستقيم (لوحه (٨/أ) ، وفيه : " قصة خالد وشربه السم أخرجها ابن سعد فى الطبقات ، وأبو يعلى فى مسنده) .

(٣) رواه الحاكم فى المستدرک ، وقال : صحيح الاسناد ، ووافقه الذهبى . (راجع (٥١٤/١) .

(٤) فى القاموس (١٥٤/٤) : " العيلم : البحر والماء الذى عليه الأرض والبحر الكثيره (الماء) .

علم الباء من حيث انها حرف جر ، بل عن سائر كلماتها من حيث الاعراب والبناء : احتاج الى علم النحو . واذا أراد أن يبحث عن أصول كلماتها كيف كانت ؟ وكيف آلت ؟ احتاج الى علم الصرف والاشتقاق ، واذا أراد أن يعرف مدلولات ألفاظها لغة احتاج الى مراجعة علم اللفظة ، وان أراد أن يعرف من أى - الأقسام وضع تلك الألفاظ احتاج الى علم الوضع ، وان أراد أن يبحث نحو القصر بأقسامه وهل يوجد فيها شىء منه احتاج الى علم المعانى ، وان أراد أن يبحث عما فيها من الحقيقة والمجاز والكناية احتاج الى علم البيان ، وان أراد البحث عما بين كلماتها من المحسنات اللفظية احتاج الى علم البديع .

وان أراد معرفة ما فى رسمها احتاج الى علم الرسم والخط ، وان أراد معرفة حكم الابتداء بها ، وهل يختلف باختلاف المبدوء به احتاج الى علم الفقه ، وان أراد معرفة أن ما فيها من الأحكام ظاهر ، أو نص مثلا - احتاج الى علم الأصول وان أراد معرفة تواترها وعدمه احتاج الى علم المصطلح ، وان أراد البحث عن كونها قضية ومن أى قسم من أقسامها ، أو غير قضية احتاج الى علم المنطق وان أراد أن يعرف أن كنه ما فيها من الأسماء والصفات هل يعلم ، أولا : احتاج الى علم الكلام ، وان أراد أن يقف على جميع ما فيها من الأسرار فليعد غير المتناهى ولا يطمع الوصول الى المرام ، وكيف يطمع فى ذلك وهى عنوان كلام الله تعالى المجيد وخال وجنة^(١) القرآن الذى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد^(٢) . وعند الله العلم الحقيقى ، وفوق كل ذى علم .

(١) الوجنة : مثلثة وكلمة ومحركة والأجنة مثلثة : ما ارتفع من الخدين . (القاموس) /

٠ (٢٧٤)

(٢) اقتباس من سورة فصلت . الآية : (٤٢) .

- ١- قال ابن جريج : أخبرني أبي أن سعيد بن جبير أخبره قال : " ولقد آتيناك سبعا من المثاني ^(١) هي أم القرآن . قال أبي : وقرأ على سعيد بن جبير بسم الله الرحمن الرحيم الآية السابعة ، قال سعيد بن جبير : وقرأها على ابن عباس كما قرأتها عليك ، ثم قال : بسم الله الرحمن الرحيم الآية السابعة . قال ابن عباس : فأخرجها الله لكسما وما أخرجها لأحد قبلكم ^(٢) .
- ٢- عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : " استرق الشيطان من الناس أعظم آية من القرآن : بسم الله الرحمن الرحيم ^(٣) .
- ٣- وعنه رضي الله عنه قال : " أغفل الناس آية من كتاب الله لم تنزل على أحد سوى النبي صلى الله عليه وسلم إلا أن يكون سليمان بن داود عليهما السلام : بسم الله الرحمن الرحيم ^(٤) .
- ٤- عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " كان جبriel إذا جاءني بالوحي أول ما يلقي علي : " بسم الله الرحمن الرحيم ^(٥) .
- ٥- عن سلمان الفارسي رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : " لا يدخل الجنة أحد إلا بجوار : " بسم الله الرحمن الرحيم ^(٦) .

-
- (١) الحجر . الآية : (٨٧) . (٢) رواه الحاكم في المستدرک فی کتاب فضائل القرآن - (٥٥٠/١-٥٥١) ، وقال : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ، ووافقه الذهبي في التلخيص .
- (٣) قال ابن عراق في الصراط (لوحة ٣/ب) : أخرجه ابن خزيمة والبيهقي في المعرفة بسند صحيح . وقال السيوطي في الدر (٧/١) : " أخرجه سعيد بن منصور في سننه ، وابن خزيمة في كتاب البسطة ، والبيهقي " . أي في السنن الكبرى (٥٠/١) .
- (٤) قال ابن عراق في الصراط (لوحة ٧/أ) : " أخرجه أبو عبيد ، وابن مردويه والبيهقي في الشعب بسند حسن " . وقال السيوطي في الدر (٧/١) : مثل ذلك .
- (٥) قال ابن عراق في الصراط (لوحة ٦/أ) : " أخرجه أبو نعيم ، والحاكم في تاريخ نيسابور بسند ضعيف " . أقول : رواه الدارقطني في سننه (٣٠٥/١) وفي سننه : داود بن عطاء . قال الحافظ في التقریب (٩٦) : ضعيف من الثامنة ق (وقال الذهبي في الكاشف (٢٩٠/١) : ضعيف) . وله شاهد ومتابع .
- (٦) قال ابن عراق في الصراط (لوحة ٥/ب) : " أخرجه عبد الرزاق ، وابن المنذر والطبراني في الكبير " . وأورده الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد (٣٩٨/١٠) في باب كيف الأذن بدخول الجنة " وقال : رواه الطبراني في الكبير والأوسط " . ولم يبين درجة الحديث ، لاهو ، ولا ابن عراق .

- ٦- عن عثمان بن عفان رضى الله عنه أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن :
" بسم الله الرحمن الرحيم " فقال : هو اسم من أسماء الله ، وما بينه وبين
اسم الله الأكبر الا كما بين سواد العين وبياضها من القرب^(١) .
- ٧- عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه قال : " من أراد أن ينجيته الله من الزانية
التسعة عشر فليقرأ بسم الله الرحمن الرحيم ، فيجعل الله له من كل حرف منها جنة
من كل واحد منهم ، فانهم يقولونها فى كل أفعالهم ، فيها قوتهم ، وبها
استضعفوا^(٢) .
- قال العلامة الصبان : " وذلك موافقة لعدد حروفها الرسمية ، ومعنى فليقرأ : فليواظب
على قراءتها كما صرح به المناوى فى شرح ألفية السيرة^(٣) .
- وقال الحافظ ابن كثير : " ذكره ابن عطية والقرطبي ، ووجهه ابن عطية ونصره
بحديث : " لقد رأيت بضعة وثلاثين ملكا يبتدرونها . لقول الرجل : ربنا ولك الحمد
حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه^(٤) ، من أجل أنها بضعة وثلاثون حرفا " ، قال : رواه وكيع
عن الاعمش عن أبى وائل عن ابن مسعود^(٥) .
- وقال ابن عطية : " وهذه من ملح التفسير ، وليست من متين العلم ، وهى نظير
قولهم فى ليلة القدر : انها ليلة سبع وعشرين مراعاة للفظة " هى " فانها السابعة
والعشرون من كلمات : " انا أنزلناه^(٦) .

-
- (١) رواه الحاكم فى المستدرک ١/٥٥٢ ، وقال : صحيح الاسناد ، وأقره الذهبى
فى التلخيص ، ووقع له فى الميزان ٢/١٨٢ فى ترجمة سلام بن وهب الجندى
أنه أتى بخبر منكر بل كذب ، فذكر هذا الحديث ولم يتعقبه ابن حجر فى لسان
الميزان ٣/٦٠ ، وهذا تناقض عجيب من الذهبى ، وأخرجه ابن أبى حاتم
فى تفسيره (لوحة ٣/ب) وذكره ابن كثير فى تفسيره ١/١٧٧ من طريق ابن أبى
حاتم ، ثم قال : وهكذا رواه ابو بكر بن مردويه ، وأورده الطرسوسى فى مجمع
البيان ١/٣٨ ، وذكره الشوكانى فى تفسيره ١/١٨ ، وقال : أخرجه ابن
أبى حاتم فى تفسيره ، والحاكم فى المستدرک وصححه والبيهقى فى شعب
الإيمان .
- (٢) نقله السيد هاشم البحرانى فى البرهان ١/٤٣ عن جامع الأخبار ، وقال السيوطى
فى الدر : أخرجه وكيع والثعلبى .
- (٣) رسالة الصبان ص ٧-٨ . (٤) رواه البخارى فى صحيحه حديث رقم : (٧٩٩) ،
ومسلم ٥/٩٧ ، ومالك فى الموطأ ١/٢١٤ ، وأبو داود فى سننه ٢/٤٧٣ ،
والنسائى ٢/١٢٥ ، والترمذى حديث رقم : (٢٤٢) ، وأحمد فى المسند ٣/١٠٦ ،
١٥٨ ، ١٦٨ ، ١٨٨ . (٥) راجع تفسير ابن كثير ١/١٧-١٨ .
- (٦) انظر المحرر الوجيز ١/٨٨ .

قال ابن عراق : " وقريب من كلام ابن مسعود قول بعضهم : اليوم واللييلة أربع وعشرون ساعة ، فيها خمس صلوات مكتوبات في خمس ساعات ، فالمكتوبات كفارة لما يحصل في ساعاتهن ويكفر الباقي من الساعات حروف بسم الله الرحمن الرحيم ."

قال : ومثله : قول من قال : بسم الله الرحمن الرحيم : أربع كلمات ، والذنوب : أربعة أنواع ذنوب الليل ، وذنوب النهار ، وذنوب السر ، وذنوب العلانية ، فمن قال : هذه الكلمات الأربع على الاخلاص غفرت ذنوبه بأنواعها^(١) .

٨- عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أن طلحة بن عبد الله - رضي الله عنه - ضربت يده يوم أحد ، فقطعت أصابعه ، فقال : حس ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لو قلت : بسم الله لرفعتك الملائكة والناس ينظرون^(٢) .

٩- عن علي رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له : " يا علي اذا وقعت في ورطة ، فقل : بسم الله الرحمن الرحيم ، ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ، فان الله يصرف بهما ماشاء من أنواع البلاء^(٣) ."

١٠- عن أبي جعفر محمد بن علي رحمه الله أنه قال : " لم كتبوا بسم الله الرحمن الرحيم فنعم الاسم - والله - كتبوا ، فان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا دخل منزله اجتمعت عليه قريش فيجهر ببسم الله الرحمن الرحيم ، يرفع بها صوته ، فتولى قريش فرارا ، فأنزل الله " واذا ذكرت ربك في القرآن وحده ولو اعلى أذبارهم نفورا^(٤) ."

(١) انظر الصراط المستقيم (لوحة ٤ / أ) . (٢) في الصباح (١ / ١٤٦) : " الحس والحسيس : الصوت الخفي " . وقال السيوطي في زهر الربى (٦ / ٣٠) : " هي بكسر السين المشددة كلمة يقولها الانسان اذا أصابه أحرقة كالجمره والضرية " . أي هي من الأصوات المبنية تقال عند التوجع . (حاشية السندی ٦ / ٣٠) .

(٣) رواه النسائي في سننه (٦ / ٣٠) ، وقال ابن عراق في الصراط (لوحة ٦ / أ) : أخرجه الدارقطني في الأفراد ، ولفظ المرفوع منه : لو قلت : بسم الله لرأيت بناطك الذي بنى الله لك في الجنة ، وأنت في الدنيا " وأخرجه النسائي والبيهقي . أقول : في سنده مبهم .

(٤) رواه ابن السني في عمل اليوم واللييلة ص ١٣٢ ، وقال ابن عراق في الصراط (لوحة ٣ / أ) : " أخرجه ابن السني والديلمي ، قال الحافظ في أساليبه على الأذكار : وهذا حديث غريب ، وفي سنده عمرو بن شمر : ضعيف جدا " وفي المعنى (٢ / ٤٨٥) : " تركه الدارقطني وعدة وكان شيعيا جبلا " .

(٥) الاسراء . الآية : (٤٦) . قال ابن عراق في الصراط (لوحة ٣ / ب) : أخرجه ابن النجار في تاريخه . واورده السيد هاشم البحراني في البرهان (١ / ٤١) .

قال ابن عراق : " هكذا أجرى الله عاداته ان الشياطين لا يثبتون لذكر الله ، وتوحيده ، كما ثبت في الخبر أن الشيطان اذا سمع الأذان أدبروله حصاص (أى ضراط) وثبت في قراءة آية الكرسي أنها أمان من الشياطين" .^(١)

(٢)

١١- عن الزهري رحمه الله في قول الله تبارك وتعالى : " وألزمهم كلمة التقوى " : قال : بسم الله الرحمن الرحيم " حين لم يقر المشركون بسم الله الرحمن الرحيم" .^(٣) قال الحافظ أبو عمر ابن عبد البر : " حين لم يقربها سهيل بن عمرو العامري ، وأصحابه الذين عقدوا الصلح مع النبي صلى الله عليه وسلم عام الحديبية في انصرافه عنهم الى العام القابل ، وأبوأن يكتبوا بسم الله الرحمن الرحيم وفي ذلك نزلت سورة الفتح في قوله تعالى : " وألزمهم " يعني المؤمنين " كلمة التقوى وكانوا أحق بها وأهلها " وقد قيل : في قوله : " وألزمهم كلمة التقوى " لا اله الا الله . وقول ابن شهاب في ذلك يعضده الآثار في صلح الحديبية ، ونزول سورة الفتح" .^(٤)

وقال ابن عراق : " هذا تأويل حسن . لأن الآية نزلت في سورة الفتح ، وقد أبى المشركون قبله في صلح الحديبية أن يقرؤا بسم الله الرحمن الرحيم ، وان تكتب في عقد الصلح ، فامتن الله تعالى على أصحاب نبيه صلى الله عليه وسلم ، ورضى عنهم بأنه ألزمهم كلمة التقوى التي ابها أعداؤهم ، قال بعض أهل العلم : واذا كانت هي كلمة التقوى ، والله انما يتقبل عمل المتقين ، فلا يقبل الله عملا لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم" .^(٥) أقول : هذا استنباط حسن .

١٢- عن أبي المليح بن أسامة عن أبيه رضي الله عنه قال : " كنت رديف النبي صلى الله عليه وسلم فمشر بغيرنا ، فقلت : تعسس الشيطان ، فقال لي النبي صلى الله عليه وسلم لا تقل : تعسس الشيطان فانه يستعظم حتى يكون مثل البيت ، ويقوى ، ولكن قل : بسم الله ، فاذا قلت : بسم الله تصاغر حتى يصير مثل الذباب" .^(٦)

(١) راجع الصراط المستقيم (لوحة ٣/ب) . (٢) الفتح . الآية : (٢٦) .
(٣) قال ابن عراق في الصراط (لوحة ٥/ب) : أخرجه عبد الرزاق ، وعبد بن حميد ، وغيرهما" . (٤) الانصاف ضمن الرسائل المنيرية ٢/٩٢-١٩٣ . (٥) الصراط (لوحة ٥/ب) . (٦) رواه الحاكم في المستدرک ٤/٢٩٢ وقال : صحيح الاسناد ، ووقفه الذهبي في تلخيصه ، وأخرجه أبو داود في سننه ١٣/٣٢٧ من عون المعبود ، وأحمد في المسند ٥/٥٩٤ ، ٧١٤ ، ٣٦٥ .

وقد استهلكت كثرة من الرقى التي كان النبي صلى الله عليه وسلم يلجأ اليها بالبسملة :
١٣- فعن عائشة رضی الله عنها قالت : " ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول
في الرقية للمريض : بسم الله ، ترسة أرضنا ، بريقة بعضنا ، يشفى سقيمنا باذن ربنا ^(١) .
١٤- وعن عثمان بن أبي العاص الثقفي رضی الله عنه - أنه شكا الى رسول الله صلى الله
عليه وسلم وجعا يجده في جسده منذ أسلم ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم :
ضع يدك على الذي تألم من جسدك ، وقل : باسم الله ثلاثا ، وقل سبع مرات : أعوذ
بالله وقدرته من شر ما أجد وأحاذر ^(٢) .

١٥- عن ابن عمر رضی الله عنهما قال : " كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا وضعت
الميت في القبر قال : بسم الله ، وعلى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ^(٣) .
١٦- عن عمر بن عبد العزيز رحمه الله أن النبي صلى الله عليه وسلم مر على كتاب فسمى
الأرض فقال لفتى معه : ما هذا ؟ قال : بسم الله الرحمن الرحيم ، فقال : لعن من
فعل هذا ، لاتضعوا بسم الله الا في موضعه ^(٤) .

وورد في فضل تجويدها خطأ وكتابة أحاديث ، وآثار كثيرة بيد أن أكثرها واهية
وغالبها موضوعة ^(٥) ، فأضربنا عن ذكرها صفحا .

هذا : وفضائل البسملة لاتحصى ، وما ورد فيها لا يستقصى ، فهي بحر لا ساحل
له ومهمه لا غاية له ، يتيسر من ولجه ، وكفاها فضلا كونها عنوانا للقرآن العظيم ، وكونها
أول ماتطالعه عينا طالب العلم اذا وقع بين يديه كتاب ، أو رسالة ، وأول ماتقرع أذناه
عند جلوسه في حلقة العلم ، فسبحان الذي خصى هذه الآية الكريمة بمعاني جسيمه
وسبحان من يسرها وخففها على كل لسان رغم عظمتها ، واتساع آفاق المعرفة التي
تبسطها أمام كل من يتعاطاها . والله أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب .

(١) متفق عليه ، رواه البخارى في صحيحه (٢٠٦/١٠) ، ومسلم في صحيحه (١٨٣/١٤) من
شرح النووى .

(٢) رواه مسلم في صحيحه (١٨٩/١٠) .

(٣) رواه ابن السنى في عمل اليوم والليلة ص (٢١٩) .

(٤) قال ابن عراق فى الصراط (لائحة ٩/أ) : أخرجه أبو داود فى مراسله . ومثله
فى الدرر ١/١١) .

(٥) راجع كتاب الموضوعات لابن الجوزى (٢٢٧/١) ، وتنزيه الشريعة لابن عراق ١/٢٥٥ ؛

٢٦٠ ، وسلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة للالبانى ، المجلد الأول ج ٣ ص

٦٠-٦١) ، والفوائد المجموعة فى الأحاديث الموضوعة للشوكانى ص (٣١٧) .

وتعليق أحمد شاکر لتفسير الطبرى ١/١٢١-١٢٢) .

الخاتمه - نسال الله حسنهما -

الحمد لله على نعمائه ، والشكر له على آياته ، والصلاة والسلام على خاتم
أنبيائه سيدنا محمد وعلى آله وصحبه نجوم أوليائه ، ورجوم أعدائه .

ويعد : فمن الصعب على كل قارىء مهما بلغ من الفهم الذروة ، ومن العلم الغاية
القصى - أن يستخلص النتائج من أول وهلة يقرأ فيها البحث - مهما بلغ من صغر
الحجم ، وبساطة الأسلوب ، ومهما كان الموضوع مطروقا عند القارىء -

وربما يفضل بعض القراء الكرام قراءة مقدمة الكتاب وخاتمه فقط . ليرى من الأولى
كيف نهج الكاتب فى بحثه ، ويعلم من الأخرى ما توصل اليه البحث من نتائج رئيسية ،
ومسائل أساسية .

فبناءً على ذلك أخص فى هذه الخاتمة أهم نقاط البحث ، وأذكر فيها النتائج
الرئيسية التى توصلت اليها فى غضون دراستى المتواضعة لهذا الموضوع الجليل ، فأقول
- وبالله التوفيق -

١- ان مسألة البسمة مسألة عظيمة ومهمة ، تتعلق بها مسائل أصولية ، وفقهية . لذا
اعتنى بشأنها أكابر العلماء سلفا وخلفا ، فأكثروا فيها التصانيف ، وأفردوها
بالتأليف ، فاجتمع فيها مؤلفات مفردة تزيد على سبعمين مؤلفا .

٢- ان كلمة : " بسملة " مصدر قياسى لبسمل - كدحرج دحرجة - وردت فى كلام
الفصحاء وأشعار العرب ، وأثبتها كثير من أئمة اللغة ، خلافا لمن قال : انها
مولدة .

٣- ان الحق البين الصريح ، الذى يؤيده الدليل الصحيح مع القائلين : بأن " بسم
الله الرحمن الرحيم " قرآن ، وآية من أول كل سورة كتبت فيها ، وصدرت بها وذلك
لما يلى :-

أ- لاجماع الصحابة - رضوان الله عليهم - على كتابتها بخط القرآن فى أوائل
السور غير سورة براءة فى المصاحف العثمانية التى قصدوا بكتابتها حفظ القرآن
عن الضياع ، وتجريده عن كل شىء ليس منه ، ونقلها بالتواتر العملى القطعى
كما نقلت البسمة فى سورة النمل .

ب- واجماع الأمة الاسلامية على أن ما بين دفتى المصحف العثمانى بما فيه
البسمة - كلام الله تعالى .

ج- واجماع القراء العشرة وغيرهم على وجوب الابتداء بالبسمة أول الفاتحة سواء
ابتدئ بها ، أو وصلت بسورة الناس ، كما أجمعوا على وجوب الاتيان بها عند

الابتداء بأول كل سورة غير " براءة " . أما في حالة وصل سورة بأخرى فقد وقع بينهم خلاف في الوصل ، والسكت ، والبسطة .

والحق أن من قرأ بترك البسطة بين سورتين فقراءته غير صحيحة . لأنها فقدت أهم الشروط ، وأساسها لإثبات القرآنية ، ألا وهو : موافقة رسم المصحف العثماني ، والبسطة ثابتة في رسم المصحف الامام .

فهذه الأدلة القطعية تترجح على الأحاديث الأحادية - لو لم تكن متعارضة ، وقابلة للتأويل ، ومقابلة بمثلها - فكيف اذا كانت كذلك ؟ ١١

٤- ان القول المعتمد عليه في حكمة سقوط البسطة أول سورة " براءة " : ان جبريل لم ينزل بها ، وأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يأمر بكتابتها فيها . ان لا يدخل لأحد في الاثبات والترك ، وانما المتبع في ذلك الوحي والتوقيف ، فحيث لم يبين النبي (ص) ذلك تعين ترك البسطة فيها . لأن عدم البيان من الشارع فسي محل البيان بيان للعدم .

٥- أرجح الأقوال ، وأقربها الى الصواب : قول من قال : بوجوب قراءة البسطة وجوب الفاتحة في الصلاة ، واستحباب قراءتها فيها أول سائر السور غير " براءة " . فمشروعية قراءة البسطة أوائل السور في الصلاة : هو الثابت نقلاً ، والراجح عقلاً ، لورود أحاديث صحيحة في ذلك ، ولأنه من غير المعقول أن يجمع الصحابة على كتابة ما لم يشرع قراءته في المصحف الذي قصدوا تجريده عن كل ما ليس من القرآن حتى عن ما شرع قراءته فيها مثل التعوذ والتأمين .

٦- ان الجهر ، أو الاسرار بالبسطة في الصلاة الجهرية وردت في كلا الجانبين أحاديث صحيحة ، ومحكمة غير منسوخة ، مما يدل على أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يجهر بها تارة ، ويسرهما ، أخرى ، وكذلك صحابته الكرام ، وأن من أخذ بأحدهما متمسك بالسنة .

بيد أن أحاديث الاسرار - وان كانت قليلة ، وغير صريحة - الا أنها أمتن وأقوى ، وأحاديث الجهر - وان كانت كثيرة وصريحة وصحيحة ، صححها الحفاظ النقاد ، مثل ابن خزيمة ، والدارقطني ، والحاكم ، والخطيب - الا أن أكثرها لم يسلم من شوائب الجرح ، لكن هذا الاختلاف مثل الاختلاف في ألفاظ الأذان ، فالكل سنة ، ومن عمل بهذا ، او ذاك مصيب ، ومتبع لامبتدع ، فالراجح مذهب المخيرين بين الجهر والاسرار .

- ٧- الصحيح أن باء البسمة أصلية ، لازائدة ، والراجح في معناها : الاستعانة ، خلافا للزمخشري حيث اختار كونها للمصاحبة ، تأييدا لمذهبه الفاسد ، وأن - " اسم " مقصود معناه ، غير مقحم بين الباء ولفظ الجلالة ، وأن حذف ألفه خطأ رسم عثمانى لا يكاد يعرف سره . خيطان لا يقاس عليهما : رسم المصحف ، وخط العروض .
- ٨- القول الراجح أن لفظ الجلالة " الله " : علم بالوضع ، عربى ، مرتجل ، جامد ، خاص ، خلافا لمن قال بخلاف ذلك ، وأن الرحمن : صفة ، مشتق ، عربى ، أبلغ من الرحيم ، مختص بالله تعالى شرعا ، لالفة .
- ٩- حاصل صور البسمة الاعرابية : ثلاثمائة وخمس عشرة صورة (٣١٥) ، ويمكن أن تزيد على ذلك .
- ١٠- فى البسمة من علم المعانى : القصر بأنواعه الثلاثة : (الافراد ، والقلب ، والتصيين) وايجاز قصر ، وايجاز حذف ، وايجاز تضمين ، وايجاز الجامع ، والالتفات على مذهب السكاكى ، والاطناب الوصفى .
- ١١- وفيها من علم البيان : المجاز المرسل ، والمجاز بالتقديم والتأخير والمجاز بالحذف والمجاز بالزيادة ، والاستعارة التصريحية التبعية ، والاستعارة المكتية ، والاستعارة التمثيلية ، والكناية .
- ١٢- فى البسمة من علم البديع : الابدال ، والتورية ، ويقال لها : (الايهام) ، والمبالغة ، وائتلاف اللفظ مع المعنى ، وجناس الاشتقاق ، والتعديد ، والتدلى من الأعلى الى الأدنى ، واللف والنشر ، والادماج ، والطباق ، والاستخدام والقول الموجب ، ويقال له : (المذهب الكلامى ، وحسن التعليل) ، والتضمين ،
- ١٣- يعترى البسمة أربعة أحكام : تجب قراءتها فى الصلاة مع الفاتحة عند أكثر أهل العلم ، وتستحب عند ابتداء كل أمر ذى بال ، وتحرم فى المحرم لذاته ، وتكره فى المكروه لذاته .
- ١٤- بلغت صور البسمة بالنسبة لعلاقتها بالعلوم المشهورة الى : (ثمانية آلاف ألف وسبعة وأربعين ألفا وثلاثمائة وستين صورة (٨٠٤٧٣٦٠) ويمكن أن تزيد على ذلك بأضفاف أضافه .
- ١٥- حديث الابتداء بالبسمة : اختلف أقوال الحفاظ النقاد فيه ، فصححه الحاكم ، وابن حبان ، وأبو عوانة ، والسبكي ، وضعفه آخرون ، وأعدل الأقوال : أنه حسن دون الصحيح ، وفوق الضعيف ، وعليه أكثرهم ، منهم ابن الصلاح والنووى ، والحافظ العراقي ، والعسقلانى ، والسيوطى .

١٦- أرجح الأقوال في حكمة الابتداء بالبسملة هو : التأسى بالقرآن العظيم ، حيث افتتحه الله بها وجعلها عنوانا له ، والافتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم حيث ابتداء كتبه الى الملوك والعظماء بالبسملة دون غيرها .

١٧- ورد في فضل البسملة أخبار كثيرة ، وآثار مشهورة ، ما بين صحيح ، وحسن ، وضعيف ، وموضوع . غير أن الاخبار التي صرح العلماء بوضعها حسب تتبعي واستقراي لكتب الموضوعات - قليلة لا تتجاوز العشرة ، ولم يخل كتاب من كتب التفسير عن ذكر طرف منها .

كما أن الآثار التي نصوا على صحتها قليلة جدا ، وأكثرها يتراوح بين حسن وضعيف ، مع أنهم سكتوا عن الحكم في غالبها .

وفي الختام أسأل الله الكريم المنان أن يعيذني واخواني من علم لا ينفع ، ومن قلب لا يخشع ، ومن نفس لا تشبع ، ومن دعوة لا يستجاب لها ، كما أسأله تعالى النفع بهذه الرسالة التي أعانني على اتمامها ، ووفقني لهذا العمل المتواضع في هذا الموضوع الجليل العظيم حتى انكشفت لي حقائق كثيرة من بعض جوانبه المتعددة مع اعترافي بالمعجز والقصور ، عن ارتقاء تلك القصور ، وأنى لمثلى بمعانقة هاتيك الحور ، الا برحمة ربي الغفور .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله وسلم وبارك على خاتم النبيين المبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ، ومن تبعهم باحسان الى يوم الدين .

وكان الفراغ من هذه الرسالة يوم الثاني عشر من شهر ذي القعدة سنة ثمان وتسعين وثلاثمائة وألف هجريه على صاحبها أفضل الصلاة والسلام وأزكى التحية .
والى رسالة أخرى ان شاء الله

قائمة المراجع حسب ترتيب حروف الهجاء

- القرآن الكريم .

- ابراز المعاني من حرز الأمانى . لعبد الرحمن بن اسماعيل المقدسى المعروف بأبى شامة ، (ت . سنة ٦٦٥ هـ) . ط مصطفى البابى الحلبي بمصر سنة ١٣٤٩ هـ .
- الابانه عن أصول الديانة . لابي الحسن على بن اسماعيل الأشعري ، (ت بضع سنة ٣٢٠ هـ) . ن . المكتبة السلفية بالمدينة المنورة . لمحمد عبد المحسن .
- اتحاف ذوى الفضائل المشتهره بما وقع من الزيادة فى نظم المتناثر على الأزهار المتناثره . لعبد العزيز بن محمد بن الصديق الفمارى . ط . حلبي .
- اتحاف السادة المتقين بشرح أسرار احياء علوم الدين . للسيد مرتضى الزبيدى . ط . الميمنية لأحمد البابى الحلبي بمصر سنة ١٣١١ هـ
- اتحاف فضلاء البشر فى القراءات الأربع عشر . لأحمد بن محمد الدمياطى ، (ت . سنة ١١١٧ هـ) . ن . عبد الحميد أحمد حفنى . تحقيق على محمد الضباع .
- الاتقان فى علوم القرآن . لعبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى ، (ت . سنة ٩١١ هـ) . ط . مصطفى البابى الحلبي بمصر . الطبعة الثانية .
- أحكام القرآن . للإمام الشافعى محمد بن ادريس . جمع الامام البيهقى . ط . دار الكتب العلمية . بيروت .
- أحكام القرآن . لأبى بكر أحمد الرازى الجصاص ، (ت . سنة ٣٧٠ هـ) . ط . الأوقاف الاسلاميه بدار الخلافة . سنة ١٣٢٥ هـ
- أحكام القرآن . لأبى بكر محمد بن عبد الله المعروف بابن المرسى (ت سنة ٤٣٠ هـ) . ط . عيسى الحلبي . الطبعة الثالثة . سنة ١٣٩٢ هـ .
- الاحكام فى أصول الأحكام . لسيف الدين أبى الحسن على بن على الآمدى ، توفى هـ (سنة ٦٣١ هـ) . مطبعة المعارف بمصر سنة ١٣٣٢ هـ
- احياء علوم الدين . لأبى حامد محمد بن محمد الغزالي ، المتوفى سنة ٥٠٥ هـ . ط . عيسى البابى الحلبي بمصر سنة ١٣٧٧ هـ .
- الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة . لعبد الحى اللكنوى ، (ت . سنة ١٣٠٤ هـ) . المطبعة السورية / حلب .

- الأذكار المنتخبة من كلام سيد الأبرار . للامام النووى ، (ت . سنة ٦٧٦ هـ) .
المطبعة اليوسفية بمصر .

هـ
- ارشاد السارى شرح صحيح البخارى . للامام أحمد بن محمد القسطلانى (ت . سنة ٩٢٣ هـ) .
ط . الأميرية . الطبعة الخامسة .

هـ
- ارشاد العقل السليم الى مزايا الكتاب الكريم . لأبى السعود محمد العمادى ، (ت . سنة ٩٨٢ هـ) .
ط . السعادة . القاهره . سنة ١٣٩١ هـ .

هـ
- ارشاد الفحول الى تحقيق الحق من علم الأصول . لمحمد بن على الشوكانى ، (ت . سنة ١٢٥٠ هـ) .
ط . مصطفى البابى الحلبي . الطبعة الأولى بمصر .

- ارشاد المرید الى مقصود القصيد . لعلى بن محمد الضباع ، مطبوع بهامش ابـراز
المعاني .

- الأزهار المتناثرة فى الأحاديث المتواتره . للامام السيوطى ، (ت . سنة ٩١١ هـ) .
ط . حيدرآباد الدكن . سنة ١٣٢٤ هـ .

- أسرار التكرار فى القرآن . لتاج القراء محمود بن حمزة بن نصر الكرمانى .

ط . دار الطباعة المحمدية بالأزهر . القاهرة .

- الاستذكار لمذاهب فقهاء الأمصار .
لأبى عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البـر
(ت . سنة ٤٦٣ هـ) . مطابع الالهرام بالقاهرة .
سنة ١٣٩٣ هـ .

- الاشراف على مسائل الخلاف .

لعبد الوهاب بن على بن نصر البغدادى المتوفى

سنة ٤٢٢ هـ . مطبعة الارادة . بدون .

للحافظ أحمد بن على بن حجر العسقلانى ، المتوفى

- الاصابه فى تمييز الصحابه .

سنة ٨٥٢ هـ . ط . السعادة . القاهرة الطبعة

الأولى سنة ١٣٢٨ هـ .

- أضواء البيان فى ايضاح القرآن بالقرآن . للشـيخ محمد أمين الشنـلـيـطى . ط . دار

الاصفهان بجده .

- الاعتبار فى النسخ والمنسوخ من الآثار . لأبى بكر محمد بن موسى بن حازم الهمدانى

المتوفى سنة ٥٨٤ هـ .

ط . الاندلس . حمص . سنة ١٣٨٦ هـ .

- أعذب الموارد فى تخريج أحاديث جمع الفوائد . للسيد عبد الله هاشم اليماني ، المدني

ط . مع جمع الفوائد . ط . دار التأليف بمصر

سنة ١٣٨١ هـ .

- اعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم . لأبى عبد الله الحسين بن أحمد المعروف بابـن

خالويه ، (تسنـة ٣٧٠ هـ) . ط . حيدرآباد الدكن سنة ١٣٦٠ هـ

• اكمال اكمال المعلم بفوائد صحيح مسلم . لأبي عبد الله محمد بن خليفة الأبي ، المتوفى

سنة ٨٢٨ هـ .

ط . السعادة . القاهرة . الطبعة الأولى سنة ١٣٢٧ هـ

- الأم . للإمام محمد بن ادريس الشافعي . ط . الأميريه ببولاقي . الطبعة الأولى سنة ١٣٣١ هـ

• الانصاف فيما بين العلماء من الاختلاف . للحافظ أبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر ،

المتوفى سنة ٤٦٣ هـ . ط . ضمن مجموعة الرسائل

المنيرية .

- الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف . لعلاء الدين ابي الحسن علي بن سليمان المرادي

المتوفى سنة ٨٨٥ هـ . ط . السنة المحمدية

بالأزهر . الطبعة الأولى بمصر سنة ١٣٧٤ هـ .

- الانصاف في مسائل الخلاف . لأبي البركات بن الأنباري . ط . الاستقامة . القاهرة .

- أنوار التنزيل وأسرار التأويل . لأبي سعيد عبد الله بن عمر البيضاوي المتوفى سنة ٦٨٥ هـ .

ط . دار صياد ، بيروت - مع حاشية الشهاب .

• أوضح المسالك الى الفية ابن مالك . لأبي محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري

المتوفى سنة ٧٦١ هـ . ط . السعادة . القاهرة .

الطبعة الخامسة سنة ١٣٨٦ هـ .

• ايضاح ابداع حكمة الحكيم في بيان بسم الله الرحمن الرحيم . لأبي عبد الله محمد بن

أحمد عليش ، (ت سنة ١٢٩٩ هـ) .

ط . مصطفى الحلبي بمصر سنة ١٣٧٣ هـ .

• البحر المحيط . تفسير أبي عبد الله محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان ، المتوفى سنة ٧٥٤ هـ

ن . مكتبة النصر الحديثة - الرياض .

- بدائع الفوائد . لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية . ت سنة ٧٥١ هـ . ن . دار

الكتاب العربي . بيروت - لبنان .

• بداية المجتهد ، ونهاية المقتصد . لمحمد بن أحمد بن رشد القرطبي ، المتوفى سنة ٥٩٥ هـ

ط . الاستقامة . بمصر . سنة ١٣٧١ هـ .

• البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواتره . للشيخ عبد الفتاح القاضي .

ط . مصطفى الحلبي بمصر سنة ١٣٧٥ هـ

- البرهان في علوم القرآن . لبرهان الدين محمد بن عبد الله الزركشي المتوفى سنة ٧٩٤ هـ .

ط . عيسى الحلبي . الطبعة الثانية سنة ١٣٩١ هـ

• البرهان في تفسير القرآن . للسيد هاشم بن سليمان البحراني ، المتوفى سنة ١٠٧٠ هـ

ط . تهران . الطبعة الثانية .

✓ البسطة بين أهل العبارة وأهل الإشارة . للدكتور ابراهيم بسيوني

ط . دار التأليف بمصر .

- الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث ، لابن كثير شرح أحمد محمد شاكر .

ط . محمد علي صبيح الطبعة الثانية بمصر سنة ١٣٧٠ هـ

- البهجة المرضية شرح الدررة البهية . لعلي محمد الضباع . مطبوع مع ابراز المعاني .

- البيان في غريب القرآن . لأبي البركات بن الأنباري . ط . دار الكتاب العربي بمصر

سنة ١٣٨٩ هـ .

- تبصير الرحمن وتيسير المنان في تفسير القرآن . لعلي بن أحمد المهايي . ط . بولاق

الطبعة الاولى .

- التبيان في آداب حملة القرآن . لأبي زكريا يحيى شرف الدين النسوي المتوفى

سنة ٦٧٧ هـ . ط . مصطفى البابي الحلبي بمصر . الطبعة

الأولى سنة ١٣٧٩ هـ .

- التبيان في تفسير القرآن . للإمام الطوسي المتوفى سنة ٤٦٠ هـ .

ط . النعمان . النجف . سنة ١٣٨٥ هـ .

- التبيان في اعراب القرآن . لأبي البقاء العكبري عبد الله بن الحسين ، المتوفى

سنة ٦١٦ هـ . ط . عيسى البابي الحلبي بمصر سنة ١٣٩٦ هـ

- التحرير والتنوير في التفسير . لمحمد الطاهر بن عاشور . ط . دار التنوير للنشر .

- التحقيق في اختلاف الحديث . لأبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي المتوفى سنة

٥٩٧ هـ . ط . السنة المحمدية بالأزهر . القاهرة .

- تحفة الأحوذى بشرح سنن الترمذى . لمحمد عبد الرحمن المباركفوري ، المتوفى سنة

١٣٥٣ هـ . ط . المدني . القاهرة .

- تدريب الراوى في شرح تقريب النواوى . للإمام عبد الرحمن السيوطى ، المتوفى سنة

٩١١ هـ . ط . السعادة . القاهرة . الطبعة الثانية سنة

١٣٨٥ هـ .

- الترغيب والترهيب من الحديث . لذكى الدين عبد العظيم المنذرى ، المتوفى سنة

٩٥٦ هـ . ط . عيسى الحلبي بمصر .

- التسهيل لعلوم التنزيل . لمحمد بن أحمد الكلبى . الطبعة الأولى سنة ١٣٥٥ هـ

- تسهيل الوصول الى فهم علم الأصول . مقرر المعهد الثانوى التابع للجامعة الاسلامية

بالمدينة .

- تشويق الخلان على شرح الأجرومية للسيد زيني دحلان . للحاج محمد معصوم بن سالم .

ط . عيسى الحلبي .

- التصريح على التوضيح . للشيخ خالد بن عبد الله الأزهرى . ط . عيسى الحلبي بمصر .

- التعليق المغنى على سنن الدارقطنى . لأبى الطيب شمس الحق العظيم آبادى .
ط . دار المحاسن بمصر مع سنن الدارقطنى .
- تعليق الشيخ أحمد شاكراً على سنن الترمذى . الناشر : المكتبة الاسلامية . للحاج
رياض الشيخ .
- تفسير ابن أبى حاتم . مخطوط . مكتبة الشيخ عبدالرحيم صديق بمنى .
- تفسير القرآن العظيم . لعقاد الدين أبى الفداء اسماعيل بن كثير ، المتوفى
سنة ٧٧٤ هـ . ط . دار الفكر .
- التفسير الكبير (مفاتيح الغيب) لفخر الدين الرازى . ط . البهية ط . أولس
بمصر سنة ١٣٥٧ هـ .
- التفسير القيم للإمام ابن القيم (ت ٧٥١) . جمع الشيخ محمد أويس الندوى .
ط . السنة المحمدية بمصر سنة ١٣٦٨ هـ .
- تفسير محبى الدين بن عربى . ط . دار اليقظة العربية . بيروت .
- تفسير المنار . للسيد محمد رشيد رضا . ط . دار المنار . سنة ١٣٦٨ هـ .
- تفسير المراغى . للشيخ أحمد مصطفى المراغى . ط . مصطفى البابى الحلبي بمصر .
- التفسير الفريد للقرآن المجيد . للدكتور محمد عبدالمنعم الجمال . ط . الحلبي .
- التفسير الواضح . لمحمد محمود حجازى . ط . دار الاستقلال . الطبعة الرابعة
بمصر سنة ١٣٨٥ هـ .
- تقريب التهذيب . للحافظ أحمد بن على بن حجر المسقلانى . ن . دار الكتب
الاسلامية . باكستان .
- تقرير محمد الأنابى ، على حاشية الباجورى على سلم المنورق . ط . عيسى الحلبي
بمصر سنة ١٣٨٠ هـ .
- التقييد والايضاح لما اطلق وأغلق من مقدمة ابن الصلاح . للحافظ العراقي
المتوفى سنة ٨٠٦ هـ . ن . المكتبة السلفية بالمدينة المنورة
الطبعة الأولى سنة ١٣٨٩ هـ .
- تلخيص المفتاح فى علوم البلاغة . لجلال الدين الخطيب القزوينى . ط . المكتبة
التجارية الكبرى بمصر .
- التلخيص من المستدرك . للحافظ الذهبى . مطبوع مع المستدرك للحاكم .
- التلخيص الحبير فى تخريج أحاديث الشرح الكبير للرافعى . للحافظ العسقلانى
ط . شركة الطباعة الفنية بمصر سنة ١٣٨٤ هـ .
- التمهيد لما فى الموطأ من المعانى والأسانيد . لأبى عمر يوسف بن عبدالله بن عبد البر
الأندلسى المتوفى سنة ٤٦٣ هـ . ط . فضالة - المحمدية .
طبع بأمر الملك الحسن .

- التنقيح لكتاب التحقيق لمحمد بن أحمد بن عبد الهادي المتوفى سنة ٧٠٤ هـ .
مخطوط . مكتبة أحمد الزهراني .
- تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعه . لعلى بن محمد بن عسراق
الكناني . مطبعة عاطف بمصر .
- تنوير الحوالك شرح موطأ مالك . للامام السيوطي . ط . عيسى البابي الحلبي .
- تهذيب الأسماء واللغات . للامام النووي المتوفى سنة ٦٧٦ هـ . ط . المنيرية بمصر .
- تهذيب التهذيب . للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني . ط . أولى . هيدرآباد
الدكن سنة ١٣٦٢ هـ .
١٣٢٧
- التاريخ الكبير . لابي عبد الله محمد بن اسماعيل البخاري . ط . أولى . هيدرآباد الدكن سنة ١٣٢٧ هـ .
تاج العروس من جواهر القاموس . للسيد مرتضى الزبيدي . ن . مكتبة الحياة ، بيروت .
لبنان .
- تيسير اللطيف المنان في خلاصة تفسير القرآن . لعبد الرحمن بن ناصر السعدي .
مطبعة الامام بمصر .
- التيسير في القراءات السبع . لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني المتوفى سنة ٤٤٤ هـ .
مطبعة الدولة - أستانبول سنة ١٩٣٠ م .
- التيسير شرح التحرير . لمحمد أمين أمير باد شاه الحنفي . ط . مصطفى الحلبي بمصر
سنة ١٣٥١ هـ .
- جزء القراءة خلف الامام . للامام أبي عبد الله محمد بن اسماعيل البخاري . ن . جمعية
معمدي بمبئي .
- جمع الفوائد من جامع الأصول وجمع الزوائد . لمحمد بن محمد بن سليمان . ط . دار
التأليف بمصر سنة ١٣٨١ هـ .
- جمع الجوامع . لتاج الدين عبد الوهاب بن السبكي . ط . عيسى البابي الحلبي بمصر .
- الجامع المسند الصحيح . للحافظ أبي عبد الله محمد بن اسماعيل البخاري . ط . السلفية
بترقيم محمد فؤاد عبد الباقي .
- الجامع الصحيح . لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي المتوفى سنة ٢٧٩ هـ .
تحقيق أحمد شاکر . ن . المكتبة الاسلامية للحاج رياض الشيخ
- الجامع الصغير من حديث البشير النذير . للامام السيوطي . ط . مصطفى محمد .
الطبعة الأولى سنة ١٣٥٦ هـ .
- جامع البيان عن تأويل القرآن . لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري ، المتوفى سنة
٣١٠ هـ . تحقيق محمود شاکر . ط . دار المعارف بمصر .
- الجامع لأحكام القرآن . لأبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي . ط . دار الكتب
المصرية سنة ١٣٥٨ هـ .
- حرز الأمانى ووجه التهاني . لأبي محمد بن فيرا بن أبي القاسم الشاطبي . مطبوع
مع ابراز المعاني .

- ١٢٨٣
- حاشية الشهاب على تفسير البيضاوى . ن . دار صياد . من النسخة المطبوعة سنة ١٢٨٣ هـ .
- حاشية القونوى وابن التمجيد على تفسير البيضاوى . للقونوى وابن التمجيد . بدون .
- حاشية السيد على محمد الجرجاني المتوفى سنة ٨١٦ هـ على الكشاف للزمخشري .
ط . محمد مصطفى أفندى بمصر سنة ١٣٠٨ هـ .
- حاشية شيخى زاده على البيضاوى . لعبدالرحمن بن محمد المعروف بشيخى زاده ،
ألفها سنة ٩٤١ هـ .
- حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل لالفية ابن مالك . للعلامة محمد الخضرى .
ط . عيسى الحلبي .
- حاشية ابراهيم الباجورى على متن السلم المنورق لعبدالرحمن الأخرى . ط . عيسى
الحلبي سنة ١٣٨٠ هـ .
- حاشية الصبان على شرح الأشموني لالفية ابن مالك . ط . عيسى الحلبي بمصر .
- حاشية أحمد الصاوى على تفسير الجلالين . ط . العامرة الشرفية . لحسين أفندى
شرف . الطبعة الثانية .
- حاشية الدسوقي على مختصر سعد الدين التفتازانى . ط . بولاق . الطبعة الأولى
سنة ١٣١٧ هـ .
- حاشية ابراهيم البيجورى على السمرقندية فى علم البيان . ط . اليمينية سنة ١٣٠٦ هـ .
- حاشية ابن حمدون على شرح المكودى لالفية ابن مالك . ط . عيسى الحلبي بمصر
سنة ١٣٧٤ هـ .
- حاشية ابراهيم البيجورى على شرح ابن قاسم الفزى على متن أبى شجاع . ط . مصطفى
الحلبي .
- حاشية اسماعيل الحامدى على شرح حسن الكفراوى للأجرومية . ط . مصطفى الحلبي .
الطبعة الثانية سنة ١٣٧٤ هـ .
- حاشية البناني على شرح الجلال المحلى على جمع الجوامع . ط . عيسى الحلبي بمصر .
- حاشية الشيخ مخلوف المنياوى على شرح أحمد الدمنهورى على الجوهر المكنون .
مطبعة هجازى بمصر .
- حاشية الشيخ أحمد الرفاعى ، على لامية الأفعال لابن مالك . ط . عيسى الحلبي مصر
- حاشية مصطفى محمد عرفه الدسوقي على مغنى اللبيب لابن هشام . ط . المشهد
الحسينى . القاهرة .
- حاشية محمد الأمير على مغنى اللبيب ، لابن هشام الأنصارى . ط . عيسى الحلبي / مصر
- حاشية مصطفى محمد عرفه الدسوقي على الشرح الكبير . لأبى البركات أحمد الدرديرى .
ط . بولاق . مصر سنة ١٣١٩ هـ .
- حاشية الامام السندى على سنن النسائى . ط . دار احيا التراث العربى . بيروت

- حاشية أحمد بن محمد بن اسماعيل الطحاوي على مراقي الفلاح شرح نور الايضاح .
ط . الثانية مصر سنة ١٣٨٩ هـ
- خلاصة الكافية الشافية (ألفية ابن مالك) لجمال الدين محمد بن مالك المتوفى سنة
٦٧٢ هـ دار الاتحاد العربي سنة ١٣٨٦ هـ مع شرح
ابن عقيل .
- الدر المنثور في تفسير القرآن بالمأثور . للامام السيوطي . ط . الميمنية بمصر سنة ١٣٠٦ هـ
- الدرايه في تخريج أحاديث الهداية . للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني .
ط . الفجالة الجديده القاهرة سنة ١٣٨٤ هـ .
- دستور الأخلاق في القرآن . للدكتور محمد عبد الله دراز . الطبعة الأولى - دار البحوث
العلمية - الكويت .
- دروس التصريف . للشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد . الطبعة الثانية . ط . بالسعادة
مصر سنة ١٣٧٨ هـ .
- دراسات تطبيقية في الحديث . للدكتور نور الدين عتر . ط . دار المعارف للطباعة
سنة ١٣٩٦ هـ .
- ذخائر المواريث في الدلالة على مواضع الأحاديث . لعبد الفنى النابلسي . ط . دار
المعرفة . بيروت .
- الرحمة المرسله في شأن حديث البسملة . لعبد الحى بن عبد الكبير الكتانسي .
ط . بولاق . الطبعة الأولى سنة ١٣٢٣ هـ .
- رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار . لمحمد أمين بن عابدين .
الطبعة الثانية بمصر سنة ١٣٨٦ هـ .
- رسالة جليله في مباحث البسملة . للسيد أحمد زيني دحلان . المطبعة
الوهبية سنة ١٢٩٦ هـ .
- الرسالة التدمرية . لشيخ الاسلام بن تيمية المتوفى سنة ٧٢٨ هـ . ضمن رسائله
" نفائس " . بدون .
- الرسالة الكبرى في البسملة . لأبي العرفان محمد بن علي الصبان . المطبعة
الميمنية بمصر سنة ١٣٠٨ هـ .
- الرسالة الصفري في البسملة والحمد لله . للعلامة الصبان . بشرح عبده محمد الأمير .
مخطوطة . مكتبة كلية الشريعة بمكة المكرمة . رقم : (١٧٦١) .
- رسالة في علم الوضع . لشمس الدين محمد الأنباي . مخطوطة . مكتبة كلية الشريعة
بمكة . رقم (٢٣٥) .
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني . للشيخ محمود الألوسي
المتوفى سنة ١٢٧٠ هـ . ط . المنيرية . الطبعة الثانية .

- روائع البيان في تفسير آيات الأحكام من القرآن . بقلم محمد علي الصابوني . ط . دار القرآن العظيم - بيروت .
- زاد المسير في علم التفسير . لأبي الفرج عبدالرحمن بن علي بن الجوزي ، المتوفى سنة ٥٩٧ هـ . ط . المكتب الاسلامي . بيروت . لبنان .
- زاد المعاد في هدى خير العباد . للإمام ابن القيم المتوفى سنة ٧٥١ هـ . المطبعة المصرية . سوق الأوقاف .
- زهر الربا شرح المجتبى (سنن النسائي) للإمام السيوطي . ط . دار احياء التراث العربي - بيروت .
- سبل السلام شرح بلوغ المرام . لمحمد بن اسماعيل الصنعاني المتوفى سنة ١١٨٢ هـ . ط . محمد عاطف - مصر .
- السراج المنير في الاعانة على معرفة بعض معاني كتاب ربنا الحكيم الخبير . للخطيب الشرييني . ط . بولاق . سنة ١٢٩٩ هـ .
- سلم المنورق في علم المنطق . لعبدالرحمن الأخرى . ط . عيسى الحلبي . مع حاشية الباجوري سنة ١٣٨٠ هـ .
- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة . للشيخ محمد ناصر الدين الألباني . ط . المكتب الاسلامي - بيروت .
- سفر السعادة . لمحمد بن يعقوب الفيروزبادي المتوفى سنة ٨٢٦ هـ . ط . المنيرية - سنة ١٣٤٦ هـ .
- السنن الكبرى . لأبي عبدالرحمن أحمد بن شعيب النسائي . تحقيق عبدالصمد شرف الدين . ن . دار القيمة . بمباي - الهند سنة ١٣٩١ هـ .
- السنن الكبرى . لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي المتوفى سنة ٤٥٨ هـ . ط . هيدرآباد الدكن . الطبعة الأولى سنة ١٣٤٦ هـ .
- السنن . للحافظ أبي محمد عبدالله بن عبدالرحمن الدارمي المتوفى سنة ٢٥٥ هـ . مطبعة الاعتدال - دمشق سنة ١٣٤٩ هـ .
- السنن . للحافظ أبي داود سليمان بن الأشعث المتوفى سنة ٢٧٥ هـ . شرح عون المعبود . ط . المجد . بمصر سنة ١٣٨٨ هـ .
- السنن . للحافظ أحمد بن شعيب النسائي المتوفى سنة ٣٠٣ هـ . ط . دار احياء التراث العربي . لبنان - بيروت . مع شرح السيوطي .
- السنن . للحافظ أبي عبدالله محمد بن يزيد بن ماجه القزويني المتوفى سنة ٢٧٥ هـ . ترقيم محمد فؤاد عبدالباقي . ط . دار احياء التراث العربي بيروت - لبنان .
- السنن . للحافظ أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني المتوفى سنة ٣٨٥ هـ . ط . دار المحاسن . القاهرة سنة ١٣٨٦ هـ .

- سراج القارىء المبتدى (شرح الشاطبيه) . لأبى القاسم على بن عثمان البغدادى .
ط . مصطفى الحلبي سنة ١٣٧٥ هـ .
- سورة الرحمن وسور قصار ، عرض ودراسة . للدكتور شوقي ضيف . ط . دار المعارف بمصر
- شرح السنة . للإمام البغوى . تحقيق شعيب الأرنؤوط . ط . المكتب الاسلامى
بيروت .
- شرح رسالة الصبان فى جملةي البسطة والحمدلة . للعلامة عبده محمد الأمير .
مخطوط . مكتبة كلية الشريعة بمكة .
- شرح سنن أبى داود . للحافظ ابن قيم الجوزية . مطبوع مع عون المعبود .
ط . المجد بمصر .
- شرح ابن عقيل المتوفى سنة ٧٦٩ هـ على ألفية ابن مالك . ط . فى هامش حاشية
الخضرى .
- شرح ألفية العراقي . لناظمها عبدالرحيم بن الحسين العراقي المتوفى سنة ٨٠٦ هـ .
ط . فاس . سنة ١٣٥٤ هـ .
- شرح صحيح مسلم . للإمام النووى . المطبعة المصرية . سوق الأوقاف .
- شرح معانى الآثار . لأبى جعفر أحمد بن محمد الطحاوى المتوفى سنة ٣٢١ هـ .
ط . الأنوار المحمدية . القاهرة .
- شرح مسند الامام أحمد . للشيخ أحمد شاکر . ط . دار المعارف . مصر سنة ١٣٧٣ هـ
- شرح المفصل . لموفق الدين يعيش بن على بن يعيش النحوى المتوفى سنة ٦٤٣ هـ .
ن . عالم الكتب . بيروت .
- شرح الموطأ . للعلامة محمد الزرقانى . ط . مصطفى محمد . مصر سنة ١٣٥٥ هـ
- صحيح مسلم . للحافظ أبى الحسين مسلم بن الحجاج القشيري . بشرح النووى .
المطبعة المصرية - سوق الأوقاف .
- صحيح ابن خزيمة . للحافظ أبى بكر محمد بن اسحاق بن خزيمة المتوفى سنة ٣١١ هـ
تحقيق الدكتور محمد مصطفى الأعظمى . ط . المكتب
الاسلامى - بيروت .
- صحاح الجوهري . ط . دار الكتاب العربى - مصر .
- الصراط المستقيم الى معانى بسم الله الرحمن الرحيم . لنور الدين على بن محمد
بن عراق المتوفى سنة ٩٦٣ هـ مخطوط . مكتبة كلية الشريعة
بمكة المكرمة . رقم : (١٠١٧) .
- طبقات الشافعية الكبرى . لتاج الدين أبى نصر عبدالوهاب بن تقي الدين السبكي .
ط . دار المعرفه - بيروت - الطبعة الثانية .

- العده على شرح العمده . للأمير الصنعاني . المطبعة السلفية . القاهرة
- عشرون حديثا من صحيح مسلم . للشيخ عبدالمحسن العباد . الطبعة الأولى .
- علل الحديث . للحافظ أبي محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي . ط . السلفية .
القاهرة . سنة ١٣٨٣ هـ .
- علوم الحديث . للإمام ابي عمرو عثمان بن الصلاح المتوفى سنة ٦٤٣ هـ . مطبوع
مع التقييد والايضاح .
- عمدة التفسير عن تفسير الحافظ ابن كثير . اختصار أحمد شاكر . ط . دار المعارف . مصر
- عمدة القارى شرح صحيح البخارى . لبدر الدين محمود بن أحمد العيني . ط . المنيرية .
- عمل اليوم والليلة . لأبي بكر بن السنى . تحقيق عبدالقادر أحمد عطا . ط . مكتبة
الكلية الأزهرية .
- عارضة الأهودى شرح سنن الترمذى . للشيخ ابن العربى المالكي . ط . أولى . المطبعة
المصرية بالأزهر سنة ١٣٥٠ هـ .
- عون المعبود شرح سنن أبي داود . لأبى الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادى .
ط . المجد . الطبعه الثانية بمصر سنة ١٣٨٨ هـ .
- غيث النفع فى القراءات السبع . للسيد على النورى الصفاقسى . مع سراج القارى .
ط . مصطفى الحلبي .
- غاية المرام فى علم الكلام . لسيف الدين الآمدى . ن . لجنة احيا التراث الاسلامى .
مصر سنة ١٣٩١ هـ .
- غاية الوصول شرح لب الأصول . كلاهما لأبى يحيى زكريا الأنصارى . ط . عيسى الحلبي
- فتح البارى بشرح صحيح البخارى . للحافظ أحمد بن على بن حجر العسقلانسى .
ط . السلفية . القاهرة سنة ١٣٨٠ هـ
- فتح الباقي على ألفية العراقي . لأبى يحيى زكريا بن محمد الانصارى . ط . فاس سنة
١٣٥٤ هـ
- فتح الرحمن بكشف ما يلتبس فى القرآن . لأبى يحيى زكريا الأنصارى . بهامش السراج
المنير . ط . بولاق . سنة ١٢٩٩ هـ .
- الفتح الربانى لترتيب مسند الامام أحمد الشيبانى . للشيخ أحمد عبدالرحمن
البن الساعاتى . ط . أولى . سنة ١٣٥٤ هـ .
- فتح القدير . الجامع بين فنى الرواية والدراية من علم التفسير . لمحمد بن على
الشوكانى المتوفى سنة ١٢٥٠ هـ . ط . ثانية سنة ١٣٨٣ هـ .
مطبعة مصطفى الحلبي .
- الفتوحات الربانية على الأذكار النووية . لمحمد بن علان الصديقى المتوفى سنة ١٠٥٧ هـ .
ط . المعاهد بمصر سنة ١٣٣٢ هـ .

- الفتوحات الالهية بتوضيح الجلالين للدقائق الخفيه . للشيخ سليمان بن عمر
الجمل المتوفى سنة ١٢٠٤ هـ . ط . حجازى بالقاهرة .
- فتح المفيت شرح ألفية الحديث . لشمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوى
المتوفى سنة ٩٠٢ هـ . الطبعة الثانية . ط . العاصمة .
القاهرة . سنة ١٣٨٨ هـ .
- ✓ - فاتحة الكتاب . تفسير الأستان محمد عبده . ط . القاهرة . سنة ١٣٨٢ هـ .
- فهرس المخطوطات لدار الكتب المصرية . ط . دار الكتب . القاهرة . سنة ١٣٨٢ هـ .
- فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية . للدكتور عزة حسن . ط . دمشق . سنة ١٣٨١ هـ .
- فهرس مخطوطات الخزانة العراقية . ط . عراق .
- - فهرس الخزانة التيمورية . القاهرة . ط . دار الكتب المصرية سنة ١٣٦٧ هـ .
- فيض القدير شرح الجامع الصغير . لمحمد عبدالرؤف المناوى . ط . مصطفى محمد
الطبعة الأولى سنة ١٣٥٦ هـ .
- فى ظلال القرآن . بقلم سيد قطب . ط . عيسى الحلبي . الطبعة الثانية .
- الفوائد المجموعه فى الأحاديث الموضوعه . لمحمد بن على الشوكانى . الطبعة
الأولى سنة ١٣٨٠ هـ .
- القول الأرشد فى شرح البسمله والحمدلة وأما بعد . للشيخ عبدالواسع بن يحيى
الواسعى ، ط . محمد العيساوى بمصر سنة ١٣٣٢ هـ .
- القاموس المحيط . لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزىادى المتوفى سنة ٨١٧ هـ .
ط . مؤسسة الحلبي . القاهرة .
- الكشاف عن حقائق التنزيل . لمحمود بن عمر الزمخشري المتوفى سنة ٥٢٨ هـ .
ط . العامرة الشرفيه . بمصر سنة ١٣٠٨ هـ .
- الكشاف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها . لأبى محمد مكى بن أبى طالب
القيسى المتوفى سنة ٤٣٧ هـ . تحقيق الدكتور محيى
الدين رمضان . ط . دمشق سنة ١٣٩٤ هـ .
- الكاشف فى معرفة من له رواية فى الكتب الستة . للإمام الذهبى المتوفى سنة ٧٤٨ هـ .
الطبعة الأولى . ط . دارالنصر . القاهرة . سنة ١٣٩٢ هـ .
- كشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون . لحاجى خليفة مصطفى بن عبداللـه .
ط . الاسلامية . بطهران .
- الكفاية فى علم الروايه . لأبى بكر أحمد بن على المعروف بالخطيب البغدادى ، المتوفى
سنة ٤٦٣ هـ . ط . السعادة . القاهرة . الطبعة الأولى .
- ✓ - الكهف والرقيم فى شرح بسم الله الرحمن الرحيم . للشيخ عبدالكريم الجبلى . ط .
المحمودية بمصر .

- لبا ب التأويل فى معانى التنزيل . لعلاء الدين على بن محمد البغدادى الخازن .
ط . محمد مصطفى . الطبعة الثانية .
- لسان العرب . لأبى الفضل محمد بن مكرم بن منظور الافريقى . ط . داربيروت
للطباعة سنة ١٣٧٥ هـ .
- لسان الميزان . للحافظ ابن حجر العسقلانى . ط . حيدرآباد الدكن . سنة ١٣٣٠ هـ
- لطائف الاشارات . للامام عبدالكريم القشيرى . تحقيق الدكتور ابراهيم بسيونى ،
ط . دار الكاتب العربى . القاهرة .
- المبسوط . للسرخسى . ط . السعادة . سنة ١٣٢٤ هـ .
- محاسن التأويل . تفسير جمال الدين القاسمى المتوفى سنة ١٣٣٢ هـ . ط . عيسى
الحلبى . الطبعة الاولى سنة ١٣٧٨ هـ .
- المحرر الوجيز فى تفسير الكتاب العزيز . لعبدالحق بن عطية الفرناطى المتوفى
سنة ٥٤١ هـ . مطابع الأهرام سنة ١٣٩٤ هـ .
- المحلى . لأبى محمد على بن أحمد بن سعيد بن هزم المتوفى سنة ٤٥٦ هـ . ط . دار
الاتحاد العربى بمصر سنة ١٣٨٧ هـ .
- مجمع البيان فى تفسير القرآن . لأبى على الفضل بن الحسن الطبرشى ط . دار مكتبة
الحياة بيروت سنة ١٣٨٠ هـ .
- المجموع ، شرح المهدب . لأبى زكريا يحيى بن شرف الدين النووى . ادارة الطباعة
المنيرية .
- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد . لنور الدين على بن أبى بكر الهيثمى المتوفى سنة ٨٠٧ هـ
ط . مكتبة القدس . القاهرة . سنة ١٣٥٢ هـ .
- مجموع الفتاوى . للشيخ أحمد بن تيمية . جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد العاصمى
الطبعة الاولى مطابع الرياض . سنة ١٣٨٢ هـ .
- المدخل لدراسة القرآن الكريم للدكتور محمد أبو شهبة . الطبعة الثانية . بدون .
- مدارك التنزيل وحقائق التأويل . لأبى البركات عبد الله بن أحمد النسفى المتوفى
سنة ٧٠١ هـ . ط . بولاق . بهامش تفسير خازن .
- المدونة الكبرى للامام مالك . رواية سحنون عن عبد الرحمن بن القاسم . ط . السعادة .
سنة ١٣٢٣ هـ .
- مذكرة الدكتور مصطفى أمين التازى . مطبوعة بالآلة .
- مراح لبيد . تفسير محمد نووى الجاوى . ط . عيسى البابى الحلبي بمصر .
- المرشد السليم فى المنطق الحديث والقديم . للدكتور عوض الله حجازى . ط . دار
الطباعة المحمدية بالأزهر . الطبعة الرابعة . القاهرة .

- مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح . لعلى بن سلطان بن محمد القارى .
ط . الميمنية بمصر سنة ١٣٠٩ هـ .
- المزهرفى علوم اللغة وأنواعها . للامام السيوطى . تحقيق محمد أحمد جاد المولى .
ط . عيسى الحلبي .
- المستدرک على الصحيحين . لأبى عبدالله الحاكم النيسابورى . ن . محمد أمين
دمج . بيروت .
- المستصفى . لأبى حامد محمد بن محمد الفزالى . ط . الأيمرية . الطبعة الأولى .
- المسند . للامام أحمد بن حنبل . ط . المكتب الاسلامى . بيروت . دار صياد .
- المسند . لأبى عوانة يعقوب بن اسماعيل الاسفراينى المتوفى سنة ٢٠٧ هـ .
ط . حيدرآباد الدكن .
- المصباح المنير فى غريب الشرح الكبير . لأحمد بن محمد الفيومى المتوفى سنة ٧٧٠ هـ
ط . مصطفى الحلبي .
- المصاحف . لأبى بكر عبدالله بن أبى داود السجستاني ، (ت : سنة ٣١٦ هـ) .
ط . الرحمانية بمصر . الطبعة الأولى سنة ١٣٥٥ هـ .
- المصنف . للحافظ أبى بكر عبدالرزاق الصنعاني المتوفى سنة ٢١١ هـ . تحقيق حبيب
الرحمن الأعظمى . ن . المجلس العلمى . الهند .
- المختصر من المختصر من مشكل الآثار للطحاوى . لأبى المحاسن يوسف بن موسى ، من
مختصر أبى الوليد الباجى المتوفى سنة ٤٧٤ هـ . ط . حيدرآباد
الدكن سنة ١٣٦٢ هـ .
- معارف السنن شرح سنن الترمذى . للشيخ محمد بن يوسف البنورى . ن . مكتبة
المدارس الاسلامية باكستان .
- معالم التنزيل . لأبى محمد الحسين بن مسعود البغوى المتوفى سنة ٥١٦ هـ .
ط . المنار . الطبعة الأولى سنة ١٣٤٧ هـ .
- معانى القرآن . لأبى زكريا يحيى بن زياد الفراء المتوفى سنة ٢٠٧ هـ . ط . دار
الكتب المصرية سنة ١٣٧٤ هـ .
- معجم المؤلفين ، تراجم مصنفى الكتب العربية . لعمرضا كحاله . ط . دار احياء
التراث العربى بيروت .
- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن . لمحمد فؤاد عبدالباقي . ط . مطابع الشعب .
- المعجم المفهرس لألفاظ الحديث . ترتيب الدكتور ونسك . ط . لندن سنة ١٩٣٦ م
- المفنى . لأبى محمد عبدالله بن أحمد بن قدامه المتوفى سنة ٦٢ هـ . ط . الفجالة
الجديده بمصر سنة ١٣٨٨ هـ .
- المفنى فى الضعفاء . للحافظ محمد بن أحمد الذهبى المتوفى سنة ٧٤٨ هـ . تحقيق
الدكتور عتر . بدون .

- مغنى اللبيب عن كتب الأعراب . للامام ابن هشام الأنصارى . طه . المشهد الحسينى .
بهامش حاشية الدسوقى .
- المفردات فى غريب القرآن . للراغب الأصفهاني . ن . مكتبة الأنجلو المصرية
بدون .
- مفتاح كنوز السنة . للدكتور فنسك . ترجمة محمد فؤاد عبدالباقي . طه . لاهور .
باكستان .
- المقاصد الحسنة فى بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة . لمحمد بن
عبدالرحمن السخاوى ، طه . دار الأدب العربى . مصر .
- المقاصد الوفيه بشرح المقدمة الآجرومية . للشيخ محمد أمان بن عبدالله الجبرتى
الطبعة الأولى . طه . الاستقامة - القاهرة - سنة ١٣٥٨ هـ
- مكمل اكمال الاكمال . شرح صحيح مسلم . لأبى عبدالله محمد بن محمد السنوسى
المتوفى سنة ٨٩٥ هـ . طه . السعادة سنة ١٣٢٧ هـ مع
شرح الأبى .
- المنتقى من السنن المسندة . لأبى محمد عبدالله بن على بن الجارود . طه . الفجالة
الجديده ، القاهرة سنة ١٣٨٢ هـ .
- منتقى الأخبار عن كلام سيد الأبرار . للامام ابن تيمية الجد . طه . عيسى الحلبي .
مع نيل الأوطار .
- المنجد فى اللغة والأعلام . معاجم دار المشرق . مطبعة الكاثوليك . لبنان - بيروت .
منار الهدى فى بيان الوقف والابتدا . للشيخ أحمد بن محمد الأشمونى . طه . مصطفى
الحلبى بمصر سنة ١٣٥٣ هـ .
- المنهاج الواضح فى البلاغة . لحامد عونى . مطابع جده . الطبعة الثالثة .
- مناهل العرفان فى علوم القرآن . لمحمد عبدالعظيم الزرقانى . طه . عيسى الحلبي .
طبعة ثانية .
- المهذب فى اختصار السنن الكبرى للبيهقى . للحافظ الذهبى . مطبعة الامام .
القاهرة .
- المهذب فى القراءات العشر . لمحمد محمد سالم محيسن . طه . مكتبة الكليات
الأزهرية سنة ١٣٨٩ هـ .
- الموطأ . للامام مالك بن أنس بشرح تنوير الحوالك . طه . عيسى الحلبي بمصر .
- ميزان الاعتدال فى نقد الرجال . للحافظ الذهبى . الطبعة الأولى . مصر
سنة ١٣٨٢ هـ .
- ميزان المعدله فى شأن البسملة . للامام السيوطى . مخطوط . مكتبة الجامعة
الاسلامية بالمدينة المنورة .

- نزهة النظر شرح نخبة الفكر فى مصطلح أهل الأثر . للحافظ ابن حجر العسقلانى .
ن . المكتبة العلمية بالمدينة المنورة .
- الناسخ والمنسوخ فى القرآن . لأبى جعفر محمد بن أحمد النحاس المتوفى سنة ٣٣٨ هـ
ط . السعادة . القاهرة . الطبعة الأولى سنة ١٣٢٣ هـ
- النشر فى القراءات العشر . لأبى الخير محمد بن محمد بن الجزرى المتوفى سنة
٨٣٢ هـ . ط . مصطفى محمد .
- نصب الراية لأحاديث الهداية . لأبى محمد عبدالله بن يوسف الزيلعى المتوفى
سنة ٧٦٢ هـ . ط . دار المأمون . الهند . الطبعة
الأولى .
- نظم المتناثر فى الحديث المتواتر . لأبى عبدالله محمد بن جعفر الكتانى . ط . دار
المعارف / حلب سنة ١٣٢٨ هـ .
- النهر الماد من البحر . لمحمد بن يوسف الشهير بأبى حيان . مطبوع بهامش
البحر المحيط .
- نهاية المحتاج الى شرح المنهاج . لمحمد بن أحمد الرملى . ط . مصطفى
البابى الحلبى .
- النهاية فى غريب الحديث . لأبى السعادات بن محمد بن الأثير الجزرى المتوفى
سنة ٦٠٦ هـ . ط . عيسى الحلبى . الطبعة الأولى سنة ١٣٨٣ هـ
- نيل الأوطار بشرح منتقى الأخبار . للإمام محمد بن على الشوكانى . ط . عيسى
الحلبى . الطبعة الأخيرة . بدون .
- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار الصالحين . تأليف اسماعيل باشا البغدادى
ن . مكتبة المثنى - بغداد .
المجموع : (٢٦٣) مرجعا .

(تنبيه)
=====

بعض المراجع المتقدمة استفدت منها فائدة جمة فى اعداد الرسالة ، لكن لم أقتبس
منها نصا ، فلذا لم أثبتها فى هامش الرسالة ، وذلك مثل : ذخائر المواريث فى
الدلالة على مواضع الأحاديث ، ومفتاح كنوز السنة ، والمعجم المفهرس لألفاظ
الحديث ، والمعجم المفهرس لألفاظ القرآن .
والله الهادى الى الصراط المستقيم .